موسوعة رسائل علم الاجتماع (الجزء الاول)

علم اجتماع الجريمة

دكتور

عبدالرءوف الضبع

أستاذ علم الاجتماع

جامعة سوهاج

٢٠١٦

الدار العالمية

للنشر والتوزيع

رقم الإيداع

٩٠٥٠ / ٢٠١٦
٩٧٧-٤٤٠-٢١٢-٧

٢٠١٦م

الضبع، عبد الرءوف.
علم الاجتماع الجريمة / عبد الرءوف - ط١ – الدار العالمية للنشر والتوزيع

تدمك : ٧- ٢١٢ -٤٤٠ -٩٧٧

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدماً.

الدار العالمية للنشر والتوزيع
١١١ شارع الملك فيصل – الهرم
ص. ب : ٢٦٢ الهرم – ج.م.ع
ت : ٣٧٤٤٦٤٣٨ – ٣٧٤٤٦٣٢٤
ف : ٢٠٢ -٣٧٧١٩٨٩٩
daralaalmiya@hotmail.com

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
الفصل الأول: الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة	٩-٤٥
الفصل الثاني: جريمة الثأر	٤٧-٨٢
الفصل الثالث: الثقافة التقليدية وجريمة الثأر دراسة ميدانية	٨٣-١٠٢
الفصل الرابع: ظاهرة الأخذ بالثأر دوافعها – وآثارها دراسة ميدانية في قريتى بنى جميل وجزيرة شندويل	١٠٣-١١٤
الفصل الخامس: ظاهرة إحراز السلاح دوافعها – وآثارها دراسة ميدانية في محافظة قنا	١١٥-١٢٨
الفصل السادس: الهجرة الداخلية وأثرها على الجريمة	١٢٩-١٤٦
الفصل السابع: المشكلات الاجتماعية لأسر ضحايا الجريمة	١٤٧-١٧٤

الموضوع	الصفحة
الفصل الثامن: جرائم الأجانب في مصر	١٧٥- ١٨٧
الفصل التاسع: جريمة البلطجة	١٨٩- ٢٤٤
الفصل العاشر: الآثار الاجتماعية والنفسية للعقوبات السالبة للحرية	٢٤٥- ٢٥٨
الفصل الحادى عشر: التفاوت في السلوك الإجرامي بين الرجل والمرأة دراسة ميدانية على سجون مصر	٢٥٩- ٢٧٥
الفصل الثاني عشر: العنف عند المرأة تحليل سوسيولوجي لجرائم قتل الزوجات للأزواج	٢٧٧- ٢٩٨
الفصل الثالث عشر: الانحرافات الأسرية في المجتمع المصري " دراسة ميدانية بالمؤسسات العقابية لظاهرة الخيانة الزوجية"	٢٩٩- ٣٦٤

مقدمة

تضافرت عوامل عديدة فى نمو الجريمة فى المجتمعات وصارت الجريمة بانواعها المختلفة فى حالة سباق مع الجهات الامنية، كلما حدث تقدم فى جانب معين فى مجابهة الجريمة كلما ظهر علينا انواع اخرى من الجرائم التى تتحدى تحيق الامن الاجتماعى

ويصاحب التعير الاجتماعى تغيرا فى الجريمة فى معدلاتها وانواعها حتى اننا نستطيع ان نقول بان الجريمة ظاهرة اجتماعية تنمو مع نمو المجتمعات كميا وكيفيا

واذا كانت مهمة رجال الامن تتمثل فى مواجهة الجريمة والعمل على ضبط مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، فان البحث العلمى فى علم الاجتماع الجنائى يسعى الى تحليل وتفسير اسباب ارتفاع معدلات الجريمة والكشف عن العوامل الاجتماعية التى تسهم فى ارتفاع معدلات الجرائم

وهناك قضية تلفت الانتباه والتامل، فقد يلعب الاعلام دورا فى تجسيد فعل اجتماعى من جانب واحد وينظر اليه باعتباره ظاهرة تمثل جريمة

ومعلوم ان الوقوف على اسباب حدوث الظاهرة والعوامل المساعدة فى حدوث هذه الظاهرة العمل الذى يتمثل فى جمع العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه التى تناولت ظواهر الجريمة بمختلف تصنيفاتها وبصفة خاصة جرائم النفس، وعلى مدى عدة

سنوات امضاها المحرر فى قراءة تلك الرسائل واعداد تقرير حولها يتناول موضوع الرسالة والجريمة التى تناولها صاحب الرسالة وكيفية دراسته لها ومحاولاته وضع تفسير لتلك الجرائم وما انتهت اليه الدراسة من نتائج وتوصيات

ويطيب للمحرر ان يضع هذه الدراسات تحت نظر الجهات الامنية بكل تخصصاتها ليكون هذا العمل عاملا مساعدا فى الكشف عن اسباب ارتكاب الجرائم وكيفية ارتكابها لنقفز خطوة نحو الامام فى طريقة تعاملنا مع الجريمة والتى ما زال كثير منها يقف عند ضبط مرتكبى الجريمة وتقديمهم للعدالة، اننا نطمع فى ان نصل يوما باستخدام العلم الاجتماعى فى خفض معدلات الجريمة بمختلف انواعها باعمل على اكتشاف اسباب الجريمة والحد من هذه الاسباب والسيطرة عليها لنصل الى خفض لمعدلات الجريمة،

وقد تضمن هذا الكتاب عرضا لعدد من الدراسات

الفصل الاول الاتجاهات النظرية فى تفسير الجريمة.

ويتناول الفصل الثانى جريمة الثأر.

وفى الفصل الثالث نتناول دراسة اسماء راغب بعنوان الثقافة التفليدية وظاهرة الثأر دراسة ميدانية بقرية مصرية.

وفى الفصل الرابع بعنوان ظاهرة الأخذ بالثأر – دوافعها وآثارها دراسة ميدانية في قريتى بني جميل وجزيرة شندويل.

وفى الفصل الخامس نعرض لدراسة سيد حسانين بعنوان ظاهرة إحراز السلاح في مصر دوافعها – آثارها دراسة ميدانية في محافظة قنا.

ويتناول الفصل السادس نعرض لدراسة احمد عسكر بعنوان الهجرة الداخلية وأثرها على الجريمة.

وفى الفصل السابع نعرض لدراسة احمد حسنى بعنوان تحليل سوسيوايكولوجى لظاهرة البلطجة، دراسة على بعض البيئات المتباينة في مدينة القاهرة.

الفصل الثامن نعرض لدرسة جمال عمران جرائم الاجانب فى مصر.

وفى الفصل التاسع نعرض لدرسة عمرو السيد شلتوت الشريف المشكلات الاجتماعية لأسر ضحايا الجريمة دراسة ميدانية على أسر ضحايا جرائم القتل.

الفصل العاشر يعرض لدرسة عبد الله عبدالرسول الآثار الاجتماعية والنفسية للعقوبات السالبة للحريةعلى المسجونين وآسرهم.

الفصل الحادى عشر تعرض لدراسة سلوى المهدى بعنوان التحضر والسلوك الإجرامي للمرأة سجن النساء بالقناطر دراسة سوسيولوجية على عينة من نزيلات سجن النساء بالقناطر.

ويتناول الفصل الثانى عشر لدراسة عبدالله عبدالرسول بعنوان التفاوت في السلوك الإجرامي بين الرجل والمرأة دراسة ميدانية على سجون مصر.

وفى الفصل الثالث عشر تتناول عزة حامد غانم ظاهرة العنف ضد الزوجات في المجتمع المصري " دراسة مقارنة بين شرائح اجتماعية ريفية وحضرية ".

وفى الفصل الرابع عشر نتناول دراسة مها متولي محمد سيف الدين العنف عن المرأة تحليل سوسيولوجي لجرائم قتل الزوجات للأزواج.

وفى الفصل السادس عشر نتناول لدراسة إلهام فرج عشماوي محمد لقضية الانحرافات الأسرية في المجتمع المصري دراسة ميدانية بالمؤسسات العقابية لظاهرة الخيانة الزوجية من قبل الزوجات بمدينة القاهرة "

وفى الفصل السابع عشر تعرض إلهام فرج عشماوي محمد الزواج العرفي في مدينة القاهرة " دراسة سوسيولوجية .

ويسعد المؤلف ان يتقدم بخالص الشكر للسادة الزملاء الذين انجزوا هذه الرسائل العلمية التى تناولت قضايا شديدة الاهمية على الامن الاجتماعى وهى موضوعات تمثل الجانب المظلم من المجتمع والمعبرة عن صور الانحراف المختلفة، ولقد تملك كثير من الباحثين الشجاعة العلملية فى اختيارهم لموضوعات شديدة الحساسية، ويسجل المؤلف خالص شكره وتقديره لجيل جليل ومحترم من اساتذتنا فى علم الاجتماع الذين دعموا تلاميذهم فى اختيار موضوعات تلك الرسائل وتبنيهم لهؤلاء الباحثين واشرافهم على تلك الرسائل، واخص بالذكر الراحل الكريم الاستاذ الدكتور فاروق العادلى والاستاذة الدكتورة سامية الخشاب والاستاذ الدكتور محمود فهمى الكردى والاستاذ الدكتور احمد مجدى حجازى.

اما الزملاء الباحثين الذين انجزوا تلك الاعمال والواردة اسماءهم فى توثيق هذه الاعمال فيتقدم المحرر لهم جميعا بخالص شكره وتقديره

ويأمل ان يكون قد تمكن من الدقة والموضوعية حال تحريره لهذه الاعمال القيمة

دكتور

عبدالرءوف الضبع

القاهرة –المعادى

-٢٠١٦

الفصل الاول
الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة

كثيرا ما نستخدم مفاهيم ونتعود على استخدامها حتى اننا لا نتوقف مع مدلولاتها ونعتبرها مسلمة من المسلمات العلمية،من هذه المفاهيم مفهوم علم الاجتماع الجنائى الذى نجد فيه مؤلفات عديدة تحمل هذا المفهوم حتى اذا ما طالعنا ما هو مكتوب لوجدنا ان الحديث ينصرف الى الجريمة، ومن هنا يجب التوقف والتفرقة بين الجريمة والجناية

وهذه التفرقة تستمد من التوصيف القانونى للجرائم والتي قسمها الى مخالفات وجنح وجنايات، ومن ثم فان علم الاجتماع الذى يتناول كل تلك الاشكال من الجرائم هو علم اجتماع الجريمة، اما علم الاجتماع الجنائى فانه ينصرف فقط الى دراسة الجنايات وهى واحدة من الجرائم الثلاث، وعلى هذا فلا يجوز لعلم ان يكون موضوعه المخالفة والجنحة والجناية ان نطلق عليه علم الاجتماع الجنائى،ولكن صحيح القول والمفهوم ان يكون تسمية هذا العلم هو علم "اجتماع الجريمة "

منذ أن عرف الإنسان الحياة الجمعية في أبسط صورها عرف معها محكات ووسائل الحكم على سلوك الأشخاص فحياة الإنسان في جماعة ودوافعه لإشباع احتياجاته مع ندرة مصادر الإشباع تفرض منطقيا وجود التنازع أو الصداع وهو بدورة يهيئي الفرصة لوجود سلوك يقوم به فردا او جماعة يعتبر غير مرغوب

فيه أو سلوك منحرف بالنسبة لبقية الأعضاء وألانحراف ألسلوكي يعبر عن حدوث فعل اجتماعي يختلف عن التوقعات السلوكية المتفق أو المتعارف عليها لدى فئة اجتماعية معينة.كما أن القانون لا يشتمل ولا يمكن أن يشتمل على كل معايير السلوك جميعا ذلك أنه يحكم طبيعته الرسمية والمقننة في توقيع العقاب أو الجزاء على مرتكبي الأفعال المتعارضة معه لا يسمح لنظافة باستيعاب معايير السلوك التى لا تمثل انحرافا خطير واضحا عن الإجماع الاجتماعي للمجتمع.

وعلم الجريمة علم واسع ومعقد، حيث يدخل في تفاعلاته ومفاهيمه كل مكونات المعرفة الإنسانية، وقد احتوت معظم الدراسات العربية والأجنبية العديد من التعاريف المختلفة التي تناولت الفعل الاجرامى حيث اقتنع كل من خاض في هذا الفعل الانسانى بوجود عوامل موضوعية وشكلية وراء الإجرام– تلك العوامل نفسها التي دعت المشرعين إلى تصنيف الجرائم حسب نوعها ودرجة الخطورة إلى ثلاث أنواع (جناية– جنحة– مخالفة).

وتعرف الجريمة بكونها ى فعل يؤدى إلى انتهاك القانون ويعاقب صاحبه من قبل الدولة حيث عرفها عالم الاجتماع سالن Sallin بأنها انتهاك للمعايير الاجتماعية،ويأتي شهرة هذا التعريف من كونه جمع كثيراً من الاعتبارات الاجتماعية فى عبارة قصيرة، فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية، وقد

وجه لهذا التعريف العديد من الانتقادات والتي منها أن المعايير الاجتماعية تختلف من مجتمع لآخر[١].

- ويعرفها جارفالو من خلال تقسيم الجرائم إلى:

*** جرائم مصطنعة: وهى الأفعال التي تنتهك مكونات الثقافة كالعقائد والعادات والتقاليد.**

*** جرائم طبيعية: وهى تلك الأفعال التي لا يختلف شعور الناس تجاهها بأنها فعل اجرامى مهما اختلفت المجتمعات والأزمنة.**

ويشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى الجريمة على أنها كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون[٢].

- وكما جاء فى تعريفها في قاموس وبستر أنها عمل يعرض فاعله للعقاب القانوني، فهي تصرف مؤذى أو أساءه خطرة ضد الأخلاق أو النظام الاجتماعي بأكمله وينتج عنها ضرر، وقد عُرفت الجريمة من خلال عدة مناظير علمية على النحو التالي:

من خلال المنظور القانوني: هي الفعل الذي يجرمه القانون ويقدر له جزاءاً قانونياً[٤]

- وقد عرفها دور كايم بأنها كل فعل يتعارض مع القيم والأفكار التي ترسخت في وجدان الجماعة ، كما أكد دور كايم على المفهوم الانومى *ANOMIE* واعتبره سبباً للانحراف الاجتماعي، حيث يفتقد

---

(١) مضواح بن محمد بن مضواح: الجريمة والسلوك الاجرامى– مقال بالشبكة الدولية للانترنت، مجلة الأمن والحياة ١٩٩٧ .

(٢) احمد ذكى بدوى: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت ط (٣) ١٩٩٣ ص٣٢٧.

(٤) على عبد القادر القهوجي، فتوح عبد الله الشاذلي: علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٩٨ ص١٠.

الفرد إلى قاعدة أو معياراً لسلوكه، وغالباً ما ينتج ذلك من الصراع أو التناقض الذي يعيشه الفرد في علاقاته الاجتماعية خاصة التي تتواءم مع متطلباته اليومية خاصة مع معاييره القيمية، مما يدفع الفرد إلى العزلة أو الاغتراب ومعاداة مجتمعة نتيجة غياب تلك المعايير والتي تشكل قواعد الضبط الاجتماعي، فيستبيح اى فعل يعتبره امراً مشروعا لتحقيق ما عجز المجتمع عن توفيره لذلك الشخص.(١)

ويقول "جيفري" فإن الجريمة بمفهومها الجنائي لا يمكن أن توجد مطلقا لولا القانون الجنائي فالقانون الجنائي هو الذي يهيئ الفرصة لأن يعامل السلك كجريمة (٢).

- وفي مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عرفت "الجريمة بأنها "ظاهرة اجتماعية وليدة عوامل شخصية وبيئية يتفاعلان معاً ويكونان فعل يعاقب علية القانون"(٣).

ومن ثم فإن مفهوم الجريمة يعد مفهوم متسع يشمل كافة الظروف الاجتماعية والمشكلات المختلفة التي يعيشها المجتمع حيث أن آفاق ذلك المفهوم قد أزداد تعقيداً بنمو المجتمع البشرى، بل وتلونت ملامح الجريمة من مجتمع لآخر وظهر العديد من

---

(١) عبد الرحمن العيسوي: علم النفس في الحياة المعاصرة، الإسكندرية ١٩٧٨ ص٥

(٢) Clayton A-Hartjen , "crime and criminalization" zed N.y. Holt rine hart and Winston , ١٩٧٨.

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والمنعقد بالقاهرة من ١٩٩٥/٤/٢٩ إلى ١٩٩٥/٥/٨ ص ٤٧.

الجرائم التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظروف المجتمع – فالجريمة من صنع المجتمع.

وقد ساد اعتقاد عام بين الباحثين، أن ظاهرة الجريمة ترتبط بجذور متعددة وتتفاعل في بيئة معينة وظروف معينة لا يمكن حصرها ويتولد عنها السلوك الاجرامى في النهاية، ولذلك عرّفت بأنها انتهاك للعرف السائد، مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، حيث انه انتهاك أو خرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة – هذا التعريف تبناه العديد من الأخصائيين الانثروبولوجيين في تعريفهم للجريمة في المجتمعات البدائية(٢).

الجريمة اذاً هي اى فعل يقوم به فرد أو جماعة في المجتمع، من شأنه انتهاك القانون الوضعي و العرفي ويستوجب تطبيق العقاب على هذا الفعل سواء من قبل الدولة أو الجماعة فالجريمة نوعاً من الاعتداء المقصود أو غير المقصود على حقوق الآخرين حتى إن كان هذا الفعل ضمنياً

وعلى ذلك فان الجريمة هي: كل فعل يتعارض مع تماسك وعرف وتقاليد الجماعة التي يعدها الفرد جماعته الخاصة" ومن ناحية أخرى فإن القواعد والأصول التي تعارف عليها أفراد كل مجتمع وأصبحت تلائمهم وتكيفوا معها فهي لم تلد فجأة ولكنها جاءت في

---

(٢) محمود عبد العليم: الجريمة والمجرم والضحية، مقال بمجلة العلوم الاجتماعية بالشبكة الدولية للانترنت، العدد الأول ٢٠٠٨ –

الواقع على مر السنين ليس في حكم قانون مكتوب بل خرجت من قوة النظم الدينية وآمنوا بها اقتنعوا، فلم تعد بعد ذلك مجرد مسائل جدلية قابلة للمناقشة لتتبع في جملتها أو في جزء منها، بل صارت هي القوة المنظمة للمجتمع والسلوك الذي يحكم الجميع وصار كبار السن هم الهيئة التي تشرف وتنفذ هذه القواعد، وليس افرد أن يخرج عليها أو يتنكر لها.

ويعتبر القانون الوسيلة الرئيسية للسيطرة والضبط الاجتماعي S.Control والطابع المميز له أنه يفرض تطبيق قوة مادية للقسر تعددت صورتها من الجلد إلى التمثيل والبتر كجدع الأنف أو بتراليد أو الساق إلى السجن والنفي والإعدام ألا يعتبر القانون قانونا هنا إذا خلال من صفة القسر كما يقول توماس هوبزThonas Hobbes الفيلسوف الإنجليزي في كتابة "Leviathan" القانون ليس بنصيحة ولكنه أمر"[1].

أن ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل في ذاته ولذاته بل نظرة مجتمع بذاته إليه[2].حيث يفرق Carrara في تعريف الجريمة بين المظاهرين الشكلي الموضوعي فهي مخالفة القانون الذي تصدره الدولة لحماية أمن المواطنين وتتخذ هذه المخالفة شكل سلوك

---

(١) محمد عبدالفتاح إبراهيم، الجريمة والعقاب في المجتمع القبلي الأفريقي، القاهرة، الانجلو المصرية، ١٩٦٦، ص٣٠.

(٢) سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنائي، القاهرة، الانجلو المصرية، ط١، ١٩٨٢ م، ص : ص ١٤: ١٥.

إنساني يحدث أثرا في العالم الخارجي ويستند قانونا إلى مرتكبيه[1].

ولقد كانت الجريمة – كمشكلة اجتماعية – موضع اهتمام الناس عامة على مر الأجيال، وقد تناولها بالدراسة والبحث، الفلاسفةُ ورجالُ الدين وعلماءُ النفس، وعلماءُ الاجتماع، ورجالُ القانون، فى مختلف العصور، وذلك بغرض الحد من خطورتها، والتخفيف من آثارها الضارة، فى المجتمعات الإنسانية، حفاظا على كيان تلك المجتمعات، واستقرارها. ويمكن إرجاع وجهات النظر المختلفة، إلى عدة مفاهيم رئيسية، هي المفهوم القانوني، والاجتماعي، والديني. وسوف نتبين مفهوم كل واحد منها.

ولم يُجْمِع فقهاء القانون الجنائي على تعريف موحد للجريمة، ويُعْزَى هذا الاختلاف، إلى اهتمام كل واحد منهم بجانب، أو عنصر من عناصر الجريمة، وإهمال الجوانب الأخرى "جارو" الفرنسي، يبرز فى تعريفه عنصر العقاب فى الجريمة قائلا : " بأنها فعل يفرض له القانون عقابا "، وهى لدى محمود مصطفى " عمل أو امتناع يرتب القانون على ارتكابه عقوبة ". ويُعرِّفها محمود نجيب حسنى من خلال تحليل عناصرها قائلا : " بأنها " فعل غير مشروع صادر، عن إرادة جنائية، يقرر له القانون عقوبة، أو تدبيرا احترازيا. وبرغم تعدد التعريفات واختلافها، من

(١) عادل عازر، النظرية العامة في ظروف الجريمة، المطبعة العالمية ١٩٦٧، ص٥.

حيث المضمون ، فإن أصحابها يجمعون على أمر واحد، هو إسناد الجريمة للقانون[١].

والأمر الثابت من التعريف القانوني، أن سلوك الأفراد يخضع للقانون، حيث توضع القواعد القانونية، التي ينبغي أن يسير سلوك الأفراد على نهجها، وأن يلتزموا بناهيها. والقانون بذلك يكون فى شكل أمر، أو تكليف يلزم الأفراد بطاقته، ويكون خضوع الأفراد للقوانين هنا مرتبطا ببعدين : بعد جزائي، وبعد الرغبة فى الانتماء للجماعة، ومجارتها. أما بالنسبة للبعد الجزائي، فذلك يتمثل فى خوفهم من مخالفة القوانين، لما يترتب على ذلك من توقيع عقوبة، أو جزاء أو التعرض لمتاعبَ، لا قبل للفرد بها، ومن ثَمَّ تكون مجاراته، والتزامه هنا خشيه الجزاء، والبعد الثاني يتمثل فى حاجة الفرد الملحة للارتباط، والانتماء للجماعة التي تجعله يشعر بالأمن والاستقرار فى حياته.[٢]

والمفهوم القانوني للجريمة، يفتقر إلى صفة الثبات، والاستقرار فى الزمان، والمكان ، فما تجرمه قوانين العقوبات المعاصرة، من أفعال، يختلف، عما كان مُجَرَّماً فى الزمن الغابر ، وما يعد جريمة فى مجتمع ما، لا يعد كذلك فى مجتمع آخر، وفى داخل المجتمع الواحد يضيق، ويتسع نطاق التجريم من زمان إلى آخر، تبعاً لما تقتضيه ضروريات الحياة وحركة المجتمع.

---

(١) عبد الرحمن محمد أبو توتة. علم الإجرام ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٤ ، ص ص٣٨ ، ٣٩

(٢) السيد على شتا ، الانحراف الاجتماعي الأنماط والتكلفة ، القاهرة ، مكتبة الإشعاع الفنى ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢١,٢٢

ويترتب على هذا التغيير المستمر عدم ثبات البحث فى علم الإجرام ، الأمر الذي يستوجب فى نظرهم نبذ التعريف القانوني للجريمة، واستبدالها بمفهوم آخر أوسع نطاقاً، وأكثر استجابة لأغراض البحث فى الجريمة

ووقد برز فى التراث الاجتماعي حول الجريمة ثلاثة اتجاهات أساسية لتعريف الجريمة. على النحو التالى :-

أولاً : يعتبر أن الجريمة هى جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع ، بمعنى أن يترتب عليه ضرر بالمصلحة الاجتماعية.

ثانياً : فيركز على معايير السلوك، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أهمية التركيز على المعايير " العامة للسلوك، وهذا الجانب يرتبط مباشرة بقضية الضبط الاجتماعي، وما يتضمنه من معايير تحكم سلوك الانحراف، سواء فى جانبه الرسمي، أو غير الرسمي.

للتعريف الاجتماعي للجريمة، فهو يشمل جميع الأفعال الإجرامية، أو الأفعال المخالفة والخارجة على المعايير الاجتماعية، والتي تخضع للعقاب، لما يترتب عليها من أضرار على المصلحة الاجتماعية.[1]

لهذا، يرتكز المفهوم الاجتماعي للجريمة، على أساس الربط بين الجريمة، وبين مصالح وقيم المجتمع. ويرى أصحاب هذا المفهوم، بأن الجريمة تقتضي وجود قيم معينة تحظى باهتمام، وقبول لدى الدولة ، الأمر الذي يتطلب حمايتها وتحريم كل فعل

---

(١) السيد على شتا. علم الاجتماع الجنائي ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٢,٢٣

من شأنه المساس بها، وقد عرَّف "دور كايم" الجريمة على أنها كل فعل، أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار، التي استقرت فى وجدان الجماعة.

أما " سذرلاند " فيؤكد على أن الجريمة نمط من السلوك يقوم به أفراد معزولون عن المجتمع السوى، ويبحثون دائماً عن جماعات مماثلة فى مستوياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية حيث يجدون فى صحبتهم والتفاعل معهم الأمن المفقود فى المجتمع التقليدى. [١]

أما " مارشال كلينارد " فيُعِّرف الجريمة بالاستناد إلى النمط الإجرامي الاجتماعي، الذي ينتج عن التيار الذي يسود الحياة الحضرية ، ووجود ثقافة إجرامية وقد حدد سمات نمطه الإجرامي الاجتماعي فيما يلي :

- **دراسة المجرم بالوسائل والفنون الإجرامية.**
- **استعمال مصطلحات إجرامية.**
- **أن يكون له تاريخ حياة حافلة بالإجرام.**

ومن ثم ذهب (كلينارد) إلى أنه لكي يعد الشخص مجرما، لابد من هذه السمات، لكي يعتبر الشخص مجرماً من وجهة النظر الاجتماعية فى حين ذهب إلى أنه في حالة عدم توفر هذه

---

(١) محمود صادق. الفقر والجريمة (اشارة خاصة لحالة المجتمع المصرى) فى أعمال الندوة السنوية السادسة، الفقر فى مصر الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة، القاهرة. كلية الآداب، ١٩٩٩، ص٣٩٨

السمات، لا يمكن أن نعتبر الشخص مجرما إلا على أساس قانوني.[١]

الاتجاهات النظرية فى تفسير الجريمة

تحتل النظرية أهمية بالغة فى العلوم الإنسانية بشكل عام ، وعلم الاجتماع بشكل خاص. فالنظرية بالنسبة لعلم الاجتماع هى العقل الموجه ، البوصلة التى تهدى الباحثين عند محاولتهم دراسة الواقع الاجتماعى المعقد ، والمتداخل الأبعاد[٢].

ويذهب "ريتشارد ريدنر"، إلى أن النظرية نسق من العبارات المترابطة والمتضمنة لبعض التعميمات المصاغة فى قوانين قابلة للاختبار والتحقق الأمبيريقى. فإنها بذلك – أى النظرية – تساعد على فهم الواقع وتفسيره والتنبؤ بعوامل الحدوث المحتملة لظواهره فى المستقبل ، ومن ثم اعتبرت النظرية أداة أساسية للعلم وعنصراً من عناصر بنائه الخارجى وذلك لأن النظرية نقطة بداية للعلم ، وخاتمة مطافه المنطقية[٣].

وتعد النظرية الاجتماعية بمثابة صيغ عامة فى إطار فكرى تُقرر بواسطتها طائفة من الحقائق الاجتماعية عن طريق نظمها

---

(١) السيد على شتا. الانحراف الاجتماعي " الأنماط والتكلفة ، مرجع سابق ، ص ٢٤,٢٣

(٢) بول لازر سفليد ، الاتجاهات الأساسية فى علم الاجتماع ، ترجمة : عادل مختار الهوارى ، الكويت : مكتبة الفلاح ، ١٩٨٩ ، ص١٤٩

(٣) السيد على شتا. نظرية علم الاجتماع ، الإسكندرية : المكتبة المصرية ، ٢٠٠١. ص١٥.

بطريقة علمية فى نسق اجتماعى محكم الترابط[١] وهى تعبر عن رؤية جماعية تقدم نظاماً ادراكى ومفسر للحياة الاجتماعية. فمعظم الناس يستخدمون هذه النظرية بشكل غير مباشر فى جميع تصرفاتهم الاجتماعية[٢].

أولاً : النظرية البيولوجية فى تفسير السلوك الإجرامى :

احتل النزاع المذهبي حول دور كل من الوراثة والبيئة قطاعا ضخما من الدراسات الميدانية والاسهامات النظرية في تفسير السلك الإنساني بصفة مسافة. كما قام النزاع حول دور الوراثة والبيئة في تحديد مستوى الذكاء والقيادة ونمط الشخصية وغيرها.

ومن الطرق المنهجية التى اعتمدت عليها دراسات الوراثة والجريمة لدراسة المقارنة بين التوائم المتماثلة التى حدث أن انفصل كل منهما عن الآخر أما الطريقة الثانية اعتمدت على دراسة تاريخ الإجرام لدى أكثر من جيل داخل الأسرة الواحدة حيث تم اختبار عدد من الأشخاص المجرمين وتم تتبع حالات الإجرام لدى آبائهم وأعمامهم وأجدادهم لا حياة ماضية عديدة وفي نفس الوقت هناك دراسات تدعيمية لهذا الاتجاه حيث تم اختيار بعض الأفراد من الأسوياء وتم تتبع الأجيال السابقة لهم في نفس الأسرة

---

(١) حسن الساعاتى. تصميم البحوث الاجتماعية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ ، ص١١١

(٢) christopher Bates Doob. Sociology. An introduction the horcourt Brace college publishers, NewYork,. ١٩٩١.P. ١٢.

للتأكيد على أن السلوك الاجرامي، والسلوك السوى كلاهما يورثان وهناك بعض الدراسات التى اكتفت بمقارنة معدلات الجريمة بين الأبناء ومعدل الجريمة بني الآباء لاكتشاف العلاقة بين إجرام الآباء وإجرام أبنائهم.

ثانيا: الملامح الجنائية والجسمية والجريمة:

لا تعتمد هذه الدراسات فقط بوصف المجرمين من حيث ملامحهم الفيزيقية والجسمية وإنما تفسر الجريمة على أساس افتراض مسبق يقول بأن هناك من الخصائص أو الملامح البنائية ما يحدد مدى تطور الإنسان ومن هنا فإن كل من تقترب ملامحه الجسمية من ملامح الإنسان البدائي يكون اقرب إلى الإجرام منه إلى الإنسان المتطور.

وقد رأي "لومبروزو" أن المجرمون يتميزون بعدم الانتظام في شكل الجمجمة وضخامة الفكين وبروز عظام الخدين ورقة الشفة العليا وضيق الجبهة وانحدارها.

واتفق هوتون مع لومبروزو في أن هذه الملامح ليست هي المفسرة للجريمة وإنما هي دلالة على درونية بيولوجية معينة يتميز بها هؤلاء المجرمون ولكنها في نفس الوقت ليست دليلا كافيا على تميز الأشخاص بها يعنى أنهم مجرمون.

وتكمن أهمية دراسات لومبروزو وهوتون وغيرهما إلى دقة استخدامها لوسائل جمع البيانات واستخدامها للمقاييس الانثروبولوجية الموضوعية العلمية.

وقد دعي "لومبروزو" إلى المقارنة بين السلوك الاجرامى والخصائص الفيزيقية للفرد، حيث أكد أن هناك علاقة بين الاجرام والخصائص الفيزيقية للفرد المجرم، وقد استخدم المقاييس الانثروبولوجية وطبقها على نزلاء السجون والتى اكد فيها على ان كل المجرمين مجرمون بالميلاد.

وقد ظل لمبروزو على معتقده حتى اضطر الى تعديل هذا الاعتقاد فى كتابه الأخير والذي جاء تحت عنوان Crime Its Causes and Remedies او الجريمة – اسبابها وعلاجها، حيث عاد وأكد على أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بجوار العامل البيولوجي.

وفى أوائل القرن العشرين اتجهت الدراسات الى الاهتمام بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بعد توجيه النقد الشديد الى فكرة حتمية السلوك.

ومع تقدم علم الحياة الاجتماعية ظهر زيف تلك الافكار والنظريات المختلفة واحجام العلوم الاجتماعية عن الاعتماد عليها، حيث شكلت تلك الافكار قاعدة لازدهار النظم الاستعمارية والتى تؤكد على اختلاف فئات البشر عن بعضها البعض حسب الاصول البيولوجية.

وتقوم نظرية " لمبرزو " بشكلها الأولى على الفروض الآتية :

أ- المجرمون ، هم بمولدهم فريق ذو خصائص معينة.

ب- يتميز هذا الفريق بالتشوهات أو الشذوذ.

جـ- هذا الشذوذ الطبيعى لا يسبب الجريمة ولكنه يكشف عن الشخصية المهيئة للسلوك الإجرامى.

د- لا يستطيع هؤلاء الأشخاص بسبب طبيعتهم الشخصية الابتعاد عن الجريمة إلا إذا كانت ظروف الحياة مناسبة لهم بشكل غير مألوف.

هـ- استخلص بعض مؤيدى لومبروزو، أن فئات المجرمين كاللصوص والقتلة ومجرمى الجنس، يتميزون بصفات معينة تميز كلا منهم عن الآخر(١).

ولقد قسم لميروزو المجرمين فى بادئ الأمر إلى ثلاث فئات فقط هى المجرم بالفطرة والمجرم المجنون والمجرم بالعاطفة ، ثم أضاف بعد ذلك فئتى المجرم بالصدفة والمجرم بالعادة ، وهكذا قسمهم فى النهاية إلى خمس فئات(٢).

وقام كلٌّ من " سميث " " وشلاب " بدراسة لعينة قدرها عشرون ألف سجين لتحديد العلاقة بين الإجرام والغدد الصماء ، واتضح لهما أن أكثر من ثلثهم يعانون من عدم الاتزان فى غددهم. ومن هنا يرى البعض أن الإجرام ناتج عن اختلال فى وظائف غدة أو أكثر من الغدد الصماء. وهذا اختلال يؤدى إلى ارتباك فى نشاطها الذى يؤثر زيادة أو نقصاُ فى إفرازاتها ويترتب على أنواع من هذا الارتباك فى النشاط انحرافات فى السلوك. وارتباك نشاط الغدد الصماء يؤدى إلى نتائج تظهر فى أعضاء

---

(١) السيد على شتا. الانحراف الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص١٠٠

(٢) محمد شفيق. الجريمة والمجتمع ، المعرفة الجامعية،الاسكندرية ٢٠٠٥ ، ص٤٢

جسم الإنسان تضخماً أو ضموراً ، وذكورة أو أنوثة ، ونشاطاً وخمولاً ، ومما لا شك فيه أنه فى بعض الأحوال وفى ذات مضمونات مهيئة يرتكب ذوو الغدد المريضة جرائم شتى إلا أن هذه النتائج وغيرها من النتائج التى توصل إليها علماء الغدد الصماء لا تمكنهم إطلاقاً من الجزم بأن غدة معينة منها تدفع إلى ارتكاب جريمة معينة كالقتل أو السرقة.... الخ[١].

إن الجريمة طبقاً للتفسيرات البيولوجية راجعة إلى استعداد فطرى موروث فى الفرد ، كما أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامى وتكوين الجسم من ناحية الشكل العام أو الكفاية الوظيفية لأجهزته المختلفة لا سيما الغدد الصماء. فلمبروزو يرى أن المجرم ضحية سيئة الحظ لوراثة سيئة وهو ارتداد إلى التكوين الفيزيقى والأخلاقى للرجل البدائى الذى يفترض أن يكون الشخص مجرماُ بالوراثة وفى الحقيقة أن لمبروزو لم يوضح لنا كيف تؤثر الوراثة فى أحداث السلوك الإجرامى ، فالنظرية بهذه الصورة تخلط بين الوراثة والجريمة ولا صلة لأحدهما بالأخرى. هذا فضلاً عن أن وحدة الدراسة فى النظرية البيولوجية هى " الفرد دون الجماعة " ومن هنا فإن نتائج الدراسات التى أجريت فى ضوء هذه النظرية لا تكشف إلا عن الحقائق المتصلة بالفروق الفردية بين المجرمين وغير المجرمين.[٢]

---

(١) سامية حسن السعاتى. الجريمة والمجتمع دار المعارف القاهرة ١٩٩٧، ص١١٥

(٢) محمد عارف. الجريمة فى المجتمع ، ط٢ ، القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٨١ ، ص ١٩٥، ١٩٧

ولاشك أن هذه الدراسات قد أفسحت المجال للحديث عن عوامل بيئية تساعد أيضاً على ارتكاب الجريمة ، فهى عوامل اشتراطيه كلما وجدت وتوافرت ظهرت السلوكيات الإجرامية بصورة أوضح. وعموما فإن الدراسات القائمة على إطار بيولوجى لم تستطع أن تصل إلى نتائج قاطعة أو أن تسلم من النقد الذى وجه لها. وكان " أودونيه سذر لاند " من أشد المنتقدين لهذا الأتجاه.[١]

ثالثاً : النظرية السيكولوجية فى تفسير السلوك الاجرامى :

كان ظهور المدرسة النفسية بمثابة امتداد لنظرية " لمبروزو " إلا أنها رفضت النظره إلى المجرمين باعتبارهم طرازاً موحداً، أو مجموعة من الفئات النفسية. وأهتمت بالمجرم ومعاملته باعتباره فرداً ، وذلك بالاستناد إلى الأساس العلاجى للمجرم حيث ترى أنه لا يمكن علاجه إلا باعتباره شخصاً فى حد ذاته. وبذلك ركزت الدراسة النفسية على الأمراض النفسية، والصراع، والانحراف العقلى والخلقى على نحو ما فعل " لومبروزو " إلا أن المدرسة النفسية أولت الاضطرابات العاطفية وغيرها من الأمراض النفسية كل اهتمامها. [٢]

وفى هذاالاتجاه نجد مدرسة التحليل النفسى والتى أسسها " سيجموند فرويد "، حيث يرى المحللون النفسيون أن الشخص

---

(١) محمود عبد الرشيد بدران ، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة ، دراسة ميدانية للثقافة الفرعية ومحددات السلوك الاجرامى، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ٢٢

(٢) السيد على شتا. الانحراف الأجتماعى " الانماط والتكلفة " ، مرجع سابق ، ص ١٠٢

السوي هو الشخص الذى يتمتع بجهاز ضبط لاشعورى قوى، والذى به يستطيع السيطرة على النزعات الغريزية البدائية غير المرغوب فيها ويكبتها حتى لا تصتدم بالمعايير اللاأخلاقية و اللاشعورية، فهو فى صراع دائم وعنيف بين الرغبات الغريزية البدائية العدوانية التى تخلق معه في الصغر وبين الضمير اللاشعورى المتمثل فى قيم المجتمع وعاداته و تقاليده.

ومع تطور الأنا لدى الفرد بشكل سوى وسليم من مرحلة الى أخرى وعدم التعرض لأزمات شديدة خلال مرحلة تربيتة وتنشئتة بالاضافة الى تكوينه السليم، يستطيع بالتالى السيطرة على السلوك العدوانى او السلوك الذى يميل الى الاجرام حتى لا يلجأ الى الاسقاط.

وقد قرر فرويد بأن الاسقاط يعتبر أحد العمليات الدفاعية التى يعزو بها الفرد دوافعه وإحساساته ومشاعره إلى الآخرين أو إلى العالم الخارجي، ويعد ذلك عملية دفاعية لا شعورية تتخلص فيها الأنا مما هو مؤلم وغير مرغوب فية (١).

وقد أكدت دراسة الجمعية النفسية البلجيكية لدراسة السلوك الاجرامى وأنواعه والمعروف بـ (A.P.Q) على أن ذلك السلوك إنما هو سلوك لا اجتماعى يمكن قياسه من خلال مصفوفة قياسية عن ضبط الذات والبارنويا، الامتعاض، العدوان، الانحراف،

---

(١) قدرى حفنى، العارف بالله الغندور: أصول القياس والبحث العلمى، كلية الاداب – جامعة عين شمس الجزء الاول، القاهرة ٢٠٠٥ ص _ ١٩٠.

الانبساطية وهى الأبعاد التي يمكن قياسها وتحديد درجة ميل ذلك السلوك للعنف (٢).

ولقد قدم برنو بتلاهايم *B. BTTELHEIM* ولويس فيور *L. FUER* اقوى التفسيرات السيكولوجية فى تفسير السلوك المستهجن والذى يميل الى العنف احياناً، لأنهما أكدا على غياب القدوة وعامل التنشئة البيئية، حيث أن هذا السلوك يعتبر طاقة لم تجد مخرجا اجتماعيا فأدت الى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع(٢) وذلك إثر توافر العوامل الفردية التى تتصل بالمجرم نفسة وهى عوامل وراثية، نفسية، اجماعية مباشرة وغير مباشرة بمعنى أن السلوك الاجرامى عند البلطجى إنما هو حالة انفعالية تختلف ما بين شخص وآخر تنتهى بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخرين.

اما الاتجاة السلوكى والذى أسسه واطسن *WATSON* مستفيداً من مبادئ بافلوف *PAVLOV* فى مجال دراسة التعلم – حيث ركزا على فكرة المثير والاستجابة، وان العادة عامةً مكتسبة وليست موروثة، فالاحباط كثيرا ما يؤدى الى العدوان أو الانسحاب من المجتمع بشرط أن يحاط الفرد بظروف بيئية تعلوها الأزمات

---

(٢) Blackburn, Ronald: Peronality Assessment In Volent Offenders, The Development Of The Antisocial Personality , Questionnaire Psychological Belgia , Belgium – Belgian Psychological Society. VOL. ٣٩ , NO ٢-٣ , ١٩٩٩. P. ٨٧.

(٢) سوسن فايد: السمات النفسية لمرتكبى جرائم السلوك العنيف فى المجتمع المصرى، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوى الرابع عن الابعاد الاجتماعية والجنائية لعنف فى المجتمع المصرى– المجلد الثانى، القاهرة ٢٠٠٢ ص ٦٤٠.

والمشكلات العامة – ويؤكد ذلك باندورا *BANDURA* من خلال نظريتة عن التعلم الاجتماعى، وأن الطفل يتعلم العدوان من خلال النماذج العنيفة التى يلاحظها، وتأتى الظروف فيخرج مخزون الملاحظات داخله ويتحول إلى سلوك فعلى(١) وبالتالى يأتى السلوك العدوانى والذى عادة ما يكون عنيفاً و مطابقا لنفس الخبرات التى اكتسبها من خلال عملية التعلم البيئية – فالبلطجى اذا لا يستطيع ادراك العلاقات بين الأهداف والوسائل التي تحقق تلك الأهداف إلا من خلال السلوك الاجرامى نظراً لعدم تكيفه السابق مع بيئتة والتى فرضت عليه ظروف لم يستطيع فيها التوفيق بين الأهداف والوسائل، فهو لم يتعلم تقديم البدائل، إثر اتجاهه إلى ممارسة تلك المهنة لما فيها من اشباع لرغباته في تحقيق الحصول على احتياجاته من خلال ايسر الطرق حتى ان كانت محفوفة بالمخاطر.

ويمكن تقسيم إطارات التفسير السيكولوجى إلى ثلاثة إطارات :

أحدها يركز على الخصائص والانحرافات النفسية، التى تتكون نتيجة التكوين البيولوجى والعضوى للفرد نفسه ، وتعد القدرات العقلية هى أكثر التكوينات البيولوجية والعضوية ذات الصلة فى هذا الصدد.

أما الإطار الثانى : فيركز على الخصائص والانحرافات النفسية التى تتكون نتيجة الصراع السيكولوجى الداخلى بين قُوى

---

(١) لويس كامل مليكه: سيكولوجية الجماعة والقيادة– الجزء الثانى، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٩ ص.ص، ٢٠٢- ٢٠٤.

النفس الداخلية كالانفصام، وسوء التكيف الوجدانى، والنزعات العدوانية الناجمة أصلاً عن صراع بين " الأنا " "والهو" " والأنا " الأعلى فيما يسميه علماء النفس باللاشعور ، وتصدير طاقة ضخمة تدفع بصاحبها إلى الوقوع فى السلوكيات المنحرفة.

أما الإطار الثالث : فيركز على الخصائص والانحرافات النفسية التى تنعكس فيما يعرف بنمط الشخصية ، ويركز هذا الإطار على مشاعر الإحباط والحرمان التى تتكون لدى الفرد من عدم اكتمال إشباعه لاحتياجاته البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية [١].

وفيما يتعلق بالقدرات العقلية المرتبطة بالإطار الأول، فقد أشار " جورنج " إلى أن المجرمين بصفة عامة، يتسمون بانحطاط واضح فى المستوى الفكرى. فقدراتهم على التفكير ضعيفة، وهذه الملاحظة تؤيد نموذج الضعف العقلى الذى يميز المجرم عن غير المجرم ، وقد مهدت أراء " شارل جورنج " لظهور نظرية جديدة على يد " جودارد " تشير إلى أن المسئول عن السلوك الإجرامى، ليس إلا الضعف العقلى الموروث ، وذلك لأن الشخص الضعيف العقل لا يتمكن من تقدير نتائج سلوكه أو تقدير معنى القانون، من ثم قام " جودارد " ببحوث عدة أثبت بها أن غالبية المجرمين كانوا ضعاف العقول ألا أن محاولة تطبيق هذه الآراء بالمقارنة بين

---

(١) محمود عبد الرشيد بدران ، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة ، مرجع سابق ، ص ٢٣ ، ٢٤.

فئات من المجرمين وغير المجرمين أدت إلى فقدان هذه النظرية لقيمتها فى تفسير السلوك الإجرامى [1].

أما الإطار الثانى من إطار التفسير السيكولوجى، فقد ارتكز على مدرسة فرويد وطبقاً لهذه النظرية، فإن السلوك الانحرافى يكمن فى ذات الشخص وباستخدام المنظور الفرويدى فإن الشخص المجرم هو ذلك الذى لم تتم لديه "الأنا" قوية يمكنها التحكم فى وعيه الانحرافى ، أو يمكن أن يكون الانحراف وليد سيطرة " الأنا " الأعلى ، والأفراد فى مثل هذه الحالة تقودهم مشاعرهم مثل (الخيالات الجنسية وتناقص المشاعر نحو الوالدين والأقارب) وذلك ما يدفعهم إلى ارتكاب الأفعال المنحرفة لكى ينالوا العقاب الذى يستحقونه.

فالإجرام طبقاً لنظرية التحليل النفسى، يرجع أساساً إلى الاضطراب الذى ينشب بين مكونات الشخصية ، ويتزعم هذا الاتجاه " وليم هيلى " حيث قام ببحوث متعددة فى ميدان جناح الأحداث أقنعته هو وأتباعه، أن الدوافع الأساسية للإجرام مستترة ومدفونة فى اللاشعور لا يمكن الكشف عنها إلا بالتحليل النفسى.
وطبقاً لنظرية التحليل النفسى فإن المنحرفين والمجرمين يعتبرون مرضى أو مصابين بسوء التوافق فالجريمة ناتجة عن المرض العقلى أو الشذوذ النفسى .

---

(١) السيد على شتا ، الإنحراف الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ١٠١.

أما الإطار الثالث فى المدخل السيكولوجى فيركز على تفسير الجريمة فى ضوء النظر إلى الشخصية بجميع خواصها ، إذ ينظر العلماء إلى الشخصية بشكل متكامل، ويرون أن الجريمة قد تحدث نتيجة اضطراب فى التوافق بين جوانبها المختلفة.

وقد وضع علماء النفس عدداً من المقاييس والاختبارات اللازمة، لقياس الشخصية السوية والشخصية المضطربة ، وبالرغم من أن هناك عدداً من الدراسات تدعم هذا الاتجاه، إلا أن هناك نقداً يوجه إلى أساليب قياس الشخصية فقد ذكر " توماس " : أنه لو كانت هذه الاختبارات قامت بقياس الأشياء التى وضعت لقياسها، لكانت معلوماتنا عن الطبيعة البشرية قد اكتملت واستطعنا التحكم فيها، ولكن الوحدات القياسية لم تعرف بعد بشكل كاف، كما أن صحة نتائجها لم يتم التأكد منها بالرجوع إلى المعلومات الأخرى [١].

وبهذا نجد أن المدرسة النفسية فى نهاية تاريخها، قررت أن الاضطرابات العاطفية تأتى نتيجة الاتصال الاجتماعى أكبر من كونها نتيجة المواريث الطبيعية ، ومن ثم اهتم كثير من علماء النفس بدراسة شخصيات المجرمين، وهم موجهون بقضية أساسية مؤداها، أن سلوك الفرد هو عبارة عن استجابة للموقف، وأنه ليس للموقف من أهمية إلا من خلال شخصية الفرد التى تفسره وتحدده

---

(١) محمود عبد الرشيد بدران ، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

وبذلك ربطت هذه المدرسة بين وضوح الجوانب الاجتماعية للجريمة وربطتها وظيفياً بشخصية المجرم ونفسيته [١].

رابعاً : النظرية الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامى.

١- نظرية التفكك الاجتماعى :

ومحور هذه النظرية، أن الاضطراب فى البناء الاجتماعى، والقصور فى الأداء الوظيفى، هو ما يؤدى إلى الجريمة والسلوك الإجرامي ، ويمثل هذه النظرية كل من " ادوين سذرلاند " ، " وشو " ، و " برجس " [٢].

وقد اشتهر " سذرلاند " بنظريته التى يطلق عليها الاختلاط الفارقى، وركز على الطريقة التى تنتقل بها السلوكيات الإجرامية، واعتبرها تتضمن عملية تعلم أكثر تعقيداً من مجرد التقليد السطحى للآخرين.

ويبدأ " سذرلاند " من افتراض وجود تنظيمات اجتماعية متباينة حول الفرد بدلاً من مفهوم اللاتنظيم، أو التفكك الاجتماعى فى المجتمع المحيط ، ويرى أن هذا النوع من التنظيم الاجتماعى المتعدد، هو الخاصية التى تسود كل المجتمعات المعاصرة تقريباً ، على الرغم من تباين درجة التعددية هذه من مجتمع إلى أخر.

وقد أشار " سذرلاند " إلى أن أى مجتمع، يتضمن جماعات وقوى معادية للجريمة وأخرى معادية للقانون ، وتُرجح كفة أى منهما فى التأثير على الأشخاص حسب مبدأ الاختلاط الفارقى ، أى أن الفرد

---

(١) السيد على شتا ، الإنحراف الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ١٠٢.

(٢) محمد عارف ، الجريمة فى المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩.

يصبح أقرب إلى الجريمة كلما زادت علاقته بالأنماط الإجرامية من جهة ، وإزدادت عزلته عن الأنماط المعادية للإجرام من جهة أخرى ، ويتوقف ذلك على أربعة عمليات هى تكرار التعرض لأى من الموقفين وطول الزمن وأولوية الاتصال وعمق الرابطة العاطفية للشخص مع الجماعة فى هذا الموقف [١].

أما " برجس " فيرى أن التفكك الاجتماعى تمخض عن تغيرات سكانية وفقر وظروف سكانية سيئة ، أدت إلى الجريمة وارتفاع معدلات السلوك الإجرامى.

ويرى " شو " أن المناطق المتخلفة أو الموبوءة بالمدن، تعد مراكز لتفريخ الجريمة لأنها مناطق تفكك اجتماعى ، حيث لا يخضع المجتمع المحلى للضغوط الملازمة له اجتماعياً ، وتضعف رقابته على أعضائه [٢].

٢- النظرية الأيكولوجية :

اثارت التغيرات الايكولوجية أحدثت جدلا كبيراً بين علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء الجغرافيا البشرية منذ أوائل الستينات، وذلك لفهم السلوك الانسانى من خلال الجوانب الفيزيقية للظواهر الحضرية – حيث أكدا على أهمية البعد المكاني وقيمة الأرض وإثرها في تنوع الحياة الاجتماعية والسلوك الانسانى فيها، وقد مثلت دراسات كل من روبرت بارك R. Park وارنست

---

(١) محمود عبد الرشيد بدران ، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤ ، ٤٥.

(٢) محمد عارف ، الجريمة فى المجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣١ ، ٤٣٢.

بيرجس E,Burgess وربرت ماكينزى R. Mackenzie هذا الاتجاه بوضوح (١).

ونرى أن اقرب تعريف يمكن أن نصف به هذا العلم هو انه ذلك العلم الذي يدرس العلاقات المتبادلة بين الإنسان والمكان، اى البيئة التي يعيش فيها ويمارس انشطتة فيها ويتأثر بها وتؤثر فيه من خلال تلك الأنشطة – ولا يقتصر ذلك على البيئة الفيزيقية فحسب بل تمتد تلك العلاقة إلى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومكونات الثقافة المادية التي ابتكرها الإنسان .

وتعد نظرية لويس وورث L. Wirth من اشهر النظريات السوسيولوجية التي تنطلق من مفاهيم ايكولوجية، حيث ذهب ويرث أن نمو المدينة وتنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وأن أساليب الضبط الرسمي في المدينة ما تلبث أن تحل محل أساليب الضبط الغير رسمي والقائمة على العرف والتقاليد، وبنمو حجم المدينة تقل فرص العلاقات الشخصية إذ ما تلبث أن تتصف تلك العلاقات بالسطحية والانقسامية (٢).

فالمدخل الايكولوجي على حد تعبير ويرث يثرى إطار المعرفة الذي يستند علية الوجود الاجتماعي لما يقدمه من كشف عن علاقات ومتغيرات في حياتنا لا نعرفها معرفة تامة، وذلك بإتباع مناهج وطرق بحث وما يوفره من معايير ومحكات موضوعية

---

(١) مريم احمد مصطفى: الخصائص الاجتماعية والثقافية للعشوائيات،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ١٩٩٧ ص٣٢

(٢) السيد حنفي عوض: علم الاجتماع الحضري، سكان المدينة بين الزمان والمكان، المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر، الإسكندرية ١٩٩٧ ص ١٥٨.

للقياس والتحليل والمقارنة التي يمكن من خلالها فهم الظواهر الاجتماعية بدقة وكفاءة.... ومن الخطأ إذاً أن ننظر إلى هذا المدخل بإعتبارة بديل لمناهج البحث السوسيولوجية، لأنة في الحقيقة مكمل للمداخل العامة في العلوم الإنسانية والطبيعة(١).

وقد ركز ويرث وبارك وماكينزى على الأبعاد الايكولوجية للمدينة لما يشكله ذلك التكوين من دور اساسى في تحديد طابع التنظيم الاجتماعي السائد فيها، وان عناصر هذا التنظيم إنما يعتمد على أساليب توزيع القوة

ولقد حاول علماء هذا الاتجاه خاصة الكلاسيكيون الأوائل إلى ربط الكثير من الظواهر الاجتماعية والثقافية خاصة ظروف النشأة بالمناطق الطبيعية بالمدينة، حيث اهتموا على وجه الخصوص بدراسة مناطق التحول والأحياء المتخلفة باعتبارها تسهم – في نظرهم – في ظهور وانتشار الجريمة وأنماط متعددة من السلوك الانحرافى.

قد عرف " ماكينزى " الايكولوجيا البشرية على أنها دراسة تتناول المظاهر السكانية للعلاقات المتبادلة بين الكائنات البشرية وبين النظم ، وهى تستهدف الكشف عن الأسس والعوامل التى تتضمنها الأنماط المتغيرة للتنظيمات السكانية والنظم التى تنشأ عن التفاعل بين الناس فى ظل ثقافة مستمرة فى تغيراتها.

---

(١) السيد عبد العاطى السيد: الايكولوجيا الاجتماعية، مداخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧ ص ١٨٢ .

وتتميز النظرية الأيكولوجية فى تفسير الجريمة بأنها تركز على عمليات النمو العمرانى التى تمر بها المدينة ، ومن أشهر الذين أسهموا فى هذه النظرية " بارك " " وبرجس " " وماكنزى " وجميعهم من علماء الاجتماع الأمريكيين ويعرفون بمدرسة " شيكاغو "، نظراً لأنهم طبقوا دراساتهم على مدينة شيكاغو [١]

وتتناول النظرية الأيكولوجية السلوك الإجرامى باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعى ، حيث يحدث خلال مراحل التغير الاجتماعى انفصال حاد فى طريق الحياة المادية والاجتماعية ، ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية فى المكان ، ولذا فإنه يؤثر تأثيراً غير متساو، وغير متكافئ على الناس فى الأماكن المختلفة التى يعيشون فيها ، وفى الأزمنة المختلفة فهى تتناول العلاقة بين الناس والبيئة السكانية وردود الأفعال الناشئة عن المؤثرات والضغوط البيئية ، وهذه العلاقة ليست ثابتة، بل هى فى تغير مستمر ، وتنشأ عنها ظواهر تتغير كنتيجة عملية التفاعل الاجتماعى والأيكولوجى،وهو من اهم المداخل النظرية الحديثة فى مجال علم النفس البيئى، والذى من الممكن تصور الظاهرة من خلاله – حيث يؤكد كوهين ***CHOEN*** ان رد الفعل اثر الشعور بالضغوط هو العجز وعدم القدرة على مواجهة المواقف أو التعايش معها، وقد قدم هانز سيلى

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٤٣٥ ، ٤٣٦.

H.SELYE الأوصاف المبكرة لاستجابة جسم الانسان للضغوط الممتدة والتى تتكون من ثلاث مراحل(١):

- **مرحلة الإنذار**
- **مرحلة المقاومة**
- **مرحلة الانهاك**

فالشخص السوى يستطيع تخطى مرحلة المقاومة والانهاك وذلك عن طريق تقديم البدائل اثر تحليه بالمعارف والمعايير و القيم حيث تصبح تلك البدائل هى خط الدفاع الاول ضد المثيرات المجتمعية وما بها من مشاكل، اما الشخص الهمجى فتتوقف انفعالاته عند المرحلة الثانية، حيث تخور قواه إزاء المشكلات المجتمعية ويلجأ للعنف أو الخداع أو المكر أو الدهاء لتحقيق مآربه، وأحياناً يفسر لجوءه لتلك الأساليب بأنها " منحة إلاهيه وهبها الله له" ولابد ن الاستفادة منها، حيث تشكل المعايير السلبية عنده الأساس المرجعي اثر تعرضه لبعض المثيرات مثل (الانتقال لبيئة جديدة – الازدحام المكاني – الخلافات مع الاخرين – البطالة – الفقر.... وهكذا وقد أكد ستراوس STRAUS أن الضغوط تنشأ مع ميلاد الانسان، فالبعد الاجتماعى هو الذى يحدد درجة مواجهة تلك الضغوط أما البعد الفيزيقي كالازدحام وعدم الخصوصية المكانية مثلا يشكلان درجة استجابة الأفراد لتلك الضغوط والتى

---

(١) احمد العتيق: محاضرات في علم النفس البيئى، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٦.

عادة ما تصل الى مرحلة الانهاك[١]، حيث تقف اذاً فكرة البدائل كحل لتخفيف من تلك الضغوط وهى مواءمة الظروف البيئية مع معتقدات ذلك الشخص اللاسوى حتى يخفف من وطأة تلك الضغوط عليه.

فالخلل في البيئة الفيزيقية فى المناطق العشوائية نتيجة عدم وجود الصرف الصحى او المرافق أو الخدمات العامة مثلا مع ارتفاع معدلات الفقر نتيجة الهجرة غير المتوازنة مع الظروف المادية كثيراً ما تدفع الافراد لممارسة البلطجة سواء بالاعتداء على الثروة العقارية للدولة أو على الأشخاص للخروج من مأزق الفقر أو باللجوء للمناطق الحضرية المتباينة، بحثاً عن الكسب السريع حتى ان كان غير مشروع للتخفيف من حدة الضغوط المادية والمعنوية امام الاخرين، والذى ينعكس بالتالى على مظاهر التفكير والمعتقدات ومعايير القيم واتجاهات السلوك، اثر شعورهم الدائم بالحرمان والدونية ويثير استفزازهم عندما يصادفون متغيرات أخرى ضاغطة، فيصبح العنف هو المتنفس الوحيد للتعبير عن الاثارة، ويصبح الشخص عشوائى السلوك وبالتالى فإن السمات والخصائص النفسية والبدنية للفرد هى أولى الدرجات المحفزة للجوء الى السلوك الاجرامى سواء بأسلوب العنف أو الخديعة، والوسط الاجتماعى الذى يحيا فيه الفرد هو الذى يشجعه على ذلك

---

(٢) *M.B. Straus: Violence In The Live Of Adolescents, New York, Norton and Company. ١٩٩٧. P. ٦٢.*

خاصةً ان كان ذلك الوسط لا تتوافر فيه القيم والمعايير التي تساعد الفرد على اختيار البدائل.

فالمثيرات البيئية تلعب دوراً هاماً فى توجيه السلوك، والتفاعل بين السمات النفسية ومتغيرات البيئة، وهو ما يزيد من احتمالية ارتكاب جرائم عنف، فكلما توافر الاستعداد النفسى ودعمته المتغيرات البيئية المحيطة به،كلما اقترب الأفراد من الوقوع فى براثن الاجرام والسلوك العنيف(١) .

فلقد ذهب دافيس J. Davies فى تفسيره لظاهرة العنف عامة من حالة كونه تبريراً نفسياً الى حالة كونه رد فعل اقتصادى، حيث فسر ذلك من خلال نظريته عن الإحباط – العدوان، فالعنف محصلة للفجوة بين قناعة الناس لحاجتهم المتوقعة وبين قناعتهم لحاجتهم الفعلية – بمعنى ان العنف هو الفجوة بين ما يرغب الناس فيه وما يحصلون عليه، وبذلك قدم دافيس تفسيرا جديداً مرتبطاً بالعوامل الاقتصادية (٢) – بمعنى ان الفقر هو المتغير الاصيل والذى بمقتضاه تتغير الظروف والملابسات التى تؤثر فى حدوث العنف.

على الرغم من أن البعض اتهم النظرية بالقصور، حيث لم تحدد مقدار تلك الفجوه والتى يحدث عندها العنف – إلا أننا نرى أن ذلك

---

(١) سوسن فايد: السمات النفسية لمرتكبى جرائم السلوك العنيف فى المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص.ص ٦٨٣- ٦٨٧.

(٢) J. C. Davies: Toward A Theory Of Revolution "AMERCAN COCIOLOGICAL" Review, Vol. ٢٧, NO ١" February ١٩٦٢ P. ٦

المقدار لا يتحدد بالزمن، وإنما لابد أن نحدد معدلاته بمظاهر الحرمان من اشباع أبسط الاحتياجات الإنسانية من طعام وملبس ومأوى وأمن.

وقد ظهرت عدة اتجاهات ايكولوجية منها ما أنطلق من دراسة الأنماط السلوكية الصادرة عن سكان المناطق الحضرية حيث يهدف إلى دراسة العمليات التي من خلالها تنمو المدن أو تنكمش وهو ما أطلق عليها الاتجاهات التنظيمية، ومنها ما اتجه إلى تفسير التنظيمات الايكولوجية والحضرية في ضوء القيم الاجتماعية والثقافية، حيث استند أصحاب هذا الاتجاه إلى التوجهات القيمية كمتغير اساسى، واعتبروا القيم التي سيطرت على الأنساق الاجتماعية والثقافية جانب مستقل، واتخذوا من البناء الاجتماعي متغير تابع، فضلاً عن الاهتمام بدور القيم الدينية في تشكيل البناء الايكولوجى

فالمدينة من خلال النظرية السوسيوايكولوجية لعبت دوراً بيئياً كتنظيم اجتماعي في الحياة الحضرية للمجتمع بشكل كبير، فالجماعة الحضرية ليست مجرد تنظيم اجتماعي ذو خصائص محددة بل إن لتلك الجماعات طريقة للحياة والفكر والسلوك، فالخصائص الفيزيقية والايكولوجية للمدينة كالحجم والكثافة السكانية والتغاير يؤثرون بوضوح في طبيعة وكثافة العلاقات الاجتماعية وكذا في ميكانيزمات التفاعل والسلوك وموجهاته، وما يؤدى إلى العديد من المشكلات الاجتماعية كالجريمة والإدمان والانتحار والأمراض العقلية والتفكك الأسرى وكذا العديد من مظاهر

التوترات السياسية والاجتماعية.... وفى هذا الصدد تتأثر مناطق الأحياء المتباينة أو مناطق التحول أو سكنى الأقليات – العشوائية والحضرية القديمة بنصيب وافر من تلك الأنماط [١].

وقد ابرز السيد الحسيني أن تلك الأنماط إنما تأتى من أن المهاجرين الريفيين يقررون التوجه للمدينة وهم يتوقعون مساعدة زملائهم المهاجرين القدامى.... ويتعهد الأقارب الحضريين المهاجرين الجدد بالتشجيع الدائم حتى لا يشعرون بالعزلة الاجتماعية مما يساعدهم بعد ذلك على الدخول في علاقات اجتماعية... مما يجعل المهاجر القديم أمام المهاجر الجديد أمل المستقبل وحلم النجاح بالنسبة له – حيث استطاعا بتلك الأساليب تكوين مجتمعات عشوائية ترسخ فيها ثقافات ريف – حضرية كأنماط ايكولوجية جديدة، تلك الأنماط التي تجعل المهاجر يرى أن الأحياء المتخلفة في المدينة هي الموطن المألوف له، حيث تنهار الأنماط التقليدية المحاطة بالقيم والمعايير وترسخ داخل المهاجر الأنماط الحضرية الجديدة والتي كثيراً ما تقوم على مبدأ الصراع من اجل نجاح عملية الانتقال للحضر ودعم المستقبل.

وقد اختلفت الآراء، فهناك رأى يميل إلى أن هناك من يعيشون في المدينة بأجسادهم ويعتمدون على الثقافة القروية في سلوكهم ومعتقداتهم.

---

(١) السيد الحسيني : المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السابع والثلاثون، كلية الآداب جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٠ ص ٢٣١

وهناك من يذهب إلى أن عملية الهجرة إنما تخضع لعوامل ايكولوجية بحتة بمعنى العيش بجوار الخدمات وأماكن الترفية وبجوار مراكز صنع القرار واتخاذ القرار.

ولكن.... إن جاز لنا.. فلابد أن نؤكد أن العامل الاقتصادي هو المتحكم في ذلك التصنيف، فأفراد الطبقة الدنيا لا يلجئون للهجرة للمدن إلا بحثاً عن الرزق نتيجة قلة فرص العمل في الريف، أما مهاجرى الطبقات الوسطي وعادةً ما يكونون من المثقفين هم الذين يلجأون إلى الاقتراب المكاني من الخدمات ومراكز صنع القرار بحثاً عن مستقبل مشرق ومكانة اجتماعية جديدة تكسر حاجز الحراك الاجتماعي المتوقف أمامهم دائماً، وقد صنف محمود عودة الجماعات المهاجرة إلى القاهرة إلى صنفين:

الأول: الصفوة المتعلمة الساعية للحراك الاجتماعي.

والثانية: الأغلبية غير المتعلمة والهاربة من عوامل الطرد(١).

فالاتجاه الايكولوجي إذاً يميل إلى معالجة التغيرات التي تطرأ على سلوك المهاجر من حيث الكيف اى من حيث التغيرات التي شكلت عوامل جذب له والتي تستند على عناصر التنظيم الاجتماعي "أساليب التنشئة الاجتماعية– أساليب الاتصال– الأنشطة الاقتصادية... الخ.

أما الاتجاه الاجتماعي التنظيمي ينطلق من حيث دراسة أنماط السلوك ألصادره عن السكان الحضريين وما حدث بها من تغيرات

---

(١) محمود عودة : الهجرة إلى مدينة القاهرة، المجلة الاجتماعية القومية – عدد خاص، القاهرة ١٩٧١

وبشكل كمي – على أن التمييز بين هذين الاتجاهين لا يعنى انعدام الصلة بينهما فكلاهما يربطان بين حجم السكان في المدينة وأنماط السلوك الصادر عنهم(١).

كما تؤثر النواحى الأيكولوجية من حيث تعدد الصور الإجرامية ومن حيث نوع الجريمة، فمثلاً جرائم العنف تكون لحالة انفعالية مؤقتة، فيما يؤكد وجودها فى نفس منطقة الإقامة ، عكس جرائم الممتلكات التى يكون لها نوع من التخطيط ، فهى تبعد عن مقر إقامة المجرم ، وهناك أيضاً عدة عوامل أيكولوجية تؤثر على الجريمة، منها حجم المدينة، وعامل استخدام الأرض ، وحجم المدينة يحدد النطاق الذى يمكن للمجرم أن ينتقل فيه ، ففى المدينة الكبيرة تتعدد المناطق التى يزاول فيها المجرم نشاطه ، فى حين أن المدينة الصغيرة لا تعطى فرصاً كبيرة للمجرمين لتعدد أنشطتهم، واستخدام الأرض يعتبر عاملاً حاسماً فى الجريمة ، حيث أن تنوع استخدام الأرض يؤدى إلى تغير نوع الجريمة ، فنمو النشاط التجارى فى منطقة معينة يؤدى لانتشار جرائم السرقة والنشل والاحتيال، عكس المنطقة التى تستخدم الأرض للمساكن مثلاً ، فتكون سرقة المساكن والعنف أكثر كما أنه فى البيئة الريفية فيها جرائم كالثأر ، وتعتبر المناطق الأكثر رقياً حيث الفيلات والعمارات هدفاً لسرقة السيارات والسرقة المسلحة ، فهى منطقة هادئة بطبيعتها

---

(١) السيد الحسيني : المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق ص ١١٥

نظرية الصراع :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن كل ما يحدث في المجتمع من ظواهر ونظم إنما يرجع إلى العوامل الاقتصادية، ومن أهم رواد هذا الاتجاة ومؤسسة كارل ماركس K. Marx فهو يرى أن ديناميات التغير هي المراحل التطورية التي تمر بها المجتمعات الإنسانية حيث يتم ذلك داخل البناء الاجتماعي، ويرى أن الظواهر الاجتماعية تتداخل مع بعضها البعض، حيث أفرزت لنا طبقتين وهما البرجوازية والبروليتاريا، ويمكن القول أن نظرة ماركس الانفعالية في تناوله لقضايا هاتين الطبقتين قد زودته بقدرة لا نظير لها على فهم طبيعة المجتمع الرأسمالي (١).

استخدم ماركس مفهومين لتحليل البناء الاجتماعي هما : -

البناء التحتى أو القاعدة : والذي يشمل الأفراد القائمين على النشاط الاقتصادي وهما قوة الإنتاج الأساسية.

البناء الفوقي : ويشمل كافة النظم الاجتماعية (المعتقدات والعادات والتقاليد والأنماط الثقافية والقيم والمعايير التي تتحكم في العلاقات)، فالمجتمع هو الذي يشكل البناء الفوقي (٢).

ويرى ماركس أن الأساس المادي يؤدى دور المتغير المستقل، وأى تغيرات في الأساس المادي يؤدى إلى تغيرات شاملة تنعكس أثارها بشكل اساسى على البناء الفوقي بما يحويه من عادات

---

(١) جورج ريتز : رواد علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد وآخرين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩ ص ٩٦

(٢) Terrel Carver ; A Marx Dictionary , UK , Polity Press ١٩٨١, P. ٤٣

ومعايير وقيم[١]، ورغم اهتمام ماركس بالأساس المادي في البناء الاجتماعي، إلا أنه ليغفل دور القيم والمعتقدات والإيديولوجيات وتأثيرها في الظواهر الاجتماعية المختلفة.

فالجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية يرتكبها الفرد خارجا عن السياق القيمى للمجتمع، تتحكم فيها العوامل المادية التي هي الأساس في العلاقة بين الفرد ومجتمعه، فقد أشار ماركس أن طبقة البروليتاريا في النظم الرأسمالية هي التي من الممكن أن تتحكم في زيادة أو قلة المشكلات المجتمعية من حيث السيطرة على أدوات ووسائل الإنتاج من حيث القيم والمعتقدات التي تسيطر على تلك الطبقة نتيجة التنشئة الاجتماعية القهرية.

فالعامل المادي وما يحوي من نظم، يشكل الطريق الأول لارتكاب السلوك الاجرامى في حالة غياب العدالة الاجتماعية والتي بغيابها تظهر العديد من المشكلات الاجتماعية ومنها البلطجة، فالظروف الاجتماعية المختلفة التي يعيشها المجتمع من الممكن أن تتحكم في زيادة معدلات ظاهرة البلطجة كسلوك اجرامى يلجأ إليه الفرد محاولاً فرض سطوته بقصد تحقيق الربح المادي – حيث أن ذلك يشكل معتقداً لدى الممارس لتلك المهنة، وذلك إثر غياب العدالة الاجتماعية التي تكبح جنوح الخارج عن النظام المجتمعي.

إن المنظور الصراعى يركز على مواضع الضغط والصراع والسيطرة فى التنظيمات الاجتماعية، مع احتمالية عدم الاستقرار

---

(١) على ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة عن علاقات الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١ ص٢٦٣.

داخل المجتمع ، ويركز المؤيدون للمنظور الصراعى وأنصار " كارل ماركس" : أن الجميع يتكون من مجموعات مختلفة تبعاً للاهتمامات والأهداف والأغراض ونتيجة لهذا تتنافس تلك المجموعات فى الحصول على الموارد النادرة مثل المال ، والوظائف والسلطة والمشروعات، قد يكون الصراع مهذباً ذا معنى كالمفاوضات التى تقام لعقد اتحادات إدارية، أو المناقشات التى قد تدور فى مهمة سياسية ، وقد يكون الصراع مؤسساتى كحال معظم النزاعات الموجهة بواسطة القواعد الرسمية وغير رسمية.(١)

والماركسية، لا تتفق مع النظريات الاجتماعية فى تفسير الجريمة على أنها نتيجة لأخطاء الفرد، حيث ترى أن الجريمة هى وليدة النظام الرأسمالى، حيث يحل القهر والحاجة محل الحرية والمساواة والإخاء، فالطبقة البورجوازية فى المجتمع الرأسمالى تقود هذا المجتمع إلى حالة من اليأس والقنوط وفساد الأخلاق وحرب الكل ضد الكل ويعانى مجتمع الطبقة العاملة من انتشار المجرمين بين صفوفه ، ويستخدم القانون ليس فقط لإرباك الطبقة العاملة، بل والقدرة على جعل الناس مسحورين بأدواته، من حيث القوة والسلطة، كما يستخدم السجن فى المجتمع الرأسمالى كوسيلة للضبط الاجتماعى، وذلك من خلال دوره فى العقاب المادى من ناحية ودوره كسلاح للأيديولوجيا الرأسمالية من ناحية أخرى. ومن هنا يُخفى السجن حقيقة جرائم أصحاب النفوذ.

---

(١) james A.inciardi. sociology." principles and Applicatlons ". harcourt Brace jovanovich, publeshers N.Y , ١٩٨٠, p١٩

وفى الحقيقة أن جميع مؤيدى الماركسية بما فيهم " ماركس " نفسه يرون أن الحل النهائى لمشكلات المجتمع بما فيها الجريمة، يكمن فقط فى نموذج المجتمع الشيوعى ، الذى يعد من وجهة نظرهم كفيلاً بخلق مجتمع بلا جريمة.

ولقد كانت النظرية الماركسية بما اشتملت عليه من نقد للبناء الاجتماعى والسياسى للمجتمع الرأسمالى ملهمة لبعض الاتجاهات النقدية الحديثة فى مجال دراسة السلوك الإجرامى ، كما كانت حافزاً لبعض الحركات الاجتماعية والسياسية العالمية التى استهدفت النضال من أجل مجتمع أفضل. بالإضافة إلى أنها قادت حملة قوية للتحريض والإثارة ضد المؤيدين لفكرة تدعيم الأمن والنظام بدافع من المحافظة على بعض المصالح الطبقية أو تحقيق أمن دوائر صفوية ضيقة أو أقلية حاكمة على حساب أمن المجتمع الشامل(١).

ولقد نتج – عن محاولات تطبيق النموذج الماركسى فى بلاد كثيرة غير غربية – كثير من المشكلات كالسلب والنهب والإدمان والدعارة.

إن الذى تشهد به الوقائع ؛ أن الانحراف والجريمة لم يعودا مرتبطين بالمجتمع الرأسمالى كما تدعى الماركسية ، بل هما أيضاً من سمات المجتمع الاشتراكى الشيوعى كذلك ، مما يؤكد أن

---

(١) سامية محمد جابر. الأعراف الاجتماعية بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعى ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ ، ص٢٢٩

ظواهر الإجرام والسلوك الانحرافى إنما تتصل بعوامل ثقافية، واجتماعية واقتصادية متداخلة فى أى مجتمع يصرف النظر عن هويته الأيديولوجية(١).

ويعتبر هذا الموقف إدراكاً متقدما لازماً للغرب وعلومه الاجتماعية ، حيث أكدوا على تهديدات الثورة التكنولوجية للمجتمع وخطورة حل مشكلاته بالعلم الصناعى ، وفشل المناهج القائمة فى دراسة المسائل الاجتماعية والأخلاقية ، ولكن توجههم إلى اختيار قيم جديدة واقعية مستنبطة من الواقع الاجتماعى الذاتى لكل مجتمع بصفته الجزئية حتى تكون ملائمة لحججه واستعداداته ، وإنما يعبر عن ثقل التوجه الغربى فى فكرهم وآرائهم ، حيث أنه بعد تأكد فشل العلاج الوظيفى والصراع للمشكلات الاجتماعية ومنها الانحراف والإجرام يتعين البحث عن قيم ومنظومات ثقافية أكثر شمولاً وأوسع نظاماً وذات مستوى عالمى (٢).

---

(١) عبد الرحمن بن آل سعود. الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية ،مكتبة العبيكان،المملكة العربية السعودية ٢٠٠٤، ص ص٤٧، ٤٨

(٢) Robert A. stebbins." soclology ". harper Row publishers. newyork. ١٩٨٧. p. ٢٦.

النظرية البنائية الوظيفية :

أن النظرية الوظيفية تبتعد عن نظرية الصراع كمبدأ أساسى لها، حيث أن الوظيفيين يرتكزون على تحليل مشكلة النظم أو الأنساق. حيث أنهم ينظرون الى المجتمع باعتباره نسقاً من تفاعل الناس مع أنظمته وكل منها يساعد الآخر فى ضوء الإجماع القيمى والمعايير. فالوظيفيون يدرسون التوافق والتماسك والتوازن فى المجتمع، وأن التركيز الأساس للتحليل الوظيفى ينصب حول العلاقة بين مستويين من مستويات الحقيقة الاجتماعية فى الكل الاجتماعى (المجتمع والجماعة) وكيف تساعد الأجزاء فى تدعيم الكل، وكيف أن بناء الكل يؤثر على الأجزاء، وكيف يمكن للأجزاء المختلفة أن تنسجم مع بعضها البعض [١].

ولقد أكد دور كايم أن المجتمع هو حقيقة جمعية تستند في أصولها إلى شروط التفاعل بين الأفراد Individuals حيث يولد الإنسان ليجد أمامه العديد من أنماط السلوك التي ينبغي أن يتبعها في حياته الاجتماعية، وهى تشكل الإطار الفكري الذي يكون معايير المجتمع والتي تمارس نوعاً من الضبط الاجتماعي لذلك السلوك[٢]، فهو بذلك يرفض مبدأ الحتمية البيئية

---

(١) Beth B. Hess. " sociology ". Macmillan publishing company. N.Y. ١٩٩٢. p٨.

(٢) قبارى محمد إسماعيل: أصول علم الاجتماع ومصادرة، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية ١٩٧٨ ص١١٦.

Environmentalism عند فردريك راتزل، والذي اعتبر الإنسان مثل نبات الأرض تهمس له البيئة الفيزيقية بالحلول لمختلف الظواهر، وتبوح له الطبيعة بأسرارها حتى يعمل على الابتعاد عن قسوتها.

كما أكد دوركايم على أن أنماط السلوك البشرى إنما هي من صناعة المجتمع وهو المصدر الرئيسي لتنوعها، وأنكر إمكانية خلق الأفراد لقيم جديدة (١)!!!.

فالقيم عند دور كايم هي التي تكون الضمير الجمعي، والعنصر المعياري يشكل قمة الضمير الجمعي حيث أن تلك المعايير يكتسبها الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتي تتجه اتجاهاً عقلانياً لتشكل نمط السلوك لدى الفرد.

وقد قسم دور كايم الروابط والعلاقات الاجتماعية طبقاً لنموذجين من أنماط التماسك الاجتماعي وهم

- **التضامن الآلي Mechanicalsolidarity .**
- **التضامن العضوي Organic Solidarity.**

- **النوع الأول يظهر في المجتمعات التقليدية البسيطة حيث تتشابه القيم والمعايير.**
- **النوع الثاني يظهر في المجتمعات الصناعية المعقدة حيث يميل أفراد المجتمع إلى التخصص.**

---

(١) محمد سعيد فرج: البناء الاجتماعي والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩، ص٣٨٤.

ويرى دور كايم أن التضامن الآلي هو أساس التماسك الاجتماعي، حيث يتم ضبط السلوك عن طريق الاشتراك في نفس القيم والمعتقدات[١]، فيتحقق التكامل عن طريق الخضوع لمجموعة القيم والعواطف والمعايير المشتركة والتي تصبح قوة، بحيث تواجه اى فعل انتهاكي، وحينئذ فإن العقاب يعكس القيم المجتمعية التي تسود هذا المجتمع البدائي[٢].

أما أفراد التضامن العضوي فهم متباينون ولكن تباين مشروط بنمط العقل الجمعي الذي يجعل تنوعهم محققاً لوحدتهم وتضامنهم، حيث تلعب القيم الدور الاساسى فيه[٣]، حيث أن الخروج عن نسق القيم يعتبر حاله مرضية تستوجب العقاب.

وقد أشار دور كايم إلى انه كلما زاد التضامن العضوي رسوخاً في اى مجتمع كلما قلل ذلك من أهمية الضمير الجمعي، لأنه يزداد رسوخاً بتقدم المجتمعات، ومحاولة التأكيد على القيم العليا مثل الحرية والعدالة والمساواة – إلا أن أساليب القهر الاجتماعي لن تختفى نظراً لدوره الاساسى في تطور المجتمعات، حيث انه يتخذ أشكالا أخرى ربما تشكل انماطاً جديدة من السلوك الانسانى.

ومن أهم الإسهامات التى قدمها الوظيفييون فى تفسير الجريمة والسلوك الانحرافى مفهوم " اللامعيارية " والذى قدمه "

---

(١) Antony Giddens ; Emile Durkheim , NEW YORK ,The Viking Press , ١٩٨٩ P.٣١

(٢) على ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢ ص ٨٥

(٣) إنعام عبد الجواد : النسق القيمى في الريف المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٩٨ ص ٢٦

أميل دور كايم " من خلال أشهر مؤلفاته تقسيم العمل الأجتماعى والإسهام الثانى للوظيفية جاء أو يأتى على يد " روبرت ميرتون " والذى يقدم من خلاله تصوره للامعيارية على أساس أنها تعبر عن انهيار البناء الثقافى بين أفراد جماعة معينة. وذلك حينما يحصل انفصال قام بينها وبين قدرة الجماعة على الانسجام، والتقبل لما توجبه المعايير الثقافية. أما الإسهام الثالث الذى قدمته الوظيفية فى إطار تفسيرها للجريمة والسلوك الانحرافى فهو مفهوم " النسق الاجتماعى " والذى قدمه " بارسونز " فى مؤلفه الشهير النسق الاجتماعى والإسهام الرابع فى تفسير الجريمة والسلوك الانحرافى فهو الذى قدمه " أدوين ليمرت ". (١)

ويرى " دور كايم " أن الجريمة ظاهرة طبيعية فى المجتمع وليس مرضاً اجتماعياً فهى مرتبطة بالظروف الأساسية للحياة الاجتماعية ككل. وأنه من المستحيل وجود مجتمع بدون جريمة. فكل تنظيم فى المجتمعات المعقدة يمنع التماثل الكلى للقواعد الاجتماعية لكل الأعضاء. وفضلاً عن ذلك فإن للجريمة وظيفة اجتماعية أساسية للمجتمع. فوجود الجريمة يقوى العواطف الجمعية نحو ما هو حق وواجب ، كما أنها تفيد فى التغاير والتباين بين ما لا يمكن قبوله كما أنها تؤدى إلى تقوية وتعزيز التضامن الجمعى للممثلين الذين يتحدون فى تضامن انفعالى ضد المنحرفين. والغرض من عقاب المنحرف هنا ليس لحبسه وإعادة

---

(١) عبد الرحمن بن آل سعود. الأجرام دراسة تطبيقية تقويمية ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣ ـ ٥٩

إصلاحه أو لوضع حد لرغباته وإنما العقاب يقوى التضامن الاجتماعى.

وقد توصل " دور كايم " إلى أن هناك ثلاثة أنماط للانتحار، الانتحار الأنانى والغيرى واللامعيارى. أما النوع الأول الانتحار الأنانى، فيعنى أن القابلية للانتحار الأنانى عند الفرد تزداد حيث تضعف التزاماته نحو الآخرين. والنوع الثانى الانتحار الغيرى، فإنه يتجسد فى روابط اجتماعية قوية تؤدى بالفرد إلى أن يضحى بحياته فى سبيل المجموعة. أما النوع الثالث، فهو الانتحار اللامعيارى، وأنه يحدث فى تلك الحالات التى يتهتك فيها النسيج الأجتماعى على حد تعبيره ، وبالتالى تنشأ حالة اللامعيارية، أو انعدام المعايير فى المجتمع. وحالة انعدام المعايير فى المجتمع تنجم عن أى خلل فى التوازن سواء هذا الخلل مؤدياً الى نتائج إيجابية أو سلبية، فأى تغيرات مفاجئة فى النظام الأجتماعى تؤدى إلى حالة من اللامعيارية أو التفكك الاجتماعى فمثلاً، الكساد الاقتصادى أو الرخاء الأقتصادى حالتان تمثلان تغيراً مفاجئاً فى النظام الاجتماعى، يترتب عليه درجة من اللامعيارية تؤدى إلى زيادة معدلات الانتحار فى المجتمع. (١)

وتلعب قضية الضبط الأخلاقى والتنشئة الأخلاقية لدى " دور كايم " دوراً بارزاً، فمثلاً تصوره للاشتراكية كحل للمسألة الاجتماعية سنراه يحصرها فى التنظيم الاجتماعى والتنشئة والضبط

---

(١) سمير نعيم. النظرية فى علم الأجتماع ، دار المعارف ١٩٩٤ ، ص ص ١٠٩ ، ١١٠

الأخلاقى فجوهر الاشتراكية لديه ليس فى الملكية ، وليس فى دولة الرفاه وإنما جوهرها دمج الفرد فى المجموعة من خلال سلطة أخلاقية. لقد كتب أنه لا يوافق على العنف ورفض ملاحظة الصراع وأعتبره مجرد مظهر " للأنومى " ومن ثم يجب ألا ينظر للصراع كقوة محركة أو دافعة نحو التغيير وأنما يجب فقط ضبطه وإصلاحه. [١]

أما الإسهام الثانى للوظيفية يأتى على يد " روبرت ميرتون " الذى قام فى عام ١٩٣٨ بمحاولة لتفسير السلوك الانحرافى مستمداً دعائمه من تفسير "دوركيم " لذات السلوك بل محاولة أن يعدل فيها ، حيث يرى " ميرتون " أن الانحراف هو بمثابة التلاؤم بالنسبة لبيئة تتسم بالأنانية ، وهو بهذا التصور يقبل فكرة "دور كايم" عن دور المعايير فى إذكاء روح الأنانية لدى أفراد المجتمع مما يؤدى إلى الانحراف ، ولكنه يرفض الفكرة التى يرى فيها " دور كايم " أن للمعايير دوراً فى فى الحد من شهوات الفرد وأهوائه، وما يخلقه عدم وجود هذه المعايير، أو ضعف أثرها من ظروف أنومية، تؤدى إلى الجريمة والانحراف.[٢] **ويرى " مار تنديل " أن أهم نماذج التحليل الوظيفى عند روبرت ميرتون تتمثل فى دراسته عن البناء الاجتماعى واللامعيارى ، ففى هذه الدراسة طبق ميرتون نظريته الوظيفية فى تحليل المصادر الاجتماعية والثقافية للسلوك**

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى. اتجاهات نظرية فى علم الأجتماع ، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٦ ، ص ص ١٢٤ ، ١٢٥

(٢) محمد عارف. الجريمة فى المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦

المنحرف. وكان هدف ميرتون من هذه الدراسة أن يبين كيف يمارس البناء الاجتماعى ضغوطاً محددة على أشخاص معينين فى المجتمع لممارسة سلوك غير امتثالى، بدلاً من ممارستهم لسلوك امتثالى، وقد ميز " ميرتون " بين عنصرين رئيسين فيما أسماه بالبناء الثقافى للمجتمع : الأهداف المحددة ثقافياً من جهة ، والأساليب النظامية لتحقيق هذه الأهداف من جهة أخرى.

وفى المجتمع جيد التكامل نجد تكاملاً وتناغماً بين الأهداف والأساليب ، ويحدث عدم التكامل فى المجتمع عندما يكون هناك تأكيدٌ على أحد الجانبين بدرجة لا تتناسب مع التأكيد على الجانب الآخر. وقد نشأ عن ذلك حالة من اللامعيارية فى المجتمع. ذلك أنه لابد من أن تكون هناك درجة من التناسب بين هدف تحقيق النجاح وبين الفرص المشروعة للنجاح بحيث يحصل الأفراد على الإشباع الضرورى الذى يساعد على تحقيق النسق الأجتماعى لوظائفه.

وقد قدم " ميرتون " تصنيفاً لأنماط استجابات الأفراد أو تكيفهم لذلك التفاوت أو الأنفصام بين الأهداف المرغوبة وبين الأساليب المتاحة لتحقيق هذه الأهداف وقرر أن هناك خمس أنماط لتكيف الأفراد فى المجتمع، أول هذه الأنماط نمط الامتثال، وهو وظيفى ؛ أى يساعد على بقاء النسق الاجتماعى : والأربعة الآخرون هم : نمط الابتداع ، ونمط الطقوسية ، ونمط الانسحابية

، ونمط التمرد وكلهم ضارون وظيفياً، أى يهددون بقاء هذا النسق. [١]

أما " أدويت ليمرت " فالانحراف فى نظره يعتبر نتيجة لصورة الضبط الاجتماعى استناداً إلى دراسة معدلات الجريمة المتفاوتة بين المدن الأمريكية، والمرتبطة بالاختلاف أو التباين فى وسائل الشرطة المتاحة وفى نسبة رجال الشرطة إلى الشعب.

وبذلك فالضبط الاجتماعى يعتبر متغيراً مستقلاً أكثر منه متغيراً معتمداً ، أو هو رد فعل مجتمعى تبادلى تجاه الانحراف ، أى أن السلوك الإجرامى وظيفة للضبط الاجتماعى ، كما يطرح " ليمرت " نموذجاً بديلاً لنموذج " روبرت ميرتون " فى تفسير الانحراف ، والمعروف باسم " منظومة الوسائل والغايات " ، ويطلق " ليمرت" على نموذجه البديل مسمى: " نظرية انتهاز الفرص "، وتؤكد هذه النظرية على استغلال الفرص فى المواقف التى تتميز " بصراع القيم " وذلك هو الإسهام الرابع من جانب الوظيفية فى تفسير الجريمة والسلوك الانحرافى.[٢]

جاء الاتجاه المثالي ومؤسسه ماكس فيبر M. Weber مختلفاً تماماً مع نظرية الاتجاة المادي التاريخي والذي يعظم من العوامل الاقتصادية في تشكيل القيم وتوجيه السلوك وتكوين الإيديولوجيات.

وقد اهتم أصحاب هذه النظرية المثالية بالأفكار والقيم والمعتقدات وأكدوا على أنها المحركات الرئيسية لكافة الأبنية الاقتصادية في

---

(١) سمير نعيم. النظرية فى علم الأجتماع ، ص ٢١٠ ، ٢١١

(٢) عبد الرحمن بن آل سعود. للأجرام دراسة تطبيقية تقويمية ، مرجع سابق ، ص ٥٨

المجتمع بل أنها تمثل المعايير الحقيقية التي تشكل الواقع الاجتماعي، فالإنسان الاجتماعي هو خالق المجتمع[٢] ، لأنه بالعلم التأويلي نستطيع فهم السلوك الاجتماعي من حيث أسبابه ونتائجه[١]– فإن حاولنا فهم السلوك الاجرامى فى مجتمع ما فلابد اذاً من فهم هذا السلوك في ضوء قيم ومعايير واتجاهات هذا المجتمع، ففقد الأنثى لبكارتها يعتبر امراً عاديا في بعض المجتمعات، ولكن يعتبر جريمة في مجتمعات أخرى، بل يعتبر جرم وجب فيه قتل الأنثى في مجتمعات أخرى، وهذا يتوقف على نوع الفعل الذي ارتكب من جراء هذا السلوك، فسلوك البلطجي حتى إن لم يصاحبه عنفاً، يصبح خروجاً عن معايير وقيم المجتمع، وهذا يتوقف على نوع الفعل ودرجة خطورته.

وقد خرج ماكس فيبر بنظريته عن الفعل الاجتماعي Social Action والتي أكد فيها أن الفعل الاجتماعي تفرضة القيم السائدة حين يتجة ذلك الفعل دائماً وباستمرار نحو تحقيق القيم الاجتماعية السائدة، حيث يتحدد ذلك السلوك ويتبلور داخل إطار محدد ويصبح من موجهات السلوك[٢]، فالسلوك إذاً جزء من الفعل الذي يلاحظه الباحث حينما يستنتج الدوافع المؤدية لذلك السلوك، أما الفعل فهو الدافع والسلوك معاً في علاقة الوسائل بالغايات، لأن أي سلوك

---

(٢) على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص١١٦.

(١) M. Weber ; Basic Concepts In Sociology Trans , H. P. Secher , N Y , The Citadel Press , ١٩٦٣ P.١٣.

(٢) قبارى محمد إسماعيل : أسس البناء الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٨٩ ص ١٤٤.

يعتبر بلا معنى بدون دوافعه، والدافع ايضاً لا يمكن تحديده بدون السلوك، وبذلك يكون الفعل الاجتماعي هو الذي يجمع بين الدوافع الاجتماعية والسلوك[١].

وقد صنف فيبر الفعل إلى أربعة نماذج مثالية مجردة[٢] هم:

النموذج الأول : وهو الفعل الذي يتحدد من خلال الاعتقاد الشعوري بالقيم المطلقة.

- Rational Action In Relation To Value.

النموذج الثاني : وهو الفعل التأثرى والذي يحدث كرد فعل لظروف حادثة في المجتمع نتيجة التأثر الايجابي بمطلقات القيم والمعايير.

- Affective Or Errational Action

النموذج الثالث : وهو الفعل التقليدي الذي تقره العادات والمعتقدات بحيث يصبح الفرد معتاد عليه *- Traditional Action*

- النموذج الرابع : وهو الفعل العقلاني الذي يتحدد بالنظر إلى الهدف، حيث يتسم هذا الفعل بأن الفاعل يدرك هدفه بوضوح ومن ثم يسلك سلوك ما لتحقيقه

- Rational Action In Relation To Goal.

وقد أكد فيبر على أن الفعل يرتبط بالقيمة الكامنة خلفه، فالأفعال الاجتماعية تتباين بتباين القيم، وهى تتغير لا بين المجتمعات فقط ولكن داخل المجتمع الواحد، مما يكشف عن

---

(١) على ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع " الأنساق الكلاسيكية "، دار المعارف، القاهرة ١٩٩١ ص ٤٠٨

(٢) على ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق ص ٤٠٩

الرابطة الحقيقية بين الأفعال والقيم من اجل الوصول إلى عالم الأفكار والمعاني التي تحرك السلوك وتوجهه [١].

فالفعل الانسانى عند فيبر يتضمن اتخاذ موقف تجاه القيم، فالفاعل لابد أن يسير وفقاً لقيم المجتمع المحددة[٢].

ويعد ذلك اتفاقاً ضمنياً في الاهتمام بالفعل الاجتماعي والذات الفاعلة والذي ظهر في آراء هربرت ميد G. H. Mead كأحد منظري علم الاجتماع المعاصرين والذي أكد على قدرات الفعل والذات ويتحكمان في درجة السلوك [٣].

فالقيم والمعايير تخلق ادوار الفرد في المجتمع لان الواقع الاجتماعي يتسم بالديناميكية لأنه واقع حي قابل للتشكيل من خلال أفعال الأفراد والتي تكون المعايير والقيم وتتوارثها الأجيال.

وتقوم البنائية الوظيفية على فكرة مؤداها أن البناء الاجتماعي يتألف من مجموعة من الأنماط، كل نمط به عدة وحدات وكل وحدة من تلك الوحدات لها دوراً اجتماعيا داخل النسق الاجتماعي، والذي من المفترض أن يتسم هذا النسق بالتكامل والتوازن الاجتماعي حتى تتحقق وظيفة تلك الأدوار لتسهم في تحقيق هدف معين – فالعادات الاجتماعية هي صور من أشكال السلوك

---

(١) اعتماد علام وآخرون: التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري، جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، قطر ١٩٩٤ ص٩١.

(٢) Chaarls. A. Pressler & B. Fabio Dasilva ; Sociology And Interpretation From Weber To Habermas , State. University Of New York Press ١٩٩٦. P. ٢٦.

(٣) جوناثان تيرنر: بناء النظرية في علم الاجتماع، ترجمة محمد سعيد فرج، منشأة المعارف، الإسكندرية ٢٠٠٠، ص٢٠٩.

الاجتماعي ووظيفة السلوك هي تقوية التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع[١].

ومن أهم رواد البنائية الوظيفية تالكوت بارسونز T.Parsons والذي اهتم في نظريته عن الفعل الاجتماعي Social Action بأشكال السلوك البشرى والتي يحركها وتوجهها المعاني الموجودة في دنيا الفاعل، فالفاعل ممكن أن يكون فرد أو جماعة أو تنظيم أو حتى مجتمعاً، فالفعل الاجتماعي لا يأتي إلا من خلال موقف[٢]، فالسلوك الاجتماعي Social Behaviour عند بارسونز هو نشاط يقوم به فاعل له دوافع ذاتية يسعى إلى إشباعها وذلك في ضوء مجموعة من القيم والمعايير المشتركة[٣].

فالأنماط الثقافية التي يتأثر بها الفعل الاجتماعي عند الأفراد تدفع الفاعل إلى الاختيار بين الأشياء ويعمل على تقييمها، فهو مجبر أن يختار دربً معيناً من دروب السلوك دون الآخر، ومن ثم فإن الفعل الذي توجهه القيم هو بالضرورة اختياره لشئ معين ورفض شيئاً آخر[٤]، تلك الأنماط الثقافية أطلق عليها بارسونز بالمعضلات على اعتبار أن الفاعل دائما ما يأتي سلوكه من خلال المفاضلة بين تلك المعضلات.

---

(١) محمد عارف: المجتمع بنظرة وظيفية الكتاب الثاني "التحليل الوظيفي للمجتمع" مكتبة الانجلو القاهرة ١٩٨٢ ص٩٦.

(٢) أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤ ص١١٤.

(٣) محمد عارف: تالكوت بارسونز رائد الوظيفية المعاصرة، مكتبة الانجلو القاهرة ١٩٨٢ ص١٥٠.

(٤) جى روشية: علم الاجتماع الامريكى، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز ترجمة محمد الجوهري واحمد زايد، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١ ص٧٤.

الفصل الثاني
جريمة الثأر

الفصل الثاني
جريمة الثأر

مقدمة :

الجريمة ظاهرة موجودة فى كل المجتمعات الإنسانية، لا يخلو منها مجتمع على وجه الأرض ، إلا أن ما يجعل الفعل جريمة، ليس الفعل ذاته، بل نظرة المجتمع إلى هذا الفعل، فالجريمة مفهوم نسبى، يختلف باختلاف الأزمنة فى المجتمع الواحد، ووفقاً لاختلاف الأمكنة بين مجتمعات فى زمن واحد[١]. فبينما الأخذ بالثأر فى صعيد مصر، يعد فعلا ذا قيمة كبيرة، بالنسبة لكثير من أهل الصعيد ، نجده فى نص القانون والثقافة الكلية للمجتمع المصري جريمة، لا يتسامح فيها أبدا[٢].

ويعد الثأر من أهم معوقات العملية التنموية فى صعيد مصر، لما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية، ليست فقط على أسر الضحايا، والجناه، بل على المجتمع ككل، وبرغم انتشار الوعي الثقافي – نحن فى بداية الألفية الثالثة – إلا أن ظاهرة

---

(١) حسن شحاته سعفان. علم الجريمة ، ط٣ ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦ ، ص١ ، ٢

(٢) محمد شفيق. الجريمة والمجتمع ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٧ ، ص١٦

الأخذ بالثأر، ما زالت سائدة فى المجتمع المصري بشكل عام، وصعيده بشكل خاص.

مفهوم الثأر :

الثأر فى اللغة الطلب بالدم وقيل الدم نفسه، ويقال أثأر من فلان بمعنى أدرك ثأره منه.(١)

ولقد أشار المعجم الوسيط إلى أن (ثأر)، القتيل وبه ثأراً :أخذ بدمه ويقال ثأر الثأر :أدركه. والقاتل :أخذه بقتله. بفلان : رضية ثأراً. (الثائر):الدم نفسه. وقاتل الحميم والثأر المنيم :الدعاء إذا أصاب الطلب رضى به فهدأ. والثأر: الذي لا يبقى على شئ حتى يدرك ثأره وفى حديث ابن سلمه يوم خيبر :أناله يا رسول الله الموتور الثائر(٢).

بينما استخدم كلمة الثأر فى اللغات الأجنبية بمعاني عديدة منها : " عند أونيونز " يعنى الثأر إلحاق ضرر مقابل الضرر السابق ، بحيث يقع هذا الضرر على الشخص المتسبب فى الضرر السابق(٣). ويكاد يتفق هذا المعنى مع ما رآه وبستر، فهو يعنى

---

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٣، ص ١٨

(٢) إبراهيم أنيس،وآخرون،المعجم الوسيط،قطر :مجمع اللغة العربية،دار أحياء التراث الإسلامي :الجزء الأول،ط٢،١٩٦٠، ص٩٢،٩٣

(٣) G. T. onions , the oxford Dictionary of English etymology oxford university press, ١٩٦٦. p.٦١٠

عنده عبارة عن توجيه ضرر أو عقوبة مقابل ضرر أو إهانة سابقة ، ويثار بمعنى ينتقم لشخص أو لنفسه[١].

أما من الناحية القانونية فاعتبر القانون المصري جرائم الثأر جرائم قتل عمد ويتساوى فى العقوبة مع غيره من جرائم القتل العمد الأخرى فالقانون الوضعي المصري، لم يفرق فى العقوبة بين جرائم الثأر، وغيرها من جرائم القتل الأخرى. ولهذا فإن التشريع العقابى بمصر، قد جاء خلوا من أية إشارة إلى جرائم القتل أخذاً بالثأر. واعتبر القانون المصري، أن القتل بدافع الثأر هو صورة من صور القتل العمد والشروع فيه. وقد عالج المشرع المصرى جريمة القتل العمد المقترنة بظروف مشددة وغير مقترنة فى المواد (٢٣٠ – ٢٣٣ – ٢٣٤)[٢].

أما من الناحية الاجتماعية فالثأر عند إبراهيم مد كور يعنى :

١- دافع يُلزْم بالقصاص،والانتقام بين جماعتين أعتدت إحداهما على الأخرى.

وقد عُرف فى شعوب كثيرة قديمة وحديثة. وكان عرب الجاهلية يحرصون عليه حرصا شديدا ، ولهم فيه وقائع وأيام مشهودة. وكانوا يحرمون على أنفسهم الفتيات إلى أن يأخذوا بثأرهم.

---

(١) David , B. G. websters new world Dictionary , IBH bablishing CO new Delhi : oxford. ١٩٧٨ , P.٨٣٠

(٢) محمود جلال عبد الرازق. بحث فى ظاهرة الثأر، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الدورة الخامسة عشر" فى كشف الجريمة بالوسائل العلمية "، ١٩٧٨، ص ٢٩.

وصاحب الثأر هو القريب الأقرب ، فإن مات قبل أن ينال ثأره يضطلع بهذا الواجب من يليه فى القرابة.

ولا يزال طلب الثأر واجبا تلتزم به القبائل والعشائر فى العالم العربي جميعه ، وله شأن ملحوظ فى صعيد مصر ، حيث يحتفظ النظام العشائرى بشيء من قوته.

٢- ويمتاز نظام الثأر بخصائص أهمها، أنه نظام جماعى يتحقق بين قبلتين أو عشيرتين ، وفيه ما يدل على تماسك كل واحدة منهما، وشعور كل فرد فيها بالواجب المشترك. وأوضح ما يكون ذلك حين تكون وحدة القرابة أحادية السلالة. فالاعتداء على فرد من أفراد هذه الجماعة يعتبر موجها إلى أفرادها جميعا، ويلتزمون بالثأر له وينسون فى سبيل ذلك خصوما تهم الداخلية.

٣- والأصل فى نظام الأخذ بالثأر : أنه يتجه إلى العشيرة كلها التى ينتمى إليها الجاني ، لا إلى الجاني وحده ، فهو يقوم على نظام المسئولية الجماعية[١].

ويذهب أحمد أبو زيد إلى أن الثأر ليس مجرد جرائم قتل ترتكب عشوائيا، لإشباع رغبة فى الانتقام أو الاقتصاص لجرم سابق ، إنما هو نظام اجتماعي له ملامحه المميزة، وله قوانينه الخاصة التى تحكمه، والتى تميزه عن جرائم الثأر العادية وهذه القوانين هى :-

---

(١) إبراهيم مد كور ، معجم العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص١٩٩

١- كل من يُقْتَل لابد أن يُؤخذ بثأره عن طريق قتل شخص واحد فقط من الطرف المقابل.

٢- الاعتداء على حياة فرد يعتبر اعتداء على جماعته القرابية كما أن جماعة الجاني تكون مسئولة عن جريمته.

٣- لا يؤخذ الثأر إلا من الرجل البالغ القادر على حمل السلاح وعلى الدفاع عن نفسه.

٤- الثأر يكون بين الوحدات القرابية المتمايزة، وأنه لا ثأر فى البدنة الابوية الواحدة إلا فى حالات نادرة ، وحيث تتفرع البدنه الكبيرة إلى بدنات صغيرة مستقلة إحداها عن الأخرى اقتصادياً أو سياسياً[١].

ويُعَرِّف صفوت الأخرس الثأر بأنه، الانتقام لشخص المجنى عليه من الجانى أو من أحد أقاربه المقربين ، وذلك على يد الأقرباء الخلص للمجنى عليه. والثأر قد يكون انتقاما لدم مسفوك أو لعرض مهتوك ، وفى كلا الحالتين يكون القانون العام الذى يحكم هو العين بالعين والسن بالسن ، فالقاتل يقتل ، والهاتك لأحد الأعراض يهتك عرضة فى مقابل ذلك[٢].

---

(١) أحمد أبو زيد ، دراسة أنثربولوجية بأحدى قرى الصعيد ، القاهرة : المجلة الجنائية القومية ،العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٦٣،ص٣٥٢

(٢) صفوت الأخرس ، الأخذ بالثأر فى الإقليم الشمالى بسوريا. أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة ، القاهرة : منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦١ ، ص١١٥

وكذلك هو سلوك انتقامى يرتكبه الطرف المعتدى عليه ضد الطرف المعتدى وذلك لرد الاعتبار إلى المعتدى عليه وردع المعتدى لكى لا تسول له نفسه من تكرار العدوان ضد الآخرين [١]. بينما يعرفه محمد إبراهيم زيد بأنه تصرف انفعالي يقصد به إزهاق الروح وبدافع الانتقام الغريزي ويقوم به فرد أو أكثر من أقرباء المجني عليه ضد الجاني أو أكثر من الأقربين إليه[٢].

ويرى حسين محمد على، أن الثأر هو قيام جماعة أو فرد فى جماعة يرتبط أفرادها بروابط قوية، هى روابط دم غالبا أو روابط مصلحة فى بعض، بالقصاص من جماعة أخرى قام أحد أو بعض أفرادها بإنزال ضرر بأفراد الجماعة الأولى

ويشير السيد رمضان، إلى أن جريمة القتل بدافع الثأر، من الجرائم التى تقع بسبب سلطان البيئة الاجتماعية، التى يعيش فيها الفرد، وتحت تأثير ضغط التقاليد والعادات القوية، التى تحكم العلاقات الإنسانية فى مجتمعه. فالثأر هو القصاص باليد – أى تطبيق قانون العين بالعين والسن بالسن ، فلا تُتْرَكُ السلطة العامة أن تمارسه أو لا تمارسه وإنما يتمسك به المجنى عليه أو أقاربه أو قومه بإنفاذه بأيديهم[٣].

---

(١) إحسان محمد الحسن. موسوعة علم الاجتماع، لبنان، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩، ص ٢١٢

(٢) محمد إبراهيم زيد ، مقدمة فى علم الإجرام والسلوك الإجرامى ، القاهرة : مطبعة دار النشر والثقافة ، ١٩٧٨ ، ص٢٥٦.

(٣) السيد رمضان. الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٥، ص١٥٠

كما يرى أحمد زايد أن الثأر، هو نوع من الانتقام الذى تنظمه أعراف محلية ترتبط بأبنية قبلية وقرابية. وهو يهدف إلى رد اعتبار القبيلة أو العائلة أو المجموعة القرابية. ويكون تطبيق هذه الأعراف صارما إلى حد استهجان من يكسرها أو يناهضها من أبناء المجموعة القرابية(١).

ويذهب إحسان محمد الحسن إلى أن الثأر، هو سلوك انتقامى يرتكبه الطرف المعتدى عليه ضد الطرف المعتِدى، وذلك لرد الاعتبار إلى المعتدِى عليه وردع المعتدى، لكى لا تسول له نفسه من تكرار العدوان ضد الآخرين(٢).

وبعد عرض المفاهيم التى تناولت الثأر، يمكن القول أنَّ هناك ثمة مجموعة من العناصر المشتركة التى تجمع بينها وهى على النحو التالى :

١- الثأر هو القتل للقتل، فهو دافع يلزم بالقصاص أو نوع من الانتقام.

٢- أَنّ الثأر يقوم به فرد أو أكثر من أقرباء المجنى عليه ضد الجانى أو أكثر من الأقربين إليه.

٣- أنَّ الثأر تنظمه أعراف محلية ترتبط بابنية قبلية وقرابية.

٤- أنَّ الثأر لا يُتْرك للسلطة العامة أن تمارسه.

---

(١) أحمد زايد ، الثأر فى مجتمع الصعيد فى السباق التاريخى البنائى ، فى المؤتمر السنوى السادس " الابعاد الاجتماعية والجنائية
للتنمية فى صعيد مصر " المجلد الثانى القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٤ ، ص٩٣٥

(٢) إحسان محمد الحسن. موسوعة علم الاجتماع ، لبنان : الدار العربية للموسوعات ، ١٩٩٩ ، ص٢١٢

ومما سبق تتصور الباحثة تعريفاً إجرائياً للثأر، وهو سلوك متعمد يقوم على القصاص باليد دون تدخل السلطة العامة، ويقوم به فرد أو أكثر من أقرباء المجنى عليه ضد الجانى، أو أكثر من الأقربين إليه.

- خصائص الثأر وأسبابه :

خصائص الثأر :

يرى إبراهيم مد كور، أن نظام الثأر يمتاز بخصائص أهمها، أنه نظام جماعى يتحقق بين قبيلتين أو عشيرتين ، وفيه ما يدل على تماسك كل واحدة منها، وشعور كل فرد فيها بالواجب المشترك. وأوضح ما يكون ذلك حيث تكون وحدة القرابة أحادية السلالة. فالاعتداء على فرد من أفراد هذه الجماعة يعتبر موجهاً إلى أفرادها جميعاً ، ويلتزمون بالثأر له وينسون فى سبيل ذلك خصوماتهم الداخلية [1]. ويقدم " أحمد أبو زيد " القوانين، والمبادئ الأساسية التى يسير نظام الثأر، ومنها إن الثأر له نظام اجتماعى، وملامحه المميزة وله قوانينه الخاصة التى تحكمه والتى تميزه عن جرائم القتل العادية فى النقاط الأربع الآتية :

---

(١) ابراهيم مد كور ، مرجع سابق ، ص ١٩٩

أولاً : كل من يقتل، لابد أن يؤخذ بثأره عن طريق قتل شخص واحد فقط من الطرف المقابل.

ثانياً : الاعتداء على حياة فرد إنما يعتبر اعتداء على الجماعة القرابية، التى ينتمى إليها، كما أن جماعة الجانى تكون مسئولة عن جريمته.

ثالثاً : لا يؤخذ الثأر إلا من الرجل البالغ القادر على حمل السلاح، وعلى الدفاع عن نفسه.

رابعاً : الثأر يكون بين الوحدات القرابية المتمايزة، وانه لا ثأر فى البدنة الأبوية الواحدة، إلا فى حالات نادرة ، وحيث تتفرع البدنه الكبيرة إلى بدنات صغيرة مستقلة إحداها عن الأخرى اقتصادياً وسياسياً.(١)

كما أورد أحمد أبو زيد خصائص الثأر من وجهة النظر الاجتماعية التى تميزه عن الانتقام وتتلخص فى :

١- أن المجتمع والمجتمع المحلى يعترف بالثأر، ولا يعترف بالانتقام.

٢- أن الثأر يمتاز بالديمومة، أو الاستمرار ويستغرق أجيالاً طويلة.

٣- أن الثأر يمتاز بخاصية اجتماعية معينة، أو يقوم بنفس الدور الذى تقوم به السلطات، كوسيلة لإقرار الأمن فى المجتمع (٢)

---

(١) أحمد أبو زيد ، الثأر دراسة انثربولوجية باحدى قرى الصعيد ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢

(٢) أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩

أسباب الثأر :

أرجع أحمد رأفت النحاس انتشار عادة الثأر بالريف المصرى، وبصعيده بصفة خاصة إلى الأسباب التالية :-

١- الجهل وعدم الاهتمام بالعلم والتعلم إلى أعلى مرحلة. فمن المشاهد أن الجيل المتعلم من الريف المصري شماله وجنوبه – وإن لم يكن كله ولكن غالبيته الآن – بدأ بفكر جديا فى جدوى عادة الثأر، وبدأ هذا الجيل يؤثر تأثيرا مباشرا على الجهلة، الذين لا زالوا يعتبرون الثأر شرفاً وكرامة.

٢- المرأة تأثيرها شديد وقوى فى هذا الشأن، فإنها ترضع أبناءها الحقد والأخذ بالثأر، مع كل قطرة لبن تغذيهم بها. كما أن تأثير المرأة على الرجال كثيرا ما يصل إلى حد القطيعة بين المرأة والرجل. حتى يأخذ بثأر من له ثأر.

٣- عدم امتداد التعليم الفنى بدرجة كافية إلى الريف، حتى يستوعب غالبية الشباب الصالحين للعمل اليدوى[١].

أما أعضاء الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة، فقد انتهوا إلى أن أسباب الثأر يمكن إجمالها فيما يلى :

١- سيادة سلطة العرف على سلطة القانون.

٢- تركيز خصائص المجتمع الصغير فى القرية.

٣- تجانس الجماعات الموجودة فى المكان.

٤- ضيق مدى علاقات الأفراد.

---

(١) أحمد رأفت النحاس ، الخير والشر ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، د. ت ، ص١٧٥

٥- ضيق مجال التخصص فى المجتمع الفردى.
٦- سيادة القيم الجمعية.
٧- الزواج الداخلى فى العائلة أو البدنه الواحدة.
٨- عدم انتشار التعليم لعدم ملاءمته للعمل الزراعى[١].

يقدم معهد المعلمين لمشروع مكافحة الثأر أسباب الثأر فى الأتى :
١- التنازع بسبب خلاف على رأى أو إدعاء، وكان البلد ليس فيه محاكم أو قضاء، ولابد من أن ينتزع كل منهما حقه بقوة السلاح، ومن هنا نبدأ الحلقة المفرغة التى لا آخر لها.
٢- شجار بين أطفال فتثور حمية الجاهلية فيُسْتَخْدمُ السلاح ويقع الثأر.
٣- سبب الثأر هو الثأر نفسه، فقد تتعدد الأسباب الأولى للجريمة، ويكون فى الإمكان تداركها أول الأمر، ولكن إذا سال دم فإن هذا الدم نفسه، يكون السبب القوى للسلسلة المتتابعة الحلقات من الثأر[٢].

وأشارت (سميحة نصر) إلى أن الثأر يحدث لأسباب مختلفة، يمكن تنميطها فى أربعة أسباب رئيسية هى :

---

(١) أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة ، مرجع سابق ، ص٤١١
(٢) معهد المعلمين ، مشروع مكافحة الثأر ، د. ن ، ١٩٥٩ ، ص ص١٢ – ١٣

١- الأسباب المادية المرتبطة بالخلاف على حدود الأرض الزراعية. أو بسبب الإرث ، أو بسبب الخلاف على الأموال أو أى حسابات مادية أو ما يرتبط بالبيع والشراء.

٢- الأسباب المتصلة بالشرف، أو العرض، أو ما يمس العائلة ورد كرامتها ورفع رأسها بين العائلات الأخرى بأخذ الثأر.

٣- الأسباب المتصلة بالشباب والأطفال.

٤- أسباب ثانوية بسيطة ، مثل العصبية فى حل المشكلات ، أو معاملة الجيران السيئة[١].

ويرى (موقف الدين الكزبرى) أن أهم العوامل المشجعة على الثأر هى :

١- عدم العلاج.

٢- البطالة التى هى أهم الخبائث.

٣- عدم تفاعل الفرد مع القانون.

٤- عدم تخصص القضاه.

٥- مشكلة القضاء الكمى.

بينما يرى (أحمد أبو زيد) العوامل المشجعة لوجود نظام الثأر هى :

١- الارتباط الوثيق بالجماعة القرابية الكبيرة، التى ينتمى إليها الفرد ، واتساع نطاق القرابة بحيث يشمل بعض مئات من الأفراد الذين ينحدرون عن الجد الأول المؤسس

---

(١) سميحة نصر ، ثقافة الثأر بين الثبات والتغير ، فى المؤتمر السنوى السادس ، " الأبعاد الجنائية والاجتماعية للتنمية فى صعيد مصر " ، ، ص ص٩٧٩ – ٩٨٠

للبدنه ، وخضوع الفرد للسلطان المطلق، الذى تتمتع به تلك الجماعة القرابية ولقيمها وتقاليدها المتوازنة بحيث تكاد تنعدم قيمة الفرد كفرد.

٢- الارتباط بالأرض ارتباطا قويا.

٣- العزلة الاجتماعية والاقتصادية عن العالم الخارجى.

٤- قلة التفاضل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

٥- ضعف الأداة الحكومية، بحيث يتاح للجماعة القرابية التصرف كوحدة سياسية فى تنظيم علاقاتها بالجماعات القرابية المماثلة[١].

وأكد أعضاء الحلقة الأول لمكافحة الجريمة إلى أن من أهم أسباب ظاهرة الثأر، عدم تمكن النظام القانونى والقضائى، القائم فى كثير من الحالات من القصاص من الجانى ذاته دون إبطاء[٢].

- الثأر تاريخياً وجغرافياً :-

الثأر تاريخياً :

لاشك أن البعد التاريخى لأية ظاهرة يعتبر مطلباً هاماً، لمعرفة كيفية وجودها ونشأتها، ومن هنا نتسائل عن الأصل التاريخى الأول، الذى نشأ عنه نظام الثأر فى المجتمع المصرى.

يذكر أحمد أبو زيد، أنه يصعب علينا الوصول إلى رأى قاطع فى مسألة ممارسة المصريين القدماء للثأر، فقد تمدنا أوراق البردى بكثير من الحقائق عن أهم نواحى الحياة الإجتماعية عند

---

(١) المرجع السابق ، ص١٠١

(٢) المرجع نفسه ، ص٤٢٣

قدماء المصريين، مثل نظم الإدارة القضائية، والمحاكم، وإجراءاتها، والعقوبات التى كانت توقع على المذنبين ، ولكننا لا نجد ما نستدل به بشكل قاطع على وجود للثأر أم عدم وجوده، فجاءت الجرائم التى سجلتها أوراق البردى، خالية من أية إشارة صريحة إلى حالات للقتل بدافع الثأر، وإنما أكثر الجرائم انتشاراً، ترتكب بدوافع آخرى، أهمها الفقر الذى كان يدفع إلى انتهاك حرمة المعابد ونبش المقابر، ونهبها وجرائم الرشوة والسرقة بأنواعها.

ونحن – كذلك – لا نعرف شيئاً عن هذا الموضوع فى الفترات الطويلة، التى تلت العصور الفرعونية القديمة، والتى خضعت أثناءها لأنواع مختلفة من الحكم الاجنبى، حتى فتحها العرب، أو أن مصر كانت قد احتفظت بكثير من نظمها الاجتماعية الأصيلة، كما حافظ الناس على كثير من عاداتهم وتقاليدهم ، خاصة وأن الشعوب الغازية، كانت تترفع عن الاختلاط بالمصريين، مما حفظ للثقافة المصرية طابعها الأصيل، بحيث لم تندثر أمام المؤثرات الأجنبية الدخيلة، ولكن هذا هو ما لم يحدث بعد الفتح العربى وبعد انتشار الإسلام[١] .

فثمة افتراض بأن هذه الثقافة الثأرية وفدت مع استقرار القبائل العربية فى صعيد مصر، وربما يشير عدد من الحقائق التاريخية إلى أن الثأر قد دخل إلى صعيد مصر عبر القبائل العربية، التى هاجرت من مناطق متفرقة من الجزيرة العربية

---

(١) أحمد أبو زيد ، دراسة أنثربولوجية بإحدى قرى الصعيد ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ ، ص ١١

واستقرت فى مصر منعزلة عن سكانها، ومندمجة معهم مع مرور الزمن فلم تستقر القبائل العربية فى مدينة الفسطاط، التى اختصها عمرو بن العاصى لإقامة الجند، بل بدأت فى الخروج من الفسطاط إلى أراضى مصر الواسعة ، خاصة مع نظام الأرتباع، ونظام الضيافة، الذى كان معمولا به فى علاقة المصريين بالقبائل العربية. ويقوم نظام الأرتباع على أن ينزل العرب بخيولهم إلى القرى يطلقونها فى الحقول ترعى حتى تسمن ، بينما يقوم الرجال بالصيد ، ويتغذون على ما يقدمه لهم المصريون من ألبان وخراف. وكان نظام الارتباع له قواعده ، حيث كان الوالي يحدد عندما يأتى موسم الربيع ويبدأ الارتباع. لكل منطقة ترتبع فيها. وكان المرتبعون يختلطون بالأهالي الذين كان يفرض عليهم نظام الضيافة المتفق عليه فى الصلح، بأن يستضيف المصري العرب الذين ينزلون عليه ثلاثة أيام ، مما كان يتيح لهم فرصا هامة للاحتكاك، والاختلاط. ولقد سكن كثير من القبائل فيما بعد، المناطق التى كانت ترتبع فيها، ورغم أن هناك قبائل اتجهت نحو صعيد مصر بدءاً من مناطق الحوض الشرقى شرق الدلتا، ومرورا بجنوب حلوان ، وصولا إلى أسوان. وبرغم أن العامل المناخى المتمثل فى ارتفاع الحرارة ، واتساع الصحراء هو العامل الأساسى فى تفضيل القبائل جنوب مصر ، فإن المؤرخين يشيرون إلى عوامل أخرى ، ومنها القرب إلى مقر الإقامة الأصلي، والبحث عن الثروة، والذهب خاصة فى أسوان لذلك فقد استقرت أقوى القبائل العربية وأكثرها شرفاً (قريش وقبائل الحجاز) فى أسوان ، وكانت

القبائل التى استقرت فى الصعيد الاوسط والصعيد الأدنى هى أقوى القبائل العصبية ، مثل قبيلة جهينة، وبطون مختلفة من بنى أمية ، وربما أن المناطق التى استقرت بها القبائل ذات العصبية القوية هى المناطق التى يكثر بها الثأر(١).

وبعد اندماج العرب فى المصريين ، وإن يكن هذا الاندماج حدث تدريجيا وببطء شديد. فقد استتبع هذا الاندماج – ولا شك – اكتساب المصريين الكثير من عادات وتقاليد الفاتحين الحكام، وتأثرهم بنظمهم وقيمهم وأنماطهم الثقافية ، ومن المحتمل جداً، أن يكونوا قد اكتسبوا منهم أيضا عادة ممارسة القتل بدافع الثأر ، وهى عادة أصيلة عند العرب فى جاهليتهم وظلت عندهم حتى بعد الإسلام(٢).

فلقد كان العرب فى جاهليتهم من أشد الشعوب تمسكا بعادة الأخذ بالثأر، وخضوعا لها، فلقد كان لها فى حياتهم أثر كبير ، فمعظم الحروب، كحرب البسوس وداحس والغبراء كانت مظهرا من مظاهر الثأر ، وقد بلغ من شدة سلطانها على نفوسهم أن الواحد منهم عندما يقتل له قريب، فيقلع عن كل مظهر من مظاهر الترف والزينة حتى يثأر أو يموت ، فقد روى عن " امرئ القيس "

---

(١) أحمد زايد ، الثأر فى مجتمع الصعيد ، فى المؤتمر السنوى السادس ، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر ،

(٢) أحمد أبو زيد ، دراسة أنثربولوجية بإحدى قرى الصعيد ، مرجع سابق ، ص١٦

أنه أقسم أن لا يتطيب أو يقرب النساء أو يأكل اللحم حتى يثأر من بنى أسد[١].

ولقد تأكدت الفرضية الخاصة برجوع جذور ثقافة الثأر، إلى ثقافة القبائل العربية فيما قبل الإسلام وما بعده ، من خلال ما أكده (هاردى) فى دراسته التى أجراها عام ١٩٦٣ عن العداوات الثأرية فى القبائل العربية القديمة، وامتدادها فى الثقافة العربية الحديثة حيث أكد من خلال مقابلات أجراها فى قطاع غزة مع قضاة محليين، من الذين يُشْهد لهم بالمشاركة فى حل النزاعات الثأرية. أكَّد وجود نفس العادات القديمة التى كانت شائعة فى القبائل العربية بالجاهلية حتى الآن. ويكاد المرء لا يجد اختلافا كبيرا بين وصفه لقوانين وعادات الثأر فى الجاهلية، وبين وصفه لقوانين وعادات الثأر فى القبائل العربية المعاصرة[٢].مع أن الإسلام لما جاء، قضى تماماً على ظاهرة الثأر. عند العرب وفتح قلوبهم ونفوسهم للقيم الرفيعة، وأصبح أخذ الثأر جريمة لا تغتفر – لا واجباً مقدساً – ومرتكبها مخلد فى النار، أو يضاعف له العذاب فيها وهو ممنوع من الميراث، ومأخوذ منه (الفدية) أو الدية عند التراضى.وأحوال الثأر نادرة جداً مذكورة فى تاريخ الإسلام مثل حادث " مقيس بن حباته " الذى ار تدغب ثأره ونزلت فيه الآية الكريمة " ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب

---

(١) عبد الحليم حنفى بكر ، الثأر بركان الدماء ، بنى مزار ، مطبعة النهضة الوطنية ، ١٩٦٠ ، ص١١

(٢) أحمد زايد ، الثأر فى مجتمع الصعيد ، مرجع سابق ، ص٨٦ ، ٨٧

الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً " وقد روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله " لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا فى دم مؤمن لألبهم الله تعالى فى النار " وقوله " الإيمان قيد الفتك " ومعناه أن الإيمان يمنع المؤمن أن يفتك بأحد ويحميه أن يفتك به فهو له قيد. وتفصيل ذلك كله معروف فى أحكام الجنايات فى كتب الفقه والأصول[١]. وبهذا نجد أن الإسلام حاول أن يقضى على هذه العادة الاجتماعية، حيث اعتبر القتل للثأر جريمة، إلا أنه يجب أن نفرق دائماً بين الناحية التشريعية، وبين ما هو حادث فعلاً فبرغم موقف الإسلام من القتل للثأر، إلا أنه لم يفلح فى الواقع فى القضاء عليه بدليل وجوده وممارسته فعلاً حتى الآن. وهذا يرجع فى حقيقة الأمر إلى ارتباط الثأر بنفس التنظيم القبلى، الذى يقوم أساساً على العصبية للأهل وللعشيرة والقبيلة.

وأشار أحمد أبو زيد إلى أن الظاهرة طارئة على المجتمع المصرى ، بمعنى أنه يحتمل أن يكون وفدت عليه من العرب بعد إن لم تكن موجودة – على الأقل فى شكل نظام متمايز واضح – فيه من قبل، وقد يعزز من هذا الزعم أن نفس الظاهرة توجد بشكل أو بآخر، ومع بعض الاختلافات فى التفاصيل لدى الكثير من الشعوب التى خضعت للعرب والتى تختلف كل الاختلاف عن المصريين القدماء فى اللغة والطبع والدين والثقافة[٢].

---

(١) عبد الكريم اليافى. جرائم الثأر ومكافحتها، فى أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة، مرجع سابق. ص ص ٨٦، ٨٧

(٢) أحمد أبو زيد ، دراسة أنثربولوجية بإحدى قرى الصعيد ، مرجع سابق ، ص ١٧

الثأر جغرافياً :

وجغرافية الثأر تتمثل فى البعد المكانى للظاهرة، وانتشارها فى العديد من المناطق فى العالم أم اقتصارها على مناطق بعينها.

وأشار أحمد أبو زيد فى هذا الصدد، إلى أن ظاهرة الثأر توجد بشكل أو بآخر، ومع بعض الاختلافات فى التفاصيل لدى كثير من الشعوب التى خضعت للعرب، والتى تختلف كل الاختلاف عن المصريين القدماء فى اللغة، والجنس والدين والثقافة والتقاليد، فالظاهرة توجد فى كل شمال أفريقيا. ويعطينا "وستر مارك" وصفاً دقيقاً لعادات الثأر، ففى مراكش تستطيع أن تتبين منها مدى التشابه القوى بين ما يمارس فى مراكش، وما يمارس فى صعيد مصر، كذلك توجد الظاهرة فى فارس والعراق وتركيا والأندلس، بل أننا نجدها فى قبرص، ورودس، وسردينيا، وكريت، بل فى جهات الهند (١)

وكما عرف فى إيطاليا، فكلمة (فندتا) الإيطالية تعنى الأخذ بالثأر، أى انه إذا حدث اعتداء من عشيرة أو أسرة على عشيرة أو أسرة أخرى ، فقتلت أحد أفرادها ،فإن على أسرة المجنى عليه أن تنتقم لنفسها من القبيلة الجانية ، ويتجه الانتقام إلى القبيلة نفسها، لا إلى الجانى، ولا إلى أى فرد معين من أفرادها، وهذا مظهر من مظاهر المسئولية الجماعية، وقد تتبادل الأسرتان أو العشيرتان الثأر فى جيل واحد، أو على عدة أجيال يصير القتل

---

(١) أحمد أبو زيد ، دراسة انثربولوجية باحدى قرى الصعيد ، مرجع سابق ، ص ١٧

فيها متبادلاً بينهما، وقد أُشْتُهِرَ هذا الاسم الايطالى لاهتمام الإيطاليين بدراسة هذه الظاهرة فى علم الإجرام ، نظراً لانتشارها على نطاق واسع فى جزائر صقلية وسردينيا وكورسيكا. (١) فهى عادة كورسيكية راسخة ومتصلة لدى كل أفراد العائلة لمواصلة الانتقام من أحد العائلات السابقة باعتداء عليها. (٢)

وأشار إبراهيم مد كور، أن الأخذ بالثأر سائد فى المجتمعات البدائية الآن. فنذكر مثلاً هبيل من علماء الإنسان أن السبب الأكبر لقيام الحروب بين القبائل والعشائر فى المجتمعات الأمريكية هو الأخذ بالثأر ، ولاسيما عند قبائل الكمانتش والشوسون الأمريكية. (٣)

وثمة تقارير عن حوادث الثأر فى أكثر المجتمعات تقدماً، مثل أمريكا والثأر المرتبط بتنظيم العصابات، وشلل الأشقياء، وفى المجتمعات التى ينتمى سكانها الى أصول قبلية مثل (البانيا، وباكستان، وأفغانستان، ومعظم الدول العربية). (٤)

كما أكد نادل " Nadel " على بناء نموذج مثالى لما يمكن أن نطلق عليه الثأر تمييزاً له عن صور العداء الأخرى، كالحروب والانتقام. فى دراسته التى أجراها على القبائل، التى تسكن مرتفعات النوبة فى شمال غرب السودان عام ١٩٤٧.

---

(١) إبراهيم مد كور ، مرجع سابق ، ص ٤٥٣

(٢) Dictionnaire universel de poche. Hachette livere et ubrairle Generale. Francaise, ١٩٩٣ , p ٥١٢

(٣) إبراهيم مد كور ، مرجع سابق ، ص ٤٥٣

(٤) أحمد زايد. الثأر فى مجتمع الصعيد، فى المؤتمر السادس، للأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر، مرجع سابق، ص ص٩٣٦- ٩٣٧

عادات فى الثأر :

يحاط الثأر بمجموعة من الطقوس والعادات ، منها تكتم الأمر ، فالمفروض أن يتهم أولياء القتيل من يعرفونه قاتلاً ، ولكنه فى كثير من الحالات ترفض الأسر القوية اتهام أحد، مع معرفتهم للقاتل استعداداً لأخذ الثأر منه فى أقرب فرصة ، حيث يرون أن اتهامه يؤدى إلى السجن ، والسجن يحول بينهم وبين قتله ، وإذا اتهموه فلا يكتفون بإتهام القاتل، وإنما يشركون معه جماعة من زعماء الأسرة القاتلة والبارزين فيها.

فالمقتول لا تقيم أسرته له عزاء، فيدفن القتيل دون جنازة ويسير الرجال صامتين، لا يصح أن تبكى عين أو ينبس لسان بكلمة حزن أو رثاء ، وإلا كانوا ضعافاً عاجزين عن أخذ ثأره ، ويعمل رجال القتيل على الاحتفاظ بملابس القتيل على حالها، ملوثة بالدماء، لتكون شاهداً أو تعزيزاً بالثأر.

أما أقارب القتيل الأقربون، كأخوته وأبناء عمه، فالعادة تحتم عليهم أن يبدوا مظاهر الحزن، فلا يحلقون شعورهم أو لحاهم ، ولا يلبسون ثياباً حسنة وكثيراً منهم لا يقرب امرأته حتى يثأر لقريبه.

وإذا إضطرت عائلة – ما – عليها ثأر إلى تزويج إحدى بناتها، فإن ذلك يتم بدون حفل زفاف، وتحترم البيوت المجاورة من العائلات الأخرى، ظروف أسرة القتيل فى الأعياد والمناسبات، ويخلع بعض رجال القبيلة وخاصة ولى الدم منهم " عمامته البيضاء " ويبدلها بشال أسود، لأنه لم يعد معدوداً من بين الرجال

حتى يأخذ ثأره. وقد يطول الثأر أربعين سنة فالمثل الصعيدى يقول " أخذ تاره بعد أربعين سنة قالوا له أنت استعجلت "[١].

وإذا كانت أسرة القتيل قوية ، عملت على أخذ الثأر فى أول لحظة. أما إذا كانت ضعيفة، فإنها تتريث حتى تحين الفرصة ، فإن لم تجد فى نفسها القدرة على الثأر، اتصلت بأحد المجرمين المحترفين القتل، ليثأر لها نظير أجر معين ويقوم بمباشرة الثأر فى العادة الشبان من أقارب القتيل الأقربين كأخوته وبنى عمه وينضم إليهم المتحمسون من بقية شبان الأسرة، فإن لم يكن فى أقاربه الأقربين قوة، فالأسرة كلها مسئولة عن الثأر، فهناك أوضاع لا يمكن الخروج عليها مهما كانت الظروف. منها أنه لا يصح أن يقتل النساء أو الأطفال وكذلك إذا قتل الرجل أثناء السرقة فلا ثأر له[٢].

وتستمر هذه الطقوس حتى ينتهى بأن يقتل الطرف المدين رجلاً من العائلة الدائنة وساعتها يتم نصب سرادقات العزاء وتفتح الدواوير لمدة سبع أيام لاستقبال المعزين [٣].

وهناك نهاية أخرى لهذا الدم حيث بعد مرور مدة من الزمن على وقوع الجريمة يسعى أهالى القاتل لمحاولة بذل الجهود من أجل إجراء الصلح مع أهل المقتول ، على اعتبار أن الدم قد جف

---

(١) محمد العسيرى ، ثلاثية الثأر والهجرة والبطالة فى الصعيد ، فى وجهات النظر ، العدد الخامس والأربعون ، القاهرة ، أكتوبر ، ٢٠٠٢ ، ص٥٠.

(٢) عبد الحليم حنفى بكر ، الثأر بركان الدماء ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

(٣) محمد العسيرى ، ثلاثية الثأر والهجرة والبطالة فى صعيد مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٠.

، وجاء وقت التراضى ، فإن قبل أهل المغدور بالصلح فالدية تدفع والراية تعقد وعلى الرغم من أن هناك شعوراً سائداً لدى جميع أفراد العشائر بأن الدم لا يغسله إلا الدم ، إلا أنه يمكن لأصحاب الدم أن يسقطوا حقهم بقبولهم الدية التى تختلف قيمتها حسب كل عشيرة وحسب مكانة الشخص المجنى عليه

ولا يتم الصلح وحل التنازع إلا من خلال إجراءات محددة ، تبدأ بالتشاور بين العائلات من صفوة القرية، الذين يقومون بالتوسط بين طرفى التنازع وتهدئة النفوس من خلال ذكر بعض الآيات القرآنية، التى تحث على سماع كلام الله عز وجل للتصالح ، والأحاديث النبوية والأقوال والأمثال ، وبعد الاتفاق على إجراء الصلح يتم إعلام مدير الأمن ، ويحدد موعد الصلح بما يناسب جميع الأطراف، ومكان الصلح على أن يكون فى مكان محايد ، سرادق كبير ، أو دار مناسبات ، أو مركز شباب ،أو منزل العمدة ، ويدعى لحضور هذا الصلح جميع العائلات بالقرية والقرى المجاورة ، وكبار السن من عائلتى القاتل والمقتول ، والعمدة والمشايخ ، وأعضاء مجلس الصلح الذى يتكون من مدير الأمن ومأمور المركز وضابط المباحث ، وأعضاء مجلس الشعب والشورى فى المنطقة ، وأعضاء من المجلس المحلى ، والصفوة الممثلين والمسجلين فى المجلس المشهود لهم بالخبرة فى حل التنازعات.

ويتم من خلال مجلس الصلح الاجتماع بطرفى النزاع ، والاستماع إلى طرفيه فى حضور كبار القرية ، ويحاول التوفيق

بين الأطراف المتنازعة لضمان عدم إراقة المزيد من الدماء ومن الأحكام أو القرارات التى يصدرها مجلس الصلح مايلى [١]

القودة (الجرءة) :

وهى بأن يقبل القاتل أن يحمل كفنه إلى عائلة القتيل التى تكون قد قبلت بحمل الكفن فالقودة أى أن القاتل قد قيد لأهل القتيل ليفعلوا به ما شاءوا... وطقوس القودة فى معظم قرى الصعيد متشابهة ، فهى نبدأ بأن يمشى القاتل مسافة تتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متر فى شارع رئيسى بالقرية فى طريقه إلى دوار أهل القتيل ويمشى بجواره رجل دين عادة ما يكون هو البادئ بطرح مسألة الصلح وعضوان من البرلمان وخلفه مأمور المركز أو مدير أمن المحافظة.. ويستمر المشى فى شوارع القرية والقاتل حليق الرأس ماداً كفنه (قطعة من القماش الأبيض) فوق يديه الممدودين للأمام ، وخلفه يسير أهل عائلته ، وعلى الجانبين المعازيم من عائلات أخرى والمتفرجون من أهل القرية حتى يصل إلى " ولى الدم " وهو غالباً شقيق القتيل أو والده أو عمه ، وهناك تقف العائلة المدينة بكافة رجالها ويتقدم القاتل إلى كبيرهم مقدماً كفنه له ، وأحياناً ما يكون مع الكفن خروف يتم ذبحه بجوار رأس القاتل بعد أن ينام ممدداً بجوار الخروف ثم يتسلم ولى الدم الكفن ويكبر ثلاث مرات وخلفه جميع المحتشدين ، ويردف " عفوت عنك

---

(١) سميحة نصر ، ثقافة الثأر بين الثبات والتغير ، فى المؤتمر السنوى السادس ، الأبعاد الإجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨٩ ، ٩٩٠.

" ثم يقوم بتسليم القاتل حذاء وعمامة جديدين وخرطوشة سجائر لتوزيعها على الحاضرين ، ونبدأ بعد ذلك مراسم ما يسمى بالتوجيب فيقام العشاء أو الغذاء حسب وقت تنفيذ القودة [١].

الديـة :

تدفع الدية إلى أهل المقتول من قبل أهل القاتل، والدية قد تكون ذهباً أو ما شابه، أو إبلا أو مبالغ مالية، أو أراضى زراعية تدفع خلال مدة تقررها الهيئة المشرفة على الصلح [٢].

التغريب :

وقد تحكم لجنة الصلح بتغريب القاتل عن بلدته نهائياً ، وألا يعود إليها نهائياً ، أو تحديدها بفترة زمنية معينة حتى تنتهى مدة الإثارة بين أفراد النزاع ، وإذا عاد يحل دمه ويكون مباحاً [٣].

ويتضح من قرارات مجلس الصلح، أنها تضمن لعائلة المجنى عليه حقها وتمنحها شرفها، الذى يفترض أنه ضاع منها فى حادثة الثأر، وذلك ضماناً لعدم إراقة الدماء وحرصاً على مستقبل العائلات

---

(١) محمد العسيرى ، ثلاثية الثأر والهجرة والبطالة فى صعيد مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٠.

(٢) صفوت الأخرس ، تقاليد وإجراءات الأخذ بالثأر فى الإقليم الشمالى ، مرجع سابق ، ص ١٢٢.

(٣) سميحة نصر ، ثقافة الثأر بين الثبات والتغير ، مرجع سابق ، ص ٩٩٠.

مشكلة الثأر فى الدراسات الاجتماعية

- خطورة مشكلة الثأر فى المجتمع العربى (الإقليم الجنوبى) [1]

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على وصف الثأر، كنظام اجتماعى من خلال هذه التساؤلات، أولاً : وهى كلما زادت سلطة القانون على سلطة العرف، زادت الخصائص الحضرية فى القرية، صاعدة فى ازدياد حتى تتركز فى المدينة ، تغير موضوع الثأر من الإنسان إلى ممتلكاته مع بقاء وظيفة الثأر الأساسية، وهى الانتقام. ثانياً : يزداد حجم الثأر بين الجماعات المتجانسة، ويقل كلما نمت خاصية "أللاتجانس"، وزادت الأبعاد الاجتماعية. ثالثاً : الثأر نظام اجتماعى يتساند وظيفياً مع أجزاء النظام الاجتماعى الكلى، وتتغير دوافعه وأدواته، وعملياته وأهدافه بتغير هذا النظام. رابعاً : تكمن خطورة موضوع الثأر كأحد عوامل التفكك الاجتماعى فى أنه عنصر دائم، يتشكل بطابع النظام الاجتماعى، أي انه أحد العناصر الثقافية الذى تنعكس فيه الصيغة الكلية للثقافة.

وخلص الباحث إلى : أن الثأر يعتبر فى صميمه عدم اعتراف بالسلطة القانونية الرسمية، بل أنه يعتبر أحد مكونات القانون العرفى.. وأن الثأر يعكس المركز الاجتماعى والاقتصادى الذى تتمتع به البدنه أو العائلة أو القرية ككل. وكذلك، فإن الثأر يزداد حدة بازدياد الفواصل الاجتماعية بين العائلات والبدنات والقرى ويزداد تركيزا مع التجانس الاجتماعى والاقتصادى، وأن الثأر

---

(١) محمد عاطف غيث مشكلة الثأر فى المجتمع العربى (الإقليم الجنوبى) النهضة العربية ١٩٦١، ، ص ص ١٠٣ ـ ١١٤

يستهدف الإنسان فى المرتبة الأولى. وأن خطورة موضوع الثأر ستظل قائمة مهما تغير المجتمع من القروية إلى الحضرية، طالما أن الثأر يعكس السمات الثقافية المتغيرة، ويظل يعبر عن ذاته بطرق شتى تتفق مع هذه السمات، وفى مجال الإصلاح لن يتيسر القضاء عليه إلا إذا أحللنا التعاون محل الصراع الذى يعتبر الثأر بطريقة ما أحد مظاهره.

– الثأر دراسة انثربولوجية بإحدى قرى الصعيد : [1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الظروف البيئية، والاقتصادية العامة لقرية (بنى سميع)، والتى تتصل اتصالا مباشرة بنظام الثأر، وتساعد على قيامة واستمراره، كما ركزت الدراسة على نظام القرابة وعلاقتها بنظام الثأر ودور تكتل البدنات فى حدوث الثأر.

واعتمدت هذه الدراسة – أيضاً – على المنهج الانثربولوجى كما استخدمت بعض الأدوات المنهجية ومنها الملاحظة المباشرة عن طريق الاتصال الوثيق والمباشر بأفراد المجتمع والاختلاط بهم ومعايشتهم.

وخلصت الدراسة إلى : أن الثأر فى مجتمعات الصعيد هو نظام قائم بحد ذاته، له علاقة بالنظام الاقتصادى كما يتمثل فى نظام ملكية الأرض، وبالنظام القرابى الذى يقوم على تكتل البدنات، وتجاورها المكانى والتفافها حول عصبية معينة، وله قانون أقرب

---

(١) أحمد أبو زيد. الثأر دراسة أنثربولوجية بإحدى قرى الصعيد، مرجع سابق.

إلى الثبات منه إلى التغير، وهو قانون يؤكد على المسئولية الجماعية، والالتزام الجماعى، وهو فى النهاية يرتبط بالظروف العامة للبناء الاجتماعى ، والعزلة النسبية للقرية عن العالم الخارجى، والارتباط الشديد بالأرض، والارتباط بالجماعات القرابية ، وضعف الإرادة الحكومية والانقسام الداخلى فى القرية، انقساما يقوم على التوازن والتعادل، وكذلك يجعل الثأر بقيوده وأحكامه ومنطقه والالتزامات القاسية الدقيقة، تحتل فى نظر الناس منزلة القانون الصارم، الذى يقبله المجتمع المحلى، ويتمسك به ، رغم كل ما يبديه من آراء وأفكار شخصية تعارض الالتجاء إلى الثأر كوسيلة لتصفية الموقف بين البدنات المختلفة.

- الحاجات النفسية المرتبطة بظاهرة الأخذ بالثأر فى الصعيد : [1]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الحاجات النفسية، والكامنة لظاهرة الأخذ بالثأر فى صعيد مصر، وقياس الاتجاهات النفسية نحو الظاهرة، عند ثلاث مستويات تعليمية (غير المتعلمين . المتعلمين تعليما متوسطاً . المتعلمين تعليماً عالياً) وذلك لمعرفة أثر التعليم فى الاتجاه نحو الظاهرة لدى عينه من الذكور، واستخدم الباحث منهج المقابلة الشخصية غير المقننة فى بداية البحث، والمقننة فى أثناء تطبيق أدوات البحث على عينة الدراسة، وكذلك استخدم المنهج التجريبى ، وأدواته متمثلة فى مقياس

---

(١) فوزى قابيل همام. الحاجات النفسية المرتبطة بظاهرة الأخذ بالثأر فى الصعيد وعلاقتها بالمستوى التعليمى، رسالة ماجستير. جامعة أسيوط، كلية التربية، ١٩٨٠

الاتجاه نحو ظاهرة الأخذ بالثأر ، واستمارة التقدير الشخصى للحاجات النفسية، واختيار تكملة الجمل للحاجات النفسية.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاتجاه نحو ظاهرة الأخذ بالثأر، يقلل مع زيادة المستوى التعليمى، وأن الأخذ بالثأر فى الصعيد له بذور نفسية ممتدة إلى أعماق الحاجات النفسية الظاهرة، والكامنة وما تثيره من مشاعر ورغبات ، حيث نجد فى تقاليد الثأر وإجراءاته الإشباع وكسب رضا المجتمع، والمتعة فى الانتقام من القاتل، واسترداد الكرامة بالثأر، إلا أن التعليم يقوم بإعادة تشكيل القوة والقوة النفسية، مما يجعل المتعلمين ينظرون إلى تقاليد الثأر وإجراءاته نظرة واقعية تلائم تكوينهم النفسى الجديد.

- دراسة لاتجاهات الشباب إزاء ظاهرة الأخذ بالثأر : [1]

لقد هدفت هذه الدراسة، إلى التعرف على اتجاهات الشباب، باعتبارهم أكثر الفئات استهدافا لظاهرة الأخذ بالثأر، وتمثلت فروض الدراسة فى الآتى :

١- ليس هناك علاقة، بين اتجاهات الشباب إزاء ظاهرة الأخذ بالثأر، وبين مستوى التعليم الذى ينتمون إليه.

٢- ليس هناك علاقة، بين اتجاه الشباب إزاء ظاهرة الأخذ بالثأر، وبين الإقليم الحضارى الذى ينتمون إليه (ريف - حضر).

---

(١) بإنسية مصطفى حسان ، دراسة لاتجاهات الشباب إزاء ظاهرة الأخذ بالثأر ، رسالة ماجستير ،جامعة أسيوط كلية الآداب قسم علم النفس ، ١٩٨١.

٣- ليس هناك علاقة، بين اتجاهات الشباب إزاء ظاهرة الأخذ بالثأر، وبين الجنس الذى ينتمون إليه (ذكور – إناث).

وتمثلت أدوات الدراسة فى مقياس اتجاه الشباب إزاء ظاهرة الأخذ بالثأر، واستمارة جمع البيانات عن الحالة الاجتماعية، والاقتصادية للمبحوثين. وخلصت الدراسة إلى أن جملة العوامل الحضارية، والاجتماعية لمجتمع البحث – والتى تؤثر إلى حد كبير فى شخص الفرد، وما يكتسبه من اتجاهات إزاء ظاهرة الأخذ بالثأر – تتميز بخطوط عريضة، هى أن قيمة الفرد ومكانته، تتحدد فى المقام الأول بعوامل كالسن، والجنس ومدى ولائه، وانتمائه وتفانيه فى خدمة البدنة التى ينتمى إليها، وكذلك أن السلطة تتركز فى شخصِ (كبير البدنة)، مما يخلق جسداً " أوتوقراطيا "، يعطل تنمية القدرات المختلفة، للفرد ويدعم المسايرة والانصياع والسلبية، وهناك انفصالية وتحديد فى الأدوار الاجتماعية، التى يقوم بها كل من جنس الذكر والأنثى، (اتجاهات متشددة إزاء الأخذ بالثأر لدى الذكور عن الإناث، وأن هناك تفاوتا فى الاتجاهات إزاء ظاهرة الأخذ بالثأر، يختلف فى البعد (الريفى – الحضرى) والبعد الجنسى (ذكور – إناث) البعد التعليمى (أمياً – تعليماً متوسطاً – تعليماً عالياً)، مما يؤدى بدورة إلى تفاوت واضح فى عملية التطبيع الاجتماعي لأبناء المجتمع الواحد.

- ظاهرة الأخذ بالثأر: دراسة ميدانية لاتجاهات السكان بمحافظة سوهاج : [1]

هدفت الدراسة إلى المعرفة العلمية الكاملة، حول ظاهرة الأخذ بالثأر فى صعيد مصر، وبناء مقياس لاتجاهات السكان نحو ظاهرة الأخذ بالثأر، مع استخدام هذا المقياس فى تجربة ميدانية، للتعرف على مدى دقته، كما هدفت أيضا إلى استخدام نتائج الدراسة، وتطبيقها للوصول إلى حل لمشكلة الأخذ بالثأر، واعتمدت الدراسة على الفروض التالية :

أولاً :- أن التغير فى ظروف الحياة الاجتماعية نتيجة للتقدم الصناعي، والتعليمي والعمراني، قد أحدث تغيرا سلبيا فى اتجاهات السكان نحو الرغبة فى الأخذ بالثأر.

ثانياً:- أن هناك علاقة ارتباطيه بين السن والاتجاه، نحو الرغبة فى الأخذ بالثأر.

ثالثاً :- أن التعليم يحدث اتجاها سلبيا نحو الرغبة فى الأخذ بالثأر.

رابعاً:- أن هناك علاقة ارتباطيه بين المهنة، والاتجاه نحو الرغبة فى الأخذ بالثأر

واستخدم الباحث فى دراسته المنهج الوصفي، وتمثلت أدواته فى الملاحظة والاستبار والقياس ، وتوصلت الدراسة إلى أن التغيير فى ظروف الحياة -الاجتماعية، نتيجة للتقدم الصناعي

---

(١) محمد الغريب عبد الكريم. ظاهرة الأخذ بالثأر. القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ١٩٨١.

والتعليمي، والعمراني بسوهاج – قد أحدث تغيراً فى اتجاهات السكان نحو ظاهرة الأخذ بالثأر، وأن هناك علاقة ارتباطيه موجبة بين السن والاتجاه نحو الرغبة بالأخذ فى الثأر، وهناك علاقة ارتباطيه سالبة، بين درجة التعليم، ودرجة الاتجاه نحو الرغبة فى الأخذ بالثأر ترتفع لدى المشتغلين بالعمل الزراعي وفى نفس الوقت، تقل لدى فئات الموظفين وأصحاب المهن الحرة ورجال القوات المسلحة.

نحو ظاهرة الأخذ بالثأر : [١]

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء نحو اتجاهات طلبة وطالبات كلية التربية بسوهاج نحو ظاهرة الأخذ بالثأر.

١- وتمثلت أهم فروض هذه الدراسة فى أنه، توجد فروق دالة إحصائيا بين طلبة وطالبات كلية التربية بسوهاج، فى الاتجاه نحو ظاهرة الأخذ بالثأر لصالح الطلبة.

٢- توجد فروق دالة إحصائياً، بين طلاب الريف والحضر، فى الاتجاه نحو نفس الظاهرة لصالح طلاب الريف.

٣- توجد فروق دالة إحصائياً بين طلاب الفرقة الأولى، والرابعة نحو الظاهرة لصالح طلاب الفرقة الأولى.

٤- توجد فروق دالة إحصائياً، بين الطلاب حسب مستوى تعليم الوالدين فى الاتجاه نحو الظاهرة.

---

(١) شنودة حسب الله بشاى. اتجاهات طلبة وطالبات كلية التربية بسوهاج نحو ظاهرة الأخذ بالثأر، مجلة كلية التربية جامعة اسيوط ، ١٩٩١

٥- يختلف أثر تعليم الأب عن أثر تعليم الأم فى اتجاهات الأبناء نحو الظاهرة.

٦- توجد فروق دالة إحصائياً، بين الطلاب الذين يوجد ثأر فى عائلتهم، أو بلدانهم المقيمين بها، والطلاب الذين لا يوجد ثأر فى عائلتهم فى اتجاه نفس الظاهرة.

وخلصت النتائج إلى أن اتجاهات الطلبة أكثر حدة نحو ظاهرة الأخذ بالثأر، فإن الذكر يقع على عاتقة استمرار العائلة، والعار هو أن يتخلى الرجل عن هذا الدور، فيعتبره مجتمعه منحرفا عن العادات والتقاليد، وكذلك اتجاهات طلاب الريف أكثر حدة. فالفرد فى الريف مرتبط ارتباطا قويا بعائلته، ومن ثم يصبح أكثر انصياعا، ومنفذا لتعليمات عائلته بطريق لا إراديه، فإن اتجاهات طلاب الفرقة الرابعة نحو ظاهرة الثأر أقل حدة. فكلما ارتفعت درجة التعليم، قلت معه النزعة نحو الأخذ بالثأر، وكما أبرزت النتائج أن بيئة الثأر، تحتوى على إحباطات متعددة، تشعر الفرد بعدم رجولته، لعدم إقدامه على الثأر، وما تحتويه ثقافة المجتمع من حكم وأمثال تسخر من المتخاذل، وكلما زاد مستوى تعليم الوالدين، كانت اتجاهات الأبناء أقل حدة نحو الظاهرة، وأن الآباء أكثر تأثيراً فى اتجاهات الأبناء، نظراً لما يملكه الآباء فى صعيد مصر من سلطة كبيرة على الأبناء فهو الآمر الناهى وصاحب السلطة المطلقة.

- جريمة القتل : طبيعتها ، عواملها ، آثارها : [1]

هدفت هذه الدراسة إلى جمع البيانات، والحقائق عن جريمة القتل العمد، وعن مرتكبيها، وخصائصهم الاجتماعية فى المجتمع المصرى عامة، ومجتمع الصعيد خاصة، والتعرف على أثر العوامل الاجتماعية والثقافية على ارتكاب جريمة القتل، العمد ومحاولة تحليل الآثار المجتمعية، والمترتبة على انتشار نمط جرائم القتل العمد، فى المجتمع المصرى عامة والصعيد خاصة.

وتمثلت فروض الدراسة فى أنها تحاول اختبار فرض رئيسى، هو أن هناك علاقة، بين سيادة خصائص الثقافة الفرعية لمجتمع الصعيد، وبين سيادة جرائم القتل العمد، وتتفرع منه عدة فروض، وهى أن هناك علاقة ارتباطية، بين المعيشة فى الريف، والنشأة داخل عائلة ممتدة، وبين انتشار جرائم القتل العمد. وتزداد نسبة مرتكبى جريمة القتل العمد بين الفئات التى تقل مدى تركها لموطنها الاصلى، وكلما انخفضت مستوياتهم التعليمية، والعاملين بالزراعة والمهن المرتبطة بها. وكذلك تزداد على حسب درجة مشاركتهم، فى المناسبات العامة لجمعاتهم القرابية، وبحسب نظرتهم التقليدية للمرأة.

كما استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعى بالعينة، بالإضافى إلى المنهج الإحصائى وأدواته، متمثلة فى المصادر

---

(١) أحمد محمد السيد عسكر. جريمة القتل، طبيعتها عواملها وأثرها دراسة ميدانية على مرتكبى جريمة القتل العمد فى سوهاج وقنا وأسوان، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩١.

الإحصائية، واستمارة المقابلة فى جمع البيانات، وتلخصت أهم النتائج، فى أنَّ أعلى نسبة بين مرتكبى جريمة العمد، وقعت فى المرحلة السنية من عشرين سنة إلى أقل من ثلاثين سنة، وارتفاع نسبة مرتكبى الجريمة، بين المتزوجين من زوجات تربطهم صلة الدم، والنسب. كما كشفت الدراسة أن غالبية المرتكبين من فئات الدخول المنخفضة. وان ظروف عائلتهم هى التى دفعتهم لارتكاب جريمة القتل العمد وأوضحت، الدراسة أن نسبة كبيرة من مرتكبى تلك الجريمة على معرفة سابقة بالمجنى عليهم، ويرتكبون جريمتهم أثناء الليل، وخارج المنطقة السكنية. ومعظمهم قاموا بتنفيذ جريمتهم بأسلحة نارية، يليها الأسلحة الحادة يليها الأدوات الأخرى كالشوم. وان غالبية أبناء الصعيد، لديهم مقومات ارتكاب السلوك الإجرامى الثأرى، المتمثل فى الثقافات الفرعية والعيش فى الريف والعمل بالزراعة والانتماء إلى عائلات ذات عصبية قبلية.

٨- ظاهرة الأخذ بالثأر ـ دوافعها وآثارها : [١]

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الأخذ بالثأر، ودراستها دراسة علمية وافية، من خلال التعرف على أثر التنشئة الاجتماعية، والبيئة الاجتماعية، والعرف، والتقاليد على استمرار هذه الظاهرة حتى الآن، ومعرفة أهم دوافع الأخذ بالثأر فى صعيد مصر. وتمثلت أهم تساؤلات الدراسة فى :-

---

(١) محمد على بخيت. ظاهرة الأخذ بالثأر، دوافعها، أثارها، دراسة ميدانية فى قريتى جميل بجزيرة شندويل بمحافظة سوهاج، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٢م.

أولاً : هل هناك علاقة بين التنشئة الاجتماعية لدى الأسرة، وثقافة المجتمع المحلى وبين الأخذ بالثأر ؟

ثانياً : هل عدم تطبيق حد القصاص فى القتل طبقاً للشريعة، يعتبر داعما للأخذ بالثأر ؟

ثالثاً : هل يؤدى التعليم إلى انخفاض معدلات الأخذ بالثأر ؟

رابعاً : هل هناك علاقة بين المستوى الاقتصادى والاجتماعى، وبين ارتكاب جريمة الأخذ بالثأر ؟

واستخدم الباحث المنهج الوصفى والمنهج التاريخى وأدواته، متمثلة فى (المقارنة ، صحيفة الاستبيان ، المعالجات الإحصائية ، المقابلة)

وأشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن أعلى نسبة ممن يؤيدون ظاهرة الأخذ بالثأر، تقع بين فئات السن من ٣٠ سنة إلى ٤٠ سنة، وترتفع نسبة المتزوجين عن العزاب، وكذلك ترتفع نسبة من يعملون بالزراعة والتجارة، والمهن المرتبطة بها عن المهن الأخرى، وتركزت نسبة مؤيدى ظاهرة الأخذ بالثأر فى فئات الدخول المتوسطة، وأوضحت الدراسة أنه، كلما ارتفع المستوى التعليمى، قلت نسبة مؤيدى الظاهرة، وأن نمط الحياة الجماعية المشتركة داخل العائلة الممتدة، يعد بنية ثقافية هامة فى تنشئة أنماط الأعضاء الذين يسود بينهم دون غيرهم الاتجاه نحو الأخذ بالثأر، وكذلك أن العلاقة وثيقة بين تطبيق حدود الشريعة، وبين الانخفاض المتوقع لمثل هذه الجرائم فى حالة تطبيقها.

والتذبذب فى تأثير التعليم طالما أن مناخ التعليم يظل داخل دائرة الثقافة الفرعية أو قريباً منها، وأن هناك صراعا واضحا بين تأثير التعليم، وتأثير الثقافة السائدة فى تلك المجتمعات، نتيجة العادات والتقاليد، والعرف السائد، وكما أوضحت الدراسة أن المستوى الاقتصادي والاجتماعى، ليس لـه علاقة قوية بالاتجاه نحو الأخذ بالثأر.

- الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة : [1]

هدفت هذه الدراسة إلى، تحديد الفروق الثقافية بين الثقافة الفرعية (الثأرية) وبين الثقافة الفرعية (المسالمة)، وكذلك تحديد جوهر العناصر الثقافية، الموجهة لارتكاب مثل هذه الجرائم للسلوكيات الإجرامية، ووضع آليات وتوصيات للتعامل معها بقصد التخفيف من حدة المشكلة.

ويتمثل الفرض الأساسى لهذه الدراسة، فى أن هناك فروقاً ثقافية ذات دلالة، بين المجتمعات المحلية التى تتوافر فيها معدلات جرائم القتل العمد وبين تلك التى تغيب فيها هذه النوعية من الجرائم، وأهم الفروض التى تفرعت منه تزداد نسبة المرتبطين بأصول ريفية، والذين نشأوا داخل عائلة ممتدة، والذين لم يتركوا موطن ميلادهم لفترات طويلة، ونسبة الأميين وذوى المستويات التعليمية المتوسطة، والذين يعملون بمهن زراعية، وأخرى مرتبطة بها بين أبناء الثقافة الفرعية الثأرية عنها بين أبناء الثقافة

---

(١) محمود عبد الرشيد بدران ، أحمد محمد السيد إمام عسكر ، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة،

الفرعية المسالمة وكذلك تزداد نسبة المشاركين فى المناسبات بالجماعات القرابية، بدرجة عاليه، ومَنْ لديهم نظرة تقليدية للمرأة، وتنشأوا على الخشونة فى التعامل، ومَنْ يعتمدون على جماعتهم القرابية، فى تدبير أمور حياتهم بين أبناء الثقافة الفرعية الثأرية عنها بين أبناء الثقافة الفرعية المسالمة واستخدم الباحثان المنهج المقارن، وتمثلت أدواتهما فى (استمارة الاستبيان بالمقابلة).

كما خلصت الدراسة، إلى أن معظم خصائص الثقافة الفرعية الثأرية، تتوافر بوضوح لدى أبناء سوهاج، وهى تقل بوضوح لدى أبناء الوادى الجديد، ولكن أكثرها وضوحاً على الإطلاق، هو النظرة التقليدية للمرأة، والتربية الخشنة للأبناء، وإضافة إلى أن الاعتماد على الجماعة القرابية فى المعيشة، والظروف الطارئة، يؤديان إلى استمرار ثقافة الثأر، وهما فى الغالب اللذان يؤديان إلى تمثل ثقافة الوادى الجديد – الثقافة المسالمة – إذ يحمل أبناء الوادى الجديد نظرة أقل تقليدية، تجاه المرأة، كما تقل لديهم إلى حد بعيد أنماط التنشئة الخشنة .

– ظاهرة الأخذ بالثأر فى المجتمع المصرى– دراسة نظرية : [1]

هدفت هذه الدراسة إلى تناول مشكلة الأخذ بالثأر، من خلال عدة محاور رئيسية هى كما يلى :-

أولاً : ماهية الثأر.

---

(١) السيد عوض. ظاهرة الأخذ بالثار فى المجتمع المصرى "دراسة نظرية" فى مجلة كلية الآداب بقنا، العدد الثالث عشر، المجلة الأولى، ٢٠٠٣

ثانياً : نشأة نظام الثأر.

ثالثاً : طقوس وعادات الثأر فى صعيد مصر.

رابعاً : موقف الأديان السماوية والقانون الوضعى من الثأر.

خامساً : النظريات المفسرة لظاهرة الأخذ بالثأر.

سادساً : كيف يمكن مواجهة ظاهرة الأخذ بالثأر.

وخلصت الدراسة، إلى أَنَّ هناك بعض المبادئ والطقوس، والعادات التى يسير عليها نظام الثأر، أهمها لا يصح قتل النساء والأطفال، والرجل الذى قتل أثناء السرقة، والرجل الذى اعتدى على العرض، أو مَنْ ينتهك حرمات المنازل لإيذاء سكانها، أو القاتل بطريق الخطأ إلا إذا رفض الدية.

وأن كل مَنْ يُقْتَل لابد وأن يؤخذ بثأره، عن طريق قتل شخص واحد على الأقل من الطرف المقابل، والاعتداء على حياة فرد، إنما يعتبر اعتداء على الجماعة القرابية، التى ينتمى إليها، وجماعة الجانى تكون مسئولة ككل فى الجريمة. الامتناع عن تبليغ السلطات ، دفن القتيل دون جنازة ، الامتناع عن قبول العزاء ، الاحتفاظ بملابس القتيل ، وأن الثأر يجب أن يؤخذ من شخص ذى مكانة مرتفعة.

وكما كشفت الدراسة – أيضاً – أنه من خلال المقارنة بين القانون الوضعى، والشريعة الإسلامية – فيما يتعلق بعقوبة القتل العمد – يتضح أن هناك عدة أمور يتفقان عليها، منها ضرورة القصاص من الجانى، الذى يتعمد ارتكاب جريمة القتل. والنظر إلى جريمة القتل فى ضوء الظروف، وثيقة الصلة بها وإحاطتها بعدد

من الأعذار، والموانع بين التشديد والتخفيف. وهناك عدة أمور خلافية بينهما، ففى ضوء القانون الوضعى، يرتكب المجرم جريمته وهو يعلم بأن هناك إجراءات جنائية، وقوانين بها ثغرات، تكفى لإخراجه من هذه القضية، فضلاً عن مساعدة ولى الدم للجانى، حيث لا يوجهون له اتهاماً لدى الشرطة.

أما مواجهة الظاهرة، فقامت الدراسة بعرض التوجيهات للحد منها الظاهرة، وهى ضرورة إقناع الأهالي، بأن القصاص، يجب أن يتم عن طريق السلطة الحاكمة، وضرورة تعاونهم مع الشرطة وتوضيح الفرق بين القصاص، والانتقام. ومطالبة السلطة بسد الثغرات فى الأحكام القضائية، وتشجيع أبناء الريف على الانخراط فى العمل، وإقرار عقوبة القصاص، لتكون وحيدة لا محيص عنها. وأن تتضمن المناهج التعليمية بدءاً من مرحلة الحضانة، وكيفية غرس الحوار، ونبذ الكبرياء وتثقيف الشباب بمخاطر الإجرام بشكل عام والثأر بشكل خاص.

الثأر فى مجتمع الصعيد فى السياق التاريخى البنائى : [١]

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الثأر فى مجتمع الصعيد، وأنه ليس مجرد نظام اجتماعى، مستقل بذاته، يكتسب استمراريته من خلال وجوده كنظام قهرى، له تواجده الموضوعى الخارجى، ولكنه سلوك يرتبط بتفاعلات حياتيه، وبأبنية راسخة

---

(١) احمد زايد. الثأر فى مجتمع الصعيد فى السياق التاريخى البنائى فى المؤتمر السنوى السادس،

للمكانة والنفوذ، وأكد على أن الخروج من دائرة التحليل الوظيفى النفسى، إلى دائرة التحليلات المعاصرة، التى تركز على الطريقة التى تتشكل بها البنية، لا على البيئة نفسها، خاصة التيارات النقدية " التأويلية " لتطوير رؤية أوسع، لاستمرار العلاقات البنائية الثأرية، بما فيها من قيود وقوالب ثقافية.

كما أن الثأر يمنح الذكور صوراً من السيطرة والنفوذ والقوة، لا على الموارد الطبيعية فحسب، بل على البشر من النساء والفقراء، فكثير من الممارسات واستراتيجيات السلوك المرتبطة به، ترمز إلى التأكيد على نظم راسخة للمكانة، والقوة والسيطرة، ولا ينبئ المستقبل، عن أن التمسك بنظام الثأر، وثقافته سوف يختفى تحت أقدام عالم الحداثة، فما يزال مجتمع الصعيد يعانى من تراجع فى رصيده الاقتصادى، والسياسى، كما أن الأقوياء الذين يفترض أنهم يقودونه المجتمع نحو التخلص من النظرة التقليدية المعطلة لمسيرة الحياة، هم أكثر الناس تشبساً بهذه النظم التقليدية التى يعيدون إنتاجها فى ضوء واقعهم الجديد.

- ثقافة الثأر بين الثبات والتغير : [١]

وهدفت هذه الدراسة، إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الثأر بشكل عام، وثقافة الثأر بشكل خاص. وإلى تفسير استمرار ثقافة

---

(١) سميحة نصر ثقافة الثار بين الثبات والتغير، المؤتمر السنوى السادس، المجلد الثانى.

الثأر والكشف عن آليات هذا الاستمرار، وكذلك الكشف عن التغيير فى ثقافة الثأر عبر الزمان والمكان.

وانطلقت الأسئلة البحثية لهذه الدراسة من سؤال هام وهو الى أى مدى تظل ثقافة الثأر مستقرة وثابتة وإلى أى مدى تتغير مع تغير ثقافة المجتمع بشكل عام. وانبثقت عنه أسئلة فرعية هى :

هل توجد اختلافات بين الذكور والإناث، وبين الكبار والصغار ومتوسط العمر وكذلك اختلافات وتنويعات إقليمية فى مجتمع الصعيد فى ظاهرة الثأر ؟ وإلى أى مدى تقف هذه الثقافة عائقاً فى مواجهة التنمية، والتغير ؟، وهل هناك آليات للمحافظة على هذه الثقافة وتوارثها ؟ وما اتجاهات أبناء الصعيد نحو مشكلة الثأر، وأساليب مواجهتها ؟

واستخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة، وأدواتها تمثلت فى دليل المقابلة المتعمقة، الملاحظة، والتصوير.

وخلصت الدراسة إلى أن ظاهرة الثأر، ما زالت منتشرة فى صعيد مصر، وأن ثمة قوى، تساعد على ثبات هذه الثقافة، واستمرارها منها العزلة النسبية واستمرار الثقافة التقليدية، والتركيب القبلى للعائلات، وانخفاض مستوى المعيشة.

لم تُظْهر الدراسة أيَّة فروق بين المتعلمين، وغير المتعلمين فالتعليم لم يؤثر فى تغير الاتجاه نحو الثأر، أو التقليل من انتشاره، وكذلك لم تُظْهر أيَّة بيانات على مستوى الموقع الجغرافى، لثقافة الثأر، فهي ثقافة واحدة فى صعيد مصر، وكذلك لم تُظْهر أية بيانات على مستوى الأجيال إلا بين كبار السن

وصغار السن، فالكبار محرضون على الثار، ومخططون له، وصغار السن هم الذين يقومون بعملية التنفيذ للثأر، مما يؤثر على التنمية، لفقد وهَدْر طاقة بشرية، إما بالقتل، أو بالسجن، أو لانشغالهم بقضية الثار، التى تؤدى بدورها إلى توقف الحياة تماما، وأن النساء اللاتى يشغلن موقعاً ضعيفاً فى المجتمع، هن أكثر الفئات تشدداً، وهن اللاتى يساهمن فى نقل ثقافة الثأر وفى الحث عليه، وكذلك كشفت الدراسة الميدانية، عن تغيير فى ثقافة الثأر، خاصة فى قوانين الثأر، فحدث فى الآونة الأخيرة كسر لقوانين الثأر، كما حدث فى بيت علام، وكما يحرص أبناء الصعيد الأن على استخدام أحدث الأسلحة.

جرائم الثأر فى صعيد مصر : [1]

هدفت هذه الدراسة، إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الثأر، من خلال تاريخ حياة عائلات الجناة، والضحايا، والاتحاد " الجينولوجى " لكل منهم وأثار تلك الجريمة على أسرهم.

وتمثلت تساؤلات الدراسة فى :-

١- ما الخصائص الديموجرافية لكل من الجناة والضحايا ؟

٢- ما حجم الإعالة لكل من الجناة والضحايا ؟

٣- مَن الأشخاص الذين يتولون الرعاية، والإنفاق على من كان يعول كلاً من أسر الجناة والضحايا ؟

---

(١) السيد عوض. جرائم الثأر فى صعيد مصر، دراسة سوسيوانثربولوجية لجريمة القتل الثأرى فى قرية بيت علام، مرجع سابق

٤- كيف يواجه مَنْ كان يعول كلاً من الجناة والضحايا ظروف المعيشة الحالية ؟

٥- ما تاريخ حياة عائلات كل من الجناة والضحايا والانحدار الجينولوجى لهم ؟

٦- كيف تم التخطيط والتنفيذ لجريمة القتل الثأرى بقرية بيت علام، وما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة على أسر الجناة والضحايا ؟

واعتمدت الدراسة على المنهج التكاملى، فاستخدم الباحث المنهج الوصفى، ومنهج المسح الاجتماعى، بأسلوب الحصر الشامل، والمنهج المقارن، والمنهج التاريخى، والمنهج الجينولوجى، والمنهج الانثربيولوجى وأدواته، متمثلة فى دليل المقابلة، والملاحظة البسيطة والإحصاء والإخباريين.

وخلصت الدراسة، إلى أن الجناة غالبتهم أميون يعملون بالزراعة، ودخولهم الشهرية منخفضة، وتاريخ حياة عائلاتهم سجل حافل بالعديد من الجرائم، التى لا يعاقبون عليها إلا نادراً ، وهم ينحدرون من العائلات الأصلية فى القرية، حيث ينسبون لأنفسهم مكانة أعلى من غيرهم من العائلات الأخرى، وخصوصاً عائلات الضحايا، فكانت العلاقة بينهما علاقة سيادة وخضوع، " قبل طفرة الخليج "، ولكن بعدها حدث تغير فى ميزان القوى الاقتصادية بين العائلات، لم يقابله تغير مماثل فى أنماط السلوك والقيم والعلاقات الاجتماعية بينهما. وقد كان ذلك أحد المبررات من وجهة نظر عائلة الجناة للتخطيط للجريمة، وقتل عدد كبير من عائلة

الضحايا، مما جعل هذه الجريمة، تختلف تماماً عما هو متعارف عليه فى جرائم الثأر.

أما الضحايا فمن أربع عائلات مستقلة تماماً عن بعضها، ونسبة الأمية بينهم أقل مما هى بين الجناة، وأقل أيضاً بالنسبة للقرية، ويعملون فى مهن متعددة ، وحجم إعالتهم ضعف إعالة الجناة، وهم من العائلات الوافدة على القرية، وكانوا يتعرضوا لصور عديدة من الاضطهاد والعدوانية من قبل أفراد عائلة الجناة.

وقد خلفت هذه الجريمة أثاراً اقتصادية، واجتماعية ونفسية مدمرة، على كل من عائلة الجناة والضحايا بالإضافة إلى المجتمع المحلى.

- دراسة مالينوفسكس (١)

تعد هذه الدراسة من أقدم وأشهر الدراسات التى درست نظام الثأر فى المجتمعات البدائية ، متبعة فى ذلك المنهج الانثربولوجى فى البحث، وهذه الدراسة أجريت فى مجتمع تقليدى فى جماعة " التروبرياند " بميلانيزيا وهى تقع فى الشمال الشرقى لغينيا.

وكانت الدراسة تهدف إلى التعرف على القوى، التى تشكل قانون ونظام الثأر فى المجتمع البدائى، والكشف عن القواعد التى

---

(١) nin. Malinoviski, " Crime In Sovage Society, London Rout ledg vegan, L. y. ١٩٤٩. محمد على بخيت، ظاهرة الأخذ بالثأر، دوافعها وآثارها، مرجع سابق.

تعمل كالتزامات إجبارية أو ملزمة فيها، واعتمد على الملاحظة القائمة على المعايشة للقواعد والعادات الجمعية فى الحياة.

وخلصت نتائج الدراسة إلى ما يلى :

١- يشيع فى المجتمع البدائى احترام وتقدير التقاليد والعرف والعادات الجماعية.

٢- يخضع الأفراد فى هذا المجتمع خضوعاً آلياً لأوامر هذه العادات أو هذه الأعراف بطبيعة تتسم بالعبودية أو بطريقة لا إرادية كما أنها تتسم بالعقلانية.

٣- يرتبط هذا الخضوع الآلى بالخوف من الرأى العام ، أو من عقاب القوى فوق الطبيعة أو من خلال المساس بسيادة الجماعة.

- دراسة المجرم الحضرى والمجرم الريفى :[١]

لقد أجرى مارشال كلينارد دراستين: الأولى عن المجرم الحضرى، والثانية عن المجرم الريفى، وركز على تحديد العلاقة بين درجة التحضر والنمط الأجرامى.

<u>أولاً : دراسة المجرم الحضرى.</u>

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التحضر والجريمة، وخاصة العلاقة بين التحضر وجرائم الأموال، وتمثلت أهم فروض الدراسة، فى إن نسبة الجرائم تختلف باختلاف كل منطقة تبعاً للسمات الحضرية فيها. وأن هناك سمة مشتركة بين

---

(١) محمد خيرى محمد. الريف الحضرى ظاهرة الجريمة. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥

المناطق الحضرية، على الرغم من اختلافها فى درجة التحضر، وهى الحضرية والعلاقات اللاشخصية، وعدم المشاركة فى تنظيم المجتمع المحلى، وزيادة ميل الأفراد لارتكاب الجريمة مع جماعة منظمة. واستخدم الباحث منهج المسح الأجتماعى، ودراسة الحالة والمنهج المقارن. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المجرمين من المناطق القليلة معتدلة التحضر، لهم عدة أماكن يقيمون فيها، غير أن معدل إقامتهم فى كل مكان، أقصر من معدل إقامة غير المجرمين فى مناطقهم، وأن المجرمين من المناطق القليلة معتدلة التحضر، قد قضوا مدة صغيرة من حياتهم فى المنطقة التى تقيم فيها عائلاتهم.، إن مكان ارتكاب جريمة مجرم هى المنطقة قليلة التحضر، كان فى العادة لا يماثل مكان إقامته ، وأن مجرمى المناطق المنخفضة التحضر والمعتدلة، قد قبض عليهم فى سن أكبر من مجرمى المدينة، كما قلت سوابقهم عنهم أيضا ، وأن مجرمى المناطق مرتفعة التحضر، يمثلون طرازاً إجرامياً منظماً، ولهم مصطلحات خاصة يستخدمونها، ولهم اتصالات واسعة بأنماط الانحرافات الأخرى كالبغايا وتعاطى الخمور.....الخ.

<u>ثانياً المجرم الريفى :</u>

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة ونمط الجريمة فى الريف، ومحاولة التعرف على ما إذا كان هناك طراز اجتماعى للجريمة فى الريف، يقترب من الطراز الحضرى، ولقد وضعت الدراسة فرضاً حاولت أن تتحقق من صدقة هو : أن مجرم الريف له سمات مجرم المدينة.

استخدم الباحث منهج دراسة الحالة من خلال دليل دراسة الحالة. وانتهت الدراسة إلى أنَّ المجرم الريفى، يتسم بالحراك والتنقل، وان ٥٠% تقريبا منهم، كان محل إقامتهم هو نفس مكان ارتكابهم الجريمة الأولى، بالنسبة لهم، بينما وقعت ٣٧,٤% من الجرائم بعيداً عن محل إقامتهم بخمسة عشر ميلاً ، وأن ١٣% وقعت جرائمهم فى أماكن تؤهل على هذا البعد.، وأن مجرم الريف يبدأ حياته الإجرامية متأخراً، وأنه ليس لديه علاقة ببقية الأنماط الإجرامية الأخرى كالبغايا والبلطجة ، كما أنه لا يعتبر نفسه مجرماً.

جرائم الثأر فى محافظات صعيد مصر

فى الفترة الأولى (١٩٩٣ – ١٩٩٧) والثانية (١٩٩٨ – ٢٠٠٢)

فى محافظات الصعيد

محافظات الصعيد	الفترة الأولى ١٩٩٣ – ١٩٩٧		الفترة الثانية ١٩٩٨ – ٢٠٠٢		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%
الجيزة	٥	١.٠	٣	٠.٩	٨	٠.٩
بنى سويف	١٤	٢.٧	١٢	٣.٦	٢٦	٣.٠
الفيوم	٥	١.٠	١٤	٤.٢	١٩	٢.٢
المنيا	٣٩	٧.٥	٢٩	٨.٦	٦٨	٧.٩
أسيوط	٣٣٢	٦٤.٠	٢٠١	٥٩.٦	٥٣٣	٦٢.٣

سوهاج	٧٢	١٣.٩	٤٥	١٣.٤	١١٧	١٣.٧
قنا	٤٥	٨.٧	٣٣	٩.٨	٧٨	٩.١
أسوان	٧	١.٣	-	-	٧	٠.٨
الجملة	٥١٩	١٠٠	٢٣٧	١٠٠	٨٥٦	١٠٠

*** حوالى ٦٠% من جرائم القتل بدافع الثأر فى محافظات الصعيد الثمانية فى الفترة من ١٩٩٣ – ٢٠٠٢ وقعت فى محافظات الصعيد.**

*** بلغت هذه الجرائم فى المحافظات الثمانية خلال تلك الفترة ٨٥٦ واقعة، منها ٥٣٣ جريمة وقعت فى محافظة أسيوط**

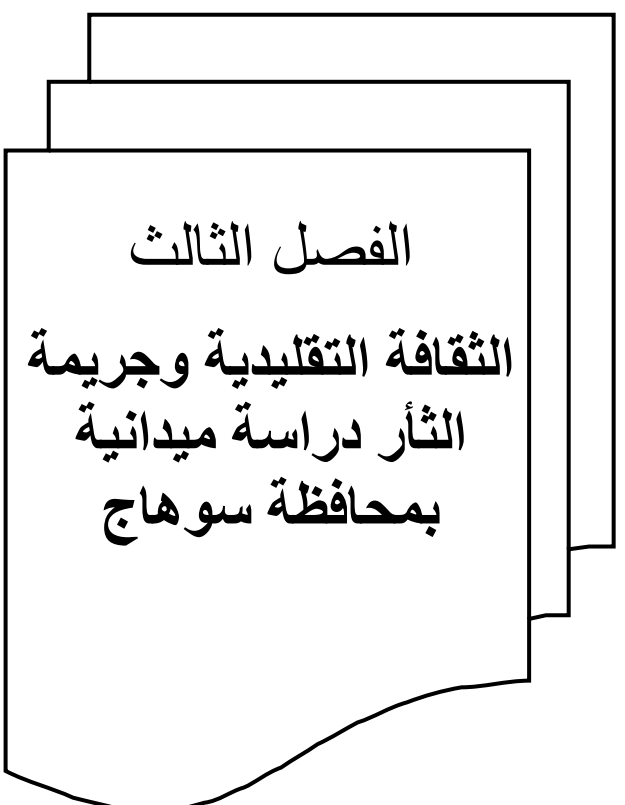

الفصل الثالث

الثقافة التقليدية وجريمة الثار دراسة سسيوانثربولوجية بمحافظة سوهاج([1])

أولاً : مشكلة البحث وأسباب اختيارها :-

وبرغم تعرض القرية المصرية للعديد من التغيرات ما زال المجتمع الريفى محتفظاً بسماته التقليدية وبخاصة فى صعيد مصر حيث تظل الثقافة التقليدية هى الثقافة السائدة فى المجتمع بما تحمله من عادات وقيم وتقاليد والثأر كأحد أهم هذه العادات والتقاليد السيئة فى صعيد مصر.

ومن هنا نشأت مشكلة البحث فى ذهن الباحثة حيث صاغتها وحددتها على النحو التالى : " الثقافة التقليدية وظاهرة الثأر، دراسة سوسيوانثربولوجية بإحدى قرى محافظة سوهاج " وذلك بهدف الوصول الى مجموعة من النتائج التى تفيد فى هذا المجال.

ب) أسباب اختيارها :

[1] اسماء حسن راغب، الثقافة التقليدية وجريمة الثار،دراسة سسيوانثبولوجية بمحافظة سوهاج،رسالة ماجستير،كلية الاداب،جامعة سوهاج،اشراف ا د عبدالرءوف الضبع

١- برغم التغيرات التى تعرض لها المجتمع المصرى عامة والقرية المصرية خاصة ما زال المجتمع الريفى محتفظاً بسماته التقليدية وبخاصة فى صعيد مصر وباعتبار أن الثقافة التقليدية هى الثقافة السائدة فى المجتمع المصرى

٢- أن القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات والرموز التى تتضمنها الثقافة التقليدية يتم تأكيدها فى النفوس وإضفاء صفة القدسية عليها بما يحافظ عليها فى هذه المجتمعات رغم الظروف المتغيرة مما يساعدها على تجديد نفسها فيكتب لها البقاء وتنمو الشخصية الفريدة للفرد فى الصعيد.

٣- أن الفرد فى الصعيد يعتبر الثأر فعلاً ذا قيمة كبيرة بينما هو فى الثقافة الكلية للمجتمع المصرى جريمة.

٤- التنامى الملحوظ لجرائم الثأر فى صعيد مصر مقارنة بباقى المحافظات فى ظل هذا التغير.

٥- أن القرى فى صعيد مصر مازالت فى حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات التى تؤكد اهتمامها على أوضاع النساء عامة ودورها فى ظاهرة الثأر خاصة، ومن هنا كان من أهداف الدراسة التعرف على دور المرأة فى الثأر.

٦- أن ظاهرة الثأر مشكلة المجتمع بجميع أفراده، بداية من الوعى الدينى للأفراد تجاه الظاهرة، وتصدى وسائل الاعلام لها، وسرعة بت القضاء فى قضايا الثأر ومسئولية القائمين على العملية التعليمية ووضع مناهج

خاصة لطلاب الصعيد بشأن هذه الظاهرة. ومن ثم جاءت الدراسة لتتعرف على مدى إنجاز هذه المسئوليات وأثر ذلك على ظاهرة الثأر .

هكذا تعددت العوامل التى دفعت الباحثة للقيام بدراسة هذه الظاهرة دراسة علمية بهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج التى تفيد فى هذا المجال.

ثانياً : أهمية الدراسة :-

إن أهمية البحث تأتى من المشكلة التى يتناولها بالدراسة، وموضوع الدراسة الراهنة " الثقافة التقليدية وظاهرة الثأر وحيث يعد من الموضوعات الهامة لتناوله موضوع الثأر، الذى يستأثر باهتمام الرأى العام كله.

وتأتى الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من منطلق :

١- يمثل مجتمع محافظة سوهاج ميداناً خصباً للدراسة لانتشار ظاهرة الثأر به حيث تحتل محافظة سوهاج المركز الثانى بعد محافظة أسيوط على مستوى محافظات الصعيد فى جرائم الثأر وذلك من خلال احصاءات الأمن العام للفترة من (١٩٩٣ – ١٩٩٧) ومن (١٩٩٨ – ٢٠٠٢)

وتأتى الأهمية العلمية للدراسة فى :

١- الرغبة فى اثراء المعرفة العلمية والمشاركة فى الجهود المبذولة من الباحثين للتوصل إلى مجموعة من الحقائق التى تساعد على فهم مشكلة البحث.

٢- التوصل إلى مجموعة من النتائج العلمية التى تساهم فى دراسة وتفسير الظاهرة موضوع البحث.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

إن الهدف الرئيسى للبحث العلمى هو الوصول إلى نتائج أو إجابات محددة وصادقة وغير متحيزه لبعض الفروض أو التساؤلات التى تحكم عناصر ومتغيرات موضوع معين، وذلك باستخدام الطريقة العلمية بهدف التعرف على جميع المتغيرات المؤثرة فيه. (١)

١- الهدف العلمى :

ويقصد به تقديم إضافات نظرية إلى العلم والوصول إلى حقائق يمكن أن تعتبر أساساً لنظرية جديدة.(٢)

٢- الهدف التطبيقى :

يقصد به توضيح لماذا يقوم الباحث بهذه الدراسة وما هو الذى ينبغى الوصول إليه.(٣)

ولصعوبة وضع حدود فاصلة بين الجوانب العلمية والعملية فى البحث لأنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً فقد حددت الباحثة هدف

---

(١) سمير محمد حسين. دراسات فى مناهج البحث، بحوث الإعلام، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٥، ص٦٣

(٢) عبد الباسط محمد حسن. أصول البحث الاجتماعى، ط ١٢، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩٨، ص ص٣٨، ٣٩

(٣) أحمد بدر. أصول البحث الاجتماعى ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٧، ص١٦١

دراستها فى :" التعرف على مدى أثر الثقافة التقليدية فى الاتجاه نحو ظاهرة الثأر ".

ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل فى :

١- التعرف على التغير المصاحب لنمط الحياة وأثره على إحداث تغير مماثل فى الثقافة التقليدية.

٢- التعرف على أثر الفهم الخاطئ للدين على الاتجاه نحو ظاهرة الثأر.

٣- الكشف عن أسباب استمرار ظاهرة الثأر فى ظل ظروف الحياة الحديثة.

٤- التعرف على ما يعتقده أعضاء مجتمع البحث من قيم نحو ظاهرة الثأر وما يمارسونه من سلوك نحوها.

٥- التعرف على دور المرأة فى ظاهرة الثأر.

٦- التعرف على المتبقى من عادات الثأر.

٧- التعرف على مَنْ الأكثر حرصاً على ظاهرة الثأر والإفادة منها.

٨- التعرف على مدى انطواء ظاهرة الثأر تحت أنساق الضبط.

٩- التعرف على أساليب المواجهة لظاهرة الثأر.

رابعاً : تساؤلات الدراسة :

هى فى الحقيقة أسئلة تدور حول مشكلة البحث ولا يكون فى ذهن الباحث أية إجابات مؤكدة عليها فهى فكرة أو قضية مبدئية تتولد فى عقل الباحث ويسعى لإثبات صدقها والتحقق منها.[١] والبناء النظرى للعلم ما هو إلا هذه المجموعات من المفاهيم والتساؤلات والنظريات.[٢]

وتدور هذه الدراسة الراهنة حول تساؤل رئيسى يتمثل فى :

إلى أى مدى تؤثر الثقافة التقليدية فى الاتجاه نحو ظاهرة الثأر ؟

ينبثق عن هذا التساؤل الرئيسى عدد من التساؤلات الفرعية كالتالى:

١- **هل يؤثر التغير المصاحب لنمط الحياة على إحداث تغير مماثل فى الثقافة التقليدية ؟**
٢- **هل يؤدى الفهم الخاطئ للدين للاتجاه نحو ظاهرة الثأر ؟**
٣- **ما الذى يؤدى إلى استمرار ظاهرة الثأر فى ظل ظروف الحياة الحديثة ؟**
٤- **هل هناك فرق بين ما يعتقده أعضاء مجتمع البحث من قيم نحو ظاهرة الثأر وما يمارسه أعضاؤه من سلوك نحوها ؟**
٥- **هل للمراة دور فى الثأر ؟**
٦- **ما الذى بقى من عادات الثأر ؟**

---

(١) محمد شفيق : البحث العلمى، مرجع سابق، ص٥٥
(٢) محمد الجوهرى، عبد الله الخريجى. طرق البحث الاجتماعى، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٥، ص٦٤

٧- مَنِ الأكثر حرصاً على ظاهرة الثأر والإفادة منها ؟

٨- ما مدى انطواء ظاهرة الثأر تحت أنساق الضبط ؟

٩- ما أساليب المواجهة لظاهرة الثأر ؟

خامساً : منهج الدراسة وأدواتها :

١ – المنهج :

المنهج فى علم الاجتماع بوجه عام هو مجموعة من الأطر والإجراءات والخطوات التى يضعها الباحث عند دراسته مشكلة بحثه [١].

وقد تستخدم الدراسة منهجاً واحداً، أو عدة مناهج، ويتوقف هذا على طبيعة الدراسة والهدف منها.[٢] فيلاحظ أن الباحث قد استخدم أكثر من منهج حتى يتلافى النقص ويستفيد من مزايا المناهج المختلفة المستخدمة كما أن بعض المناهج قد يكمل بعضها بعضاً.[٣]

وتعتمد الدراسة الراهنة على الإفادة من المناهج المتاحة طالما كان لاستخدامها ضرورة تقتضيها أهداف وتساؤلات الدراسة وعليه فقد اسْتُخْدِمَ فى هذه الدراسة منهجان.

أ– منهج المسح الاجتماعى :

---

(١) عبد الرحمن بدوى. مناهج البحث العلمى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٣، ص٥

(٢) غريب محمد محمد سيد. تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى. الإسكندرية، دار المعرفة الاجتماعية، ١٩٨٢، ص٩٥

(٣) فاروق يوسف. دراسات فى علم الاجتماع السياسى، مناهج البحث العلمى، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٨، ص٣٨

ونعنى بمنهج المسح الاجتماعى هو الدراسة العلمية للظواهر الموجودة فى جماعة معينة وفى مكان معين، وهذا يصعب على الوقت الحاضر؛ حيث أنه يتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء المسح وليست ماضية، ويتعلق بالجانب العلمى إذ يحاول الكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها ووضع خطة أو برنامج للاصلاح الاجتماعى.(١)

وقد استعانت الباحثة " بمنهج المسح الاجتماعى بطريقة العينة "

ب- منهج دراسة الحالة :

يستخدم فى دراسة الوحدات سواء أكانت فرداً أم مؤسسة أم نظاماً أم مجتمعاً عاماً.(٢) ودراسة الحالة لها دلالتها حيث أنها تكشف عن العلاقات الاجتماعية التى أنشأها الفرد المبحوث مع مَنْ حوله من الناس ، ودلالتها بالنسبة وتأثيرها على سلوكه واتجاهاته وقيمه.(٣)

ولما كانت الدراسة الراهنة تتناول موضوع الثقافة التقليدية وظاهرة الثأر دراسة "سوسيوأنثربولوجية " بإحدى قرى محافظة سوهاج ، فقد استعانت الباحثة بهذا المنهج " دراسة الحالة " لأهميته فى تناول موضوع الدراسة بتعمق لدى أسر الجناه والمجنى عليهم.

---

(١) عبد الهادى الجوهرى. أسس البحث الاجتماعى (قواعد كتابة البحوث والوسائل العلمية) ك ٢، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٢، ص٤، ٥

(٢) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص٢٥٠

(٣) زيدان عبد الباقى ، " قواعد البحث الإجتماعى " ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢ ، ص٢٤٠.

٢- أدوات جمع البيانات :

(أ) صحيفة الاستبيان :

(ب) دليل دراسة الحالة :

وقد استعانت الباحثة فى دراستها بدليل دراسة الحالة، كأداة لجمع البيانات من ميدان البحث، وقد قامت بوضع أسئلته لكى تخدم أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وقد ساعدها على ذلك اطلاعها على الدراسات السابقة التى أجريت فى مجال بحثها سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، كما أجرت الباحثة بعض المقابلات مع بعض الأهالى – الإخباريون – المقيمين فى منطقة الدرَاسة للتعرف على لهجة المبحوثين وطريقة الحوار معهم، وقد تم عرض أسئلة دليل دراسة الحالة على مجموعة من المحكِّمين المتخصصين، وذلك لقياس صدق الأداة، الاستفادة من الملاحظات التى يبدونها، وبناء على ذلك، تم إجراء بعض التعديلات على أسئلة الدليل، فبعضٌ حُذف وبعضها الآخر أضيف إليه بما يحقق البساطة والوضوح للأسئلة، ويتناسب مع ثقافة المبحوثين ويعمل على تحقيق الفائدة المرجوه من هذا الدليل.

سادساً : مجالات الدراسة :

١- المجال البشرى :

ويقصد به على مَنْ سوف تُجْرَى الدراسة ؟ وقد تمثل المجال البشرى فى أبناء قرية الدراسة المقيمين بها وقد أجريت عملية المسح الاجتماعى على عينه قوامها ٢٥٠ مبحوثاً وأجريت دراسة الحالة على ٤ حالات.

٢- المجال الزمنى :

ويقصد به فترة جمع البيانات من الميدان، وقد استغرقت عملية جمع البيانات من مجتمع البحث بداية من مايو ٢٠٠٦ وحتى الانتهاء من كتابة التقرير فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٦.

٣- المجال الجغرافى :

ويقصد به المنطقة الجغرافية التى يتم إجراء البحث فيها، ويتمثل المجال الجغرافى للدراسة الراهنة فى قرية المدمر المتابعة لمركز طما بمحافظة سوهاج.

ولما كانت محافظة سوهاج تمثل أعلى نسبة بجرائم القتل بدافع الثأر بعد محافظة أسيوط فى الفترتين المتتاليتين الفترة الأولى من (١٩٩٣ – ١٩٩٧) والثانية من (١٩٩٨ – ٢٠٠٢) من واقع احصاءات الأمن العام ومركز طما إحدى مراكز المحافظة الذى ترتفع به جرائم القتل بدافع الثأر. وقد وقع الاختيار على قرية المدمر التابعة لهذا المركز لأنها تعد نموذجاً لقرى أخرى تتشابه معها فى الطبيعة والخصائص وقد راعت الباحثة فى اختيارها لقرية البحث ما يلى :-

١- أن تكون القرية متجانسة ثقافياً مع بقية القرى بقدر الإمكان.

٢- أن تكون القرية شهدت بعض التغيرات الاجتماعية التى شهدتها باقى القرى فى الآونة الأخيرة ونالت قسطاً من

الخدمات الاجتماعية لعلها تكون غيرت فى نظرة الأفراد تجاه الثأر.

٣- أن تكون القرية بها حالات ثأر.

٤- أن تكون القرية فى حالة هدوء نسبى يسمح للباحثة بحرية الاتصال بالفئات التى يتم تطبيق البحث عليها.

نتائج الدراسة :

أولاً : من حيث التغير المصاحب لنمط الحياة وأثرة على أحداث تغير مماثل فى الثقافة التقليدية :

– تبين من خلال الدراسة، أن قرية الدراسة شهدت تغيرات، أهمها فى الشكل، حيث تغير شكل المنزل الريفى، بالابتعاد عن استخدام الطوب اللبن فى البناء، واستبداله بالطوب الأحمر، والكتل الخرسانية، وأصبح يحمل طابع المدن فى الشكل الخارجى، وكثرة عدد الطوابق، وفى الشكل الداخلى، حيث يوجد نظام وحدات سكنية، ودخول معظم الأجهزة والأدوات الكهربائية الحديثة وزيادة استهلاك الأسرة من اللحوم، والفواكه، وقد أكد على ذلك جميع حالات الدراسة أى بنسبة ١٠٠% من عينة الدراسة.

– أوضحت الدراسة أن هناك تغييراً فى أسلوب المعيشة، فالريف الذى كان منتجاً أصبح مستهلكاً، وتابعاً للمدينة. وقد تبين ذلك من الحالة الثالثة أى بنسبة ٢٥% من حالات الدراسة.

– كشفت الدراسة – أيضاً – عن وجود رفاهية استهلاكية زائفة، بسبب النقلة المادية التى حدثت بسبب تدفق أموال الخارج، والكسب السريع، وسياسة الانفتاح الاقتصادى، دون حدوث تغيير موازٍ فى التفكير والثقافة كأسلوب للحياة. وقد أكدت على ذلك الحالة " الثانية والثالثة والرابعة " بنسبة (٧٥%) من حالات

الدراسة. ولعلّ ذلك يتفق مع ما توصلت إليه دراسة عن : [1]الثأر فى مجتمع الصعيد فى السياق التاريخى البنائى. فقد أوضحتْ، أن هناك ميلاً قوياً فى مجتمعات الصعيد نحو الحفاظ على الثقافة التقليدية، برغم بقاء الصور الحديثة من الثقافة، حقيقة أن تلك خصيصة ثقافية فى المجتمع المصرى بعامة. ولكنها ربما تكون أقوى فى مجتمعات الصعيد.

– كما تبين من الدراسة زيادة انتشار التعليم، فأصبح هناك اهتمام بتعليم الإناث، وإن كان ذلك بعد تعليم الذكور لأن الذكر فى الصعيد مازال يمثل مكانه اقتصادية للعائلة، حيث أنه يحافظ على استمرار اسم العائلة، والميراث وهو عائل للأسرة ومصدر لدخلها، لذا فإنه ينال كل ما يلزمه من اهتمام من الناحية المادية، والمعنوية على مواصلة تعليمه، حتى المرحلة الجامعية، وهو ما لا يتوفر مثله للأنثى، وقد تبين ذلك من الحالات (الأولى والثانية والرابعة) بنسبة (٧٥%) فى حالات الدراسة.

– وكشفت الدراسة كذلك عن اتجاه بعض الأفراد إلى عدم تفضيل التعليم للأبناء " ذكراً كان أم أنثى " حتى المرحلة الجامعية، والاكتفاء بحصولهم على مؤهل متوسط، وذلك اعتقاداً منهم بعدم جدوى التعليم الجامعى بسبب انتشار البطالة بين فئات المتعلمين الجامعيين، وهذا بالإضافة إلى قلة دخل العاملين بالوظائف الحكومية، مقارنة بدخل العاملين فى مجال الأعمال الحرة، وقد

---

(١) أحمد زايد. الثأر فى مجتمع الصعيد فى السياق التاريخى البنائى، مرجع سابق

تبين ذلك من الحالة (الأولى) بنسبة (٢٥%) من حالات الدراسة.

- وأوضحت الدراسة، أنه فى ظل هذا التغير مازالت قيمة احترام كبار السن، تحتل مكانة عالية لدى الأفراد، وإن كانت بدرجة أقل عمَّا مضى، وبشكل مختلف نتيجة للتغيرات التى شهدها المجتمع ؛ من زيادة التعليم، وما نتج عنه من استقلال اقتصادى ومادى للأفراد، وأكد على ذلك جميع حالات الدراسة أو بنسبة (١٠٠%) من حالات الدراسة.

- وتبين من الدراسة، أن قيمة العصبية فى الزواج، لم تعد لها الأهمية البالغة كما كانت عليه من قبل، لأن العصبية قديماً، كانت من أجل المحافظة على الأرض على اعتبار أنها اقتصادية وذلك لأنها كانت تمثل الدخل الرئيسى للأفراد، وكذلك قيمة اجتماعية لتحديد المكانة، أما الآن فبزيادة عدد السكان وتفتيت الملكية الزراعية، وعدم الاعتماد عليها كدخل رئيسى بعد زيادة التعليم، والاستقلال الاقتصادى، فأصبح الشاب يختار الزوجة المناسبة له دون الأولوية للعصبية فى الزواج. وأكد على ذلك جميع حالات الدراسة أو بنسبة (١٠٠%) من حالات الدراسة.

- كما كشفت الدراسة – أيضاً - أن الزواج – الآن - مبنى على الاختيار بالنسبة للذكر بدرجة أكبر، أما الأنثى فليس لها حتى الاختيار، لأنه ليس لها شخصية بحيث تستطيع ترفض أو تقبل، فالذى يوافق رأى الوالدين يكون هو الاختيار، ولو تم أخذ رأيها يكون بشكل صورى، ولكنه لا يؤخذ به فى حالة الرفض وقد تبين

ذلك من الحالات (الأولى – الثانية – الرابعة) أو بنسبة (٧٥%) من حالات الدراسة.

– وأوضحت الدراسة، أن العصبية فى المشاكل خفت حدتها عن السابق، لأن التغيير الذى حدث من زيادة التعليم، وما نتج عنه من استقلال اقتصادى، أدى إلى التحول عن التكتل المكانى، وأصبحت كل أسرة بجوار مصدر رزقها، وهذا من شأنه أدى الى تزايد أعداد الأسرة النووية، وعدم الارتباط القوى بالعائلة، حيث تسعى كل أسرة لتحقيق أهدافها الشخصية، بجانب انشغالها بمواجهة الحياة، بما فيها من ضغوط اجتماعية واقتصادية فى ظل الظروف الحديثة المتغيرة، وأكد على ذلك جميع حالات الدراسة وبنسبة (١٠٠%) من حالات الدراسة.

ثانياً : من حيث أثر الفهم الخاطئ للدين على الاتجاه نحو ظاهرة الثأر :

– تبين من الدراسة، أن قلة الوعى الدينى الصحيح بشأن الثأر، جعل الأفراد يختلط عليهم أمر الدين بالعرف، فلا يستطيعون أن يفرقوا بين ما هو من الدين وما هو من العرف، وأكد على ذلك الحالات (الأولى والثانية والرابعة) بنسبة (٧٥%) من حالات الدراسة.

– أوضحت الدراسة. قلة الوعى الدينى بشأن الثأر لدى الأمين من أفراد المجتمع، والمترتب على قلة التعليم فى الماضى، وضعف الدور الذى تقوم به دور العبادة، لأنه يحتاج الى كوادر متخصصة

من علماء الأزهر، وهو ما لا يتاح فى مساجد القرية، من شأنه عدم تغير الاتجاه نحو ظاهرة الثأر وتبين ذلك من حالة الدراسة الأولى أى بنسبة (٢٥%) من حالات الدراسة.

– كشفت الدراسة، أن الوعى الدينى الصحيح، لا يؤثر وحده فى تغير اتجاه الأفراد نحو الثأر، إلا إذا كان مصاحباً له قضاء عادل ورادع فى العقوبة، حتى لا يجبروا من لديهم الوعى الدينى الصحيح على الانتقام لأنفسهم، وأكد على ذلك الحالات (الثانية – الثالثة – الرابعة) بنسبة (٧٥%) من حالات الدراسة.

ثالثاً : من حيث استمرار ظاهرة الثأر فى ظل ظروف الحياة الحديثة :

– أوضحت الدراسة أن أسباب الثأر بسبب الخلاف على حدود الأرض الزراعية بنسبة (٢٥%) وأكد على ذلك الحالة الثانية من حالات الدراسة بسبب شجار الأطفال بنسبة (٥٠%) وأكد على ذلك الحالة (الثانية والرابعة) وأسباب ثانوية عارضة مثل طلق نارى فى فرح ورصاصة من سلاح أثناء رؤية أحد الأشخاص له بنسبة (٥٠%) وأكد على ذلك الحالة (الأولى والثالثة). من حالات الدراسة. ولعل هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة عن : ثقافة الثأر بين الثبات والتغير.[١] وتختلف مع الدراسة نفسها فى

---

(١) سميحة نصر. ثقافة الثأر بين الثبات والتغير، فى المؤتمر السنوى السادس، مرجع سابق

أسباب الثأر المتصلة بالشرف والعرض حيث أنه لا ثأر لمن يتعدى على العرض.

- أوضحت الدراسة، أن زيادة نسبة الأمية وتفشى الجهل، لدى الكثيرين من أفراد المجتمع والتى تؤدى إلى سيادة قيم التواكلية، والسلبية فى إدراك الأمور، وإرجاع مسألة الموت على أنها إرادة الله، وعدم ربطها بظروف الحياة، التى قد تؤدى إليها. وأكد على ذلك الحالة الأولى بنسبة (٢٥%) من حالات الدراسة.

- تبين من الدراسة، أن الظروف الحديثة، التى طرأت على قرية الدراسة قد تغيرات فى الشكل الخارجى والأشياء المادية، ولكن القيم والمعتقدات والعادات مازالت موجودة، وتمارس فى سلوكيات الناس اليومية، وأكد على ذلك الحالات (الثانية والثالث والرابعة) بنسبة (٧٥%) من حالات الدراسة.

- كشفت الدراسة أن الظروف الحديثة، وما نتج عنها من تغييرات مادية، لا يقابلها تغيير فى الثقافة أدى إلى استخدام هذه الظروف بشكل مختلف عمَّا خصصت له، فسهلت أخذ الثأر عن طريق أفلام العنف، وما بها من جرائم مخططة، وأسلحة حديثة، وأكد على ذلك الحالة الثالثة أى بنسبة (٢٥%) من حالات الدراسة.

رابعاً : من حيث ما يعتقده أعضاء مجتمع البحث من قيم نحو ظاهرة الثأر، وما يمارسونه من سلوك نموها :

- تبين من الدراسة، أن الأفراد لا يلتزمون بما لديهم من معلومات عن الثأر،

على المستوى المعرفى، فى الجانب التطبيقى من حياتهم العملية، بسبب سطوة القيم والمعتقدات والعادات التى يتمسك بها الأفراد، ويمارسونها ضد المتخاذلين عن ثأرهم، وأكد على ذلك جميع حالات الدراسة بنسبة (١٠٠%) من حالات الدراسة. ولعل هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة عن : " الثأر دراسة انثربولوجية بإحدى قرى الصعيد ". [١] فهى أوضحتْ أنه من الملاحظ أن معظم الناس، يكرهون الثأر، وواقعهم الذى يعيشون فيه معرضين للقتل والقصاص. وإن كان هذا كله لا يمنع من أن هؤلاء الأفراد أنفسهم ينسون مخاوفهم ونفورهم، حيث يقع اعتداء على أحد أفراد البدنة التى ينتمون إليها، فيتقبلون نفس القيم المحلية الثابتة، التى ينكرونها أشد الإنكار فى الأوقات العادية.

خامساً : من حيث دور المرأة فى الثأر :

– كشفت الدراسة، أن دور المرأة لا يتعدى الكلام والتحريف ويفسر ذلك ما فرضته عليها قيم وتقاليد المجتمع، من قيود أدت إلى انغلاقها على نفسها، وانعكس ذلك على معالجتها للأمور بشكل سطحى، لا يتعدى شخصها، فهى لا تذكر سوى فى الانتقام – أولاً، ولا يعنيها ما يترتب عليه من تتابع للثأر، وتبين ذلك من حالة الدراسة الأولى بنسبة (٢٠%) من حالات الدراسة.

– أوضحت الدراسة، أن المرأة أحد محركات الثأر الأساسية. لأن المرأة فى الصعيد، تعانى من التهميش لدورها وكيانها، مما قد

---

(١) أحمد أبو زيد. الثأر دراسة انثربولوجية بإحدى قرى الصعيد، مرجع سابق

يفقدها إنسانيتها، ويؤدى قبولها وتعايشها مع هذه الثقافة، وما فرضته عليها من قيود إلى السلبية فى معالجتها للأمور، وهذه السلبية تتمثل فى أنها لا تفكر بقدر ما تنفذ، لأنها اعتادت أن تنفذ ما يُمْلَى عليها من أوامر، دون النظر بأن هذا قد يضربها أو بالمجتمع يَوْماً ما وقد تبين ذلك من الحالات (الثانية – والثالثة – والرابعة) نسبة (٧٥%) من حالات الدراسة. وقد أكدت على ذلك دراسة عن : " ثقافة الثأر بين الثبات والتغير ". [١] حيث أكدت على أن النساء أكثر حثاً على الأخذ بالثأر، ولا يهدأ لهن بالاً إلا إذا تم الأخذ بالثأر.

سادساً : من حيث الذى بقى من عادات الثأر :

– أكدت الدراسة على وجود تغير فى بعض عادات الثأر وتتمثل فى :

– عدم ارتداء الرجال للملابس ذات الألوان الداكنة، وعدم ارتداء العمامة السوداء بدلاً من البيضاء.

– اهتمام الرجال بالنظافة الشخصية ؛ من تقصير الشعر، وعدم اطلاق اللحية وممارسة حياتهم بشكل طبيعى.

– تناول اللحوم بعد شهرين على الأكثر من الحادث وتناول الطيور قبل ذلك.

– عدم الاحتفاظ بملابس القتيل ملوثة بالدماء.

---

(١) سميحة نصر. ثقافة الثأر بين الثبات والتغير، مرجع سابق

وهذه النتيجة تختلف مع نتيجة دراسة عن : " ثقافة الثأر بين الثبات والتغير ". (١)

– أوضحت الدراسة أن الذى لم يتغير من عادات الثأر هو :

– عدم أخذ العزاء ولو تم أخذ العزاء يكون الموتورون من لهم ثأر مجبرين من الحكومة.

– محاولة التدبير لأخذ الثأر.

– ارتداء النساء الملابس السوداء، وبخاصة والدة القتيل وزوجته طوال الحياة، ولعل هذه النتيجة تتفق من نتيجة دراسة عن : " ظاهرة الأخذ بالثأر فى المجتمع المصرى ". (٢)

سابعاً : من حيث الأكثر حرصاً على ظاهرة الثأر وإفادة منها :

– أكدت الدراسة، أن المستوى الاقتصادى غير مؤثر فى الاتجاه نحو الثأر، فالأغنياء مثل الفقراء، وربما هم أفضل من خلال إمكانياتهم المادية، التى قد تساعدهم على شراء السلاح، أو تأجير أشخاص لأخذ الثأر، ومتابعة القضايا، وتوكيل محامين، فى حين أن الفقراء قد يتباطئون فى أخذ ثأرهم، عندما تسنح الفرصة لذلك سواء من حيث تدبير أموال، أو فى مواجهته ظروف المعيشة. وقد أكد على ذلك جميع حالات الدراسة بنسبة (١٠٠%) من حالات الدراسة.

---

(١) سميحة نصر. ثقافة للثأر بين الثبات والتغير، فى المؤتمر السنوى السادس، مرجع سابق، ص٩٨٢

(٢) السيد عوض. ظاهرة الأخذ بالثأر فى المجتمع المصرى، مرجع سابق

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة : عن " جريمة القتل، طبيعتها عواملها وأثارها ". [١] حيث كشفت هذه الدراسة أن غالبية المرتكبين للثأر من فئات الدخول المنخفضة وهى تتفق مع نتيجة دراسة عن " ظاهرة الأخذ بالثأر، دوافعها وآثارها ". [٢] حيث أوضحت، أن المستوى الاقتصادى ليس له علاقة قوية بالاتجاه نحو الأخذ بالثأر.

– تبين من الدراسة، أن المستوى التعليمى لم يغير الاتجاه نحو ظاهرة الثأر، لأن المتعلم لا يقوى على مواجهة مجتمع معظمه أمِّيّون، والسيادة فيه لما يقتضيه العرف، وليس لما يراه العقل، وتبين ذلك من الحالات (الثانية والثالثة والرابعة) بنسبة (٧٥%) من حالات الدراسة.

– أوضحت الدراسة أن التعليم هو أهم شئ فى مواجهة الجريمة، ولكنه ليس كل شئ فى مواجهتها، لأن المتعلم لا يعيش بمعزل عن المجتمع، ولا يستطيع أن يتجاهل ما تقترضه العادات والتقاليد، التى يتمسك أهله ومجتمعه، لأنه لم ينل من الوعى العام والدين فى المراحل التعليمية، ما يجعله بمنأى عن هذه العادة. وقد ثبت ذلك من (الحالة الثانية والثالثة والرابعة) بنسبة (٧٥%) من حالات الدراسة. ولعل هذا ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة عن : " الثأر فى مجتمع الصعيد فى السياق البنائى التاريخى ". [٣] ودراسة عن

---

(١) أحمد محمد السيد عسكر. جريمة القتل، طبيعتها عواملها وأثارها، مرجع سابق
(٢) محمد على بخيت. ظاهرة الأخذ بالثأر دوافعها، وأثارها، مرجع سابق
(٣) أحمد زايد. الثأر فى مجتمع الصعيد فى السياق البنائى التاريخى فى المؤتمر السنوى السادس، مرجع سابق.

: " ثقافة الثأر بين الثبات والتغير ". [١] حيث أكدتا على أن التعليم، لم يؤثر فى تغير الاتجاه نحو الثأر، وتختلف نتيجة الدراسة الراهنة مع هاتين الدراستين، حيث أن التعليم هو أهم شئ فى مواجهة ظاهرة الثأر، وإن لم يكن هو كل شئ فى مواجهتها.

وتختلف أيضاً نتيجة الدراسة الراهنة، مع ما توصلت إليه دراسة عن : " ظاهرة الأخذ بالثأر ودوافعها وأثارها ".[٢] ودراسة عن " جريمة القتل طبيعتها عواملها وأثارها ".[٣] دراسة عن " نحو ظاهرة الثأر ".[٤] دراسة عن ظاهرة الأخذ بالثأر دراسة ميدانية لاتجاهات السكان بمحافظة سوهاج.[٥] ودراسة عن اتجاهات الشباب، إزاء ظاهرة الأخذ بالثأر. حيث أوضحت تلك الدراسات، أنه عند ارتفاع المستوى التعليمى تقل نسبة مؤيدى ظاهرة الثأر.

– كشفت الدراسة أن الثأر، يؤثر على أسر كلٍّ من الجانى والمجنى عليه، فلا أحد منهما ينعم بحياة هادئة، وقد أكد على ذلك جميع حالات الدراسة بنسبة (١٠٠%) من حالات الدراسة.

– تبين من الدراسة، أنه لا استفادة لأسرة الجانى، بل معاناة اجتماعية واقتصادية، فلو تم حبس الجانى، أو تهجير أسرته إلى مكان آخر، خوفاً من الانتقام، فقد يجعلهم يهتمون بتدبير متطلبات

---

(١) سميحة نصر. ثقافة الثأر بين الثبات والتغير، فى المؤتمر السنوى السادس، مرجع سابق.

(٢) محمد على بخيت. ظاهرة الأخذ بالثأر دوافعها وأثارها، مرجع سابق.

(٣) محمد إمام عسكر. جريمة القتل طبيعتها عواملها وأثارها، مرجع سابق.

(٤) شنودة حسب الله بشاى.اتجاهات طلبة وطالبات كلية التربية بسوهاج نحو ظاهرة الثار، مرجع سابق.

(٥) محمد الغريب عبد الكريم. ظاهرة الأخذ بالثأر دراسة ميدانية لاتجاهات السكان بمحافظة سوهاج، مرجع سابق.

المعيشة الجديدة، دون الاهتمام بالحالة التعليمية، مما قد ينعكس على المستوى التعليمى للأبناء. وتبين ذلك من الحالات (الأولى – الثانية – الرابعة) بنسبة (٧٥%) من حالات الدراسة.

– أوضحت الدراسة، أن أسرة المجنى عليه تعانى من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، لفقدانها لعائلها، وقد ينعكس ذلك على الحالة التعليمية للأبناء، أو انحراف بعضهم رغبة فى الانتقام، لأنهم يصبحون محط أنظار الناس من ناحية، والعادات والتقاليد من ناحية أخرى، وأكد على ذلك الحالات (الثالثة – والرابعة) بنسبة (٥٠%) عن حالات الدراسة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة : " جرائم الثأر فى صعيد مصر ".[١]

– أكدت الدراسة، أنه لا توجد استفادة من وراء الثأر سوى الاستنادة المادية لتجار وسماسرة السلاح، والمحامين، لكنه بعيد عن الناحية المادية، فلا توجد استفادة حتى لو وجد من لديهم مرض اجتماعى، أو حاقدون أو من لديهم خلافات شخصية فهى تعتبر شماته وقتية، فالثأر لا يخلف سوى الخراب والدمار والقضايا، والأحكام، وأكد على ذلك جميع حالات الدراسة بنسبة (١٠٠%) حتى حالات الدراسة.

---

(١) السيد عوض. جرائم الثأر فى صعيد مصر دراسة سوسيوانثربولوجية، جريمة القتل الثأرى ى فى قرية بيت علام، مرجع سابق

ثامناً : من حيث مدى انطواء ظاهرة الثأر تحت أنساق الضبط :

– كشفت الدراسة، أن نجاح مجلس الصلح، يتوقف على رغبته الطرفين فى الصلح حفاظاً على الأجيال القادمة، وحقناً للدماء وتبين ذلك من الحالتين (الثانية – والرابعة) بنسبة (٥٠%) من حالات الدراسة.

– أوضحت الدراسة، أنه من أهم عوامل نجاح مجلس الصلح، التساوى بين الطرفين فى عدد القتلى، وتبين ذلك من الحالات (الأولى – والثالثة – والرابعة) بنسبة (٧٥%) من حالات الدراسة وتتفق هذه النتيجة ما جاءت به نتيجة دراسة عن " ثقافة الثأر بين الثبات والتغير ".[١]

– تبين من الدراسة، أن نجاح مجلس الصلح يتوقف على متابعة عملية الصلح من خلال إدارات خاصة، يكون أبرز أعضائها رجل الدين، لأنه يحتل منزله خاصة لدى الأفراد فى المجتمع، لتوجيه وتوعية الأجيال الجديدة، من أبناء المتصالحين بالأثار الناجمة عن الثأر، والتى تلحق بكلا الطرفين، حتى لا تتوافر لهؤلاء الأبناء الظروف، التى قد تشجعهم على نقض الصلح، والمحاولة من جديد، لأخذ الثأر.وتبين ذلك من خلال الحالتين (الثالثة – الربعة) بنسبة (٥٠%) من حالات الدراسة.

---

(١) سميحة نصر. ثقافة الثأر بين الثبات والتغير، مرجع سابق.

– أوضحت الدراسة، أن القضاء يحمل آثاراً سلبية لدى الأفراد، فى ظل ضعف الأحكام الصادرة، أو انعدامها أحياناً فى بعض القضايا، التى تستحق أحكاماً مشددةٍ ، وتغليظ الأحكام فى بعض القضايا التى لا تستحق فى الأصل أى أحكام، وتبين ذلك من خلال حالات الدراسة (الأولى – والثانية – والرابعة) بنسبة (٧٥%) من حالات الدراسة.

– كشفت الدراسة، تباطئ إجراءات القضاء، لدى بعص أصحاب قضايا الثأر، قد تضطرهم إلى تطبيق ما يقتضيه العرف، وما يرضيهم أنفسهم وقد يكون انتقاماً مضاعفاً، عن الذى يستحقه الجانى، لكنه وسيلة لرد الاعتبار، مع أنه ينتفى مع العدالة وتبين ذلك من خلال الحالة الثالثة بنسبة (٢٥%) من حالات الدراسة.

– تبين من الدراسة أن القضاء يعد سبباً أساسياً فى تصعيد المشكلة، وتفاقمها إذا كان الحكم لا يشفى غليل أهل القتيل، مما يجعلهم لا يسلمون بحكم القضاء، ويقومون بالانتقام بأنفسهم، وأكد على ذلك جميع حالات الدراسة أى بنسبة (١٠٠%) من حالات الدراسة.

تاسعاً : أساليب مواجهة ظاهرة الثأر :

– أوضحت الدراسة أن مواجهة ظاهرة الثأر، تكمن فى مجموعة من العوامل تتمثل فى :

١- تطبيق حكم الشريعة الإسلامية، وينفذ عن طريق ولى الأمر، وأكد على ذلك جميع حالات الدراسة بنسبة (١٠٠%).
٢- القضاء يجب أن يكون أكثر جدية، والأحكام يجب أن تكون مشددة حتى يشعر أهل القتيل بالقصاص العادل مصداقية للقضاء، وأكد على ذلك جميع حالات الدراسة بنسبة (١٠٠%).
٣- زيادة انتشار التعليم لكلا النوعين، وأكد على ذلك الحالتين (الثانية – والرابعة) بنسبة (٥٠%) من حالات الدراسة.
٤- زيادة انتشار الوعى الدينى الصحيح بشأن الثأر، وإعلاء قيمة التسامح وتبين ذلك من خلال الحالتين (الثانية – والرابعة) بنسبة (٥٠%) من حالات الدراسة.
٥- إيجاد فرص عمل للشباب، وأكد على ذلك الحالتين (الثالثة – والرابعة) بنسبة (٥٠%) من حالات الدراسة.

الفصل الرابع

ظاهرة الأخذ بالثأر دوافعها ـ وآثارها

دراسة ميدانية في قريتى بني جميل وجزيرة شندويل[1]

---

١ محمد على محمود بخيت ظاهرة الأخذ بالثأر – دوافعها وآثارها دراسة ميدانية في قريتى بني جميل وجزيرة شندويل رسالة ماجستير كلية الاداب بسوهاج

الفصل الرابع

ظاهرة الأخذ بالثأر

دوافعها – وآثارها

دراسة ميدانية في قريتى بني جميل وجزيرة شندويل

أولا: مشكلة البحث وأسباب اختيارها:

يحاول الباحث أن يركز على الناحية السسيولوجيه لظاهرة الأخذ بالثأر متناولاً بالتحليل أساليب التنشئة الاجتماعية بعملياتها ووسائطها المختلفة وتم اختيارها لدى الباحث نتيجة لعدة أمور وهي:

١- **أن الباحث ينمى إل صغير مصر في إحدى القرى التى تنتشر فهيا الظاهرة**

٢- **أن هذه المشكلة هي جريمة قتل، وهي في ذات الوق نتيجة لجريمة قتل أي أنها سبب ونتيجة في آن واحد.**

٣- **أن الأفراد مرتكبي هذه الجريمة بسبب الأخذ بالثأر يواجهون الكثير من الضغوط والمشكلات التى تفرضها عليهم ثقافة المجتمع وقيم عاداته وتقاليده.**

٤- **تتضح خطورة ظاهرة الأخذ بالثار. فهى من الظواهر الاجتماعية الشاذة التى يجب الاهتمام بها ودراستها نظراً لأنها تتعلق بأخطر الأشياء وهي قتل النفس.**

ثانيا: أهمية البحث:-

إن ظاهرة الأخذ بالثأر منتشرة في صعيد مصر بصورة مزعجة ومخيفة لفت الانتباه وهذا واضح من البيانات والاحصاءات التى تثير التساؤل عن السبب في ذلك على الرغم من الجهود والمحاولات التى تبذلها كل الجهات ذات الاختصاص في القضاء على تلك الظاهرة الشاذة.

وهذه الدراسة هي محاولة جريدة للإسهام في إثراء ونظرية علم الاجتماع وإلقاء الضوء على مشكلة الأخذ بالثأر.

ثالثا: أهدف الدراسة:

أولا: الهدف العلمي لهذا البحث:

- **التعرف على أهم دوافع الأخذ بالثأر في صعيد مصر.**
- **دراسة ظاهرة الأخذ بالثأر دراسة علمية واقعية. دوافعها، آثارها، والتعرف على أثر التنشئة الاجتماعية والعرف والتقاليد على استمرار هذه الظاهرة.**

أما الهدف التطبيقي أو العملي هو الوصول إلى بعض الاقتراحات والتوصيات التى يمكن الاسترشاد بها لمعرفة أسباب الظاهرة ومحاولة علاجها علاجاً صحيحاً.

رابعا: تساؤلات الدراسة:

لقد حدد الباحث عدة تساؤلات لكي يحقق الهدف من الدراسة:-

١- هل هناك علاقة بين التنشئة الاجتماعية لدى الأسرة وثقافة المجتمع المحلي الريفية وبين الأخذ بالثأر في

قريتي البحث؟

٢- هل عدم تطبيق حد القصاص في القتل طبقا للشريعة يعتبر دافعاً للأخذ بالثأر؟

٣- هل يؤدي التعليم في قريتي البحث إلى انخفاض معدلات الأخذ بالثأر في مجتمع البحث؟

٤- هل هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبين ارتكاب جريمة القتل أخذاً بالثأر؟

خامساً: مجالات الدراسة:

- المجال الجغرافي: شمل قرية جزيرة شندويل التابعة لمركز سوهاج بمحافظة سوهاج وأيضا قرية بنى جميل إحدى القرى التابعة لمركز البلينا محافظة سوهاج.
- المجال الزمني: استغرقت الدراسة حوالي ٥ أشهر بدأت في شهور يوليو ١٩٩١، وانتهت بنهاية شهر ديسمبر.
- المجال البشري: اختار الباحث عينة من أرباب الأسر للرجال وبلغ عدد أفراد العينة في جزيرة شندويل ١٠٠ رب أسرة وفي بني جميل ٨٠ رب أسرة.

سادسا: مناهج الدراسة:

استخدام الباحث أكثر من منهج حيث أنه استخدم المنهج التاريخي في معالجته لموضوع بحثه والمنهج المقارن أيضا".

سابعاً: أدوات الدراسة:

١- المقارنة: قد استعان بها الباحث في دراسته وذلك لمقارنة نتائج دراسته مع نتائج الدراسات السابقة،

وأيضا لمقارنة بين نتائج عينة القرتين.

٢- صحيفة الاستبيان: استخدم الباحث: استمارة تجمع بمقتضياتها البيانات المطلوبة وتتضمن مجموعة من الأسئلة التى تتناول كافة الميادين التى يشتمل عليها البحث. وقد فضل الباحث أن تكون معظم الأسئلة من النوع المقفول.

٣- المعالجات الاحصائية: استخدمها الباحث في هذه الدراسة في تحليل وتفريغ البيانات وإدراك العلاقات بينها. مما أفاد الباحث في إدراك الكثير من العلاقات بين المتغيرات المختلفة.

٤- المقابلة: استخدمها الباحث في دراسته في شرح موضوع الدراسة وأهدافها بالنسبة لعينة الدراسة من أرباب الأسر المختارة في القريتين.

ثامنا: مفهومات الدراسة:

-مفهوم الثأر من الناحية الاجتماعية:

"هو قيام جماعة أو فرد في جماعة يرتبط أفرادها بروابط قوية هي روابط دم غالباً" أو روابط مصلحة في بعض الأحايين بالقصاص من جماعة أخرى قام أحد أو بعض أفرادها بإنزال ضرر بأفراد الجماعة الأولى.

تعريفه إجرائي: "جريمة قتل يرد بها جماعة المجني عليه أو أحد أفرادها على جريمة قتل سبقته قام بها أحد أفراد جماعة الجاني من قبل. وذلك إغفالاً للقانون الوضعي السائد.

مفهوم الجريمة الاجتماعي:

هي سلوك لا اجتماعي يكون موجهاً ضد مصالح المجتمع ككل.

ظاهرة الأخذ بالثأر تحليل سسيولوجي

الأهمية السيسولوجية لدراسة ظاهرة الأخذ بالثأر:

إن الجريمة في حد ذاتها ظاهرة اجتماعية سلوكية تتضمن خروجاً شاذاً على أي وضع اجتماعي ولأهمية السلوك الإجرامي فقد اهتم علماء الإجرام وعلماء الاجتماع منذ مطلع القرن التاسع عشر.

وعند دراسة ظاهرة الأخذ بالثأر في صعيد مصر لا يمكن الوقوف على الأبعاد الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة دون الوضع في الاعتبار قيم المجتمع المحلي والعادات والتقاليد لهذا المجتمع. وأيضا تراثه وثقافته وتاريخه.

ظاهرة الثأر في ضوء خصوصية المجتمع الريفي:-

تتميز الحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي بصعيد مصر بأهمية دور الجماعات الأقلية وما يسودها من عوامل الضبط الاجتماعي. ولأفراد المجتمع الريفي. شعور قوى بالوحدة وعلى الرغم من أنه لا يمكن التعميم بأن ظاهرة الأخذ بالثأر هي صفة تلازمية للمجتمع المحلي الريفي إلا أنها ظاهرة مستمرة غير متغيرة. والباحث يرى أن المجتمعات المحلية والريفية وطبيعة الحياة فيها والثقافة السائدة في تلك المجتمعات من العوامل المساعدة التى تشجع بشكل أو بآخر على هذه الظاهرة.

العرف والعادات والتقاليد وأثرها على ظاهرة الأخذ بالثار:-

تقسيم المعايير إلى ثلاث فئات – العادات الشعبية.

- **القوانين التى ترتبط بوجود التنظيم السياسي الذي يتمتع بسلطة مركزية في المجتمع.**
- **التى تحكم العلاقات بين أعضاء الروابط أو الهيئات الخاصة في المجتمع.**
- **يرى الباحث أن التقاليد جزء من هذه المعايير وهي أنماط من الاعتقاد والسلوك الجمعي تنحدر من السلف إلى الخلف على مراجعته طويلة.**

ومن التقاليد التى تحظى بالقداسة والاحترام في المجتمع المحلي تقليد الأخذ بالثأر التى يكون فيها من الأيسر على الكثيرين ارتكاب الجريمة التى يجرمها المشرع احتراماً للتقاليد التى تقى بارتكابها. وتقاليد الأخذ بالثأر هو القتل للقتل انتقاماً.

آثار الثأر:-

إن انتشار الثأر في كثير من قرى صعيد مصر قد أوجد كثير من الآثار السلبية مثل:-

١- انقسام القرى في صعيد مصر إلى وحدات متصارعة.

٢- توقف خطط التنمية نتيجة الثأر.

٣- انتشار ظاهرة إحراز السلاح ومنها الأسلحة الغير مرخصة.

٤- تميز الأفراد في المجتمعات الريفية الصعيدية بالصف والغلظة.

٥- تسرب الأطفال عن طريق أساليب التنشئة الاجتماعية للقوة والعنف.

٦- احتراف الإجرام.

٧- انتشار الزراعات الممنوعة.

٨- إدمان تعاطي المواد المخدرة.

٩- إهمال الزراعة.

دوافع (عوامل) الجريمة وعلاقتها بجرائم الثأر

نظرية تحليلية

الثقافة الفرعية كعامل من عوامل جريمة القتل:-

من دوافع وعوامل جريمة القتل أخذاً بالثأر عامل الثقافة الفرعية منظمة صراع الثقافات تعد من أبر النظريات في تفسير الظاهرة الإجرامية وهي في حد ذاتها حقيقة اجتماعية تصل إلى أقصى مداها عندما يحدث الصراع نتيجة التفكك الاجتماعي بين ثقافة المجتمع المحلي وبين ثقافة المجتمع العام.

عوامل الجريمة وتفسيرها لجريمة القتل أخذاً بالثأر:

أولا: العوامل الداخلية المؤدية إلى السلوك الإجرامي:-

أ- الوراثة. ب- الجنس.

حـ-العنصر أو السلالة. د- السن.

هـ-الذكاء. و-إدمان المخدرات.

ز-الأمراض والجريمة.

ثانيا: العوامل الخارجية:

١-عوامل جغرافية أو طبيعية : وهي الظروف الطبيعية التى تسود المجتمع.

٢-عوامل حضارية : وهي حضارة الشعوب التى تسود المجتمع والتى يظهر فيها السلوك الإجرامي.

٣-عوامل اجتماعية: والتى تبدأ أولاً من داخل الأسرة.

٤-عوامل ثقافية: وهي يقصد بالعوامل الثقافية مجموعة القيمي التى على أساسها يتشكل الضمير الفردي والجماعي في المجتمع الحديث ومن هذه العوامل التعليمي الدين،وسائل الإعلام والاتصال المختلفة.

٥-عوامل اقتصادية : حيث أن النظام الاقتصادي بوجه عام يلعب دوراً كبيراً في تحديد نمط الشخصية.

نتائج الدراسة

هل هناك علاقة بين التنشئة الاجتماعية لدى الأسرة وثقافة المجتمع المحلي وبين الأخذ بالثأر في قريتي البحث؟

-تحديد محل ميلاد أفراد العينة :- أولا: بالنسبة لجزيرة شندويل من خلال تحليل الجداول تبين أن النسبة الغالبة منهى كان محل ميلادها وموطنها الاصلى هو القرية حيث بلغت نسبتهم ٩٥% ويلى ذلك الأفراد الذين ولدوا في نجع تابع للقرية نسبتهم ٣ %.

أما بالنسبة لقرية بني جميل أن أكبر نسبة هي ٩٥% قرية تليها ١.٢٥ % مدينة.

- تحديد أصل والدي أفراد العينة: بالنسبة لجزيرة شندويل

لقد تبين من خلال الجدول عند تحديد أصل والدي أفراد العينة أن أعلى نسبة قد بلغت ٩٥% من الريف وأقل نسبة ٥% كانت من نصيب المدينة.

أما بالنسبة لقرية بنى جميل فقد بلغت أعلى نسبة ٩٨.٧٥ % من الريف وأقل نسبة ١.٢٥ ٥ من المدينة.

تشير نتائج هذا التساؤل بوجه عام إلى أن نمط الحياة الجماعية المشتركة داخل العائلة الكبيرة الممتدة يعد بيئة ثقافية هامة في تنشئة أنماط من الأعضاء يسود بينهم دون غيرهم نمط الاتجاه نحو الأخذ بالثأر.

نتائج الدراسة

هل عدم تطبيق حد القصاص في القتل طبقا للشريعة الإسلامية يعتبر واقعاً للأخذ بالثأر؟

- في مناقشة هذا التساؤل ومن خلال الجداول
- مدى ضرورة قتل القاتل

بالنسبة لجزيرة شندويل يتضح أن أي نسبة من الأفراد الذين يؤدون هذا الراي بلغت ٨٦% أما الذين يرفضون هذا الرأي بلغت نسبتهم ٦%. أما بالنسبة لقرية بينى جميل فقد بلغت على نسبة لمن يوافقون هذا الرأي ٨١.٢٥ % أما من يرفضون فقد

بلغت نسبتهم٧.٥%.

أيضا من خلال اتجاهات الأفراد نحو أخذ ثأرهم بنفسهم أو ترك الأمر للحكومة بالنسبة لقرية جزيرة شندويل بلغت نسبة من يأخذه بنسبة حوالي ٦٥% أما من يترك الأمر للحكومة بلغت نسبتهم ٣٥% أما بالنسبة لقرية بنى جميل فقد بلغت نسبة من يأخذون الثأر بأنفسهم حوالي ٤٦.٢٥ % وبلغت نسبة من يتركون الأمر للحكومة حوالي ٥٣.٧٥ %.

تشير نتائج هذا التساؤل إلى أن عينة الدراسة قد اتفقت جمعيها ولكن بدرجات متفاوتة على أنه في حالة تطبيقه حد القصاص في القتل طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية فإنه من الممكن أن تختفي هذه الظاهرة الشاذة من مجتمع الدراسة.

نتائج الدراسة

هل يؤدي التعليم في قريتي البحث على انخفاض معدلات الأخذ بالثأر في مجتمع البحث؟

يتضمن الفصل محاولة من الباحث لعمل علاقات ارتباطية بين التعليم وأثره على المتغيرات الأخرى، ويتضح من خلال جداول المناقشة النتائج الآتية:

-في حالة، إذا كان المتعلم يأخذ بثأره أما لا فبالنسبة لجزيرة شندويل بلغت نسبة من يؤدون هذا الرأي حوالي ٣٤% ومن يرون أنه أحياناً ما يأخذ المتعلم بثأره حوالي ٣٢% أما من يخالفون هذا الرأي بلغت نسبتهم حوالي ٣٤%

-في حالة ما إذا كان التعليم يغير فكرة الناس عن الثأر أما لا فبالنسبة لجزيرة شندويل فقد بلغت نسبة من يوافقون هذا الرأي ٥٠% حد أقصى أما من يرفضون هذا الرأي قد بلغت نسبتهم حوالي ٢٢%

أما بالنسبة لقرية بنى جميل بلغت نسبة من يوافقون هذا الرأي حوالي ٥٨.٧٥% حد أقصى مقابل من يرفضون هذا الرأي بلغت نسبتهم حالي ٢١.٢٥ % حد أدني.

ومن خلال هذه النتائج يتضح تذبذب أثر التعليم على ظاهرة الأخذ بالثأر وأن هناك صراعاً عنيفاً بين مؤثرات الثقافة الفرعية وتأثير التعليم في تلك المجتمعات المحلية على ظاهرة الأخذ بالثأر.

نتائج الدراسة

هل هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبين ارتكاب جريمة القتل أخذاً بالثأر؟

وفي ذلك يحاول الباحث أن يقيس هل هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبين ارتكاب جريمة القتل أخذاً بالثأر وها ما توضحه نتائج الجداول حيث:-

في حالة ما إذا كانت العائلة تقف مع أحد أفرادها وتسانده في حالة إذا قل فرد من عائلة أخرى، فبالنسبة لجزيرة شندويل تبلغ نسبة من يقفون بجانب القاتل حالي ٦٨ % في حين تبلغ نسبة من يرفضون هذا الموقف حوالي ٢١% حد أدني ز أما بالنسبة لقريةبنى جميل تبلغ نسبة من يواقفون هذا الموقف حوالي

٦١.٢٥ % أما من يرفضون حوالي ١٨.٧٥ % حد أدني.

في هذا الفصل تتضح أنه قد تكون هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي وشكل ارتكاب الجريمة، ولكن عدم التأثر بشكل كبير تأثير المستوى الاقتصادي والاجتماعي في عملية الأخذ بالثأر.

توصيات الدراسة:-

أولا: التوصيات البحثية:

إجراء مزيد من الدراسات حول هذه الظاهرة الشاذة التى مازالت منتشرة في قرى صعيد مصر وذلك باستخدام طريقة أو أسلوب دراسة الحالة.

-إجراء مزيد من الدراسات التى تركز على أثر الثقافة الفرعية للمجتمعات الريفية الصعيدية وأثرها على هذه الظاهرة.

إجراء مزيد من الدراسات التى تركز على أثر التغير الاجتماعي الحادث في المجتمعات الريفية وأثره على ما قد يحدث من تغير في اتجاه الافراد نحو هذه الظاهرة.

ثانيا: التوصيات التنفيذية:

- **زيادة الاهتمام في المجتمعات الريفية الصعيدية وتنميتها بشكل متوازن سواء عن طريقة تطوير البيئة الأساسية لهذه المجتمعات وتطوير نشاطها الاقتصادي والتجاري وعن طريق التنمية الثقافية والاجتماعية لتلك المجتمعات.**

- **يوصى الباحث بنشر التعليمي وانتشار الجامعات الاقليمية وتركيز دراسات هذه الجامعات وخاصة أقسام الاجتماع فيها دراسة علمية تخضع لقواعد البحث العلمي.**
- **مراجعة قانون العقوبات في مجال القتل والعمد وتعديه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.**
- **نشر أقسام الشرطة في القرى والنجوع في صعيد مصر بحيث تفصل بشكل سريع في الخلافات بين الأفراد والعائلات في تلك القرى مهما كانت تافهة.**
- **أيضا من المقترحات التى يوصى بها الباحث لعلاج هذه الظاهرة الاجتماعية الشاذة هو تعديل قانون الأحداث وإنزال سن الحدث على ما هو عليه الآن.**

الفصل الخامس

ظاهرة إحراز السلاح دوافعها ـ وآثارها

دراسة ميدانية في محافظة قنا

الفصل الخامس

ظاهرة إحراز السلاح في مصر

دوافعها – آثارها

دراسة ميدانية في محافظة قنا[١]

المشكلة التى تتناولها الدراسة الراهنة هي ظاهرة إحراز السلاح في مصر وتناول لباحث لهذه الظاهرة بالدراسة يأتي من منطلق أن السلاح يستخدم كأداة للدفع عن النفس من جانب وأيضا لتنفيذ الكثير من الجرائم أو الإرهاب أو اتخاذه وسيلة لتأمين هروب الجناة بعد اقتراف جريمة ما من الجرائم من جانب آخر.

أهداف الدراسة:

(١) الكشف عن مصادر الأسلحة التى يجوزه هؤلاء المحرزون سواء كانت مرخصة أو غير مرخصة بها.

(٢) التعرف على العوامل التى تدفع بعض الأفراد من المجتمع لإحرا السلاح مما يترتب عليه انتشار هذه الظاهرة.

(٣) تهدف الدراسة إلى الكشف عن الآثار التى تترتب على انتشار هذه الظاهرة سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع.

---

١ سيد حسانين بخيت ظاهرة ظاهرة إحراز السلاح في مصر دوافعها – آثارهادراسة ميدانية في محافظة قنا رسالة ماجستير كلية الاداب بسوهاج جامعة اسيوط ١٩٨٩

أما عن الهدف التطبيقي لهذه الدراسة هو الاستفادة مما توصلت إليه الدراسة من نتائج في محاولة للحد من هذه الظاهرة وتحجيمها في إطار الوقاية من الجريمة.

تساؤلا الدراسة:-

لقد حدد الباحث تساؤلات دراسته في ثلاث تساؤلات رئيسية هي: التساؤل.

- إن انتشار الظاهرة وتعدد واختلاف أنواع الأسلحة المحرزة لدى الأفراد يدعو إلى تعدد مصادرها مما هو تلك المصادر؟
- إن إقبال البعض على إحراز الأسلحة وانتشار تلك الظاهرة له دوافع وأسباب لدى محرزيها ما هي؟
- إن انتشار إحراز السلاح واستخدامه بطرق غير مشروعة يعكس آثاراً سلبية على كل من الفرد والمجتمع – ما هي تلك الآثار؟

المنهج:-

لقد استعان الباحث في دراسته بمنهج دراسة الحالة – إلى جانب إن استعان بالمنهج التاريخي في إطار التكامل المنهجي للتعرف على المراحل التى مرت بها الظاهرة والقوانين المنظمة لها.

أدوات جمع البيانات:

لقد استعان الباحث في دراسته ببعض الأدوات منها دراسة الحالة كأداة والملاحظة دون المشاركة للوقوف على ملامح الحياة داخل مجتمع البحث.

وأيضا المقابلة الموجهة مع المبحوثين والتى يقوم فيها الباحث بتوجيه المقابلة. وكذلك استخدام الإحصاء كأداة من أدوات جمع البيانات حول الظاهرة.

مجالات الدراسة:

- المجال البشرى: عينة مختارة ممثلة لمجتمع البحث – قنا – من محرزي الأسلحة من المرخصين وغير المرخصين لحمل وحيازة السلاح.
- المجال الجغرافي: محافظة قنا.
- المجال الزمني: قرابة عشر شهور وذلك من نهاية مايو ١٩٩٢ على مارس ١٩٩٣.

انتماءات الدراسة:

- تنتمى الدراسة إلى حلم الاجتماع الجنائي.

ظاهرة إحراز السلاح في منظورها القانوني

المفهوم القانوني للحيازة السلاح

تأخذ شكلية :- حيازة تامة،حيازة ناقصة

تعريف الجريمة:

الجريمة من الجهة القانونية: هي محصلة السلوك الاجتماعي.

وقد عرفها "محمود مصطفى" :" فعل غير مشرع صادر عن إرادة جنائية يقرر لها قانون عقوبة أو تدابير احترازية"

الأركان العامة للجريمة:-

١) الركن الشرعي للجريمة.

٢) الركن المادي للجريمة.

٣) الركن المعنوي للجريمة.

أركان جرائم السلاح:-

(١) أن يكون محل الجريمة سلاحاً أو ذخيرة.

(٢) صدور الفعل المادي من نوع معين.

(٣) توافر القصد الجنائي لدى الفاعل.

***الدفاع الشرعي كمبرر لإحراز السلاح:**

(١) معنى الدفاع الشرعي:-

هو استعمال القوة اللازمة لصد خطر حال غير مشروع يهدد بالإيذاء حقاً يحميه القانون".

(٢) شروط الدفاع الشرعي:-

(أ) حلول اعتداء الخطر بفعل يعد جريمة عن النفس أو المال.

(ب) أن يكون استعمال القوة لازماً لدفع الخطر أو الاعتداء.

(٣) قيود الدفاع الشرعي:-

(أ) قيد عام على جميع حالات الإباحة أو انعدام الصفة الاجرامية وهو ما يسمى بحسن النية.

(ب)قيد خاص وتتعلق هذه الخصوصية بطائفة معينة من الموظفين العموميين بالدولة أمثال مأموري الضبط.

*الدفاع الشرعي وإحراز السلاح:-

إن الدفاع الشرعي بمفهوم القانوني وشروطه وقيوده غير معلوم لدى العامة من الناس أما المحرزين بدون ترخصي يجاهر بعضهم أيضا بأن إحرازهم للسلاح بهدف الدفاع عن النفس وإن لم تسمح لهم الجهات الأمنية باستخراج ترخيص لحمل السلاح.

عوامل السلوك الإجرامي

أولا: العوامل الذاتية:-

(١) الاتجاه البيولجي: ويعد لمبروزو من أهم المفسرين للجريمة من المنظور البيولجي حيث ذهب أن الإنسان ميل إلى تقليد نفسه ولديه حنين صريح إلى ماضيه الكامن في خبابا اللاشعور.

- ويعرض الباحث لأهم العوامل الذاتية المفسرة للسلوك الاجرامي في إطار الاتجاه البيولوجي:
- (١) الوراثة. (٢) العنصر (السلالة)
- (٣) الجنس. (٤)السن.

(٢) الاتجاه السيكولوجي:- يعتمد هذا الاتجاه في تفسير الظاهرة الاجرامية على مدرسة التحليل لنفسي التى ترجع رد السلوك الإجرامي لعوامل نفسيه متمثلة في الغرائز والانفعالات.

- ويعرض الباحث لأهم العوامل الذاتية في تفسير السلوك

المنحرف من الجانب السيكولوجي للفرد:-

١- الذكاء. **٢-الأعراض.**

٣-السكر والإدمان.

ثانيا: العوامل الخارجية:-

وتنقسم إلى :-

١-عوامل بيئة عامة:

٢-عوامل بيئية خاصة بالمجرم والفعل الإجرامي

-العوامل البيئية العامة:-

تعد البيئة هي المجال الذي يحدث فيه لإثارة والتفاعل لكل وحدة حية وفي إطار تلك العوامل البيئية والعامة سيعرض الباحث لبعض العوامل الطبيعية والاجتماعية وأثر كل منهما في تفسير السلوك الإجرامي:-

أ- العوامل الطبيعية:-

تعد التربة والمكان وأيضا المناخ وتقلبات الفصول من العوامل الطبيعية التى لها آثارها علي بعض الأفراد في إرتكا السلوك الاجرامي.

ب- العوامل الاجتماعية:

وهي تتضمن جوانب ثلاث:-

١- العوامل الاقتصادية.

٢- العوامل الثقافية:- وتتضمن: -التعليم، وسائل الإعلام،

العادات والتقاليد.

٣-العوامل السياسية: -العوامل البيئية الخاصة بالمجرم والفعل الاجرامي:

وتنقسم تلك العوامل إلى قسمين:-

١-عوامل خاصة بالمجرم.

٢-أخرى متعلقة بالفعل الاجرامي.

أ-لعوامل البيئية الخاصة بالمجرم:- يقصد بتلك العوامل مايتعلق بالمجرم كفرد داخل الجماعة الاجتماعية ومنها:-

١-الأسرة. ٢-دور المدرسة.

٣-السكن. ٤-جماعة الأصدقاء.

٥-العمل. ٦-الدخل.

ب-العوامل البيئية الخاصة بالفعل الإجرامي:- تنقسم إلى :-

١-ظروف تتعلق بالفعل الاجرامي.

٢-أخرى تتعلق بالمجني عليه.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:-

١-نظام الثأر والعداوة في مركز "دشنا":-

أولا: أهداف الدراسة:

١-وصف الحياة الاجتماعية من خلال نظام الثأر والعداوة لسكان مركز دشنا.

٢-وف الطرق التى تلجأ إليها الجماعات المقيم في مركز دشنا لتصفية الصراع القائم بينهما.

٣-وصف العلاقات البنائيةبين الجماعات والقبائل التى تتكون منها المنطقة.

ثانيا: المناهج والأدوات:

١-الملاحظة المباشرة. ٢-الملاحظة الغير مباشرة.

٣-المقارنة. ٤-البيانات الإحصائية الرسمية والوثائق.

ثالثا: نتائج الدراسة:

١- إن العادات والتقاليد المكتسبة من الثقافة العربية تعمل على تطبيق عادة الأخذ بالثأر.

٢- تقويم ثقافة عملية بدورها الواضح في تكوين الطبقات في مجتمع البحث.

٣- لا يقتصر القصاص في الثأر على القاتل نفسه.

٤- لا تمثل المرأة ثقلاً في نظام الثأر.

٥-إن لانتشار عادة الأخ بالثأر دوراً كبيراً على الناحية الاقتصادية.

رابعا: موقف هذه الدراسة من الدراسة الراهنة.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة في إن الحالة الاقتصادية لها دوراً كبيراً في انتشار الظاهرتين إحراز السلاح، والأخذ بالثأر.

الدراسة الثانية:

جريمة السرقة والتغير الاجتماعي.

أولا: أهمية الدراسة:

٣- محاولة الباحث دراسة جريمة السرقة من وجهة النظر الاجتماعية.

٤- إن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تسهم في منهج عوامل التغير الاجتماعي.

ثانيا: أهداف الدراسة:

١- محاولة تحديد دور التغير الاجتماعي في استحداث أنماط جديدة من السرقات.

٢- محاولة التعرف على نوع العلاقة بين نوع التغير الاجتماعي ومعدل جريمة السرقة.

ثالثا: مجالات الدراسة:

المجال الجغرافي: محافظة سوهاج.

المجال البشري: مرتكبي السرقة من أبناء محافظة سوهاج.

المجال الزمني: من بداية مايو إلى ديسمبر ١٩٩٠.

رابعا: المناهج المستخدمة:-

المنهج الوصفى، الإحصائي، المسح الاجتماعي، منهج تحليل المضمون.

خامسا: وسائل جمع البيانات:-

السجلات الإحصائية، استمارة تحليل المضمون، استمارة الاستيار.

سادسا: نتائج الدراسة:

١-أن جريمة السرقة أكثر انتشاراً بين فئات العمر من ١٨ لأقل من ٣٠.

٢-أن المناطق الحضرية والمناطق المعتدلة التحضر والريفية لا يمكن اعتبارها مناطق متساوية من حيث تعبئة الفرص لارتكاب جريمة السرقة.

٣-إن غالبية جرائم السرقات التى ترتكب تدخل في إطار الجنح والتى تكون عقوبتها الحبس.

سابعاً: موقف هذه الدراسة من الدراسات الراهنة:-

هذه الدراسة ذات صلة بالدراسة الحالية من حيث محاولة الباحث تناوله لجريمة السرقة بطريقة شاملة متكاملة كظاهرة اجتماعية انحرافية.

الدراسة الميدانية ونتائجها

أولا: مناقشة تساؤل الدراسة الأول:

-إن انتشار ظاهرة إحراز السلاح وتعدد واختلاف أنواع الأسلحة المحرزة لدى الأفراد، يدعو إلى تعدد مصادرها – فما هي

تلك المصادر؟

أولا: مصادر الحصول على الأسلحة:

أ-المصادر المباشرة:

١-المجال المرخص لها ببيع الأسلحة والذخائر.

٢-انتقال ملكية السلاح بالميراث.

٣-السماسرة.

٤-إهداء السلاح.

٥-مبادلة السلاح مع الأصدقاء.

٦-الإجراء بحكم المهنة.

٧-المساعدة بالسلاح.

ب- المصادر غير المباشرة للحصول على الأسلحة.

١-التهريب من القوات المسلحة.

٢-الأسلحة المهربة من مضبوطات الشرطة.

٣-مخلفات الحروب من الأسلحة.

٤-بعض تجار الأسلحة المرخص لهم ببيع السلاح.

ثانيا: مناقشة تساؤل الدراسة الثاني مؤداه:

إن إقبال البعض على إحراز الأسلحة وانتشار تلك الظاهرة له دافع وأسباب لدى محرزيها – فما هي؟

ثانيا: الأسباب التى تدفع البعض لإحراز السلاح:-

١-عوامل شخصية تخص المحرز ذاته تدفع لإحراز السلاح.

٢-عوامل بيئية تساعد في دفع البعض على الاحراز.

٣-عوامل اجتماعية عام تساعد على انتشار الظاهرة في المجتمع ككل.

ثالثا: مناقشة تساؤل الدراسة الثالث ومؤداه:

إن انتشار إحراز السلاح واستخدامه بطرق غير مشروعة يعكس آثار سلبية على كل من الفرد والمجتمع فما هي تلك الأثار؟

-المشكلات التى تترتب على انتشار الظاهرة:-

يترتب على الاستهانة استخدام السلاح أو التهور بعض المشكلات والجرائم كالقتل سواء كان قتل عمد أو خطأ يترتب عليه ظهور مشكلة الأخذ بالثأر.

-بعض الأنماط السلوكية لمحرزي الأسلحة أثناء المشكلات التى يتعرض لها.

١-استخدام السلاح دون تفكير لحسم الخلاف.

٢-استخدام السلاح بغرض تقليل قوة الخصم أو تعجيزه.

٣-الاتصال الأقارب في حالة وقوع مشاكل يستخدم فيها السلاح.

الضرر الواقع على الفرد والمجتمع من آثار انتشار الظاهرة:

أولا: الضرر الواقع على الأفراد:

١-آثار اقتصادية لإحراز السلاح.

٢-آثار اجتماعية لإحراز السلاح.

ثانيا: الضرر الواقع على المجتمع.

١-النسبة لأجهزة الشرطة.

٢-بالنسبة للهيئات القضائية.

نتائج الدراسة الميدانية:-

من حيث مصادر الحصول على الأسلحة:

(أ) المصادر المباشرة:

١-بلغت نسبة ممن اشتروا أسلحتهم من المجال التجارية ٧٠%

٢-وبلغت نسبة من حصلوا عليهم بالميراث من غير المرخصين ٣٠%.

(ب)المصادر غير مباشرة:

١-بلغت نسبة تهريب الأسلحة من بعض الجهات كالقوات المسلحة ٤٥%.

٢-وبلغت نسبة مخلفات الحروب من الأسلحة ٢٠%.

(٢) من حيث الأسباب التى تدفع البعض لإحراز السلاح:-

أ-من حيث الأسباب الشخصية:-

١-بلغت نسبة من يحرزون السلاح بهدف الدفاع عن النفس ٤٥%.

٢-وبلغت نسبة من يحرزون السلاح بهدف المباهاة وحب الظهور ٥%.

٣-وبلغت نسبة من يحرزون السلاح بهدف لتورطهم في خصومات ثأرية ١٥%.

ب-من حيث الأسباب الاجتماعية العامة لانتشار الظاهرة.

١- كشفت الدراسة أن ظاهرة الأخذ بالثأر من أهم المشكلات الاجتماعية التى تدفع من لهم صلة بها لإحراز السلاح بنسبة ١٠٠%.

٢- أن ٧٠% من محرزي الأسلحة يهدفون حراسة المزارع والمحاصيل الخاصة بهم.

٣- من حيث الآثار التى تنشأ عن انتشار ظاهرة إحراز السلاح:-

(أ) كشفت الدراسة أن الاستهانة باستخدام السلاح الناتجة عن الثأر ينتج عنها بالضرورة جريمة قتل تكون بمثابة نواه مشكلة اجتماعية كالأخذ الثأر بنسبة ٩٥%.

(ب) كشفت الدراسة أن جميع أفراد العينة بنسبة ١٠٠ قرروا أن محرزي الأسلحة غير المرخصة أكثر ارتكاباً للجريمة من غيرهم.

*الصعوبات التى واجهت الباحث:-

١-ندرة الدراسات التى أجريت في موضوعات التى تمس الظاهرة.

٢-أن التعامل مع غير المرخصة ممن يحرزون السلاح أمراً غير بالسهل.

٣-عدم تفرغ الباحث تفرغاً كاملاً للبحث العلمي وضيق

وثقة لأنه يدرس من الخارج.

٤-عدم توفر المراجع الأجنبية أو العربية التى تمس موضوع الدراسة بصورة مباشرة.

التوصيات

(١)التوصيات المجتمعية:-

أ-من حيث مصادر الحصول على السلاح:-

١- إن المتابعة المستمرة غير الدورية والمفاجئة من قبل جهات لاختصاصه لتجار السلاح المرخصة يقطع الطريق أمام البعض ممن يورثون تجارة الأسلحة غير المرخصة.

٢- كما يوصى الباحث بالتركيز على دور التوجيه المعنوى للقوات المسلحة.

ب-من حيث الأسباب والعوامل التى تدفع لإحراز السلاح:-

١-التوسع في الخطط التنموية سواء كانت ثقافية أو تعليمية أو اقتصادية صناعية.

٢-أن عملية إعادة التنشئة الاجتماعية كانت تتطلب وقتا وجهداً كبيراً إلا إنها تساعد على انحصار الأنماط الإجرامية.

(٢) التوصيات العلمية:

١-إجراء دراسة مماثلة لبحث حالة الأفراد المتهمين بتهريب أسلحة من القوات المسلحة.

٢-إجراء بعض الدراسات التى من شأنها أن تعمل على تنشيط العلاقة على المستوى لإداري بين كل من القوات المسلحة وجهاز الشرطة.

الفصل السادس
الهجرة الداخلية
وأثرها على الجريمة

الفصل السادس

الهجرة الداخلية وأثرها على الجريمة[1]

لاشك أن الإنسان من أرقى الكائنات الحية جميعا فقد خيره الله سبحانه وتعالى بنعمة التعقل والتذكر والاستدلال وغيرها من الخصائص العقلية العليا ومن ثم فقد عمل الإنسان جاهدا منذ وجوده على الأرض على صياغة سلوكه بطريقة خاصة. وإن ثقافة المجتمع بالنسبة لكل فرد فيه أقوى عناصر هويته وحياته حتى أن هلا يمكن تصور حياة فرد دون هذه اللوازم الثقافية.

---

١ أحمد محمد السيد أمام عسكر الهجرة الداخلية وأثرها على الجريمة دراسة ميدانية على المهاجرين من محافظة سوهاج القاهرة ١٩٨٦م

والمهاجرون والذين تقوم الدراسة عليهم هم فئة تنتقل من منطقة ثقافية إلى أخرى بالمعنى العام لهذه النظرة وإن السلوك الإجرائي يأتي في مقدمة السلوكيات الخطيرة على حياة الفرد والمجتمع. وتشكل جرائم المهاجرين نسبة كبيرة تفوق معدل الجريمة في المجتمعات التى هاجرو فيها وفي المجتمعات التى هاجروا إليها ومن ثم فقد كانت جرائم المهاجرين هي القضية التى تدور حولها الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول أسباب زيادة معدلات السلوك الاجرامي للمهاجرين من المنطقة الريفية إلى المدن الحضرية ممثلين في المهاجرين محافظة سوهاج إلى القاهرة.

أهداف الدراسة:

تهدف إلى الكشف عن الدور الذى تلعبه الطبيعة الاجتماعية الثقافية للمجتمع المهاجر منه وخصائص المهاجرين أنفسهم وطبيعة وفرص الحياة المتاحة لهم في مجتمع الهجرة على وقوعهم في ارتكابهم الجرائم وعلى الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم وأنواعها.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى تناولها للسلوك الاجرامي للمهاجرين من وجهة نظر سوسيولوجية مع التركيز على تفسير السلوك الاجرامي للمهاجرين في ضوء الأبعاد الثلاثة الخاصة بالمجتمع المهاجر منه وخصائص المهاجر نفسه وطبيعة المجتمع المهاجر إليه.

فروض الدراسة:

١- اختلاف طبيعة الجريمة ونسبة مرتكبيها من المهاجرين باختلاف درجة حضرية موطنهم الأصلى قرية، مدين صغيرة،مدينة كبيرة.

٢-اختلاف طبيعة الجريمة، ونسبة مرتكبيها من المهاجرين باختلاف مستوياتهم التعليمية وظروف دراستهم.

٣- اختلاف طبيعة الجريمة ونسبة مرتكبيها من المهاجرين باختلاف فرص العمل والمستوى الاقتصادي المتاح لهم في مجتمع الهجرة.

٤- اختلاف طبيعة الجريمة ونسبة مرتكبيها من المهاجرين باختلاف طبيعة الحياة والعلاقات الاجتماعية التى يقيمون فيها في المجتمع المهاجر إليه.

منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

استخدام الباحث المنهج المقارن، والإحصائي، واستمارة المقابلة في جمع البيانات

عينة الدراسة:

اختار الباحث عينة المهاجرين المجرمين عن طريق المسح الشامل لكل مودعي السجود من مواليد سوهاج الذين هاجروا وارتكبوا جرائم وأودعوا في سجون القاهرة.

المجال الجغرافي والبشرى:

يعد الإطار البشرى: هو المهاجرون من أبناء سوهاج المقيمون في القاهرة سواء المودعون في السجون أو غير المجرمين وقت إجراء الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

الهجرة الداخلية: الهجر كظاهرة اجتماعية عامة

الإنسان هو أكثر الكائنات الحية انتشارا وحركة، فمنذ فجر التاريخ لم يثبت في بيئة واحدة أو يستقر في مكان واحد، واعتبر المجتمعات البشرية مسرحا داما له ولتنقله فيما بينها.

وتعد الهجرة من أبرز الظواهر التى عرفتها المجتمعات البشرية في تاريخها الطويل ولقد اختلفت ملامح وسمات الهجرة باختلاف المراحل التاريخية المختلفة وباختلاف الدوافع المؤدية إليها والملامح البيئية للمناطق المنقولة منها وإليها ومن أشكال الهجرة:

١-الهجرة الجماعية. ٢-الهجرة القهرية.

٣-الهجرة الفردية.

وبصفة عامة فإن الهجرة ليست مجرد انتقال من مجتمع إلى آخر ولكنها تجربة قاسية عديدة يمر بها كل مهاجر قد تدفعه الظروف إلى أن ينفصل عن بلده الأصلى وصبح في شبه عزله على أرض جديدة.

- دوافع الهجرة:

تم تقسم وواضح الهجرة إلى عوامل طاردة: تضطر الأفراد إلى ترك موطنيهم الأصلى، وعوامل جاذبة: تجذب الافراد مناطق معينة.

أولا: عوامل الطرد:

١-العوامل الطبيعية أو البيئية:

حيث تحدد الهجرة رغم إرادة الإنسان ذلك لكونها أسباباً طبيعة أو جغرافية مثل الكوراث مثل جفاف الأرض أو الفيضانات أو السيول.

٢-العوامل الدينية:

قد يهاجر الأفراد تخلصا من الاضطهاد الدينى الذى تمارسه جماعات دينية أخرى كهجرة اليهود إلى أمريكا

٣- العوامل النفسية "السيكولوجية":

فنجد أن بعض الشعوب تتصف بالرغبة في التنقل من مكان إلى آخر كالشعب الأمريكي الذى يتميز بالحركة الدائمة من منطقة إلى أخرى.

ولعل من أهم العوامل وأكثرها اقترابا من موضوع الدراسة هو الميل إلى النقل والمحاكاة باعتبارها من العوامل النفسية فإننا نجدهما يلعبان دورا بارزاً في زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر، حيث أن نجاح مجموعة من المهاجرين من منطقة معينة وعودتها بعد تحقيق أهدافها سرعان ما يتكون لها جماعة ضغط تشكل عاملا من عوامل الطرد وتدفع بالعديد من الريفيين في هذه الحالة إلى الزوج إلى المدينة طمعا في تقليد من سبقوه بالهجرة.

٤-العوامل السياسية والإدارية:

يبدو دور العوامل السياسية واضحا في الهجرات الخارجية بصورة أكبر كما هو الحال في هجرة جماعات قد تنتمى إلى الطبقة

الحاكمة المتسلطة بعد قيام ثورة في الموطن الأم كما هو الحال في هجرة الفلسطينيين سنة ١٩٤٨م بسبب الضغوط السياسية والحروب.

٥-العوامل الاجتماعية:

من عوامل الطرد التى تشكلها الضغوط الاجتماعية بغية التكيف، تكيف الشخص المهاجر – مع المجتمع المهاجر منه، ما يفرضه التنظيم الاجتماعي على الفرج من هجرة مقصوده للثأر من أحد أفراد العائلة المعادية إذا كان خارج المجتمع.

٦-العوامل الاقتصادية:

مما لاشك فيه أن هناك علاقة قوية بين الظروف الاقتصادية وبين الهجرة ويسلم الباحثون الاجتماعيون بأن الهجرة ترتبط بوجه عام بعدم كفاية الموارد الاقتصادية أو فرض التقدم الاقتصادي للأفراد.

عوامل الجذب:

١- توفر فرص العمل في المدينة يكون دافعا تلقائيا للهجرة إليها.

٢- عوامل اجتماعية: أي العوامل المرتبطة بطبيعة العلاقات الاجتماعية وخصائص البناء الاجتماعي

٣-عوامل سياسية وإدارية : إن المدينة مركزا وسيطا تنطلق منه التشريعات واللوائح والقوانين لتطبيق في المنطق الريفية حتى أصبحت مكانه المدينة أعلى من

القرية وبالتالي أثارت تطلع الراغبين في احتلال مراكز ومكانات سياسية من أبناء الريف.

كما أن المؤسسات التعليمية تركزت في المدن وخاصة الجامعات والمراكز الثقافية ومن هنا فإن المدينة جذبت إليها كل فئة الراغبين في استكمال تعليمهم.

٤- ولا ينسى دور وسائل التسلية والترفيه واللهو والترف والتى تتوفر في المدينة وهي تجذب عددا غير قليل من الشباب.

نظريات الهجرة:

لما كانت هذه النظريات هي بمثابة الحصيلة التراكمية لمجهودات العلماء في بحث موضوع من الموضوعات فإن الباحث سيحاول إيحاء وعرض نظريات الهجرة.

نظرية الطرد والجذب:

تعد هذه النظرية مثلا بينا لما يمكن أن تواجهه النظرية من مشكلات.

ومن أنصار هذه النظرية "بوج Bogue " ويرى أن عوامل الطرد والجذب يرتبطان بما أسماه بعملية الانتخاب أو الاختبار لجماعة معينة والتى وضحها بوج في الفرضية القائلة بأن الهجرة التى تنجم عن قوة طرد عالية أو شديدة تميل لأن تكون أدني صور الاختبار أو الانتخاب لها في المجتمع بمعنى أنه حيث تكون هناك ظروف طرد تسوية جدا لا يقابلها ظروف جذب مكافئة تكون فرص الاختبار أمام جماعة المهاجرين محدودة جدا في منطقة الأصل ولا شك أن بوج يقصد بظروف الطرد القوية تلك الظروف

التى تنجم عن المجاعات والقحط والكوارث وهي التي تبلغ بها الشدة إلى الحد الذي لا تمكن الافراد والجماعات من اختيار مكان الوصول بصورة رشيدة الأمر الذى يعرض المهاجرين إلى مواجهة كثير من الأخطار والتحديات في مجتمع المهجر.

أما النقد الذي وجه للنظرية:

١- أنها أدعت القدرة على استقصاء جميع القوى والعوامل في ضوء بعدى الطرد والجذب وهي مهمة صعبة.

٢- أنها لم تستطيع أن تقيم نوعاً من التمييز بين هذه الدوافع من حيث الأهمية والدرجة ومن حيث ارتباطاتها بالأبعاد المكانية والزمانية.

٣- أن هذا القدر من الشمولية قدم اطاراً واسعاً للبحث ولكنه لم يتيح الفرصة للخبرات التراكمية.

٤- أنها لازالت دون القدرة على شمول كل المتغيرات المتوقع تفسير الهجرة في ضوئها ومنها مثلا شخصية وخصائص الشخص المهاجر وسماته النفسية والاجتماعية.

آثار الهجرة الداخلية:

ويمكن أن نعرض الآثار السلبية الناجمة عن الهجرة

١-الهجرة وأثارها على الموطن الأصلى للمهاجر

ومن أول الآثار التى تنعكس على الموطن الأصلى للمهاجر هي الخلل في النواحي الديموجرافية والمرتبطة بأعمار المهاجرين ونوعهم مما يترك خللا في التركيب النوعي لسكان

الريف حيث تقل نسبة الذكور وترتفع نسبة الإناث، كما ينتج إهمال شئون الريف وعدم العناية بأهله ومصالحهم.

٢-الهجرة وآثارها على المجتمع المهاجر إليه".

وتتمثل الأضرار في المجتمع المهاجر إليه في الكثافة السكانية الضخمة التى أصبحت معها مدينة القاهرة من أعلى مدن الكثافة السكانية في العالم هذا بالإضافة إلى الخلل السكاني الناتج عن هجرة فئات عمرية ونوعية معينة كما تعاني المدينة من خلل في قطاع الخدمات والمرافق العامة.

٣-الهجرة وآثارها على الشخص المهاجر:

يتعرض الشخص المهاجر إلى مشكلات متعددة بعضها يرجع إلى طبيعة عملية الانتقال إلى مجتمع غير معروف بالنسبة له وعليه أن يبحث لنفسه من وسائل الاستقرار وتدبير حياته. وأخرى مرتبطة بطبيعة الاختلاف الاجتماعي والثقافي بين البناء الاجتماعي للموطن الأصلى وتلك الخاصة بالبناء الاجتماعي لمجتمع المهجر.

الهجرة والجريمة

الهجرة الداخلية السلوك الاجرامي

على الرغم من أن الدراسات ووجهات النظر قد ركزت على دور الهجرة الخارجية أساسا في علاقتها بالسلوك الاجرامي ومعدلات الجريمة إلا أنه يلاحظ أنها تلقي الضوء الكثير على أثر الهجرة الداخلية أيضا في السلوك الاجرامي وزيادة معدلات الجريمة.

أما بالنسبة للهجرة الداخلية وعلاقتها بالسلوك الاجرامي فقد وجدت الاهتمام بها من خلال دراسة الفروق الريفية والحضرية في معدلات الجريمة من ناحية والفروق بين الأحياء المختلفة للمدينة الواحدة في معدلات الجريمة أيضا.

وهنا يتعرض الباحث القضايا التى تغطي فروض الدراسة الميدانية:

أولا: درجة حضرية المجتمع الأصلى للمهاجر وعلاقته بالجريمة:

اعتمد العديد من العلماء على تفسير انتشار الجريمة في المدينة بتحليل البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري وخواصه ومقوماته المختلفة إلا أنه كان من الصعوبة أن يوجد بينهم اتفاق محدد حول الفاضل بين ما يطلق عليه مجتمع ريفي وحضرى وخاصة أن الريفي الحديث أصبح يمثل جزءاً متكاملا مع بقية أجزاء المجتمع الذى يعتبر جزءا في، ومن ثم فهو يتأثر بالعديد من احتياجات هذا المجتمع الكبير وسياساته في المدن المحيطة به.

ثانيا: المستوى التعليمي للمهاجر:

لقد نظر علماء الاجرام الأوائل إلى التعليم نظرة عامة أقرب إلى التحليل الفلسفي واتخذوا في ذلك أحكاما متناقضة غير مستندة إلى دراسات واقعية وإن كان اعتمد بعضها على شواهد وبيانات إحصائية عامة.

وقد أكد "ميرابو" أنه ثبت في المائة سنة الأخيرة أن نشر التعليم الابتدائي والثانوي قد صاحبه ازدياد في عدد الجرائم، وفي نفس الوقت أشار "سيزلاند" إلى أن المناطق الحضرية التى لها

أحسن الوسائل التعليمية الثقافية يزيد منها معدل نسبة الإجرام عن المناطق الريفية.

ويركز الباحث هنا على اختيار أهمية المستوى التعليمي للمهاجر في حجم ونوع الجرائم التى يرتكبها مؤكدا على المرحلة التعليمية ودور المدرسة وطبيعة العلاقة بالزملاء في المدرسة ومستوى التحصيل الدراسي للمهاجر أثناء فترة تعليمية وعلاقة ذلك كله بارتكابه للجريمة ونوعها ومرات إدانته القانونية.

دراسة المجرم الحضرى والمجرم الريفي:

قام "كلبنارد" بن استين أولهما عن المجرم الحضري والثابتة من المجرم الريفي:

١-المجرم الحضري:

يهدف البحث إلى التعرف على العلاقة بين التحضر والجريمة:

-فروض الدراسة:- أن نسبة الجرائم تختلف باختلاف كل منطقة تبعا للسمات الحضرية فيها – أن هناك سمة مشتركة بين مجرمي المناطق الحضرية التى رغم اختلافها في درجة التحضر توحد بينهم وهي صفة الحضرية.

-المنهج والعينة: استخدام سجلات مؤسسة نزلاء سجون ايسرا بالولايات المتحدة الأمريكية لعمل دراسة مسحية.

أهم النتائج:

١- إن المجرمين من المناطق قليلة التحضر والمناطق المعتدلة التحضر لهم عدة أماكن يقيمون فيها غير أن

معدل اقامتهم في كل منها أقصر من معدل إقامة غير المجرمين في مناطقهم.

٢- أن المجرمين من المناطق قليلة ومعتدلة التحضر قد قضوا مدة متغيرة من حياتهم في المنطقة التى تقيم فيها عائلاتهم.

٣- أن مجرمي المناطق المرتفعة التحضر يمثلون طرازاً إجرائيا منظما ولهم مصطلحات خاصة يستخدمونها دولهم اتصالات واسعة بأنماط الانحرافات الأخرى كالبغايا وتعاطي المخدرات والخمور.

٢-المجرم الريفي:

حاول "كلبنارد" أن يجيب في بحثه هذا عن تساؤلات مثل:

هل المجرم الريفي طرازا مميزا.

هل هو مختلف عن زميله مجرم المدينة، ما هي وجوه الاختلاف بينهما أما الغرض الأساس من هذه الدراسة فهو إن المجرم الريفي له نفس سمات مجرم المدينة".

المنهج والعينة:

اختار كلينارد أفراد العينة بمراعاة أن يكون أغلب إقامتهم عندما كانت أعمارهم بين ست سنوات والواحدة والعشرين في مناطق ريفية واستخدم منهج دراسة الحالة مع تصميم استمارة استبيان.

أهم النتائج:

١- إن الحراك والتنقل إلى أماكن بتعدد عن بيوتهم كثيرا أو قليلا إلى أحدى سمات المجرم الريفي.

٢- في ٢٩ حالة كان مكان إقامة المجرم الريفي هو نفس مكان ارتكابه لجريمته الأولى بينما وقعت ٣٧.٤ % من الجرائم بعيدا عن مكان الاقامة بخمسة عشر ميلا فقط.

٣- أن مجرم الريف ليس لديه معلومات دقيقة عن الأساليب الفنية والجريمة بصفة عامة.

٤- أن المجرم الريفي لا يعتبر نفسه مجرما.

- ولقد أفادت دراستى كلينارد في تركيزه على عدة نقاط:

١- اتخاذه بعد التنشئة الاجتماعية للتفرقة بين الريفي والحضري.

٢-اتخاذ المراحل التحضيرية بعدا هاما في دراسته حيث قسم فئات الدراسة إلى ثلاث هى:

فئة الناشئين في القري والنجوع - فئة الناشئين في المدن الصغرى - فئة الناشئين في المدينة العاصمة.

الخصائص السكانية والهجرة الداخلية ومعدلات الجريمة على مستوى الجمهورية:

تعد جمهورية مصر العربية من الدول التى شهدت تطورا خطيرا في عدد السكان بحيث أصبحت المشكلة السكانية من أهم المشكلات التى تواجه المجتمع المصري حاليا" وقد تضاعف عدد

سكان الجمهورية أكثر من مدة، كما بلغت الزيادة في السكان حوالي ٤١% ما بين عامى ١٩٦٠م، ١٩٧٦م.

ويلاحظ أن الكثافة السكانية قد وصلت إلى أقصى زيادة لها سنة ١٩٦٦م، انخفضت سنة ١٩٧٦م.

أما بالنسبة للخصائص الاجتماعية الاقتصادية المميزة للمهتمين في الجرائم تؤكد المناظرة بين الحالة التعليمية للمهتمين في جرائم وبين الحالة التعليمية في الجمهورية عموماً إلى التماثل بين نسبة الأمين المهتمين في جرائم والأمين بصفة عامة حيث تبلغ نسبة كل منهما ٥٦ % تقريبا.

-أما عن الحالة التعليمية:

فيتضح من البيانات انخفاض نسبة الأمية حيث بلغت نسبته ٥٦% في القاهرة عنها عن باقي الجمهورية.

مدخل الدراسة وإجراءاتها المنهجية والمفاهيم الاجرائية

*فكرة الدراسة ومشكلتها:

تربط الدراسة بين ظاهرتين من الظواهر الاجتماعية الهامة فالهجرة الداخلية من الظواهر الملحوظة ذات الأثر الفعال في المجتمعات المعاصرة والنامية والسلوك الاجرامي من المشكلات الاجتماعية التى يتزايد تأثيرها بازديادها في المجتمع الحضري الصناعي.

والمشكلة التي تركز عليها الدراسة هي ما إذا كان السلوك الاحرام بين المهاجرين هجره داخليه له طبيعة خاصة كماً أو نوعاً

وما هي العوامل التى تتحكم في طبيعة وحجم الجريمة بين هؤلاء المهاجرين.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف إلى إلقاء الضوء على طبيعة السلوك الاجرامي بين المهاجرين من أبناء سوهاج إلى مجتمع حضرى وهو مدينة القاهرة.

والأهمية الأكاديمية لهذه الدراسة إلى أنها لينة متواضعة في صرح البناء العلمي لتفسير السلوك الاجرامي.

فروض الدراسة:

١- تختلف طبيعة الجريمة ونسبة مرتكبي من المهاجرين باختلاف طبيعة موطنهم الأصلى "قرية، مدينة متغيرة، مدينة كبيرة".

٢- تختلف طبيعة الجريمة ونسبة مرتكبي الجريمة من المهاجرين باختلاف مستوياتهم التعليمية.

٣- تختلف طبيعة الجريمة ونسبة مرتكبي الجريمة من المهاجرين باختلاف نوع فرص العمل المتاحة لهم ومدى توافرهم في المجتمع المهاجر إليه.

عينة الدراسة:

اختار الباحث بحثه من فئتين أحداهما من المدانين بارتكاب جرائم من المهاجرين الذين ارتكبوا جرائم في القاهرة ومودعين في سجونها والثانية من المهاجرين غير مهتمين بارتكاب الجريمة.

-مجالات الدراسة:

-المجالات البشري:

ويشتمل على عينتين من المهاجرين من محافظة سوهاج إلى القاهرة الذين ارتكبوا جرائم خلال فترة وجودهم بالقاهرة.

المجال الجغرافي: سجن ليمان طره وليمان أبو زعبل:

المجال الزمني: من أول إبريل ١٩٨٥ إلى نهاية شهر أكتوبر ١٩٨٥م بدا الباحث اجراءات الدراسة الميدانية وعملية جمع البيانات.

المنهج وأدوات جمع البيانات:

اعتمد على المنهج الاحصائي والمنهج المقارن

أما الأدوات فكانت المصادر الاحصائية هي التى اعتمد عليها الباحث وعلى تقارير مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية، واستمارة المقابلة.

-الصعوبات التى واجهها الباحث:

لم تكن الاجراءات الإدارية هي الصعوبة الوحيدة التى واجهها الباحث وإنما كانت هناك عدة صعوبات يمكن اجمالها فيما يلى:

١- قلة الدراسات الميدانية التى أجريت على العلاقة بين الهجرة الداخلية والسلوك الاجرامي.

٢- عدم دقة البيانات الاحصائية السكانية والأمنية مع ما يوجه إلى بيانات الجريمة الاحصائية من نقدا شديد.

٣- عدم وجود إطار مرجعى يمكن اختيار عينة المهاجرين بناء عليه مما دعى الباحث إلى استخدام أسلوب الصفة.

٤- ضيق الوقت المتاح نظراً لعدم قدرته على التفرغ للبحث خاصة وأن الباحث يدرس من الخارج وله عمل مهنى يختلف عن نطاق واهتمام الدراسة.

٥- التكاليف المالية الكبيرة ونقص الكفاءات المهنية المهتمة بالبحث العلمي.

المناهج الاجرائية:

١- المهاجر: هو الشخص الذى انتقل من محافظة سوهاج إلى القاهرة بقصد الاستقرار والعمل.

٢- الموطن الأصلي: اعتبر الباحث أن محل الميلاد هو الموطن الأصلى للمواطن وبالتالي فكل من ولد في محافظة سوهاج يعتبر موطنه الأصلى محافظة سوهاج.

٣- الريف: يعد ريفا كل القرى والنجوع والتوابع التى تعتبر من الناحية الإدارية ريفا.

٤- الحضر: يعد الحضر كل المدن الصغيرة "المراكز" والمدن الكبيرة باحيائها.

٥- المهاجر المجرم:

كل شخص يعتبر محل ميلاده سوهاج وموطن اقامته القاهرة ويتعدى عمره الثامن عشرة وارتكب فعلا مخالفا لقانون

الجنايات المصرى أو اتهم بارتكابه لفعل يخالف قانون الجنايات المصري.

البيانات الأساسية لعينة الدراسة

تشير البيانات الأساسية في الدراسة الميدانية عموما إلى مجموعة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمفردات عينة الدراسة أوسلوكياتهم.

- **وأول ما يلاحظ في توزيع الفئات العمرية للمهاجرين المجرمين هو وقوع أعلى نسبة منهم في فئة العمر الثلاثين إلى التاسع والثلاثين حيث تحتل نسبة ٤٢% من إجمالي المهاجرين المجرمين ويليها في الترتيب التنازلي نسبة من يقعون بين سن العشرين والتاسع والعشرين. وتتجه نسبة المهاجرين المجرمين في الانخفاض بدءا من سن الأربعين فأكثر.**
- **الحالة الزواجية للمجرمين وغير المجرمين من أفراد العينة المهاجرين أوضحت البيانات أن نسبة أعزب بين المهاجرين المجرمين بلغت ٢٠% ومتزوج ٨٠%، أما في المهاجرين غير المجرمين بلغت نسبة أعزب ٣.١%، ومتزوج ٩٦.٩%.**
- **بيانات توصيف الجريمة والتاريخ الاجرامي:**
- **أوضحت البيانات أن أعلى نسبة جرائم وقعت هي جرائم القتل بالنسبة للمهاجرين المجرمين حيث بلغت نسبتها**

حوالي ٤٢% يليها في المرتبة نسبة جرائم المخدرات التى بلغت نسبتها ٢٠% ثم يليها السرقة بلغت حوالي ١٤%، الضرب المفضي إلى العاهدة أو الموت ٩%.

- بيانات المبحوثين حول الظروف التى لو تغيرت وقت وقوع الجريمة كانت منعت المهاجرين الوقوع فيه من وجهة نظرة".
- تكشفت البيانات عن زيادة نسبة المهاجرين المجرمين الذين رأوا أن الدافع لارتكاب الجريمة هو ظروف الضغوط الاجتماعية للثأر وقد بلغت هذه النبة ٢٤.٦% يليها نسبة من يعتبرون أن إدانتهم قد تمت نتيجة عدم دقة الإجراءات القضائية ٢٣%، ثم من اعتبروا أن الظروف المادية القاسية هي التى كانت وراء ارتكابهم للجريمة ٢١.٥%، أما من عزوا وقوعهم في الجريمة إلى عدم القدرة على الاتزان الانفعالي وضبط النفس أو لنقص الوعي الدينى فجاءت نسبتهم على التوالي ١٢%، ١٠%
- أما من ارجعوا ارتكابهم للجريمة إلى تأثير رفقاء السؤ ٤.٦ %.

النتائج والتوصيات:

لقد دلت البيانات والنتائج على أن الفروض قد تحققت على النحو التالي:

١- الفرض الأول: أثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق بين المهاجرين المجرمين وغير المجرمين من حيث موطنهم الأصلي.

٢-الفرض الثاني: أثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق بين المهاجرين المجرمين وغير المجرمين في مستويات تعليمهم.

٣-الفرض الثالث: أثبتت الدراسة وجود فروق بني الظروف المهنية والاقتصادية للمهاجرين المجرمين وغير المجرمين.

٤-الفرض الرابع: أثبتت الدراسة عدم وجود فروق في طبيعة العلاقات الاجتماعية للمهاجرين في المهجر وبين المجرمين وغير المجرمين.

-توصيات الدراسة:

١- لما كانت نتائج هنا البحث قد أفادت بعدم وضوح الدور الذى يلعبه مؤشرا التعليم في حجم الجرائم أو نوعها فإن الأمر يتطلب إجراء مزيد من الدراسات حول الدور الذي يلعبه التعليم بصفة خاصة في السلوك الإجرامي وفي حياتنا الاجتماعية بصفة عامة.

٢- المهاجرون إلى القاهرة نسبة كبيرة ولازالت وقود المهاجرين الجدد ترد إلى القاهرة المكتظة بالسكان وهم يأتون بنسب أكبر من محافظات طرد معروفة ويقصدون في الغالب فرص عمل فإذا استطعت توفير متطلباتهم في مواطنهم الأصلية ضمننا تناقص عدد المهاجرين.

٣- إجراء مزيد من الدراسات لفهم وتفسير العناصر الثقافية المساعدة على سيادة طابع العنف في محافظة سوهاج.

بالإضافة إلى تدعيم دور وسائل الإعلام في مواجهة هذه الظاهرة.

٤- واجهت دراسة الباحث افتقاد الإطار المجتمعي الذى يمكن أجراء الدراسة وسحب العينة في ضوئه.

٥- إن الإجراءات الإدارية والمصروفات المالية اللازمة لإجراء دراسة ميدانية مكلفة ومعقدة جداً فمن موافقات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ثم جريدة الوقائع الرسمية ولاسيما لو كان الأمر يتعلق بمودعي السجون ومديري السجون وهي إجراءات بالغة الصعوبة يتطلب الأمر اختصار جزء من هذه الإجراء لطلاب البحث العلمي خاصة إذا تقدموا من خلال جهات أكاديمية مسئولة.

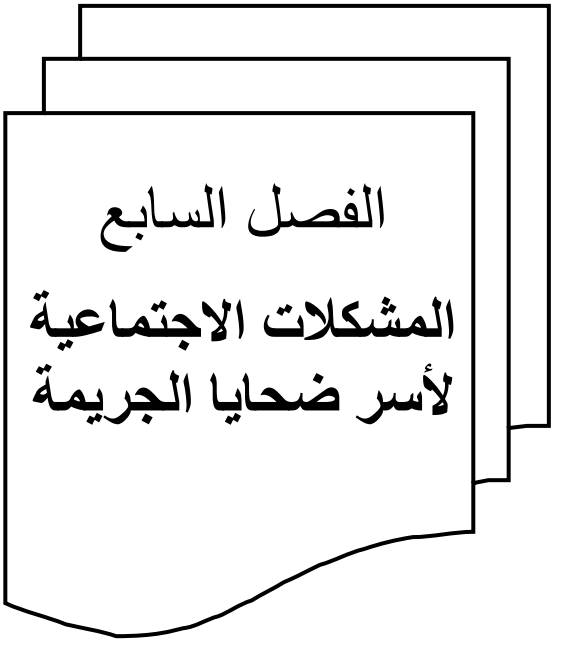
الفصل السابع
المشكلات الاجتماعية
لأسر ضحايا الجريمة

الفصل السابع

المشكلات الاجتماعية لأسر ضحايا الجريمة[١]

الأسرة مؤسسة رئيسية في كل المجتمعات رغم أنها قد تأخذ شكلا مختلفة وهي واحدة من أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع، وهي مجموعة من الأفراد يرتبطون بروابط القرابة، علاقات الدم، وزواج وإنجاب أو تبني وهي وحدة أساسية في التنشئة الاجتماعية حيث تلعب دوراً جوهرياً في تنشئة الأطفال على أساس قيم وثقافة المجتمع.

المفهوم الاجرائي للأسرة:

الأسرة هي جماعة اجتماعية تتكون من الزوجة وأبنائها وتمتد فتشمل الجدور وبعض الأقارب كالعم أو العمة الذين يعيشون في حياة اجتماعية واقتصادية واحدة.

الاتجاهات السوسيولوجية في دراسة الأسرة.

لما كان علم الاجتماع مهتما أولا وقبل كل شئ بالظواهر الجماعية ولما كانت الأسرة جماعة، ترتب على ذلك أن أصبحت

---

(١) عمرو السيد شلتوت الشريفالمشكلات الاجتماعية لأسر ضحايا الجريمة دراسة ميدانية على أسر ضحايا جرائم القتل بمحافظة سوهاج رسالة دكتوراه اشراف ا د عبدالرءوف الضبع،كلية الاداب قسم الاجتماع جامعة جنوب الوادى ٢٠٠١

الإطارات النظرية الرئيسية لتحليل الأسرة ذات طبيعة سوسيولوجية وهناك خمسة إطارات نظرية لدراسة الأسرة وهي بإيجاز:

١-اتجاه دراسة الأسرة كنظام: وبما كان أول الاتجاهات من حيث الظهور وكان يتصف في البداية باتساع النطاق الوصفية والأخلاقية كما كان ذا اتجاه تاريخي أيضا، وقد استخدمه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، وكان اهتمامه ينصب حول أصل النظام العائلى وتطوره.

٢-الاتجاه البنائي الوظيفي: وقد تطور من علمى الانثروبولوجيا والاجتماع وهو ينظر إلى الأسرة اعتبارها نسق اجتماعي مكون من أجزاء يربط بينهما التفاعل والاعتماد المتبادل ويهتم بما إذا كان عنصر ما يؤدي وظيفته أو يؤدي إلى الاختلال الوظيفي داخل النسق الكلي ويركز لاهتمام على العلاقات الداخلية للنسق العائلى.

٣-الاتجاه التفاعلي: وقد تطور هذا الاتجاه عن ميداني علم الاجتماع وعلم النفس، وبدأ يظهر هذا الاتجاه في منتصف العشرينات من هذا القرن عندما وصف أرنست بورجديس (وهو من اتباع جورج هربرت) الأسرة لأول مرة بأنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة ويسعى هذا الاتجاه إلى تفسير ظواهر الأسرة في صور العلميات الداخلية ومنها أداء الأدوار.

٤-اتجاه دراسة الموقف: وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الأسرة كموقف اجتماعي يؤثر في السلوك وقد درسها بوسارد وبول

وغيرهما كظواهر مثل أحاديث الأسرة حول المائدة والشعائر الأسرية وما إلى ذلك وقد تركزت البحوث في هذا الاطار على السلوك الفردي في تأثره بالمواقف الأسرية.

٥-الاتجاه التطوري: وهو يشترك مع الاتجاهين التفاعلي ودراسة الموقف في النظر إلى الأسرة كوحدة من شخصيات متفاعلة إلا أنه لا ينطلق من التفاعل في حد ذاته ولا في السلوك المتأثر بالموقف وإنما من دوره حياة الأسرة أو مراحل التطور التى تمر بها الأسرة وأفرادها.

وظائف الأسرة:

تختلف الأسرة من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى داخل المجتمع الواحد ولكن الأسرة وظائف رئيسية كما أوضح جورج ميردوك في كتابه.

الوظيفة الأولى: هي تنظيم النشاط الجنسي فلا يوجد مجتمع يترك أفراده أحرازا ينغمسون في السلوك الجنسي متى أرادوا ومع من يريدون، فتضع بعض المجتمعات موانع صارمة لممارسة ومع من يريدون، فتضح بعض المجتمعات موانع صارمة لممارسة الجنس قبل الزواج، وكل المجتمعات تحرم زواج المحارم.

الوظيفة الثانية: وتترتب على الوظيفة الأولى وهي الإنجاب فالأسرة تتحمل في هذا الشأن مسئولية أساسية تتمثل في الحفاظ على النوع البشري.

الوظيفة الثالثة: وهي التنشئة الاجتماعية للأطفال فليس من الكافي إنجاب الأطفال ولكن من حق هؤلاء الأطفال أن يحصلوا

على الرعاية والعناية من قبل الأسرة المسئولة عن إنجابهم فالأسرة تتولى تعليم هؤلاء الأطفال اللغة والقيم والمعتقدات والعادات والمهارات الثقافية.

الوظيفة الرابعة: فهي الوظيفة الاقتصادية

إما الوظيفة الخامسة: فهى منح المكانة الاجتماعية لأعضائها فمكانه الأسرة في المجتمع تحدد مكانة الفرد الذي ينتمي إليها، وبذلك تكفل عدم وجود أفراد بدون مكانة محددة تحكم تعاملهم مع الآخرين.

-كما تقوم الأسرة بوظيفة الضبط الاجتماعي لأفرادها بهدف توافق وتكيف الفرد مع المجتمع.

ويرى عبدالحميد لطفى انه على الرغم مما فقدته الأسرة من وظائفها، السابقة إلا أنها لا تزال تحتفظ بعدد آخر من هذه الوظائف لا يقل أهمية عن كل ما فقدته.

ويرى الباحث أن ما حدث من تغيير في وظائف الأسرة إنما هو تغيير في الشكل وليس في المضمون، فالأسرة ما زالت هي المسئولة عن توفير ما يحتاجه الطفل لكي ينمون ومسئولة أيضا عن تربيته وتعليمه وتنشئته اجتماعيا وحمايته وزرع القيم الدينية والأخلاقية في أفرادها وضبط سلوكهم ويتساءل إذا كانت الأسرة قد فقدت بعض وظائفها مثل التعليم والدين والحماية فلماذا إذا نجد الأبناء يعتنقون المعتقدات المتشابهة أو المماثلة لتلك التى يعتنقها آباؤهم؟ ومن الوظائف المتعددة للأسرة سنقوم بتوضيح وظيفتين هما الوظيفة الاقتصادية والتنشئة الاجتماعية وذلك لأنهما أكثر

وظائف الأسرة تأثرا بجرائم القتل.

الوظيفة الاقتصادية: كانت الأسرة في الماضى، كما ذكرنا سابقا هيئة اقتصادية مستقلة تقوم بانتاج ما تحتاج إليه، كما تقوم بالاستهلاك وكذلك بمبادلة مايتبقي مع بقية الأسر كنوع من التكامل والتبادل الاقتصادي بين الأسرة وذلك قبل أن يظهر في الأفق نظام الدولة وما ترتب على ذلك من تقسيم للعمل وإنشاء هيئات مستقلة داخل الدولة تضطلع فيه كل هيئة بمهامها.

ويمكن تصنيف الأسر من حيث حالتها الاقتصادية إلى ثلاث حالات:

الأولى: الأسرة ذات الحالة الاقتصادية السيئة وهي التى تكون غير قادرة على إعالة نفسها وتعتمد في ذلك على المعونة والصداقة.

الثانية: الأسرة ذات الحالة الاقتصادية السيئة وهي التى تكون غير قادرة على الحالة نفسها بجهد عائليها دون الالتجاء إلى المساعدات الخارجية إلا في حدود ضيقة.

الثالثة: الأسرة ذات الحالة الاقتصادية المرضية، وهي التى تستطيع أن تصمد في وجه أزمة انقطاع المورد أكثر من أربعة أشهر مستعينه بما لديه من مدخرات.

التنشئة الاجتماعية:

مفهوم التنشئة الاجتماعية:

يعد مفهوم التنشئة الاجتماعية محوراً مشتركا بين دراسات العلوم السلوكية كعلم النفس والاجتماع والانثروبولوجيا ولذا جاء التراث زاخرا بالتعاريف المتعددة التى توضح هذا المفهوم.

التنشئة الاجتماعية : العملية التى يتعلم فيها الفرد القيم والرموز الرئيسية للإنساق الاجتماعية التى يشارك فيهان والتعبير عن هذه القيم في معايير تكون الأدوار التى يوريها هو والآخرون.

المفهوم الأجرائي للتنشئة الاجتماعية

هي العملية التى تتكفل بها الأسرة وبخاصة الأمرن وفيها تكون شخصية الفرد ويتكسب عن طريقها قيم وثقافات المجتمع الذى يعيش فيه.

الأدوار داخل الأسرة:

الأدوار عدة منها:

(١) دور مكتسب Role – Achieved وهو دور يقوم به الفرد سواء اختاره أو تعلمه، ولذلك فالدور المتكسب يعبر نتيجة لمجهود الفرد وأفعاله.

(٢) دور مورث Role – Ascribed وهو دور يحصل عليه الفرد بصفة تلقائية عند ميلاده أو عند وصوله إلى سن معين، كما أن مستويات السن المختلفة ترتبط بتوقعات متباينة يضاف إلي ذلك أن الأدوار القائمة على عضوية الفرد في جماعة عنصرية أو دينية معينة تعتبر أدواراً مورثة.

(٣) دور متوقع Role precelived يقصد به توقعات الدور التى يعتمد الشخص أن الآخرين ملزمون بأدائها نوه في موقف معين وهو أيضا الدور الذي يعتمد الشخص أن الآخرين يتوقعون منه القيام به.

(٤) دور ملزم Role – Prescribed وهو دور تحدده المستويات الثقافية وقد استخدم "ينوكومب" هذا المصطلح للإشارة إلى فئة السلوك الموقع من الذين يشغلون دوراً معينا.

ومن تصنيف الأدوار أيضا:

الأدوار المتعددة Roles وهو مجموعة الأدوار المتصلة بالمكانات المختلفة التى يشغلها أحد الأفراد في فترة معينة ومثال لذلك الأدوار المتصلة بمكانات الزوج – الأب.

الأدوار المتبادلة Role – Reclerocal وهي أدوار اجتماعية تحددها نماذج التفاعل بين مكانين أو أكثر من المكانات المترابطة، وبهذا تتميز الأدوار المتبادلة بارتباطها وبعدم انفصالها، فالعلاقات بين الزوج والزوجة أو بين الابن والأب والابنة هي نوع من العلاقات المتبادلة.

ضحايا الجريمة

ما هو الضحية:

الضحية victim مصطلح قديم، قدم الإنسانية ذاتها ويرتبط بشكل لا ينفصم عن فكرة أو مبدأ الأضحية والقرابين، وتنتمى هذه الفكرة إلى جميع الثقافات خاصة الأديان على مختلف أشكالها وطبقا القاموس webster نرى كلمة ضحية تشمل المعاني الآتية:

-كائن حي ضحي به لا له من نوع ما خلال طقوس دينية.

-شخص تعرض للظلم وللحرمان أو المعاناة.

-شخص ما يعاني الموت أو الظلم لاهتمامه وتعهده ومراعاته لملكية.

-شخص ما خدع أو أختيل عليه أو تعرض للشقاء أو شخص ما استخدم بطريقة سيئة أو استغل.

ضحايا الجريمة

وهم الأشخاص الذين أصيبوا بضرر بصفة فردية أو جماعية، سواء كانت بدينا أو عقليا أو اقتصاديا أو نفسيا أو حرمانا من التمتع بالحقوق الإنسانية.

الضحية في الفقه والقانون

في محاولات الفقه والقانون لوضع مفهوم محدد للمجني عليه نرى في ذلك اتجاهين ن يركز الأول في تعريفه للمجنى عليه على الشخص الذى أخير مباشرة من الجريمة (أي الذى ارتكب ضده

الجريمة) بينما يرى الاتجاه الثاني أن المجني عليه هو من أضرت به أو عرضت مصالحه للخطر.

المفهوم الاجتماعي للضحية

هو الشخص المعرض للموت أو التعذيب من الغير أو الذي يقاس بشره من سوء المعاملة في بدنه أو ماله، أو هو الذى يعاني من قصر جماعات هدامه ظالمه، كما أنه أيضا الشخص الذى يقاسي من بعض الأذى أو الجور أو الحرمان أو الخسارة أو يعامل بسوؤ.

الضحية وفقا لقانون التعويض

كان الضحايا في الماضى جزء من العملية الجنائية إلى أن أصبحت الدولة هي ممثلة الضحية والمرافع عنه حتى أقرت حقوق الضحايا في التعويض وعرف المجنى عليه أنه صاحب الحق الذى يحميه القانون بنص التحريم ووقع الفعل الاجرامي عدوانا مباشراً عليه، وأن ثمة فارق بين تعبيرى المجنى عليه والمضرور من الجريمة (والمضرور في اللغة هو كل من خالطه الضرر).

المفهوم الاجرائي للضحية

الضحية هي المجني عليه الذي قتل بواسطة شخص آخر في إحدى جرائم العنف.

تصنيف الضحايا

أولا: تصنيف الضحايا على أساس قانوني

(١) الضحية البري تماما: وهو الصورة البحتة المثالية للضحية.

(٢) الضحية الذي يتحمل جزء من المسئولية: وهو الشخص

الذي يشارك الجاني في تحمل مسئولية الجريمة.

(٣) الضحية المذنب تماما كالجاني: وهو الضحية الذي يجبر المجرم على ارتكاب جريمته كما في حالة القتل للشفقة.

(٤) الضحية المنفرد بالإذناب: ويسأل وحده عن الجريمة، وهو حاله الشخص الذى يبادر بالاعتداء على شخص آخر بغرض القتل أو السرقة أو الاغتصاب... إلخ.

ثانيا: تصنيف الضحايا على أسس عضوية ونفسية واجتماعية، قام بيير سبترى" بتصنيف الضحايا على الوجه التالى:

(أ) المجنى عليه العاطفى. (ب) المجنى عليه المستتر.

(ج) المجنى عليه المريض.

حقوق الضحايا في القانون:

أولا: في العصور القديمة:

كان قانون حمورابي يتسم بالقسوة على المجرمين، وفي بعض الجرائم كان يقضى بالحكم على الجاني بأن يدفع ثلاثين مثلا للضرر الذي تتسبب عن الجريمة.

-أما قانون الألواح، فكان يوجب على السارق أن يدفع للمجنى عليه ضعف قيمة المسروق وثلاثة أمثال القيمة إذا وجد المسروق في منزلة أثناء التفتيش.

ثانيا: في العصر الحديث:

ترجع فكره التزام الدولة بتعويض المجنى عليه إلى أوائل القرن التاسع عشر بفضل أصحاب النظرية الوضعية.

المشكلات الاجتماعية

مفهوم المشكلات الاجتماعية

يعرف بول ب هورتون في كتابه علم اجتماع المشكلات الاجتماعية بأنها حالة تؤثر على عدد معين من الأفراد بطرق غير مقبولة وتتطلب القيام بعمل اجتماعي جماعي حيالها والجريمة والانحراف والبطالة والصراع العرقي والاضطراب الأسرى أمثلة حية على ذلك، وكل منها يشير إلى حاله تؤثر على عدد معين من الأفراد وهذا التعريف يتميز بأن يتضمن تحديد واضح للمشكلة الاجتماعية وذلك من خلال أربعة ركائز هي:-

١- حالة تؤثر على عدد معين من الأفراد فالمشكلة التى تؤثر على فرد ولا تعد مشكلة اجتماعية إلا إذا تعهدى تأثيرها ليشمل عدد كبير من الأفراد، فعندما تؤثر حالة ما على عدد كاف من الأفراد فإنها تعد مشكلة اجتماعية.

٢- بطرق غير مقبولة: حيث تتضمن المشكلة الاجتماعية حكم قيمى بأن هذه المشكلة غير مقبولة في المجتمع.

٣- تتطلب القيام بعمل تتطلب المشكلة الاجتماعي البحث عن وسائل وطرق لعلاجها.

٤- من خلال عمل اجتماعي جماعي: المشكلات الاجتماعية مواقف معقدة لدرجة الحاجة إلى اهتمام عام وتكوين رأي لبحث طرق العلاج.

ولتوضيح معنى المشكلة الاجتماعية يقول راب وسليز نيك أنها مشكلة في العلاقات الإنسانية التى تهدد المجتمع ذاته تهديدا خطيراً أو تعوق المصالح الرئيسية لعدد من الأفراد، وهما يذهبان أبعد من ذلك حين يرد أن المشكلة الاجتماعية تمثل انهياراً داخل المجتمع ذاته وبعبارة أخرى توجد المشكلة الاجتماعية حينما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الناس وتضطرب النظم السائدة وينتهك القانون.

المفهوم الاجرائي للمشكلة الاجتماعية

المشكلة الاجتماعية هي ما يترتب على الجريمة من خلل يصيب الأسرة ويؤثر على أداؤها لوظائفها، وذلك مثل التفكك الأسرى والثأر.

أنواع المشكلات الاجتماعية:

يمكن تحديد المشكلات الاجتماعية في قسمين رئيسيين هما:

(١) المشكلات المترتبة على خرق القيم والمعايير التى وضعها المجتمع بواسطة أفراد يطلق عليهم منحرفون أو مجرمون.

(٢) أما النوع الثاني من المشكلات فهو الذى يرتب علي فشل مؤسسات المجتمع في أداء دورها مما يؤدي إلى مشكلات مثل الفقر والبطالة.

طبيعة المشكلات الاجتماعية:

- المشكلات الاجتماعية تعد مشكلة فردية واجتماعية.

- المشكلات الاجتماعية نسبية بالنسبة للمعتقدات الثقافية السائدة.
- ترتبط المشكلات الاجتماعي بالتغير الاجتماعي فهى تنشأ في مجتمعات تتميز بمعدلات تغير متفاوته.
- أن دراسة المشكلات الاجتماعية لا تتطلب طرق او مناهج خاصة وإنما يتم دراستها بتطبيق مناهج علم الاجتماع.
- المشكلات الاجتماعية متعددة الأسباب، أي أنها لا تنتج من سبب واحد، بل هي نتيجة مجموعة (مترابطة) من الأسباب.
- تعتبر المشكلات الاجتماعية مؤشراً للاضطراب الاجتماعي الذى يشير إلى حالة أو مرحلة تغير اجتماعي منخفض بها تأثير القواعد والقيم السلوكية على أفراد المجتمع.

أهمية المشكلات الاجتماعية:

وقد وقعت عدة اعتبارات لتحديد مدى أهمية المشكلات الاجتماعية منها.

١- مدى انحراف المشكلة عن القيم المقبولة في المجتمع.

٢- عدد القيم التى ينتهكها المجتمع.

٣- عدد الأفراد الذين يضمهم المشكلة.

٤- لمدى الاتساعي للمشكلة.

٥- مدى تأثير المشكلة على المشكلات المرتبطة بها.

فمشكلة البطالة مثلا تعمل على زيادة الجريمة والدعارة.

٦- السهولة أو الصعوبة بالنسبة التى يمكن بها حل المشكلة.

٧- الدرجة التى يحل بها العامة المشكلة.

٨- المدة الزمنية التى تستمر فيها المشكلة.

الاتجاهات النظرية ودراسة المشكلات الاجتماعية:

(١) الاتجاه الوظيفي. (٢) الاتجاه الراديكالي.

ومن المشكلات الاجتماعية التى يرى الباحث أنها مرتبطة على الجريمة القتل وإنما تؤثر على كيان الأسرة ووظائفها المشكلات الآتية:

(١) التفكك الأسرى. (٢) الثأر.

التفكك الأسرى

يعنى التفكك الأسرى انفصال وحده الأسرة حيث تتفكك وحده الأسرة أما بموت أحد أو كلا الوالدين أو بالخلافات الداخلية التى قد تؤدي إلى الطلاق، وهو انهيار الأسرة كوحدة اجتماعية اقتصادية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها نتيجة لفشل أحد أفرادها أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بشكل مرضى.قد صنف هيل Hill أزمات الأسرة إلى ثلاث فئات هي:

(١)التمزق أو فقدان العائل. (٢) التكاثر الإضافة.

(٣) الانهيار الخلقي.

-وقد صنف وليم جود الأشكال الرئيسية لتفكك الأسرة منها ما يلى:

١- انحلال الأسرة تحت تأثير الرحيل الإرادي لأحد الزوجين عن طريق الانفصال أو الطلاق أو الهجر.

٢- يمكن أن تحل الأزمة العائلية بسبب أحداث خارجية وذلك

مثل الغياب الاضطراري الموقف أو الدائم لأحد الزوجين بسبب الموت أو دخول السجن أو أية كوارث أخرى مثل الحرب أو الفيضان.

الثأر Vendetta

وهو القصاص باليد – أي تطبيق قانون العين بالعين والسن بالسن فلا يترك للسلطة العامة أن تمارسه أو لا تمارسه إنما يتمسك المجنى عليه أو أقاربه أو قومه بإنفاذه بأيديهم والثأر تقليد بدائي لا يتفق مع قيام المجتمع المنظم ولكنه ما زال سائدا بين بعض الشعوب كالعرب وبعض أقاليم إيطاليا – والثأر من تقاليد العرب المأثورة.

الدراسات السابقة

يعتبر عرض الدراسات السابقة من الخطوات المنهجية الهامة حيث تسمح بتكوين إطار من المعلومات وتسهم في معرفة نقاط القوة والضعف وتجنب الباحث تكرار الجهود المبذولة.

هذا ويمكن تصنيف الدراسات السابقة التى سوف يتم عرضها في هذا الفصل إلى قسمين:

القسم الأول: يشمل الدراسات التى لها علاقة مباشرة بموضوع البحث وهي:

١- دراسة ضحايا الجريمة بمدينة القاهرة (وهي كما ذكرنا الدراسة الوحيدة التى تمت من قبل دراستنا الراهنة والتى تتناول ضحايا الجريمة من وجهة النظر السوسيولوجية.

٢- دراسة ضحايا الجريمة بمدينة تونس.

٣- دراسة الوقاية من القتل في محيط العمل.

٤- دراسة الخوف من الجريمة وعلاقته بالتحول إلى ضحية (مباشرة أو غير مباشرة).

القسم الثاني ويشمل الدراسات التى لها علاقة غير مباشرة بموضوع البحث وهي:

١-ظاهرة الأخذ بالثأر، دراسة انثروبولوجية في إحدى قرى الصعيد.

٢-جريمة القتل، طبيعتها وعواملها وآثارها.

الدراسة رقم (١) دراسة ضحايا الجريمة (الجريمة الدولية)

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة ضحايا الجريمة في مدينة القاهرة (بتكليف من هيئة الأمم المتحدة).

وقد أجرى البحث على ثلاث نقاط رئيسية بمدينة القاهرة وهي منطقة هيليوبولس (مصر الجديدة) ومنطقة مصر القديمة والثالثة منطقة بولاق).

وقد استخدم الباحث في دراسته هذه بعض المناهج والأدوات التى تعينه على إجراء بحثه، فقد استخدم المسح الشامل بطريقة العينة (عينة عشوائية) وقد استعان في جمع بياناته من ميدان البحث ببعض الأدوات كالاستمارة (استمارة المقابلة) أيضا الإحصاء كأداة.

(١) سرقة السيارات: أثبتت الدراسة ارتفاع نسبة ضحايا سرقة

السيارات بين الذين يسكنون المنطقة العليا وذلك لعدة أسباب:

١-ارتفاع قيمة السيارات في هذه المنطقة.

٢-كما أن أصحاب تلك السيارات يتركون سياراتهم في الشوارع بسبب عدم وجود أماكن كافية لمبيت السيارات.

-هذا بالإضافة إلى وجود نوازع خاصة للانتقام من ساكنى هذه المناطق.

(٢) سرقة محتويات السيارات : وفق نتائج الدراسة فإن ضحايا هذه النوعية من الجرائم ترتفع نسبتهم في المناطق الدنيا تليها المنطقة الوسطى ثم المنطقة العليا.

(٣) التزوير: أظهرت نتائج الدراسة نسب توزيع جرائم التزوير كالآتي:

- ٢٨.٩ % من سكان المنطقة العليا.

- ٥٦.٢% من سكان الطبقة الدنيا.

- ١٤.٨ % من سكان الطبقة الدنيا.

(٤) السرقات الشخصية: أثبتت نتائج الدراسة أن ضحايا السرقات الشخصية، معظمهم من الطبقة الوسطى والعليا من المتعلقين حيث تنتشر سرقة رواتب العاملين وهم من الطبقة الوسطى على درجة التعليم.

(٥)جرائم الاغتصاب: أثبتت الدراسة أن جميع حالات ضحايا جرائم هتك العرض من صغار السن (ذكور وإناث) ومن فئات المتعلمين والذين يعشيون في المناطق العليا والمتوسطة.

- ومن حيث معايير منع الجريمة (وسائل منع الجريمة).

فقد توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

يستخدم من شملتهم العينة وسائل لمنع وقوعهم ضحايا للجريمة فمنهم ٦٠.٧ يستخدمون إقفال للأبواب متعددة الأحكام (التكات).

علاقة هذه الدراسة بالدراسة الراهنة:

تعتبر هذه الدراسة رائدة في مجال البحث عن موضوع ضحايا الجريمة في المجتمع المصري وباكوره الانتاج العلمي في هذا المجال وتناول الباحث في هذه الدراسة بطريقة مسجية ضحايا الجريمة في ثلاث مناطق رئيسية بمحافظة القاهرة.

-وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة بطريقة سليمة في عدة جوانب، منها ان تلك الدراسة هي التى استمد منها الباحث فكرة دراسته كما أن الباحث قد استفاد من تقسيم الدراسة للعينة إلى مستويات اقتصادية ثلاث هي المنطقة العليا والطبقة الوسطى والطبقى الدنيا والتى ترتب عليها استنباط العلاقة بين المستوى الاقتصادي ونوع الجريمة.

الدراسة رقم (٢) الخوف من الجريمة وعلاقته بالتحول إلى ضحية (مباشرة أو غير مباشرة) دراسة مقارنة.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الخوف من الجريمة احد الموضوعات لهامة في جدول أعمال البحث والدراسة العلمية لكل من علم الاجتماع وعلم

الجريمة وعلم الضحية باعتبارها مشكلة يعني منه الكثير.

أهداف الدراسة:

(١) الهدف التطبيقي: تهدف هذه الدراسة إلى تفسير وتوضيح علاقة الخوف من الجريمة بالتحول إلى ضحية (مباشرة أو غير مباشرة للجريمة).

(٢) الهدف العملي: يمثل موضوع الخوف من الجريمة إضافة للبحث العلمى في هذا المجال.

مجالات الدراسة:

(١) المجال البشري: تمت هذه الدراسة على عينة من ضحايا الجرائم.

(٢) المجال الجغرافي: هناك علاقة بين الخوف من الجريمة والوقوع كضحية مباشرة أو غير مباشرة للجريمة.

تساؤلات:

١-هل هناك علاقة بين الخوف من الجريمة والنوع؟

٢-هل هناك علاقة بين الخوف والوقوع كضحية للجريمة؟

٣-هل يزداد شعور الخوف من الجريمة لدى حالات ضحايا الجريمة.

المنهج المستخدم

استخدام في هذه الدراسة عدة مناهج منها:

١- منهج المسح الاجتماعي. ٢- المنهج التجريبي.

٣-منهج المقارن. ٤- منهج تحليل المضمون.

الأدوات المستخدمة

فقد تم استخدام استمارة الاستبيان عن طريق البريد

***مصادر الحصول على البيانات**

دراسات الرأي العام. بحث دراسة حالات الضحايا المؤشر الاجتماعي والحالة الاجتماعية للعينة محل الدراسة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١- يزداد الخوف من الجريمة أو يشتد لدى ضحايا الجريمة الذين سبق وقوعهم كضحايا للجريمة).

٢- هناك علاقة بين الخوف من الجريمة ونوع الجريمة حيث يزداد معدل "الخوف من الجريمة في حالة ضحايا جرائم العنف.

٣- هناك علاقة بين النوع وشدة الخوف من الجريمة حيث يزداد الخوف لدى الإناث عن الذكور خاصة في حالة تجربة تعرض الإناث لإحدى جرائم العنف (خاصة جرائم الاغتصاب).

٤- تتشابه نتائج الدراسات التى تمت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا مما يعطى مؤشر ويدعم النتائج التى تم التوصل إليها.

علاقة هذه الدراسة بدراستنا الراهنة

وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا الراهنة في دراسة الأثر البعد للجريمة حيث تقوم دراستنا الراهنة بدراسة المشكلات المترتبة على

جريمة القتل بينما تقوم هذه الدراسة على تفسير أثر الجريمة على الضحية من حيث الشعور بعدم الأمان وأيضا الخوف من الوقوع كضحية للجريمة.

إطار الدراسة وإجراءاتها المنهجية

أولا: مشكلة الدراسة:

من المشكلات الاجتماعية التى تعاني منها مختلف المجتمعات على اختلاف مستوياتها الجريمة وما يترتب عليها من آثار ومشكلة جريمة القتل ليس فقط في كونها تؤدي إلى فقدان الحياة للضحية، ولكن أيضا فيما تتركه من آثار اجتماعية واقتصادية على أسر الضحايا:

-ومن خلال اقتناع الباحث بمشكلة بحثه فإنه يتعين عليه وضع خطوات يتبعا في سبيل انجازه لهذه الدراسة رغم صعوبة ذلك لعدم وجود خطى سابقة في مجال دراسة مشكلات الضحايا.

ثانيا: أهمية الدراسة:

لابد لأي دراسة أو بحث علمى في أي فرع من فروع المعرفة أن يكون لها أهميتها التى دفعت البحث للقيام بهذه الدراسة.

أما الأهمية العلمية بالنسبة للدراسة الراهنة فتأتي من خلال ندرة الدراسات السوسيولوجية التى أجريت حول موضوع ضحايا الجريمة بخلاف ما عقد من ندوات في الجمعية المصرية لرعاية ضحايا الجريمة بالقاهرة.

تأتي الأهمية التطبيقية في أن الدراسة تكشف النقاب عن

المشكلات الاجتماعية التى تعاني فيها اسر ضحايا الجريمة وهي أن تكون تركز على مشكلتين فقط المشكلة الاقتصادية والمشكلة المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية.

ويرجع الباحث أن تكون هذه الدراسة واحدة من الإسهامات العلمية الأكاديمية التى تدعم الاهتمام بهذه المجال من قبل الباحثين والهيئات والمنظمات القائمة على التخطيط.

ثالثا: أهداف الدراسة:

وتتمحور أهداف الدراسة فيما يلى:

١- تهدف الدراسة إلى الكشف عن تأثير جريمة القتل العمد على دخل أسرة الضحية وذلك من خلال معرفة العلاقة بين مهنة الضحية وأملاكه وعدد أفراد أسرته وبين تأثير الجريمة على الحالة الاقتصادية لأسر الضحية.

٢- كما تهدف إلى الكشف عن كيفية مواجهة الأسر لأثر الجريمة على الحالة الاقتصادية للأسرة.

٣- وتهدف الدراسة إلى الكشف عن تأثير الجريمة على دور الأسرة في تنشئة الأبناء وذلك من خلال معرفة تأثير الجريمة على المسار التعليمي للأبناء وعلى سلوك الأبناء وعلى علاقة أبناء الضحية بأسرهم وأصدقائهم.

٤- كما تهدف إلى الكشف عن مدى مشاركة الأسرة لأبناء الضحية في مواجهة المشكلات المترتبة على الجريمة.

رابعا: فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على فرض أساسي وفرضين فرعيين على النحو

التالي:

الفرض الأساسي: تتعرض أسر ضحايا جرائم القتل لمشكلات اجتماعية تؤثر على داخل الأسرة وعلى دورها في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء.

الفرضين الفرعيين:

(١) تؤثر جريمة القتل سلبيا – على الحالة الاقتصادية لأسرة الضحية.

(٢) تؤثر جريمة القتل – سلبيا – على دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء.

خامسا: المنهج وأدوات جمع البيانات

(١) المنهج: يدخل الباحث إلى مجال بحثه بدون وجود مفاهيم سابقة لديه مثل الطفل الوليد يأتي إلى الحياة لا يدري شيئا ثم يبدأ خطوه يليها خطوه في جميع بياناته. وسوف يستعين الباحث بمنهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة وكذلك استخدام الباحث المنهج الوصفي بهدف الوصول إلى تكوين صوره شبه – كاملة في واقع المشكلة

(٢) من حيث التعليم: أن تتضمن حالات الدراسة قدر الإمكان مستويات تعليمية مختلفة.

(٣) من حيث محل الإقامة: أن تتنوع لكى تشمل بقدر الإمكان معظم القرى والنجوع التى يعرف عنها انتشار جرائم القتل.

وبناء على الشروط التى وضعت لاختيار العينة، فقد وقع الباحث على مائة حالة لإجراء الدراسة الميدانية.

نتائج الدراسة ومناقشاتها

الفرض الأول: تؤثر جريمة القتل سلبيا على الحالة الاقتصادية لأسر الضحية.

ومن حيث العلاقة بين جريمة القتل وانخفاض دخل أسر الضحية فقد ثبت من خلال الدراسة الميدانية أن ٩٤% من اسر الضحايا قد تعرضوا لمشكلات اقتصادية في مقابل ٦% فقط لم تتعرض لهذه المشكلات، ويمكن تقسيم الأسر من حيث تأثير الجريمة على الدخل إلى ثلاث أقسام هي:

أ- انخفاض مستوى الدخل دون تأثير على مستوي المعيشة.

ب- انخفاض مستوى الدخل بشكل يؤثر على مستوى المعشية.

جـ- انخفاض مستوى الدخل إلى درجة الاحتياج وطلب المساعدة.

أولا: من حيث انخفاض مستوى الدخل دون تأثير على مستوى المعيشة:-

تبين من الدراسة أن ٣٣% من الأسرة التي شملتهم العينة قد انخفض دخلهم دون التأثير على مستوى المعيشة.

ويرجع السبب في انخفاض دخل الأسرة دون التأثير على مستوى المعيشة أو يقصد بالتأثير هنا دون حاجة الأسرة إلى عمل أحد أفرادها والمساعدة من الغير إلى أن حالة هذه الأسرة الاقتصادية مرضية، وهي الأسر التى تتغلب على مشكلاتها الاقتصادية بما لديها من مدخرات تسمح لها بذلك.

ثانيا: من حيث انخفاض دخل الأسرة بشكل يؤثر على مستوى المعيشة:

أضحت الدراسة أن درجة الأسرة قد ينخفض بشكل يؤثر على مستوى المعيشة نتيجة فقدان عائل الأسرة حيث كان يقوم بدوره في توفير الإمكانيات اللازمة لمعيشة الأسرة وتعليم الأبناء وبعناية انخفض دخل الأسرة بشكل أدي إلى جعل أبناءه يعملون لسد احتياجاتهم الأساسية والمساعدة في باقي التكاليف الأسرة، وتبين من الدراسة المسحية أن ٣٥.٨% من العينة قد انخفض دخلهم نتيجة لفقد العائل الرئيسي للأسرة.

ثالثا: انخفاض مستوى الدخل إلى درجة الاحتياج وطلب المساعدة:

وأظهرت الدراسة ان جريمة القتل قد تؤدي إلى انخفاض دخل الأسرة (للضحية) إلى درجة الاحتياج وطلب المساعدة ويرجع ذلك أن هذه الأسرة ذات حالة اقتصادية سيئة أو هي التى تستعين بالمساعدات الخارجية للتغلب على مشكلاتها الاقتصادية حيث اتضح من خلال الدراسة المسحية أن ٣١.٢ % من العينة التى شملتهم الدراسة قد تعرضت لانخفاض في الدخل وذلك في صوره عدم ثابت الدخل ١٧.٩ أي أن الأسرة لم تصبح لها دخل ثابت، وهناك اسر انخفض دخلها بحيث أصبح لا يفي بأدنى الاحتياجات الأساسية للأسرة ١٣.٣ %.

مناقشة فرض الدراسة الثاني

تؤثر جريمة القتل –سلبيا– على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية للأبناء وقد ثب من الدراسة الميدانية تأثير البيئة

الاجتماعية المشكلة للفرد الأسرة بجريمة القتل التى يتعرض لهارب الأسرة وذلك على مستوى هذه المحاور:

١-من حيث المستوى التعليمي للأبناء.

٢-من حيث السلوك لاجتماعي للأبناء.

٣-من حيث التأثير النفسي على الأبناء.

أولا: من حيث المستوى التعليمي للأبناء

ويمكن تقسيم المستوى التعليمي لأبناء الضحية من حيث تأثره بالجريمة إلى عدة أقسام هي:

١-التأخر الدراسي. **٢-التسرب الدراسة.**

٣-تحول المسار التعليمي. **٤-صغر سن الأبناء.**

وقد ثبت من الدراسة تأثر البيئة الاجتماعية المشكلة للفرد الأسرة بجريمة القتل التى يتعرب لهارب الأسرة، وذلك على مستوى هذه المحاور:-

(١) من حيث المستوى التعليمي للأبناء.

(٢) من حيث السلوك الاجتماعي للأبناء.

(٣) من حيث التأثر النفسي على الأبناء.

أولا: من حيث المستوى التعليمي للأبناء

ويمكن تقسيم المستوى التعليمي لأبناء الضحية من حيث تأثره بالجريمة إلى عدة أقسام هي:

(١) التأخر الدراسي. **(٢)التسرب الدراسي.**

(٣)تحول المسار التعليمي. **(٤)صغر سن الأبناء.**

-وقد جاءت النتائج محققة لأهداف الدراسة وقد ثبت ذلك في الآتي:

-هل هناك علاقة بين ملكية الضحية وتأثر الجريمة على الحالة الاقتصادية للأسرة؟

-وللإجابة على هذا التساؤل أثبت الدراسة أنه ليس هناك علاقة بين ملكية الضحية وتأثير الجريمة على الحالة الاقتصادية للأسرة فقد تبين (من خلال جدول ٢٦) أن ٦٠% من الضحايا لديهم أملاك في حين أتضح (من خلال جدول ٤٢) أن ٩٤% من أسر الضحايا قد تعرضوا لمشكلات اقتصادية وقد تبين ذلك من جميع حالات الدراسة حيث تعرضت على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية لانخفاض الدخل.

هل هناك علاقة بين مهنة الضحية وتأثير الجريمة على الحالة الاقتصادية للأسرة؟

وللإجابة على هذا التساؤل أثبتت الدراسة أنه ليس هناك علاقة بني مهنة الضحية وتأثير الجريمة على الحالة الاقتصادية للأسرة ويقصد بالمهنة هذا العمل الذى ينتج عنه دخلا وقد تبين (من خلال جدول ٤٤) أن جميع المهن قد تعرضت أسر أصحابها لمشكلات اقتصادية نتيجة للجريمة وكذلك حالات الدراسة كلها على اختلاف مهن أصحابها؟

هل هناك علاقة بين عدد أفراد أسرة الضحية وتأثير الجريمة على حالة الأسرة الاقتصادية؟

وللإجابة على هذا التساؤل أثبتت الدراسة أنه ليس هناك

علاقة تركز بين عدد أفراد أسرة الضحية وتأثير الجريمة على حالة الأسرة الاقتصادية فقد تبين (من خلال جدول ٤٣) أن ٦% فقط من العينة لم تتعرض لمشكلات اقتصادية منها ٨٣.٣% تنتمى إلى الفئة (١-٤) ١٦.٧ % تنتمى إلى الفئة (٥-٨).

كيف تواجه الأسرة أثر الجريمة على الحالة الاقتصادية؟

وللإجابة على هذا التساؤل، أظهرت الدراسة أن الأسرة تواجه مشكلاتها الاقتصادية وفقا للحالة الاقتصادية للأسرة والتى يمكن تقسيمها إلى أقسام ثلاثة هي:

(١) الأسرة ذات الحالة الاقتصادية المرضية.

(٢) الأسرة ذات الحالة الاقتصادية المتوسطة.

(٣) الأسرة ذات الحالة الاقتصادية السيئة.

وبتطبيق ذلك على الدراسة الميدانية تبين الآتي:

(١) الأسرة ذات الحالة الاقتصادية المرضية

وهي التى واجهت مشكلاتها الاقتصادية بما لديها من مدخرات وأيضا بتخفيض بعض نفقات الأسرة بما يتناسب والتغيرات التى طرأت على الدخل (٣٩.١%)

(٢)الأسرة ذات الحالة الاقتصادية المتوسطة.

وهي التى تتغلب على مشكلاتها الاقتصادية بعمل وجهد أبنائها ١٨.٤%

(٣)الأسرة ذات الحالة الاقتصادية السيئة

وهي التى تستعين بالمساعدات الخارجية، وذلك مثل أخوه الضحية (٢١.٨%)، أو أخوة أرملته ٧.٨% أو والده أرملته ٦%

أو الحصول على مساعدات من الهيئات التى تقدم مساعدات لأصحاب تلك الحالات مثل الشئون الاجتماعية ٣.٤ % وذلك إلى جانب خفض النفقات.

نتائج الدراسة الميدانية:

أولا: من حيث تأثير الجريمة على الحالة الاقتصادية لأسر الضحية كشفت الدراسة أن ٩٤% من حجم العينة قد تعرضوا لانخفاض الدخل نتيجة للجريمة ويمكن تقسيم الأسر من حيث تأثير الجريمة على الدخل إلى ثلاث أقسام هي:

١- انخفاض مستوى الدخل دون تأثير على مستوى المعيشة: أظهرت الدراسة أن الجريمة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الدخل دن تأثير على مستوى الدخل ويمثل ذلك ٣٣% من حجم العينة وهي الأسرة ذات الحالة الاقتصادية المرضية.

٢- من حيث انخفاض دخل الأسرة بشكل يؤثر على مستوى المعيشة أظهرت الدراسة أن دخل الأسرة قد ينخفض بشكل يؤثر على مستوى المعيشة نتيجة للجريمة وفقدان العائل حيث كان يقوم بدروه في توفير الامكانيات اللازمة لمعيشة الأسرة وتعليم الأبناء.

٣- من حيث انخفاض الدخل درجة الاحتياج كشفت الدراسة أن جريمة القتل قد تؤدي إلى انخفاض دخل أسرة الضحية إلى درجة الاحتياج للمساعدة، ويتمثل ذلك ٣١.٢% من العينة وهي الأسر ذات الحالة الاقتصادية السيئة.

-من حيث العلاقة بين ملكية الضحية وتأثير الجريمة على

الحالة الاقتصادية للأسرة.

أوضحت الدراسة أنه ليس هناك علاقة بين ملكية الضحية وتأثير الجريمة على الحالة الاقتصادية للأسرة، حيث تبين أن ٦٠% من الضحايا لديهم أملاك في حين ان ٩٤% من أسر الضحايا قد تعرضوا لانخفاض في مستوى الدخل.

-من حيث العلاقة بين مهنة الضحية وتأثير الجريمة على الحالة الاقتصادية للأسرة.

-كشفت الدراسة أنه ليس هناك علاقة بين مهنة الضحية وتأثير الجريمة على الحالة الاقتصادية للأسرة، وقد بينت أن جميع المهن قد تعرضت أسر أصحابها لانخفاض في مستوى الدخل.

-من حيث العلاقة بين أملاك الضحية وكيفية مواجهة الأسرة للمشكلات الاقتصادية كشفت الدراسة أن هناك علاقة بني أملاك الضحية وكيفية مواجهة الأسرة لمشكلاتها الاقتصادية، حيث تبين أن أسرة الضحية لديه أملاك تواجه مشكلاتها أما ببيع جزاء أو كل هذه الأملاك.

-من حيث العلاقة بين نوع المبحوث وبيع أملاك الضحية:

أوضحت لدراسة أن الإناث أكثر من الذكور (جراه) في اتخاذ قرار بيع الممتلكات حيث أن نسبة الإناث في حالة بيع كل الممتلكات ٦٦.٧% بينما نسبة الذكور في نفس هذه الحالة (٣٣.٣)، كما تبين أن نسبه الذكور في حالة عدم بيع الممتلكات (٦٩.٧%).

-من حيث علاقة العائل الضحية وبيع أملاك الضحية

كشفت الدراسة أن هناك علاقة بين صلة العائل بالضحية وبيع ممتلكات الضحية.

ثانيا: من حيث تأثير جريمة القتل على دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء:

-تبين من الدراسة تأثر البيئة الاجتماعية المشكلة للفرد – للاسرة – بجريمة القتل التى يتعرض لهارب الأسرة، وذلك على مستوى هذه المحاور:

(١) من حيث المستوى التعليمي للأبناء.

(٢) من حيث السلوك الاجتماعي للأبناء.

(٣) من حيث التأثير النفسي التعليمي للأبناء.

أولا: من حيث المستوى التعليمي للأبناء.

كشفت الدراسة تأثير الجريمة على المستوى التعليمي للأبناء اتخذ أوجه متعددة كما يلى:

(١) من حيث التأخر الدراسي:

أوضحت الدراسة أن الجريمة ومشكلاتها قد أثرت على المستوى التعليمي لأبناء الضحية مما أدي ببعض هؤلاء الأبناء إلى التأخر الدراسي ويمثل ذلك ٤٠.٩% من العينة.

(٢) من حيث السلوك الاجتماعي للأبناء:

كشفت الدراسة أن سلوك أبناء الضحية قد تأثر بجريمة القتل التى راح ضحيتها الأب ويمثل ٩٨% من العينة، أوضحت الدراسة أن هناك تفاوتا في مدى تأثر هؤلاء الأبناء وفقا لمراحلهم العمرية.

(٣)من حيث التأثير النفسي على الأبناء:

وقد كشفت الدراسة في هذا الشأن وأمراً خطيراً، أن من أبناء الضحية من شاهد الحارث الذى راح ضحيته الأب، وتمثل ذلك في ٣٩ % من العينة، فمن الأبناء من شاهد الحارث منذ بدايته وحتى اللحظة التى أصبح فيها ضحية، ومنهم من حضرا إلى موقع الحادث بصحبة الأسرة وشاهد الأب وهو صريح مما ترك أثراً نفسيا لدى هؤلاء الأبناء.

-من حيث تأثر الجريمة على المسار التعليمي لأبناء الضحية

بينت الدراسة أن جريمة القتل وما يترتب عليها من مشكلات قد تؤدي إلى التأخر الدراسي لأبناء الضحية في عدة أوجه منها إهمال الأبناء لدراستهم ويمثل ٣٣.٤% من العينة أو انخفاض في المستوى التعليمي ٤.٥%، أو إهمال الأسرة للأبناء من فرط اهتمامها بالجريمة (٣٦.٤%).

-من حيث العلاقة بين نوع العائل وترك أحد أبناء الضحية للتعليم

بينت الدراسة أنه في حالة أن يكون العائل أنثى تقل نسبة الأبناء المتسربين من التعليم ١٣.٩% عن مثيلاتها في حالة أن يكون العائل ذكر ٨٦.١%.

-من حيث العلاقة بين صلة العائل الضحية وترك أبناء الضحية للتعليم

تبين من الدراسة أنه تقل نسبة الأبناء المستربين من التعليم عندما يكون العائل أرملة الضحية أو أحد أبنائه، بينما تزداد هذه

النسبة عندما يكون العائل عم الضحية أو والده أو أخيه.

-من حيث تأثير جريمة القتل على سلوك أبناء الضحية تجاه أصدقائهم كشفت الدراسة أن الأبناء كبار السن قد تغير سلوكهم تجاه أصدقائهم وذلك من تلقاء أنفسهم يمثل ١الكل ٥٩% من العينة.

-وأظهرت أن الأبناء الصغار في السن قد منعتم الأم من الاحتكاك واللعب مع الآخرين في ظل الظروف التى تمر بها الأسرة وتمثل ذلك في ١١% من العينة.

الصعوبات التى واجهت الباحث

لقد واجهت البحث صعوبات متعددة في تناوله لهذه الظاهرة سواء في الجانب النظري منها أو الميداني ويمكن أن يجملها فيما يلى:

-من حيث الجانب النظري:

فإن موضوع الدراسة ينصب على المشكلات الاجتماعية لأسرة ضحايا الجريمة (جرائم القتل) وهو موضوع لم يتطرق إليه أي دراسة سوسيولوجية من قبل، ولذا فإنه يندر وجود المراجع العلمية التى تتناوله بشكل مباشر مما يشكل صعوبة بالنسبة للباحث في التأصل العلمي للإطار النظري خاصة وأن علم الضحايا من العلوم التى تندر بها الدراسات سواء المكتبية العربية أو الأجنبية وذلك لحداثة نشأته.

-أما من حيث الجانب الميداني للدراسة:

فقد واجهت الباحث صعوبات في جمع المادة العلمية من

ميدان البحث حيث أن موضوع الدراسة ينصب على قضية شديدة الحساسية بالنسبة لأفراد العينة، حيث أن الباحث حدد شروطا سبق ذكرها أهمها أن يكونوا من أسر ضحايا الجرائم القتل، وأن يكون المبحوث هو العائل للأسرة وعليه فإن أول الصعوبات التى كانت تواجه الباحث هي الوصول إلى الأسرة والأفراد التى تنطبق عليهم الشروط وخاصة مع رفض الجهات الأمنية إعطاء الباحث عناوين محل إقامة تلك الأسرة.

التوصيات:

(أ) التوصيات المجتعية: تعد منطقة الصعيد من أكثر المناطق التى تحتاج إلى اهتمام عند وضع السياسات والخطط المستقبلية.

التوصيات العلمية: يوصي بمزيد من الندوات والمؤتمرات العلمية حول موضوع الضحايا.

الفصل الثامن
جرائم الأجانب
في مصر

الفصل الثامن

جرائم الاجانب فى مصر[١]

أولا : مشكلة البحث و أسباب اختيارها :

تعد مسألة اختيار مشكلة البحث مسألة غاية الأهمية ، فلا شك أن الاختيار السليم لموضوع البحث اثرا كبيرا في قيمة البحث ذاته وأهميته فتلعب الخبرات الشخصية و الخبرات السابقة للباحث بالإضافة إلى ميوله و تخصصه الدور أو الإطار العام الذي من خلاله يتم اختيار مشكلة البحث.

فاختيار مشكلة البحث يتم إذن من مصادر متعددة من أهمها مدى الهام الباحث بالتراث الفكري في فرع تخصصه ، وفهمه الدقيق لهذا التراث بما فيه من حقائق و أفكار ، و يقوده ذلك إلى التعرف على المشاكل العديدة التي يمكن دراستها و البحث فيها ، و مدى إطلاعه و قراءاته للدراسات و البحوث التي تقع في نطاق تخصصه ، و من دراساته الفرعية أيضا و ان بعدت عن مجال تخصصه الدقيق ، أو من حضوره المناقشات الفعلية و تدور بين ملاحظاته و عما يدور فيها من وجهات النظر الجديرة بالدراسة التي يثيرها غيره من العلماء و المتخصصين .

و قد أعد الباحث أسباب اختياره لهذه المشكلة [جرائم

---

١ جمال عمران، جرائم الاجانب فى مصر،رسالة ماجستير، كلية الاداب بسوهاج،جامعة اسيوط ١٩٨٥

الأجانب في مصر ، دراسة ميدانية في سجون القاهرة الكبرى] للأسباب الآتية : .

١ – إن مشكلة البحث لهذه الدراسة لم تطرق ميدانيا بصورة شمولية ، و هو ما دفع بالباحث نحو البحث فيها ميدانيا.

٢– إن ظاهرة البحث التي اختارها الباحث تمثل من وجهة نظره عدوانا على المجتمع المصري الذين يعيش فيه الباحث ، إن لم تكن تمثل خطورة على أمن هذا المجتمع من الداخل و الخارج على حد السواء و سياسيا و اقتصاديا أيضا.

٣ – استوجب الباحث هذه المشكلة أو الظاهرة موضوع الدراسة ، لبيان مدى ارتباطها بمثيلتها من الظواهر أو المشاكل الأخرى التي تحدث ، ولكن لأسباب غير التي تؤدي إلى ظاهرة البحث.

٤ – كان من الضروري الكشف عن البواعث و الدوافع الحقيقية التي تدفع المجرمين الأجانب إلى ارتكاب الجرائم في مصر ، ومن ثم الكشف أيضا عن أثارها.

ثانيا : أهداف الدراسة :

لكل دراسة أو بحث هدف أو غرض Purpose حتى يكون ذا قيمة علمية و الغرض من الدراسة و البحث بوجه عام يفهم عادة على أنه السبب Reason Why الذي من اجله قام الباحث بهذه الدراسة.

و بمعنى آخر فان الهدف في معناه هو الظرف أو الغاية التي يتمنى الفرد أو المجموعة الوصول إليها ، بالإضافة إلى بيان

الاستخدامات الممكنة لنتائج الدراسة و شرح قيمتها العلمية.

و باختصار فان الهدف من أي دراسة أو الغرض منها توضيح : لماذا يقوم الباحث بها ؟ و ما هو الذي يبغي الوصول إليه ؟

و يفضل كثير من القائمين بعلم مناهج البحث تقسيم هدف أي بحث أو دراسة و الغرض منها إلى قسمين و هو ما دعا الباحث إلى تقسيم دراسته الراهنة إلى القسمين التاليين : .

القسم الأول : هدف علمي Seintific Objective

يعني محاولة الباحث اثراء النظرية العليمة بوجه عام والنظرية الاجتماعية بوجه خاص ، و التوصل إلى المعرفة العلمية عن حدود و خصائص مشكلة لبحث القاشم به ، و هي جرام الاجانب في مصر ، و من ثم التعرف على دوافع حدوثها و كيفيتها ، والتعرض لمدى الآثار و النتائج المترتبة على حدوثها ، و التنبؤ بما سيحدث مستقبلا من تلك الآثار و النتائج ، ولكشف عن القوانين التي تحكم الظاهرة.

القسم الثاني : هدف عملي أو تطبيقي Societal Objective

و معنى ذلك أن الهدف من إجراء البحث أو أي دراسة هو استخدام النتائج التي يوصل إليها الباحث وتطبيقها للوصول إلي حل المشكلة التي قام بدراستها. كما تهدف الدراسة الراهنة أيضا إلي تحليل الظاهرة الإجرامية من وجهة نظر علم الاجتماع الجدلي ، والتعرف علي أثار ها ومدي خطورتها علي المجتمع ، ومحاولة الكشف عن الأسباب والبواعث والمبررات والدوافع التي دعت بالفعل إلي ارتكاب الأجانب لجرائمهم في مصر.

وفي الدراسة الراهنة (ظاهرة جرائم الأجانب في مصر – دراسة ميدانية في سجون القاهرة الكبرى) اقتصر الباحث علي طرح عدة تساؤلات رأي فيها أنها تحقق له أهدافه ومتطلباته من الدراسة ، وهذه التساؤلات يمكن إجمالها فيما يلي : –

١- ما هي الأنماط الإجرامية لجرائم الأجانب في مصر ؟

٢- ما هي أسباب ارتكاب المجرمين الأجانب للجريمة في مصر ؟

٣- ما هي خصائص المجرمين الأجانب في مصر ؟

٤- ما هي الآثار الاجتماعية والنفسية لجرائم الأجانب في مصر ؟

(١) المجال البشري :

وهو يعني أيا من الفتات من البشر سوف تجري الدراسة عليهم ؟ ويقصد الباحث من هذا التساؤل أن الفتات التي تجري الدراسة عليهم هم المجرمون الأجانب المودعون بالسجون المصرية ، وبالتحديد من المودعين في سجون القاهرة الكبرى من الرجال والنساء علي حد سواء.

ولقد حصل الباحث علي المعالجات الإحصائية المناسبة لتوفير خصائص من سيجري عليهم البحث من جملة المجرمين المودعين سجون الجمهورية البالغ عددهم ٢٩٥ مسجونا يخص المجرمين من الرجال بنسبة ١، ٩٠% بينما يخص النساء ٩، ٩%.

والباحث حدد مجموعة من الخصائص والمحددات التي تم علي أساسها اختيار عدد عشرة مجرمين يمثلون عينة الدراسة ، وتم اختيارهم بطريقة مقصورة لانطباق هذه المحددات والخصائص عليهم دون غيرهم ، وتم علي أساسها اختيار حالات الدراسة في الجدول التالي : -

جدول رقم (١)

توزيع حالات الدراسة وفقاً لخصائص السن والحالة الزواجية

والتعليمية والجنسية والتهمة ومدة الحكم (العقوبة)

والسجن المودع به

م	الاسم	السن	الحالة الزواجية	الحالة التعليمية	المهنة	الجنسية	التهمة	مدة العقوبة	السن المودع به
1	سعاد حسين علي	30	مطلقة	مؤهل م	فنية	عراقية	دعارة	سنة	القناطر الخيرية - نساء
2	نوب نيجوزي	30	متزوج	مؤهل ع	دارس	نيجيرية	ج مخدرات	مؤبد	ليمان ابي زعبل
3	لارواندا	44	متزوجة	تقرأ و تكتب	خادمة	فلبينية	قتل	7 سوات	القناطر – نساء
4	روفائيل	42	أعزب	مؤهل ع	خبير بالية	إسرائيلي	تزييف عملة	15 سنة	مزرعة طره
5	ابتسام محمد هاشم	23	آنسة	تقرأ و تكتب	م.ممرضة	لبنانية	ج مخدرات	مؤبد	القناطر – نساء
6	جيروني باتوفال	53	متزوج	تقرأ و تكتب	تاجر تحف	يوناني	تهريب اثار	15 سنة	الاستئناف
7	ربيع شاتل بحر	38	متزوج	أمي	بدون عمل	سوداني	قتل وسرقة	اعدام	ليمان طره
8	فريد حامد إبراهيم	38	متزوج	مؤهل م	بدون عمل	فلسطيني	نصب	6 سنوات	المرج
9	ماريا كنعان	43	متزوج	مؤهل ع	بدون عمل	يونانية	اثار	3 سنوات	القناطر – نساء
10	كريم بن شعيب	38	أعزب	مؤهل ع	رئيس قسم	مغربي	تسهيل دعارة	سنة	القاهرة

(ب) المجال الجغرافي :

ويقصد به في أي منطقة جغرافية ستجري الدراسة بها بالتحديد.

ولقد حدد الباحث منذ البداية أن الدراسة الراهنة ستجري علي المسجونين الأجانب المودعين سجون القاهرة الكبرى.

وقصد من اصطلاح القاهرة الكبرى ثلاث محافظات هي القاهرة العاصمة ، ثم محافظة الجيزة ، ومحافظة القليوبية ، غير أن هناك توضيحا يراه الباحث ضروريا وهو أن السجون التي ستجري عليها الدراسة هي السجون التابعة لمصلحة السجون فقط دون الأخذ في الأعتبار السجون المركزية الملحقة بمراكز وأقسام الشرطة التي تنفذ أحكام الجنح التي لا يريد الحكم فيها عن ثلاثة شهور (١).

(١) ينفذ علي المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بأحد الليمانات التالية : –

أ – ليمان طره ، ب – ليمان أبو زعبل ، ج – ليمان وادي النطرون – وتعد الليمانات النوع الأول من السجون ، أما النوع الثاني فهو السجون العمومية ومقرها في عواصم المحافظات بالجمهورية وينفذ بها علي المحكوم عليهم من الرجال والنساء بعفويتي السجن أو الحبس البسيط الذي لا يقل عن ثلاثة شهور ، مع الإحاطة بأن المحكوم عليهن من السيدات بالأشغال الشاقة لا يتم التنفيذ عليهن بالليمانات بل بسجن القناطر الخيرية للنساء لمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والفيوم وبني سويف والمنوفية والشرقية والدقهلية ودمياط وبور سعيد والإسماعيلية والسويس والبحر الأحمر وسيناء ، بينما تنفذ هذه الأحكام (الأشغال فقط) علي النساء بسجن الإسكندرية إذا كانت صادرة من محافظات المنيا والوادي الجديد وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان ، كما تنفذ الأحكام النهائية بالسجن من النساء والرجال بالسجون العمومية التابعين لها.

أما أحكام الإعدام بالنسبة للسيدات فيتم في السجون الثلاثة السابقة الذكر ويوجه عام لا ينفذ علي الثالث فهو السجون المركزية مهما كانت فترة العفوية. أما النوع الثالث فهو السجون المركزية وهي التي تلحق بمباني الأقسام ومراكز الشرطة ومنوط إدارتها والأشراف عليها بمأموريها حتى يتم إلحاقها بمصلحة السجون م (٩٥) من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ، ينفذ بها الأحكام التي لا تزيد عن ثلاثة شهور ولا تقل عن ٢٤ ساعة وذلك في دائرة الجهة التي أصدرت الحكم ، وفي حالة عدم وجود سجن مركزي في الدائرة التي أصدرت الحكم ينفذ بالسجون المركزية المجاورة لها لعين إنشاء سجون مركزية لهذه الدوائر.

أما النوع الرابع فهو السجون العسكرية التي تقوم بتنفيذ الأحكام العسكرية الصادرة من المحاكم العسكرية الخاصة علي الأفراد العسكريين.

النوع الخامس فهو السجون التي تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية " كالمعتقلات [١]"

وخلاصة القول أن المجال الجغرافي يقع في نطاق محافظات القاهرة العاصمة والجيزة والقليوبية في السجون والليهانات التي بها مسجونون أجانب حسبها جاء بالجدول التالي :

جدول رقم (٢) توزيع المسجونين الأجانب نزلاء سجون القاهرة الكبرى

السجن أو الليمان	عدد المسجونين الأجانب
ليمان طره	٤٦
مزرعة طره	٥

١ أنظر في ذلك أنواع السجون – من كتاب دليل إجراءات العمل في السجون "الجزء الأول " –القاهرة – مطابع السجون –مزرعة طرة ، ١٩٦٦ ، ص ص ٩ – ١٧.

سجن القاهرة	٥
عنبر الزراعة بطره	٥
سجن الاستقبال بطره	٢
ليمان أب ي زعبل	٣٣
القناطر رجال	٦٧
القناطر نساء	٢٠
سجن المرج	٨
الاستئناف	١٤
الجملة	٢٠٥

ومن خلال هذا الجدول يتبين أن المجال الجغرافي البشري للدراسة سيتم علي المسجونين المودعين هذه السجون والبالغ عددهم ٢٠٥ مجرم.

(ج) المجال الزمني :

وتقصد به أن تحدد كل مرحلة يمر بها الباحث من مراحل الدراسة بتوقيت زمني يراعي عند وضعه متطلبات الدراسة وظروفها.

وإذا كانت الدراسة الراهنة تنقسم إلي قسمين رئيسيين : شأنها في ذلك شأن الكثير من الدراسات ، أحدهما مكتبي أو نظري ، والأخر عملي أو تجريبي ، فأن المجال الزمني للدراسة المكتبية هو عام ونصف بدءا من شهر أبريل ١٩٩٠ وحتى أكتوبر ١٩٩١.

بينها يكون المجال الزمني للدراسة التطبيقية – منذ اختيار حالات الدراسة وكتابة التقرير النهائي عن كل حالة – حوالي عام ونصف أيضا.

<u>سادسا : أدوات جمع البيانات :</u>

استعان الباحث في جمع البيانات ببعض الأدوات ، و منها دراسة الحالة كأداة ، و الملاحظة دون المشاركة للوقوف علي ملامح الحياة داخل مجتمع البحث (سجون القاهرة الكبرى) و شكل العلاقات بين نزلاتها ، ، وأيضا المقابلة المباشرة مع المبحوثين من خلال قيام الباحث بتوجيه مسار المقابلة توجتها عاما دون أن يتدخل و إنما يسجل استجابات المبحوث للمثير الذي يصفه أمامه (١) ، كما استخدم الإحصاء كأداة من أدوات جمع المعلومات حول حجم الظاهرة و نطاقها.

العنصر الأول : للبيانات الأولية :

و قصد فيها التعرف علي نوع المجرم (رجل – سيدة) و عمره ، و مهنته ، و دخله ، و حالته الزواجية ، وحالته التعليمة ، و نوع الجريمة المرتكبة ، والعقوبات المحكوم عليه بها.

العنصر الثاني : لأنماط الجريمة : و قصد منها التعرف علي نوع الجريمة التي يرتكبها الأجنبي من حيث الأسلوب الإجرامي ، و معرفة أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بين الأجانب ، وعدد المشتركين في ' ارتكابها ، و السوابق الإجرامية لهم .

العنصر الثالث : لأسباب الجريمة :

وقصد منها التعرف علي الأسباب التي تدفع الأجانب إلي ارتكاب الجريمة في مصر ، و عن مدي انتشار النشاط الإجرامي بين أفراد العائلة التي ينتمي إليها المجرم الأجنبي ، و عن الارتباط بين الجريمة و بعض الأمراض النفسية أو العصبية أو العقلية ، و عن الدور الذي تلعبه المشاكل الاجتماعية كالتفكك الأسري.

العنصر الرابع : لخصائص المجرمين الأجانب : و قصد منها التعرف علي الخصائص المميزة لكل نمط إجرامي ، و التعرف علي الخصائص الجسمانية المميزة للمجرمين الأجانب في مصر ، و عن دور التدريب و المستوي التعليمي و علاقتهما بالجريمة.

(ب) الملاحظة Obesrvation

ويقصد بها كأداة مساعدة ملاحظة كل التصرفات والحركات الشعورية و واللاشعورية و الانفعالية المختلفة التي تصدر عن الحالة أثناء المقابلات وعلاقتها الشخصية ، وتكوينه الإجرامي بالإضافة إلي ملاحظة وجود بعض العلاقات المميزة كوجود وشم علي الجلد في أماكن معينة من جسم الحالة ، و ما يشير إليه كبرى دعت بعض العلماء يقرر أن علم الاجتماع علم للملاحظة والمقابلة (١).

سابعا : عينة الدراسة (الحالات المختارة)

يتم اختيار عينة البحث من مجتمع البحث الذي يعرف بأنه مجموع الحالات التي ينطبق عليها خصائص معينة ، و علي الباحث أن يحدد الخصائص المختلفة التي تميز أفراد مجتمع بحثه (٢) كما أن مسألة اختيار الباحث لحالات الدارسة بتفصيلتها تعد من أهم الخطوات التي يحصل منها علي البيانات والمعلومات في دراسته وذلك بتوظيفه لهذه الحالات التي وقع عليها اختيار بطريقة تفيد البحث ، كما تعد مرجعه ، و خاصة في المجال الجغرافي للعينة التي اختيرت منه

و منذ البداية حدد الباحث انتهاجه لمنهج دراسة الحالة ، و صمم لذلك دليلا لدراسته الحالات التي يتم اختيارها من بين المجرمين الأجانب المودعين في سجون القاهرة الكبرى والسابق تحديدها (٤) و قد وضع مجموعة من المحددات والخصائص التي ينبغي توافرها لدي الحالات المختارة .

١- الأولي : ٣٠ سنة ، عراقية ، مطلقة و لها ثلاثة أطفال ذكور في حضانتها حاصلة علي معهد التقنيات الفنية من دولة الكويت ، متهمة بممارسة الدعارة والتسهيل لها ، عوقبت بالجس لمدة سنة واحدة ، وتم اختيارها من حالات الدراسة باعتبار ها صاحبة أقل الأحكام الصادرة ضد المجرمين الأجانب في مصر من النساء ، و نزيلة بسجن القناطر الخيرية نساء.

٢- الثانية : ٣٠ سنة ، نيجيري ، متزوج و يعول طفلا واحد ، حاصل علي دراسات عليا من جامعة نيودلهي بالهند ، متهم بجلب مخدرات ، عوقب

بالأشغال الشاقة المؤبدة ، و تم اختيار من حالات الدراسة باعتبار أنه أصغر المجرمين الأجانب عمرا من الرجال ، و مودع حاليا بسجن ليمتن طره.

٣- الثالثة : ٤٢ سنة ، إسرائيلي ، أعزب ، خبير باليه ، متهم بتزوير أوراق مالية ، عوقب بالأشغال الشاقة ١٥ سنة ، تم اختيار من حالات الدراسة لكونه صاحب أكبر العقوبات الصادرة ضد مجرمي تزوير العملة ، و مودع بسجن مزرعة طره.

٤- الرابعة : ٤٤ سنة ، فلبينية ، متزوجة ، خادمة ، تقرا وتكتب ، اتهمت بقتل الأميرة الكويتية فاطمة الصباح بالمعادي ، عوقبت بالسجن سبع سنوات ،اختيرت من حالات الدراسة باعتبار أنها المجرمة الوحيدة من النساء بين المتهمين في جرائم القتل و مودعة بسجن القناطر الخيرية نساء.

الخامسة : ٥٨ سنة ، يوناني ، متزوج ، تاجر تحف ، متهم بحيازة أثار مصرية مسروقة ، عوقب بالأشغال الشاقة ١٥ سنة ، اختير ضمن حالات الدراسة لاعتبار أنه أكبر المجرمين الأجانب عمرا ، و مودع بسجن الاستئناف بالقاهرة.

٥- السادسة : ٢٣ سنة ، لبنانية ، أنسه ، مساعدة ممرضة ، تقرا وتكتب ، اتهمت بحلب مخدرات نصف كيلو هيروين ، عوقبت بالأشغال الشاقة المؤبدة ، مودعة بسجن القناطر الخيرية نساء.

٧ – السابعة : ٣٨ سنة ، سوداني ، متزوج ويعول أسرة مكونة من ٦ أفراد اختير لكونه صاحب أقصي العقوبات المحكوم بها علي المجرمين الأجانب ، ومودع بليمان طره.

٨- الثامنة : ٣٨ سنة ، فلسطيني ، متزوج ، بدون عمل ، مؤهل متوسط ، اتهم بالنصب بطر يق الاختيار وتحرير شيك لا يقابله رصيد ،عوقب بالجس ٦ سنوات ، اختير ضمن حالات الدراسة اعتبار أنه صاحب أكبر

العقوبات المحكم بها علي مجرمي النصب من الأجانب ، مودع بسجن المرج بالقليوبية.

٩ – التاسعة : ٤٣ سنة ، يونانية ، متزوجة ، بدون عمل ، مؤهل عال ، اتهمت بحيازة أثار مصرية بهدف التهريب ، عوقبت بالجس ثلاث سنوات ، تم اختيارها ضمن حالات الدراسة باعتبار أنها المجرمة الوحيدة من النساء بين مرتكبي جرائم الآثار ، مودعه بسجن القناطر الخيرية نساء.

١٠ – العاشرة : ٣٨ سنة ، مغربي ، أعزب ، رئيس قسم خدمات الغرف بفندق رمسيس هيلتون ، أتهم بتسهيل الدعارة والفجور ، عوقب بالجس لمدة سنة واحدة ، اختير ضمن حالات الدراسة باعتبار أنه صاحب أقل العقوبات المحكوم بها علي المجرمين الأجانب من الرجال ، ومودع بسجن القاهرة.

الفصل التاسع
جريمة البلطجة [1]

تعد البلطجة أحد أهم ظواهر العنف، حيث أن اللفظ يعنى استخدام أسلوب ما سواء بالقوة أو بالعقل بهدف تحقيق مصلحة خاصة، وبغض النظر عن معنى اللفظ، فمن المؤكد أنها أصبحت من الظواهر المعتادة في حياتنا الحديثة سواء بشكل فردى أو جماعي أو مؤسسي، فهي تذكرنا بظاهرة القرصنة قديما. وقد استهدفت الدراسة التوصل إلى إجابة عن تساؤلات الدراسة والتي تتعلق بنوع وطبيعة المشكلات الاجتماعية والبيئية التي تنتشر داخل المناطق السكنية المتباينة في المجتمع المصري، وجريمة البلطجة نموذجا لها – وضع إطار معرفي تشريعي من خلال المنظور السوسيوايكولوجى للتأكيد على العوامل الاجتماعية والبيئية في تفسير مشكلة الدراسة حتى يتسنى إعادة إصدار قانون البلطجة ووضع تلك الدراسة أمام المخططين ومتخذي القرار في المجال الأمني. وقد استخدمت الدراسة الأسلوب

---

١ احمد حسنى السيد،تحليل سوسيوايكولوجى لظاهرة البلطجة،دراسة على بعض البيئات المتباينة في مدينة القاهرة،رسالة دكتوراه ،معهد الدراسات والبحوث البيئية،جامعة عين شمس ٢٠١٠.

الوصفى ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة على منطقتي الدراسة (عزبة الهجانة كمنطقة عشوائية، وأحد مناطق مدينة نصر كمنطقة حضرية التابعة لقسم أول م. نصر، حيث بلغ عدد المبحوثين ١٢٥ مبحوث من الذكور والإناث الذي حكم عليهم بأحكام سالبة للحرية أو ممن اشتهر عنهم ممارسة تلك الأساليب الإجرامية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها * توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العينتين فيما يخص تأثير البيئة الحضرية على سلوك البلطجي ونوع الخدمات التي يقدمها للآخرين

إيديولوجية البلطجة

الإيديولوجية تعنى نسق من المعتقدات والمفاهيم، يسعى إلى تفسير الظاهرة الاجتماعية، فهي إذا نظام من الأفكار المتداخلة تعكس اهتمامات المجتمعات من الجوانب الأخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية والنظامية[١] فهي ليست وعياً زائفاً كما أشار ماركس وانجلز بل هي حقائق صادقة تتوافق مع كل تغير في الظروف الاجتماعية والثقافية، وقد اكتسى اللفظ قوة في التعبير اثر كتابات كارل مانهايم عن علم اجتماع المعرفة والذي ابرز فيه حقيقة معرفة الواقع الاجتماعي.

بيد أن إيديولوجية البلطجة هنا لا تحتاج إلى تأويل فلسفي، بل إلى تحليل قانوني وسوسيوايكولوجى واقتصادي وثقافي وسياسي، وذلك في ضوء المتغيرات المجتمعية المختلفة، على نحو يحدد مضامين الظاهرة داخل النسق العام للمجتمع وما يشمله من ظواهر مختلفة

أولا : من منظور التشريعات القانونية :

البلطجة كظاهرة ليست إلا فعل اجرامى يقصد به توقيع الضرر على الغير سواء الضرر المادي أو المعنوي، وأن منع هذا الاعتداء لابد أن يكون من خلال مبدأ الشرعية من خلال مجموعة قوانين تحرم ذلك الفعل الاجرامى، ولقد اتجه علماء النفس والاجتماع والإجرام إلى البحث عن بارقة أمل لتجفيف منابع البلطجة أولا ثم الاهتمام بتشديد العقوبة على مرتكبيها من خلال تجريم هذا الفعل.

---

(١) محمد عاطف غيث : قاموس على الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٠ ص ٢٣٤

وقد ظهر فكر قانوني يعتمد على العوامل الدافعة للسلوك الاجرامى ويهتم بمواجهة الظواهر الإجرامية بعيداً عن فكرة الجزاء والإيلام – وهو ما عرف لفظاً في القانون باتخاذ التدابير اللازمة لتجفيف منابع الجريمة كجانب مادي، والوقوف على حجم الخطورة كجانب معنوي.

ولقد أصبحت فكرة الأخذ بنظام الازدواج في الجزاءات الجنائية (التدابير إلى جانب العقوبة) – من الأمور المعروفة في السياسة الجنائية المعاصرة، ولكن بشرط توافر مبدأ الخطورة، ايماناً بأن الاكتفاء بتقرير عقوبات على ارتكاب الجرائم امرأ لا يكفى وحدة لعلاج مشكلة الجريمة، والتي تتفاقم يوماً بعد يوم[١]، فلابد اذاً من الارتكاز على فكرة التدابير كمنظور مادي، والارتكاز على الخطورة كمنظور معنوي لفهم البلطجة في ضوء التشريعات القانونية، بمعنى أن يتوافر لحالة الفعل الركن المعنوي لتحقيق الشرعية الجنائية حينما يتم ضبط الفاعل، وركن مادي من خلال نص قانوني يمكن من خلاله تفعيل حالة التدابير، واعتبار مرتكب ذلك الفعل (مجرم خطير) وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- **أن يضاف وصف التجريم صراحة على حالات العنف التي تشكل خطورة غير مقترنة بجريمة، حتى تُعامل تلك الظاهرة معاملة الجرائم الخطرة.**
- **أن يقرر لها مجموعة من التدابير، تظهر علاقة السببية في ارتكاب مثل تلك الأفعال.**
- **أهمية وضع تعريف دقيق لحالات الخطورة الإجرامية يشمل فعل البلطجة بمعناه القانوني، والاجتماعي، والنفسي، حتى يشمل كافة أعمال البلطجة من (ترويع، تخويف، تهديد، استغلال).**
- **الاهتمام بالجانب المعنوي في تحديد الخطورة – بمعنى الاهتمام بالظروف التي شكلت العامل الاساسى في العود للجريمة وصناعة مجرم خطر.**

---

(١) سلوى بكير: إستراتيجية مواجهة العنف من الوجهة الجنائية، ورقة عمل للمؤتمر السنوي الرابع عن الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المجلد الثاني، القاهرة ٢٠٠٢ ص١٠٨٧.

والواقع أن التفرقة بين العوامل التي تفسر ظاهرة البلطجة، هي تفرقة نظرية فقط، فلا نستطيع تحديد إيديولوجية البلطجة من خلال منظور القانون، وبمعزل عن باقي العوامل الأخرى، وهو ما سنتناوله في باقي الأبعاد الأخرى التي نحدد من خلالها إيديولوجية البلطجة.

ثانياً : من المنظور السوسيوايكولوجى :

- الفكر السوسيولوجي

مواجهة ظاهرة البلطجة يعنى أو ما يعنى الاهتمام بتحقيق السلام المجتمعي من خلال القضاء على كافة أشكال الجريمة عامة والبلطجة خاصة باعتبارها جريمة تتداخل مع جرائم أخرى في مضامين الجوانب المادية والمعنوية.

فلقد درج علماء النفس والاجتماع على الاهتمام بالعوامل النفسية والاجتماعية في تحديد شخصية الممارس للجريمة والذي يميل سلوكه نحو العنف، وركز معظمهم على تحديد إطار ذلك السلوك من خلال أبعاد مشكلات المجتمع ودرجة تأثيرها على الشخص مرتكب الفعل وكذا العوامل المساعدة مثل التنشئة الاجتماعية والعوامل البيولوجية الوراثية وثقافة المجتمع، والمتغيرات الحادثة فيه – بيد أن تلك الأبعاد رغم أهميتها إلا أنها تتناول الجانب المعنوي أكثر من الجانب المادي في مضمون ظاهرة البلطجة، فهناك عوامل مادية تنشأ بشكل مباشر من جراء انتشار تلك الظاهرة وهى التي أطفت عنصر الأهمية على مبدأ انتشار تلك الظاهرة المجتمعية وتحولها شيئاً فشيئاً إلى ظاهرة عالمية تقتفى آثارها العديد من المجتمعات الدولية التي ترغب في بسط السيطرة على باقي المجتمعات، طمعاً في ثرواتها الاقتصادية، وهو ما اصطلح على تسميته بالشكل الجديد للاستعمار أو بمسمى آخر عولمة العالم وتحويله إلى قرية صغيرة يتداخل اقتصادياته مع اقتصاديات العالم– شاء أم آبى، وبالتالي نستطيع إيجازها على النحو التالي.

- **الأبعاد الاقتصادية ودرجة التنمية البشرية في المجتمع هي من أهم محركات انتشار تلك الظاهرة ونموها في المجتمع.**
- **إن كان من حقوق الإنسان في المجتمع أن يعيش آمننا مطمئناً على ماله وعرضه وممتلكاته، فمن حقه على المجتمع أن تدبر له**

الحياة الكريمة التي تبعده عن شر العوز، كأن تدبر له احتياجاته من (مسكن – تعليم – صحة).

- **اى مجتمع يمر بمرحلة التحول من مجتمع نامي إلى مجتمع عصري – يحتاج إلى التنمية وهى الصمام الذي بدونه لا تتحقق برامج امن المجتمع، فمن يملك قوته يملك قراره، فالأمن هو التنمية، وبدون تنميه لا يمكن أن يتحقق الأمن، فالدول التي لا تنمو لا يمكن أن تظل آمنة(١).**
- **ارتفاع أو انخفاض معدلات الجرائم يرجع إلى قدرة الدولة على الوفاء بدورها في القضاء على المشكلات الاجتماعية المختلفة، فإن كانت الجريمة تمثل تهديد صريح لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية وخلخلة واضطراب العلاقات والروابط الإنسانية القائمة على المعايير الجمعية من حقوق وواجبات، فهي أيضا تهدد المصالح العامة والخاصة على السواء(٢).**
- **انتشار الجرائم يشيع الفوضى والاضطراب القيمى والخلقي، واللذان يؤديان حتماً إلى تفكك نسق العلاقات والتفاعلات بين انساق المجتمع الأخرى، لاسيما ما يحدث من آثار وأضرار اجتماعية على أفراد المجتمع، فتصبح المسئولة عن الانسحاب والانعزال من الحياة الاجتماعية(١).**
- **البلطجية المنحرفين هم فئة مهمشة اجتماعياً نتيجة دفع المجتمع بهم إلى غياهب الجريمة اثر حرمانهم من فرص النمو الاجتماعي السوي، ووجودهم شاهد على أن ثمة خللاً أصاب ميزان العدل الاجتماعي، حيث يرتبط وجودهم بظواهر اجتماعية باثولوجية كالدعارة**

---

(١) سمير ناجى: حق المواطن في الأمن، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٠ ص٣٣٩.

(٢) يسر أنور على، أمال عبد الرحيم عثمان: علم الإجرام، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧١ ص٤

(١) *Johan E.Conklin: Criminology, New York, Macmillan Publishing CO, INC, ١٩٨١, P. ٥٩.*

وتعاطي المخدرات – وكثيراً ما يلجأون إلى الاقتصاد الأسود أملاً في تدبير احتياجاتهم[٢]

من هنا تتضح أيديولوجية البلطجة من المنظور السوسيولوجي، فهي ترتبط بالسياسة الاجتماعية للنسق العام وما بة من مشكلات مختلفة، ومدى تحقق العقد الاجتماعي الذي يحدد الحقوق والواجبات لكل طرف في المجتمع، والذي يستهدف نقل المجتمع من واقع اجتماعي وسياسي واقتصادي معين، إلى واقع أفضل منه، وتحقيق زيادة في معدل رفاهية المجتمع[٣]– فأن عرف أفراد المجتمع معالم هذا العقد من خلال مجموعة الخدمات التي تقدم لهم، لاستطاع النسق العام للمجتمع فرض هيمنته على سلوك أفراده وخفض معدلات الصراع والتوترات الاجتماعية والتي يرجع منشأها عادة إلى إخلال الدولة بمعايير العقد المبرم مع مواطني المجتمع وما به من خطوات لرفع المستوى المعيشي لهم.

– الفكر الايكولوجي :

دأب معظم الباحثون من خلال دراساتهم عن الجريمة بمحاولة البحث عن علاقة بين الجريمة وعناصر البيئة الطبيعية وهما (التضاريس – الموقع – المناخ) حيث شكلت معظم تلك الدراسات نوعاً من الحتمية Determinism مثل دراسة ابن خلدون عن الأقاليم البعيدة عن الاعتدال المناخي مثلاً، حيث يصفهم بالهمجية والتوحش وأن لهم أمزجة متقلبة، وأخلاقهم من عرض الحيوانات العجم...، فالدين مجهول عندهم والعلم مفقود بينهم، وبالتالي فإن معدلات الإجرام لديهم مرتفع، وسنوضح ذلك.

١ – البعد المناخي :

ربط الحتميين بين السلوك الانسانى والمناخ، فقد جاءت كتابات فولتير تؤكد على الربط بين الحرارة الشديدة والأفعال البشرية الإجرامية، كما أشار كوهن Cohen في الولايات المتحدة الأمريكية أن معدلات الجرائم الشخصية تزداد صيفاً،

---

(٢) على ليلة، ليلى عبد الجواد: نحو سياسة اجتماعية في مواجهة تعاطي المخدرات لدى الفقراء الهامشيين، ورقة عمل لمؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٨ ص٢.

(٣) *Dingeldey , I. European Tax Systems and Their Impact on Family Employment Patterns , Journal of Social Policy , ٢٠٠١. ٣٠*

وأضاف أندرسون Anderson في تحليلاته عن الجريمة، أن الإجهاد الحراري يمثل النقطة التي عندها يحدث الفعل الاجرامى بسبب شدة هذا الإجهاد الناتج عن زيادة نسبة الحرارة التي يتعرض لها الفرد، كما اتجه آخرون لدعم فكرة الربط بين الجريمة والمناخ عن طريق تقديم دراسات تؤكد على أن هناك ارتباط وثيق بين ظواهر العنف المختلفة وشدة حرارة الطقس، حيث شكلت تلك الآراء عند جوري Guery اعتبارات هامة في المدرسة الحتمية الفرنسية، وقد ذكر مارتن Martin أن نجم الحتمية بدأ في الأفول مع ظهور الموضوعات ذات الجذور الاجتماعية، خاصة أن تلك الآراء قد وجه لها نقد مرير، إلا أن الدراسات الإكلينيكية قد رسخت فكرة أن العنف يمكن أن يفسر جزئياً بارتفاع درجة الحرارة(١).

بيد أننا لا نستطيع أن نسلم بتلك الآراء كتفسير لارتفاع أو انخفاض ظاهرة الجريمة في المجتمع، لان هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل مباشر في ظاهرة الجريمة، خاصة البلطجة، وإن كنا لا نستطيع إنكار أهمية تلك الآراء في تكوين إيديولوجية عامة عن ظاهرة البلطجة.

٢ – البعد المكاني :

ذهب فلاسفة اليونان قديماً إلى التأكيد على أن المدينة المثلى ينبغي أن تكون محدودة الامتداد بحيث تسمح للإنسان أن يراها من نظرة واحدة إذا اطل عليها من بقعة مرتفعة، فالخير محدود والشر بلا حدود(٢)، فقد أراد فلاسفة اليونان قديما وضع بزور العلاقة بين المكان والجريمة حيث أكدوا على ضرورة وجود الأسوار التي تحمى المدن من المجرمين والغزاة الطامعين في ثروات الغير، فمدينة اليوم هي مدينة الأمس والفرق انه قد أصابها الشيخوخة فأصبحت اقل قدرة على القيام بوظائفها، وأصبح السكنى فيها مصدراً للإزعاج والأزمات والمشكلات وملاذا للمجرمين والخارجين عن القانون نتيجة التحضر غير المخطط، حيث يعيش

---

(١) ناجا أبو النيل: محاضرات عن الجريمة والأبعاد الطبيعية والمكانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس القاهرة ٢٠٠٥.

(٢) احمد على إسماعيل: دراسات في جغرافية المدن، مكتبة سعيد رأفت، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٧، ص ١١٤.

الحاضر بجوار الماضي في شكل ايكولوجي متباين في كافة الوظائف، إلا أن ذلك يشكل بيئة حضرية... كثيرا ما تخلق أنواع عديدة من المظاهر الإجرامية الجديدة.

وقد أكد لويس ويرث *Wirth* أن البيئة الحضرية تخلق مشكلات ينجم عنها ضغوط اجتماعية تنتهي بالأفعال الإجرامية المختلفة، فالمدن تشكل أعلى معدلات لارتكاب الجرائم المختلفة عكس التجمعات الريفية التي يسودها العلاقات الطبيعية، كما أن معدلات الجرائم يختلف ما بين الدول المتقدمة والنامية، خاصة الشرق أوسطية وأمريكا اللاتينية وإفريقيا حيث نجد فروق هائلة في معدلات الجريمة بين الحضر والريف(١).

كما أشار نيومان *Newman* أن هناك علاقة بين مورفولوجيا المكان (اى تكوين الطراز المعماري والمكاني) وبين معدلات الجريمة، فقد أشار في دراسته عن الجريمة في مصر عام ١٩٨٢ أن مورفولوجيا بعض المناطق تتحكم في معدلات ونوعية بعض الجرائم مثل منطقة الباطنية بحي الدرب الأحمر بالقاهرة، حيث يسهل فيها تجارة المخدرات لما تتسم تلك المنطقة من تعقد في شبكة طرقها وتلاصق مبانيها وعشوائية الأبنية وانتشار سراديب تحتية تسهل عملية التعامل الاجرامى بعيداً عن أعين الشرطة، حيث أكد على أن التحليل المكاني للجريمة يتطلب دمج الخيل الجغرافي مع الأبعاد الاجتماعية(٢).

فالخصائص الفيزيقية والايكولوجية للمدينة كالحجم والكثافة تؤثر وبوضوح في طبيعة وكثافة العلاقات الاجتماعية، وما ينجم عنها من جرائم، و يتضح التمايز السوسيوايكولوجى للتوزيع المكاني لهذه الظواهر، حيث تستأثر مناطق الأحياء المتخلفة بنصيب وافر من انتشار أعلى معدلات الظواهر المرضية في المدينة وهى انتشار الجرائم المختلفة(٣).

ثالثا : من المنظور الثقافي :

---

(١) احمد كامل طه: المدينة والجريمة، نور المعرفة، بيروت. ص٥٩.

(٢) ك– نيومان: الجريمة ومورفولوجيا المكان (البيئة الحضرية بالقاهرة)، ترجمة احمد كمال عبد الرشيد، نور المعرفة، بيروت، ص٦٣.

(٣) السيد عبد العاطى السيد: الايكولوجيا الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ص٤٨٥.

يكاد يتفق الباحثين والمفكرين النفسيين والاجتماعيين على أن الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يحتوى على المفاهيم والمعتقدات والقيم والتقاليد والأخلاق والمعايير الجمعية...، فمنذ أن أطلق تايلور ذلك التعريف والذي تعرض لأشكال عديدة من النقد، لا يهدأ بال المفكرين والباحثين في مجال العلوم الإنسانية لمحاولة الوصول إلى تأثير الثقافة في الواقع الاجتماعي، لما لها من أهمية في التأثير على الحياة الاجتماعية في اى مجتمع عامة.

فإن كانت تلك الأنماط المختلفة من الثقافات تتحكم في تكوين هذا الواقع عن طريق الضمير الجمعي والذي يتحكم دائما في تطوير وتحديث تلك المعايير بما يؤهل ذلك الواقع كي يساير ركب التقدم التنموي، لرسم آفاق المستقبل البشرى بشكل واضح – هذا الضمير يتكون من حصيلة تلك المعايير، فإن اختلت المعايير، اختل معها النظم الاجتماعية التي تتحكم في هذا الضمير الجمعي.

فالمتأمل للمجتمعات البشرية، يجدها تتكون من شبكة من العلاقات داخل إطار من النظم الاجتماعية التي تم تحديدها من خلال مجموعة من المعايير والقيم التي نشأت مع تكوين تلك المجتمعات، حيث ينشأ من تلك العلاقات مجموعة من الظواهر المجتمعية والتي تشكل حصاد لتلك المعايير، والخروج عن تلك المعايير يعتبر سلوك مرفوض عرفاً ويجرمه النظام الاجتماعي.

بيد أن ألسمه الثقافية لظاهرة البلطجة إنما هي نمط تقليدي قديم انتشر داخل جماعات الجانحين، ولكنه تلون وتبدل وتغير مع تطور الحياة ألجمعيه، وكنتيجة منطقية لتعرض المجتمع لمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، فالأنماط الثقافية للبلطجة تعتمد على ثلاث ركائز هامة نوجزهم على النحو التالي: –

الركيزة الأولى :

(النشأة الإنسانية للفرد في المجتمع)

النشأة الإنسانية للفرد في المجتمع لا تتحملها الأسرة وحدها فقط، بل هي مهام ملقاه على عاتق كافة المؤسسات التربوية في المجتمع وأنظمته الرسمية وغير الحكومية، وما تفرزه تلك الأنظمة من مشاكل اجتماعية تؤثر في حياة الفرد داخل مجتمعة.

فالبلطجة تعتبر جريمة من وجهة نظر النظام الاجتماعي وما يحويه من قيم ومعايير ولكنها تعتبر مهنة من وجهة نظر العرف المجتمعي العام، والذي ينظر إلى تلك الظاهرة على أنها تطور طبيعي ومنطقي لتطور المجتمع، وظهور مهن جديدة واندثار مهن قديمة، أو أنها تطور طبيعي لمهنة "فتوة الحي"، ولعل ذلك يدفعنا إلى مناقشة الاعتقاد الذي يتساءل عن العنف... هل هو مكتسب أم أنه فطرى؟؟؟

لاشك أن هذا التساؤل يحمل في رحمه قواعد الإجابة عليه – لأنه قبل أن نتساءل لابد أن نرجع هذا العنف إلى الثقافة السائدة والمعتقدات الموروثة عبر الأجيال المختلفة.

- **هل العنف فطرى ؟**

فالعنف فطرى ومتأصل في البشر، ولكنه يختلف من شخص إلى آخر، وإن تطور إلى إيذاء الآخرين فإنه يصبح جريمة وإن صاحبة قسوة وفظاظة فقد أصبح مرض متأصل في نفس صاحبه يحتاج إلى العلاج الاجتماعي سواء بقواعد وتشريعات النظم الاجتماعية أو بإحاطة صاحبه بمظاهر الاستبعاد الاجتماعي والتهميش حتى يعود فرداً نافعاً لمجتمعه، وهو ما أكدته الداروينية *Social Darwinism* حيث قررت أن العدوان عطاء فطرى، فهو جزء لا يمكن تجنبه من تكوين الفرد وراثياً.

- **هل العنف مكتسب ؟**

أما إن حكمنا بأنه مكتسب، فإن معاييره اساساً قد انتقلت عبر الأعراف والمعتقدات والقيم السائدة[1]، فمن المؤكد أن سلوك البلطجي سلوكاً مكتسباً وليس فطريا، لأنه سلوك تم اكتسابه من مجموعة القيم والأعراف والعادات والتقاليد الجمعية التي تعرض لها أثناء حياته، نتيجة عدم قدرته على مواجهة مقدراته مع بني جنسه من البشر.

---

(١) بار بارا ويتمر: الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة ممدوح يوسف عمران، عالم المعرفة، الكويت ٢٠٠٧ ص٣٤.

فالبلطجة كأحد ظواهر العنف المجتمعي اذاً ظاهرة مكتسبة، أفرزتها المشكلات السوسيوايكولوجية داخل المجتمع من واقع تطور العلاقات الاجتماعية، وساعد على تطورها وازدهارها المتغيرات الاقتصادية وعولمة المجتمعات وسيادة مبدأ النفعية(٢).

فالجماعات الذين يعيشون في المناطق العشوائية يتأثرون بشكل مباشر بالأنماط المختلفة للعنف ومنها البلطجة، فالعنف يعد جزء من أسلوب حياتهم اليومية، فهم يفضلون الخشونة في التعامل بما تملى عليه طبيعة البيئة التي يعيشون فيها، بل إنهم عادة ما يشجعون الذكور على ارتكاب السلوك العدواني على انه نوعاً من فرض الرأي وتسيد المواقف، فالمعايير الاجتماعية لديهم تحثهم على ممارسة العنف، حتى أنهم لا يشعرون بالذنب نتيجة عدوانهم على الآخرين(١).

كما أن الأنماط الثقافية في عاداتهم وتقاليدهم كثيرا ما تدفعهم دائما إلى تغيير بيئتهم الاجتماعية نتيجة تأثير الضغوط الاجتماعية المختلفة، فتدفعهم دفعاً إلى الخروج من تلك المناطق بكل ما يحملونه من أنماط مختلفة من العنف – ليعيشون في المناطق الحضرية المخططة بشكل هامشي، حيث لا يستطيعون التأقلم مع تلك البيئات الحضرية بثقافتها المتقدمة، فيحدث حاله من الصراع النفسي الداخلي للفرد فيتجه إلى إثبات الذات، إما عن طريق العنف مع الآخرين بغية تحقيق المكاسب المادية، أو أن يكون خادم لساكني تلك المناطق، حتى يتمكن من تغيير واقعه الاجتماعي.

الركيزة الثانية :

(عدم القدرة على مواجهة الأزمات)

الأزمة تعنى في اللغة العربية "الشدة"، وفى اللغة الانجليزية عرفها قاموس وبستر بأنها نقطة التحول إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، وعرفها قاموس هيرتنج

---

(٢) M. Rotsheld: Violence in The Social Life, Cambridge University, vol. ٤٨, Press ٢٠٠٥. p ٢١٢.

(١) Alex Theo: Deviant Behavior, NEW YORK, Harper and ROW Publishers, Inc, ١٩٩٨, p ١٢

أنها وقت اتخاذ القرار الحاسم لإحداث التغيير، أما قاموس أكسفورد عرفها أنها خلل في منظومة الشئ وهذا الخلل يتطلب إحداث تغيير.

وقد أشار احد الباحثين أن الأزمة لها مصفوفة[٢] حيث تبدأ الأزمة بالخلل في النظام الاجتماعي ودرجة تأثره بالنظام الاجتماعي الدولي من حيث معايير القيم والمبادئ العامة والعرف والقانون والتنشئة الاجتماعية وما يصاحبها من تحول في تلك المعايير والنظم، حيث يتأثر السلوك الانسانى بهذا الخلل، لاسيما إن صاحب هذا الخلل عدم تقديم حلول بديلة، فينتشر هذا الخلل ويتحول إلى أزمة.

فالأزمات متعددة ومتشابكة، منها الفردي – المجتمعي– الاقليمى – الدولي، فالأزمات أصبحت جزء لا يتجزأ من نسيج الحياة المعاصرة، ووقوع الأزمات أصبح من حقائق الحياة اليومية وأنها امراً طبيعياً قد يظهر في اى لحظة[١].

وبما أن الجريمة تعتبر أزمة تصيب النظام الاجتماعي، الذي هو جزء من البناء الاجتماعي العام، وأنها نتاج طبيعي لهذا الخلل – فقد أشارت العديد من البحوث الامبيريقية التي تناولت الأزمات "الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية – الثقافية" أن الأزمة تبدأ بحدوث مشكلة، وسريعاً ما تتفاقم فتتحول إلى خلل، والذي بدوره يشكل نوعاً من الحتمية التي تفرض على سلوك الفرد إما بالشكل الايجابي (كأن يجد الإنسان مخرج من تلك المشكلة) أو بالشكل السلبي (كأن يتخذ الإنسان موقفاً عدائيا من المجتمع) فيصبح السلوك الاجرامى طريقاً طبيعيا للخروج من تلك المشكلة، وبذلك التحول يصبح السلوك الاجرامى أزمة تصيب المجتمع، نظراً لان السلوك الانسانى هو مصدراً لحدوث الأزمات والتي تتحول إلى كارثة ما لم يتم تقديم الحلول البديلة.

البلطجة أزمة اجتماعية :

البلطجي يمارس الأسلوب الاجرامى نتيجة الإحباط الشديد وضعف ردود الأفعال مع الغير وممارسة حياة الاستهانة والاستخفاف بالآخرين، وتواجد روح اللامبالاة المقترن بجهل مطبق بالعقوبة المقررة عن الأفعال ألمؤثمه قانوناً – ويرتبط سلوك

---

(٢) أحمد رفعت عبد الغفار: إدارة الأزمات – كلية التجارة جامعة عين شمس مقال بالشبكة الدولية للانترنت ٢٠٠٧ عن المؤتمر السنوي لإدارة الأزمات.http:// WWW. Moqatel.com

(١) نشأت عثمان الهلالي وآخرون : دراسات في إدارة الأزمة الأمنية، أكاديمية مبارك للأمن، كلية الدراسات العليا – القاهرة ٢٠٠٠ ص٣١.

البلطجي بنشأته في بيئة اجتماعية متخلفة تستخدم في معاملتها القوه والعنف وتعاملات مبنية على الوقيعة والسلب والاستيلاء على الأشياء بغير حق وفرض السيطرة وامتلاك القدرة على الهروب وبعثرة الشواهد والقرائن في كل الأحداث[٢]، ولكن هل يعتبر ذلك متغير اجتماعي يساعد بشكل أو بآخر على انتشار الجريمة عامةً ويشكل حجر عثرة أمام محاولة تغير الواقع الاجتماعي للجريمة داخل المجتمع؟

.... للإجابة عن هذا السؤال يتطلب منا الوقوف على أسباب انتشار تلك الظاهرة من منظور المشاكل الاجتماعية المختلفة والتي باتت تشكل أزمات اجتماعية متشابكة أمام اى محاولة لتغيير ذلك الواقع الذي يعيشه الفرد في المجتمع، وهى تنحصر في محور هام... ألا وهو (الأسباب المجتمعية) والتي نوجزها في النقاط التالية : -

- **التفكك الأسرى وغياب الدور الرقابي للأسرة على أفرادها.**
- **ازدواجية القرار داخل اغلب الأسر، مما يشكل نواه للانحلال المجتمعي.**
- **الابتعاد عن المشاركة العائلية في اتخاذ القرار**
- **سيادة كثير من قيم الانحلال والإعلاء من قيم الكسب المادي بطرق غير مشروعة.**
- **ألعزله المجتمعية والانغلاق و اختفاء القدرة على الابتكار.**
- **افتقاد لغة الحوار بين الأجيال يساعد على التقوقع داخل محاور التخلف المجتمعي.**
- **محاكاة الشباب للقيم الغربية بدون معرفة تامة بمعايير تلك القيم.**
- **انتشار بعض افكار الفساد الاجتماعي داخل بعض الأجهزة.**
- **الفراغ الفكري وعدم وجود نوع من الإبداع والابتكار.**

---

(٢) إبراهيم إمام على: تأثير العولمة على الأمن الاجتماعي المصري– دراسة سوسيولوجية لدور الشرطة في الحفاظ على أمن المجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة– كلية الآداب جامعة عين شمس القاهرة ٢٠٠٧ ص٢٧٣.

- اصطياد بعض وسائل الإعلام للسلبيات المجتمعية والتضخيم والإعلاء من شأنها.
- دخول بعض الدول النامية في عالم الجريمة المنظمة، رغم الجهود الأمنية مؤخراً والتي حققت نجاحات في السيطرة على الجرائم المخططة.
- هامشية دور منظمات المجتمع المدني وقصر دورها على الجوانب الإنسانية.
- مشاركة جهات خارجية مختلفة في التخطيط لهدم واقع وقيم ومعايير وعقائد المجتمع (إرهاب – مخدرات – آداب... الخ).
- عدم مواكبة التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية للسيطرة على تطور السلوك الاجرامى في بعض المجتمعات النامية.
- مشكلات الصحة والتعليم وانتشار العشوائيات و البطالة وتأخر سن الزواج وغلاء الأسعار وعدم المشاركة في اتخاذ القرار، والفراغ الاجتماعي.

تلك كانت أهم محاور المشكلات المجتمعية و التي نشأت البلطجة في رحمها، حتى أصبحت أزمات تشكل قنابل موقوتة تكاد تنفجر فتحدث تصدعاً في جنبات الواقع الاجتماعي و ليس الاقليمى فقط بقدر ما سيطرت على الواقع الدولي أيضا – بيد أن العديد من الدول أخذت بناصية تلك المشكلات وأخضعتها للدراسات العلمية للوصول لأقرب الحلول للقضاء على تلك الأزمات بُغية اللحاق الدائم بركب التنمية الشاملة.

الركيزة الثالثة

(التنشئة الاجتماعية والتفكك الأسرى)

يكاد يتفق علماء النفس والاجتماع في التركيز على دور التنشئة الاجتماعية وأهميتها في تشكيل السمات العامة للشخصية، وتشكيل ردود الأفعال في المستقبل، بالإضافة إلى انه يمكن التنبؤ بالسلوك الانحرافى من خلال بناء معايير الضبط الأسرى وجماعة الأصدقاء والبيئة الاجتماعية المحيطة بالشخصية – بمعنى أدق – إلقاء الضوء على أساليب التنشئة الاجتماعية ومقوماتها الأساسية.

١ – مظاهر التنشئة الاجتماعية التي تُكون البلطجي :

يرجع أهمية دور التنشئة الاجتماعية باعتبارها العامل الهام والمؤثر الحقيقي في السلوك الانسانى عامة من خلال عدة مظاهر، نوجزها على النحو التالي :

- **المظاهر الأسرية :**

التفكك الأسرى – كبر حجم الأسرة – الخلافات العائلية والأسرية – أسلوب القسوة والصرامة في التربية – الخلل في توزيع الأدوار بين الوالدين – استخدام الأب للعقاب البدني الدائم، بينما يتجه سلوك الأم إلى التسامح والتساهل في ردع الأخطاء – ابتعاد الأب وانشغاله الدائم بمشكلاته الخاصة وبعمله وإهمال الأبناء – تعدد الزوجات – التوتر الدائم فى العلاقات الأسرية – شدة مظاهر العنف الأسرى – افتقاد سلطة الضبط الأسرى على الأبناء – ضعف الترابط الأسرى – تبادل الألفاظ التي تخدش الحياء العام بدون اى ضوابط بين الوالدين والأبناء – انتشار مظاهر الإدمان داخل الأسرة – الاعتماد الدائم على التوبيخ الجارح دون اللجوء للوعظ والإرشاد – الإعلاء من شأن الجانب المادي، وإهمال الجوانب الأخرى – التساهل في معايير التربية وانتشار التدليل بين الأبناء – افتقاد القدوة الحسنة – التفرقة بين الأبناء في المعاملة.

- **المظاهر الشخصية :**

ضعف الوازع الديني – السلبية واللامبالاة وعدم الشعور بتأنيب الضمير – ممارسة الرياضات البدنية العنيفة – عدم تقبل التوجيه والإرشاد – التمرد الدائم والعصيان على معايير المجتمع – النزعة لحب السيطرة واستخدام العنف في التعامل مع الآخرين – التعظيم من شأن مبدأ القوة – اختلاط مفهوم الشجاعة بمفهوم العنف والقوة واخذ الحق باليد – الاستهتار بالنظم المجتمعية والتهكم منها – عدم القدرة على ضبط الغرائز – تبنى أفكار لا عقلانية واعتناق مبدأ تحقيق اللذة بأي شكل من الأشكال – الشعور الدائم بالحرمان وظلم المجتمع له.

- **المظاهر البيئية :**

الإقامة في المناطق العشوائية – الازدحام المكاني والافتقاد لمبدأ الخصوصية – النشأة في بيئة إجرامية – سوء الأحوال المعيشية – الإهمال والتسيب في طبيعة

السكن – الفوضى السكنية التي تؤدى إلى ارتكاب الجرائم المختلفة من (سرقة، اغتصاب، خطف، اعتداء على الغير، إدمان، اشتراك في تشكيلات عصابيه) – منزل المجرم عادة ما يشكل مصدراً للطرد والتهكم من التصرفات والسخرية من الأفعال حتى إن كانت مشروعة – سوء العلاقات مع الآخرين – مخالطة قرناء السوء.

- **المظاهر المجتمعية :**

الفقر – البطالة – الفشل الدراسي – الافتقار لوجود الخدمات الطبية – العلاقات الاجتماعية القائمة على مبدأ المصالح، حتى إن كانت غير مشروعه – الهروب المستمر من العمل – التسرب من التعليم – الاتجاه إلى المهن المتدنية – تعلم مظاهر البلطجة عن طريق وسائل الإعلام (أفلام العنف والجريمة، الرياضات العنيفة – الأفلام الإباحية) – ضعف دور المؤسسات التعليمية والتثقيفية والدينية والشبابية في ردع ولفظ تلك الظاهرة المجتمعية – تشجيع عُلية القوم لهذه المهنة، واعتبارها مكملة لمظاهر الوجاهة الاجتماعية – عدم القدرة على تجفيف منابع البلطجة عن طريق إيجاد مخرج للمشكلات المجتمعية المختلفة.

من هنا ظهر أن هناك ثمة علاقة بين (الانحراف – والتنشئة الاجتماعية – والتنظيم).

– قصور التنظيم والخلل بداخله، يساعد على زيادة فرص الانحراف.

– أما التنشئة الاجتماعية فهي مسئولة عن بروز الانحرافات ونشرها في المجتمع.

– أما الانحراف وهو المتغير التابع فهو مرتبط باتجاهات مسبقة من بناء ميكانيزمات الشخصية التي يساعد التنظيم والتنشئة الاجتماعية الخاطئة على زرعها داخل تلك الشخصية، فالعنف لا يولد فجأة أو يوجد بلا مقدمات، وإنما تمهد له مجموعة من الظروف من شأنها أن تخلق الاتجاه الكامن بداخلها، والذي يعقبه في كثير من الأحيان انحراف(١).

أ : الجريمة وظاهرة البلطجة

---

(١) سامية محمد جابر: الانحراف الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٨ ص٣٦١.

أكدنا فيما سبق أن كل فعل يخالف القانون الوضعي والعرفي يعتبر جريمة، حيث يعتبر ذلك خروج عن النظام الجمعي الذي اقره المجتمع أو الجماعة التي تكون المجتمع، وقد أكدت العديد من الدراسات الاجتماعية والقانونية والفسيولوجية انتشار الظاهرة الإجرامية في المجتمعات العشوائية أكثر من المجتمعات الحضرية المخططة.

وتعد ظاهرة البلطجة جريمة من نوع خاص، لأنها تحوى في رحمها مظاهر العنف بكافة صورة، حيث أن انعكاساتها المجتمعية لا تمثل فقط تهديد للأمن العام بقدر ما تمثل تهديد لمنجزات البشرية خاصة الجوانب الاجتماعية وما تحويه من علاقات، حيث تدفع المجتمع دفعاً نحو التخلف، والذي يضعف فرص التنمية الاقتصادية في المجتمع باعتبارها جريمة اجتماعية لها أبعاد وآليات يشكلان خروج عن النظام المجتمعي العام.

الفرق بين الجريمة العادية وجريمة البلطجة.

يمكننا بذلك أن نفرق بين سلوك البلطجي والذي يصاحبه نوعاً من العنف – وسلوك المجرم العادي والذي يعتمد على العنف دائماً لتحقيق مآربه من فعلته الإجرامية.

– يذهب فرويد أن الممارس لسلوك العنف مع الآخرين لا يرغب في أن يحبه الآخرون، بل يرغب في أن يشبع عدوانيته التي يحقق من خلالها مآربه الإجرامية والتي يقف المجتمع بوسائله الاجتماعية المختلفة– من نظم اجتماعية، تشريعات وقوانين، أعراف ومعايير لقيد حريته وذلك عبر المؤسسات المختلفة والمسئوله عن تحريم تلك الأفعال[١].

– اتجه الباحثون والمفكرون إلى دراسة شخصية المجرم وسلوكه هل هو مكتسب من البيئة الاجتماعية التي عاش فيها؟ أم هي طاقة عدوانية تشكل غرائز مكبوتة داخله يعبر عنها بأساليب إجرامية عنيفة.

---

(١) م. ف. مونتا جوه: العودة للخطيئة الأولى، كتاب الإنسان والعدوان، جامعة أكسفورد، نيويورك ١٩٩٨، ص ٣ – عن – BARBARA WHITMER: THE VIOLENCE MYTHOS ترجمة ممدوح يوسف عمران تحت عنوان الأنماط الثقافية للعنف، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت ٢٠٠٧، ص٤٢.

– ظهرت دراسات نفسية ترجع جوانب العنف في الشخصية إلى الخلل الوظيفي في الدماغ البشرية اى اضطراب في الآليات التي تتحكم في السلوك العنيف وزيادة ذلك الخلل يزيد من تلك الأفعال، فتتحول إلى سلوك اجرامى، والمخرج الوحيد هو ضبط السلوك الفردي لهؤلاء المرضى[٢].

– إن جاز لنا فنحن نرفض هذا التفسير لأنه زعم يعلوه شك كبير حيث أن العنف الاجرامى لدى البلطجي يحدث نتيجة السياق المجتمعي اى نتيجة التفاعل بين الأفراد ودخولهم في علاقات يحددها التنظيم الاجتماعي – والذي يؤكد وجهة نظرنا أن بعض الباحثين النفسيين أكدا انه لا يمكن تحديد الشخص العنيف من خلال الخلل الدماغي، فالفرد الذي يقوم بأفعال عنيفة لا يعتبر كياناً بيولوجيا منفرداً، وإنما هو بناء اجتماعي من "صناعة اجتماعية"، يحددها السلوك[٣].

– إذا أردنا دراسة سلوك البلطجي كسلوك اجرامى، لابد من تناول المنظور الاجتماعي أولاً قبل التركيز على المنظور البيلوجى – فالبلطجي لم يتواجد في المجتمع بلطجيا بالميلاد، أو أن هناك خصائص سيكولوجية مورثة دفعت به إلى انتهاج أسلوب فرض الرأي والسطوة أو خداع الآخرين للحصول على منفعة ما، وقد ظهر ذلك جلياً بعد نشر دراسة بربارا ويتن عام ١٩٩٧ في نيويورك عن أنماط العنف – ويحضرنا هنا أهمية أراء روبرت ميرتون Merton حينما نشر مقالاً مؤثراً أكد فيه أن مصدر الانحراف يرد إلى البناء الاجتماعي، وان البناء يولد الانحراف عندما يحدث انفصال بين الأهداف المحددة ثقافيا والوسائل المجازة اجتماعياً (أساليب السلوك)[٤].

– إن كان العنف يعنى انه استخدام الضغط والقوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على فرد ما[١]، فإن تلك الأفعال تعد من دعائم السلوك الاجرامى، حيث يجرمها القانون الوضعي والعرفي.

---

(٢) فيرمون مارك وفرانك ايرنون: العنف والقتل، نيويورك ١٩٧٠ ص١٣٢،عن، المصدر السابق أنماط العنف٢٠٠٧.

(٣) لويجى فالزيلى: البيلوجيا السيكولوجية للعدوان والعنف، نيويورك ١٩٨١ ص٧٣– عن – المصدر السابق أنماط العنف ٢٠٠٧.

(٤) على عبد الرازق جلبي: العنف والجريمة المنظمة، دراسة في المشكلات الاجتماعية– دار المعرفة الجامعية، مرجع سبق ذكره ص٢٥.

(١) أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٨، ص٤٤.

ونحن نرى أن البلطجة هنا تختلف عن تلك الأساليب، فهي مجموعة أفعال تصدر عن فرد أو جماعة تعبر عن حاله انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخرين سواء أكان هذا الأذى مادياً أو معنوياً، وفى هذه الحالة تعتبر تلك الأفعال جريمة ايضاً ولكن من نوع خاص، فالبلطجي وإن كان مجرماً من وجهة نظر القانون والأعراف والمعايير الاجتماعية إلا أنه يمكن تصوره من خلال أفعاله المعنوية أكثر من أفعالة المادية وهو معيار الفرق بين البلطجي والمجرم العادي.

فالممارس لمهنة النصب على الآخرين مثلا يفعل ذلك الفعل دون اللجوء إلى العنف، وكذلك المتسولين وذوات المهن الهامشية فكل منهما يمارس الأسلوب البلطجي في الحصول على منفعته وبدون استخدام القوة أو الضغط.

من هنا يتضح الفرق بين المجرم العادي والذي عادة ما يلجأ إلى العنف وبين البلطجي الذي يمارس تلك الأفعال ولكن بدون العنف وإن اضطر فإنه لا يتوانى في اللجوء للعنف كأسلوب اجرامى يساعده في الحصول على حاجته.

ولذلك لابد أن نؤكد انه إن كان العنف سببه الإحباط أو الفشل في تحقيق المنفعة، وهو ما أشارت إليه المدرسة السلوكية فإننا نرى أنهما أسرفا في رؤيتهم لذلك لأنه قد ينتج من ذلك استجابات سيكوسوماتية أو زيادة الاعتمادية أو الانزواء أو التمركز حول الذات دون اللجوء إلى العنف، فالبطالة كظاهرة اجتماعية تدفع الفرد إلى البحث عن عمل أو كسب قوته حتى إن كان بالأسلوب الاجرامى ولكنها مقولة عارية من الصحة !! فهناك المعايير والمعتقدات التي تقف حائلاً دون اللجوء لمثل تلك الأفعال – فالفشل في الحصول على عمل يؤدى إلى طرق أبواب أخرى لكسب الرزق، فالمعيار هنا هو الفرد ذاته وليس الظاهرة.

ويرى باندورا *Bandura* في إطار نظرية التعلم الاجتماعي، أن الطفل يتعلم العدوان كما يتعلم الأنواع الأخرى من السلوك(٢).

---

(٢) ج. ب. جيلفورد: ميادين علم النفس "النظرية والتطبيق"، ترجمة يوسف مراد وآخرين– المجلد الأول، ط ٦، دار المعارف القاهرة ١٩٩١ ص ٣٠١ – عن – سوسن الفايد: السمات النفسية لمرتكبي جرائم السلوك العنيف...، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عن الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، المجلد الثاني، القاهرة ٢٠٠٢ ص٦٥٠،

ولكن البيئة الاجتماعية وطبيعة المشكلات الاجتماعية هي التي تحدد إذا الاستمرار في السلوك العدواني.

إن معايير استجابة البلطجي للأسلوب الاجرامى تختلف عن المجرم من حيث اللجوء إلى العنف، فالملقب بلفظ الفتوه غير مجرم في نظر القانون، طالما لم يتقدم بفعل يجرمه القانون وقد عاشت تلك الشخصية في المناطق الكلاسيكية القديمة في القاهرة بدون أن يتعرض لها القانون وان حل محلها الآن الشخصية القانونية المتمثلة في شيخ الحارة من خلال تشريعات الحكم المحلى.

نخلص من ذلك أن شخصية البلطجي تختلف عن شخصية المجرم، خاصة فيما يتعلق بأعمال العنف سواء تجاه الفرد أو الجماعة أو المجتمع عامة، وان لكل مجتمع خصوصية وأبعاد مختلفة عن المجتمعات الأخرى، فقد أشارت الباحثة سوسن فايد في دراستها عن السمات النفسية لمرتكبي السلوك العنيف في المجتمع المصري أنه يمكن الإشارة إلى العديد من المؤشرات والأبعاد الاجتماعية للجريمة للوقوف على مدى أهمية المشكلة.

ثالثاً : إحصائيات الجريمة :

ابرز تقرير الأمن العام لسنة ٢٠٠١[١]، وأن تلك المؤشرات تكشف عن أبعاد حدوث الظاهرة،وقدجاء في تقرير الأمن العام المقارن عن عام ٢٠٠٧[١]، العديد من الاستخلاصات عن حجم ظواهر العنف في المجتمع المصري وخاصة جريمة البلطجة والتي جاء التقرير عنها يشير إلى حدوثها داخل العديد من الجرائم التي ترتبط بالعنف، حيث بلغ عدد المتهمين في قضايا البلطجة (صفر) عام ٢٠٠٧ نظراً لعدم دستورية القانون وإلغاءه في عام ٢٠٠٠ بحكم المحكمة الدستورية لمخالفته لنص المادة ١٩٥ من الدستور، والتي نصت على وجوبية اخذ رأى مجلس الشورى في مشروعية القوانين المكملة.

أن صور العنف لها خاصية محلية بكل مجتمع على حد، حيث يمكن الإشارة إلى حجم جرائم العنف وخصائصها في المجتمع المصري من خلال الإشارة إلى بعض المؤشرات والأبعاد الاجتماعية للجريمة وذلك على النحو التالي:

بلغ عدد المحكوم عليهم في هذا النوع من الجرائم عام ٢٠٠١ على سبيل المثال عدد ٢٠١٩ جناية موزعة كالتالي: ضرب أفضى إلى الموت (٢١١)، ضرب وإحداث عاهة (١٠٨)، خطف (١٦)، هتك عرض واغتصاب، (٢٠٣) تهديد (٥)، حريق عمد (٣٧٥)، قتل (٧٩٧)، اختلاس (٨٠)، رشوة (٦٠٠) تزوير وتقليد أختام (٢٢٥) تزييف أوراق مالية (٨٧).

وقد كانت أعلى نسبة الجنايات في مدينة القاهرة حيث بلغت ١٩.٢% من جملة جرائم المجتمع يليها الإسكندرية بنسبة ١٧.٦% ثم أسيوط بنسبة ١٦.٥% فسوهاج ١٥.٩% فقنا ١٥.٢%.

وعن أكثر شهور السنة لتلك لجرائم تبين أن شهر يوليو وسبتمبر أعلى الشهور بنسبة ٩.٩% يليه شهر أغسطس بنسبة ٩.٥% بينما كان شهر ديسمبر اقل الشهور حيث بلغت نسبة الجرائم به ٢.٨%.

أما عن جنس المتهمين فكان اغلبهم من الذكور حيث كانت نسبتهم ٩٣.١% بينما كانت نسبة الإناث المتهمات ٦.٩%.

أما الحالة التعليمية فقد تأكد أن التعليم عامل مضاد للجريمة بمعنى أن معدل الجريمة يتناسب عكسياً كلما نقص المستوى التعليمي، فقد بلغ عدد الجرائم المقترفة من أميين ١٦٩٩ جريمة بنسبة ٥٤.٧% من اجمالى الجرائم يليهم من يقرأ ويكتب بنسبة ٣٢% ثم التعليم العالي بنسبة ٣.٥%.

أما عن الحالة الأسرية : فقد كان اغلبهم من المتزوجين بنسبة ٧٩.٥% يليهم العزاب بنسبة ٢.٥% فالأرامل بنسبة ١.٩% ثم المطلقين بنسبة ٠.٨%.

أما عن الحالة المهنية، فالمزارعون بلغوا ٣٤.٩% يليهم عاملون وحرفيون بنسبة ١٦% ثم عاطلون بنسبة ١١.١% فموظفون بنسبة ٦.٧% فطلاب بنسبة ٥.١% يليهم التجار بنسبة ٤.٥%....

أما عن توقيت وقوع الجرائم فقد تبين أن اغلبها وقع نهاراً بنسبة ٦٩.١% في حين أن نسبة ٣٠.٩% منها وقع ليلاً.

وعن الفئات العمرية تبين أن أكثر الفئات العمرية اقترافاً للجريمة هم من الفئة (٢٠-٣٠) حيث بلغوا ٤٠.٤% يليهم الفئة (٣٠- ٤٠) والتي بلغت ٢٨.٨% تأتى بعد ذلك الفئة العمرية من (١٨- ٢٠).[١]

.

- اجمالى عدد الجنايات المتعلقة بأعمال عنف فيما يخص جوانب البلطجة خلال عام ٢٠٠٧ (٢٤٤٧) جناية مقابل (٢٢٢٢) عام ٢٠٠٦ بزيادة قدرها (٢٢٥) بنسبة ١٠%.

- **احتلت القاهرة المركز الخامس بين المحافظات في جريمة جنايات القتل العمد، حيث بلغت نسبة الجريمة ٧.٣% بينما بلغت أسيوط المركز الأول بنسبة ١٣%.**
- **احتلت القاهرة المركز الثاني بين المحافظات في جناية السرقة بالإكراه حيث بلغت نسبة الجريمة ١٤% بينما بلغت المعدلات الأعلى في الغربية بنسبة ٢٢%.**
- **احتلت القاهرة المركز الأول في جناية الاعتداء الجسيم " ضرب أفضى الى موت – ضرب أفضى الى عاهة " حيث بلغت النسبة ١٧% من جملة الجنايات.**
- **احتلت القاهرة المركز الأول في جناية هتك العرض والاغتصاب حيث بلغت النسبة ٢٨% من جملة الجنايات**
- **ابرز الجرائم التي تصاعدت مؤشرات ارتكابها عام ٢٠٠٧.**
- **جرائم السرقة بالإكراه بنسبة ٢٠% .**
- **جرائم هتك العرض والاغتصاب بنسبة ١٥%**
- **جرائم القتل العمد بنسبة ١٣%**

[١] (١) تقرير الأمن العام: عام ٢٠٠٧ والمقارن بعام ٢٠٠٦ – وزارة الداخلية، مصلحة الأمن العام، القاهرة ٢٠٠٧ ص (١٠- ٣١) و ص (٣٧١ – ٣٧٥)

- **جرائم الاعتداء الجسيم (ضرب أفضى الى موت – ضرب أفضى الى عاهة) بنسبة ١٢%.**

- **احتلت القاهرة المركز الخامس بين المديريات التي تصاعدت فيها الجنايات بصفة عامة حيث بلغت النسبة ٢٣% من جملة المحافظات.**
- **احتلت القاهرة المركز الثاني بين المديريات التي تصاعدت فيها معدلات ارتكاب الجنايات بصفة عامة لكل ١٠٠ ألف نسمة حيث بلغت ٤.٠٧% مقابل ٣.٣٣% عام ٢٠٠٦.**

*** من حيث المهنة :**

- **شكل الحرفيين والأعمال الدنيا نسبة ٣٠% من جملة عدد مرتكبي جرائم العنف.**
- **شكل المزارعين ٨% من جملة عدد مرتكبي جرائم العنف**
- **شكل السائقين ٤٥% من جملة عدد مرتكبي جرائم العنف.**
- **شكلت المؤهلات المتوسطة المختلفة ١٢% من جملة عدد مرتكبي جرائم العنف**
- **شكلت المؤهلات العليا نسبة ٥% من جملة عدد مرتكبي جرائم العنف .**

*** من حيث فئات السن :**

- **شكلت فئة السن من (١٨– ٢٠) ١٨%**
- **شكلت فئة السن من (٢٠– ٣٠) ٥٠%**
- **شكلت فئة السن من (٣٠– ٤٠) ٢٠%**
- **شكلت فئة السن من (٤٠– ٥٠) ١٢%**

*** من حيث الجنس :**

- **جاءت الإحصائية أن ٩٦% من الذكور ارتكبوا أفعال عنف.**
- **جاءت الإحصائية أن ٤% من الإناث ارتكبوا أفعال عنف.**

*** من حيث الوسائل المستخدمة في جرائم العنف :**

- **الآلات الحادة والأسلحة البيضاء بنسبة ٤٣%**
- **الأسلحة النارية غير المرخصة بنسبة ١٤%**

- **القوه البدنية واستخدام أدوات راضه بنسبة ٩%**
- **أدوات أخرى مختلفة بنسبة ٣٤%**

*** نسبة ما وقع من الجنايات بالقاهرة إلى جملة الجنايات ومعدل الجريمة فى كل منهما خلال سنتي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.**

المحافظة	تقدير السكان طبقاً لآخر تعداد	عدد الجنايات		معدل الجريمة	
		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧
القاهرة	٧٨٦٩٠٨٥	٢٥٩	٣٢٠	٣.٣٣	٤.٠٧

*** نسبة ارتكاب الجرائم في دائرة قسم أول مدينة نصر، ودائرة قسم شرطة مصر الجديدة، والذان يشكلان (مجتمع البحث).**

- **احتل قسم أول مدينة نصر اعلي النسب في جرائم السرقة بالإكراه والشروع بنسبة ١١%، وقسم شرطة مصر الجديدة ٨%.**
- **احتل قسم شرطة مصر الجديدة أعلى النسب في جرائم السرقة بنسبة ١٢% وأول مدينة نصر ٦%.**

*** وقد وجب التنويه أن نسب ضبط الجرائم المختلفة في محافظات القطر المصري قد ارتفع على النحو التالي حيث استطاع الباحث تقديم تلك النسب من خلال الرؤية الشاملة للتقرير.**

المحافظة	نسبة ضبط الجريمة عام ٢٠٠٦	نسبة ضبط الجرائم عام ٢٠٠٧
القاهرة	٨٩%	٩٣%

*** نسبة مكافحة ومنع وقوع الجريمة :**

المحافظة	نسبة مكافحة ومنع وقوع الجريمة عام ٢٠٠٦	نسبة مكافحة ومنع وقوع الجريمة عام ٢٠٠٧
القاهرة	٤١%	٤٦%

الأبعاد التي تؤثر في ظاهرة البلطجة

أولاً : النظام الاجتماعي:

يلعب الواقع الاجتماعي دوراً رئيسيا في الحفاظ على تماسك المجتمع من خلال تشريعاته المختلفة واعرافة الموروثة التي افرزها التاريخ الاجتماعي، وذلك من خلال مؤسساته المختلفة الحكومية أو غير حكومية والتي عرفت حديثاً بمنظمات المجتمع المدني.

بيد أن هذا الواقع تعلوه سلطات – كثيرا ما تكون عامل رئيسي وراء خلق التوترات المجتمعية وارتفاع معدلات الصراع بين أفراد المجتمع الواحد وذلك في أطار ضعف الحراك الاجتماعي وعدم تطبيق العدالة الاجتماعية، وهو كثيراً ما يشكل أرضا خصبة لنشأة ظاهرة البلطجة كمتنفس للخروج من ذلك المنعطف حيث تزداد معدلات المشكلات المجتمعية لعدم اتساق البناء الاجتماعي على كافة مستوياته.

ولقد اهتمت معظم الدراسات الإنسانية في أواخر القرن العشرين بالفئات الحضرية التي اتسمت بخصائص لافته للنظر ذات دلاله اجتماعية، ولها ظروف خاصة داخل النسق الاجتماعي – حيث احتلت مكانه اجتماعية وتحدد وضعها في السلم الاجتماعي، وهى فئات في حالة صراع دائم مع الواقع الاجتماعي، حيث استطاعت بطرق غير مشروعه أن تضع إطاراً اجتماعياً جديداً داخل البناء الاجتماعي، مما جعلها في حالة صراع دائم مع النظام المجتمعي، ومن ثم فإنها عادة ما تتسم بقلة الاستجابة لما تبديه السلطة السياسية والاجتماعية من مزاعم إصلاح حال البلاد، نظراً لعدم ارتباط تلك الفئة بحركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشغل بال القائمين على السلطة في البلاد.

وقد شكلت تلك الفئة مجموعات بشرية أطلق عليهم "ذوى المهن الهامشية"، وهى فئات غير متجانسة تماماً، بل يزداد التنافر بينهم كلما حدث نوعاً من التقارب، حتى إن كان هذا التقارب بقصد القيام بنشاط مشروع أو غير مشروع – نظراً لغياب دور النظام المجتمعي في تحديد الأدوار الوظيفية لتلك الفئة بشكل تشريعي واضح.

ويمكننا إيجاز أهم العوامل التي ساعدت على ظهور تلك الفئة اثر الخلل في النظام المجتمعي في الأسباب الآتية:

– زيادة معدل المشكلات المجتمعية (بطالة، إسكان، تنميه بشرية واجتماعية، تعليم، صحة)

– زيادة ظاهرة التحضر الغير متوازن مع النمو المجتمعي، والتباطؤ في تنفيذ الخطط المستقبلية لنمو المجتمع بما يتناسب مع برامج التنمية.

– عدم استغلال طاقات الشباب في برامج التحديث والتنمية.

– التقشف الذي تتطلبه مرحلة التنمية يعد احد العوامل المخلقة للتوتر والمفجر للعنف[١]، حيث يتبنى القائمين على هذا النظام تلك السياسة لما فيها من دعم لكافة برامج التنمية.

– الاستبعاد الاجتماعي لبعض الشرائح من المشاركة في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيشون فيه [٢] – يعد أولى الخطوات نحو الميل للسلوك الاجرامى نتيجة عدم إشباع المجتمع لطموحات أفراده.

ثانياً : الفقر والتهميش الاجتماعي:

يعد الفقر ابرز المتغيرات الرئيسية المؤسسة للتهميش الاجتماعي[٣]، حيث تم تحديده في إعلان كوبنهاجن أن الفقر المطلق ظرفاً يتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية المكونة للخدمات الاجتماعية كالصحة والمسكن والتعليم وتدبير الغذاء، وهو ما يشكل معاناة لهذه الفئة من حيث المساواة القائمة في بناء المجتمع، وبالتالي عدم المساواة في الدخل والثروة والاتجاه نحو الهامشية الاجتماعية[١].

---

(١) على ليلة : تقاطعات العنف والعولمة في زمن العولمة، مرجع سبق ذكره، القاهرة ٢٠٠٧ ص ١٧٨.

(٢) محمد الجوهري: الاستبعاد الاجتماعي، المفهوم والإشكالية، ورقة عمل لمؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية القاهرة ٢٠٠٨ ص٩.

(٣) على ليلة، ليلى عبد الجواد: نحو سياسة اجتماعية في مواجهة تعاطي المخدرات لدى الفقراء الهامشيين، ورقة عمل لمؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي العاشر، القاهرة ٢٠٠٨ ص٨.

(١) *Morrell , Peter : On Deviance Marginality And Social Exclusion Conference On Social Issues In Sociology – Marginality And Conformity At Stokeontrent College , October , ٣٥th , ٢٠٠١ , p. ٢.*

فالفقر اذاً حاله تتخلق نتيجه لفاعلية ثلاث متغيرات[٢]:

- الأول: الخصائص الفردية للفقير ومحاولة الخروج من ذلك المنعطف الاجتماعي.

- الثاني: الظروف البنائية للمجتمع والتي تدفع الفرد للإحساس المضاعف بالظلم والقهر.

- الثالث: النسق الاجتماعي وعلاقة الفرد بالمجتمع من خلال وراثة الفقر كثمه تستمر لأجيال عديدة، والأبناء يفتقدون التأهيل الملائم الذي يمكنهم من الخروج من السياقات الطبقية، فيبرز الأداء السلبي تجاه قضايا المجتمع وتظهر الانحرافات الاجتماعية.

ونحن نرى انه إن نظرنا إلى الفقر من المنظور الاقتصادي لوجدناه المتغير الأصيل الذي يستتبعه حاله من الاستبعاد والتهميش الاجتماعي باعتباره يتضمن بعدين رئيسيين:

- الأول: ضعف القدرات الذاتية التي يمكن أن تساعد على نمو الحراك الاجتماعي.

- الثاني: المعوقات البنائية على المستوى المجتمعي فيما يخص السياسة الاجتماعية غير المخططة[١]، فالفقر[٢] اذاً متغير محوري في تأسيس حالة الاستبعاد أو التهميش الاجتماعي، وهما الحالات الحقيقية وراء تكون ظاهرة البلطجة – فيما يخص الجانب السوسيولوجي، حيث يُكَوِّن هذا الانحراف ثقافة فرعيه تحوى مضامين عدائية – استغلها أعداء الحضارة وضعاف العقيدة الدينية

---

(٢) على ليلة، ليلى عبد الجواد: نحو سياسة اجتماعية في مواجهة تعاطي المخدرات لدى الفقراء الهامشيين، مرجع سابق ٢٠٠٨ ص١٠.

(١) جاء بتقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٤ أنة من العجائب الملفتة للنظر في سياسات الدول النامية أن معدل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (صحة– تعليم– إسكان) يشكل ٥٧% من الدخل الاجمالى للواردات من الثروة، ٤٦% يصل إلى الطبقات الأغنى في المجتمع بينما يذهب ١١% للخمس الأفقر في تلك الدول. تقرير البنك الدولي، واشنطن ٢٠٠٤.

World Bank , Development and The Next Generation , World Development Report ٢٠٠٤

(٢) جاء في تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٧ أن الفقر في مصر بلغ ١٩.٥% وبلغت النسبة في القاهرة ٤.٦% ومحافظات الصعيد اتسمت بأعلى معدلات من جملة النسبة العامة للفقر في مصر، حيث شكلت النسبة ٦٠.٦% (مقياس الفقر في التقرير يقاس على الفرد الذي يعيش بأقل من دولارين في اليوم)– ومن واقع دليل التنمية البشرية أن مؤشرات المحافظات بجمهورية مصر العربية عن عام ٢٠٠٦ بورسعيد احتلت المركز الأول في التنمية البشرية حيث بلغت ٠.٧٥٣ ثم السويس ٠.٧٥١ ثم دمياط ٠.٧٣٩ ثم الإسكندرية ٠.٧٣٨ ثم القاهرة ٠.٧٣٧ وشكلت محافظات الصعيد أدنى معدلات مثل الفيوم ٠.٦٦٩ في المركز ٢٧ بين المحافظات.

وكونوا جماعات الإرهاب، وهو انحراف فكرى يقصد هدم بنية المجتمع ونظمه، عكس البلطجة والتي تعد انحراف يقصد منه الحصول على المنفعة الفردية، وإن كان الاثنان يجمعهما عنصر الهامشية المجتمعية.

غير أننا لابد أن نؤكد أن سبب انتشار الظاهرة ليس الاستبعاد والهامشيه الاجتماعية اللذان هما نتاج أصيل للفقر والنظم الجمعية داخل المجتمع فحسب، بل أنهما احد أهم العوامل التي ساعدت على نمو الظاهرة.

والواقع أن دور الفقر في نمو الظاهرة لا يتوقف عند تلك الأسباب التي ذُكرت فحسب، بل إن التغيرات الجذرية في الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والتي يعيش في ظلها الفقراء تختلف من مجتمع لآخر مما ينعكس على زيادة نمو مظاهر البلطجة أو يقلل أو بالأحرى يضعف من عوامل نموها.

فالمجتمعات المتقدمة استطاعت معالجة النظام الاجتماعي – الاقتصادي عن طريق فرض سياسات اجتماعية جديدة تساعد على التخلص من براثن الفقر عن طريق:

– زيادة نسب الضرائب على بعض السلع الاستهلاكية الترفية.

– توسيع شبكة التضامن الاجتماعي كي تشمل الفئات المحرومة من المساعدات الحكومية مثل: "اسر المسجونين– المفرج عنهم– ذوى الاحتياجات الخاصة– الأرامل– الأيتام– كبار السن– الأطفال بلا مأوى...الخ، مما يعمل على خلق نوعاً من التجانس الطبقي بين الشرائح الاجتماعية من جانب، ويقلل من فرص اللجوء إلى مظاهر الانحراف من جهة أخرى.

– إشراك منظمات المجتمع المدني في السياسة الاجتماعية لرفع ما يقع على كاهل النظام من أعباء مادية حتى تحصل تلك الشرائح على أوجه الرعاية المختلفة.

– دعم برامج العمل الاجتماعي في منظمات ومؤسسات الدولة مما يخلق فرص للعمل في المشروعات الاستثمارية، والتي تساعد النظام على فرض سيطرته القانونية على أرجاء المجتمع.

– تنمية روح المثابرة والرغبة في الانجاز عن طريق ترسيخ أنماط ثقافية مثل العمل الاستثماري المنزلي، وذلك لغرس القيم والمعتقدات التي تعمل على تغيير الاتجاهات

العدائية تجاه المجتمع، فالفقر يعتبر حاله بنائية تنتج من أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية وتاريخية[١]

– تدعمها النظم القائمة على السيطرة والاستئثار بالموارد العامة.

أما المجتمعات النامية – فليس هناك وعى ايديولوجى يساعد جماعات الفقر على أن يحددوا مشكلاتهم مقارنة بمشكلات الفقر في العالم[١]، وبالتالي من خلاله يستطيع الفرد تحديد ما الذي يفعله للتخلص من حالة الجمود التي يقف أمامها عاجز على أن يغير واقعه في السلم الاجتماعي.

فالفقير في الدول النامية يلجأ إلى الدولة حتى تغير من الظروف التي يعيشها في المجتمع، وإن فشل فيكون الانحراف هو الطريق الملائم للخروج من مأزق الفقر، أو اللجوء إلى الهجرة حتى إن كانت غير شرعية[١]

عكس الفقير في الدول المتقدمة والذي يساعد نفسه على الالتحاق بالبرامج التنموية في المجتمع كي يغير من شريحته الاجتماعية عن طريق خلق فرصة عمل تساعده على الالتحاق بركب الحراك الاجتماعي.

ثالثاً : البطالة والاستبعاد الاجتماعي

ما هـــــى البطالة ؟

المعنى الشائع للبطالة هو "عدم وجود عمل لجزء كبير من أفراد المجتمع – وقد عرفت البطالة بأنها عبارة عن (حاله يكون فيها الفرد قادر على العمل، ويرغب فيه، ولكنه لا يجد عملاً لأسباب مجتمعية خارجة عن أرادته)[٢].

أنواع البطالة :

---

(١) محمد ياسر شبل الخواجة: الاتجاهات الحديثة في دراسة الفقر، كلية الآداب– جامعة طنطا، دراسة غير منشورة، الغربية ١٩٩٨ ص١٠.

(١) Oscar Lewis ; OP. Cit , p. ٧٣.

(١) مجلس الشورى: التقرير المبدئي للهجرة غير مشروعة– دورة الانعقاد العادي " ٢٨ " القاهرة٢٠٠٨ بناء على تقرير الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة عن عام ٢٠٠١ حيث تم حصر حالات الهجرة غير شرعية والتي بلغت ٦٢٦٣ حاله، معظمهم من فئات السن الصغير (٢٠-٣٠) ومتجهين إلى ايطاليا وليبيا.

(٢) عفاف إبراهيم عبد القوى: بطالة الشباب والعنف، ورقة عمل للمؤتمر السنوي الرابع تحت عنوان "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري"– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٢ ص٨٧٠.

– البطالة السافرة : ويقصد بها وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدونه

– البطالة المقنعة: ويقصد بها وجود أفراد يعملون وقتاً كاملا بإنتاجيه ودخل متدن.

والقعود عن العمل يرجع إلى عوامل رئيسية هي:

– عدم الالتحاق بالعمل برغبة الشخص ذاته نظراً لضعف الأجر مثلاً.

– عدم وجود فرصة عمل مناسبة للشخص.

– عدم وجود فرص عمل تماماً نظراً لعدم قدرة الدولة على توفير تلك الفرص لأفرادها.

ففي ألحاله الثالثة يتحول المتعطلين إلى عبئ اقتصادي واجتماعي على الدولة، فضلا عن أن المتعطلين يمكن أن يتحول البعض منهم إلى اتجاهات أخرى غير مشروعة، محاولة منهم لكسب عيشهم وتدبير احتياجاتهم، فيقعوا فريسة سهلة لتيارات الجريمة المختلفة ومنها البلطجة، وهو ما يشكل قنبلة موقوتة نتيجة عدم تهيئة السبل الشرعية لهم لإقامة أسرة كريمة، وبالتالي يلجئون إلى اى شكل من أشكال الجريمة المختلفة، وهم الثروة الحقيقية في مصر، نظراً لان مصر تملك ثروة بشرية كبيرة، ولكن لا يتم استغلالها عملاً وفكراً.

بيد أن إهدار تلك الطاقة البشرية إنما يعطل برامج التنمية من جانب، ويدفع المجتمع دفعاً نحو التخلف والتبعية، فمن الطبيعي أن تحتل القضايا المتعلقة بالعنصر البشرى مكان الصدارة[١].

والواقع أن زيادة وارتفاع نسب الإجرام من "إدمان – تطرف – إرهاب – بلطجة " إنما يقف في مقدمة الآثار السلبية لتجاهل مشكلة البطالة، حيث أكدت المؤشرات الإحصائية أن البطالة اشد ما يمكن بين المتعلمين الشباب حيث بلغت ٩٢.٥% في الفئة العمرية اقل من ٤٠ سنة[٢]،

---

(١) إبراهيم حلمي عبد الرحمن: إدارة التنمية ومواجهة الأزمات– مؤامرة الصمت، مطابع روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٨ ص١٨٦.

(٢) منصور مغاورى حسن: دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والسرقة من منظور اقتصادي، ورقة عمل للمؤتمر السنوي الرابع عن الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ٢٠٠٢ ص٨٢٠.

حيث أكد المحافظون والنقديون والراديكاليون ايضاً على أن الجريمة هي أهم المشكلات الاجتماعية التي تظهر كنتاج للظروف الاقتصادية والاجتماعية، والتي أكدها انجلز ايضاً أن الجريمة تزداد في فترات الركود والكساد الاقتصادي.

وإن كانت مشكلة البطالة تمثل تهديد صريح للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع المصري عامة[٣]، فإن المتأمل لمؤشرات الجريمة على مستوى المجتمع المصري يستطيع إدراك حجم المخاطر المستقبلية التي ستقع على المجتمع المصري، ما لم تتكاتف كل المؤسسات الحكومية والغير حكومية لتقديم الحلول البديلة لاستيعاب تلك الطاقات المهمشة في المجتمع.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٧ أن الارتفاع الحاد في البطالة بين الشباب يؤدى إلى تزايد مخاطر انعدام التوازن الاجتماعي بين الشرائح المجتمعية ويسهم في زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي وانعدام التماسك الاجتماعي وزيادة معدلات المشكلات المجتمعية والمتمثلة في زيادة نسب الجرائم بأنواعها المختلفة

أهم الآليات التي تؤثر في ظاهرة البطالة :

- **الخلل في نظم التشغيل في المؤسسات العامة في المجتمع.**
- **عدم التوازن بين احتياجات سوق العمل والأعداد الغفيرة من الخريجين.**
- **عدم تطوير التعليم بما يتناسب مع احتياجات السوق.**
- **غياب السياسة التخطيطية في برامج التنمية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل.**
- **الأمية وزيادة أعداد المتسربين من التعليم.**
- **الميكنة الصناعية والزراعية والتي ساعدت على زيادة الإنتاج، مما أدى إلى زيادة المخزون السلعي في الأسواق العالمية، بدون تصريف لتلك السلع – نظراً لانخفاض القوة الشرائية نتيجة الارتفاع الجنوني في الأسعار، لحصد**

---

(٣) نجلاء الاهوانى: بطالة الشباب في الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة العدد ٤٣٣ – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٩٢ ص٤١.

الأرباح، مما أدى إلى المشكلة المالية مؤخراً على مستوى الدول الصناعية الكبرى وبالتالي انعكست أثارها على الدول النامية.

- **إشراك رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية دون تحديد لحجم العمالة المشتركة.**
- **تدهور المستوى المعيشي نتيجة ارتفاع الأسعار.**

ويؤكد سمير نعيم(١) أن مشكلة البطالة كانت لها انعكاسات واسعة ومتشابكة على مختلف جوانب الحياة في المجتمع المصري، تمثلت في:

- **انعكاسات مرضية : وتتمثل في ظهور المشكلات الاجتماعية الخاصة بالجريمة والعنف والإدمان والأمراض النفسية والعقلية، وبالتالي البلطجة كجريمة ذات أهمية مجتمعية خاصة.**
- **انعكاسات أسرية : وتتمثل في ظواهر تشرد الأحداث وأطفال الشوارع والتفكك الأسرى، وبالتالي الخرس الزواجى وارتفاع معدلات الطلاق.**
- **انعكاسات اقتصادية :وتتمثل في نقص الإنتاجية والكساد الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وضعف برامج التنمية.**
- **انعكاسات وطنية : وتتمثل في تهديد الاستقرار والسلام الاجتماعي.**
- **انعكاسات قيمية : وتتمثل في انتشار القيم السلبية – الاستهتار بالقيم والمعايير**

والعادات والنظم الجمعية التي كثيرا ما تقف أمام تفاقم مشكلات المجتمع.

نخلص من ذلك العرض لمشكلة البطالة وأثرها في ارتفاع مؤشرات الجريمة في المجتمع المصري عامة وجريمة البلطجة على وجه خاص... إلى عدة نتائج :

- **ترتفع نسب البطالة في المجتمعات الحضرية أكثر من المجتمعات الريفية، نظراً لارتفاع أعداد المهاجرين إليها، وخاصة الباحثين عن عمل.**

---

(١) سمير نعيم احمد : قضايا اجتماعية، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠٠٦ ص ١٧٠.

- **المناطق العشوائية أكثر المناطق التي يتركز فيها أرباب المهن الهامشية ومن ثم فهم اقرب إلى الاتجاه للبلطجة كمهنة للكسب بدون الحاجة للبحث عن عمل.**
- **يوجد ثمة علاقة بين البطالة والبلطجة حيث أن الأول متغير مستقل والثاني متغير تابع وهما مؤشران ارتبطا ببعضهما خاصة بعد ظهور السياسة الاقتصادية الجديدة والتحول نحو اقتصاديات السوق وتوفير أعداد كبيرة من العمالة في القلاع الاقتصادية الكبيرة في مصر، وما نتج اثر ذلك من ارتفاع معدلات البطالة السافرة والمقنعة في سوق العمل في مصر مما ساعد على ارتفاع معدلات الجرائم وزيادة المهن الهامشية.**
- **اختفاء المشروعات الحرفية الصغيرة والأسرية على وجه خاص أدى إلى تفاقم المشكلة مما كان له الأثر الأعظم في التفكك المجتمعي وارتفاع مؤشرات الجريمة.**
- **انسحاب الدولة من سياسة تنظيم القوى العاملة يساعد على إهدار الطاقات البشرية إلى حد ما ويعطل النمو الاقتصادي نظراً لانفراد القطاع الخاص بسياسة التعين في الوظائف المختلفة والتي عادة ما يشملها المحسوبية، وضعف الأجور، مما يساعد بشكل أو بآخر في الاتجاه نحو الجرائم المختلفة وخاصة البلطجة بشقيها المادي والمعنوي.**
- **عدم الموائمة بين معدلات النشاط الصناعي والنشاط الزراعي يساعد على ارتفاع معدلات البطالة اثر نزوح العديد من السكان نحو الحضر للحصول على عمل، حتى إن كان هامشياً.**
- **تعطيل طاقات الشباب يعنى انكماش دورهم في الحياة... مما يستتبع ذلك من أمراض نفسية وبدنية بما يغذى الصراع الاجتماعي بينهم ويدفعهم دفعاً نحو العنف والجرائم المختلفة[١].**

---

(١) سوسن فايد: السياسة الاجتماعية وظاهرة الإرهاب في المجتمع المصري، ورقة عمل للمؤتمر السنوي العاشر عن السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٨ ص٢٥.

- **عدم وجود سياسة تخطيطية إزاء الزيادة السكانية وما يصاحبها من دخول أعداد غفيرة لسوق العمل،يؤدى إلى تفاقم المشكلة ومن ثم التهميش والاستبعاد الاجتماعي والذي يساعد بدوره على ارتفاع معدلات البطالة بين فئات عمرية صغيرة – هي قادرة على تغيير الواقع الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع إن أحسن استغلالها.**

رؤية استشرافية لأبعاد ظاهرة البلطجة الجديدة

بدأت مشكلة الجريمة تزداد حدة يوماً بعد يوم، حتى إنها بدأت تحمل في طياتها خطراً كبيرا على مستوى المجتمعين الدولي والمحلى، وهو ما يعرف اليوم تحت اسم (خطر الانفجار الاجرامى)، بالإضافة إلى خطورتها وآثارها في إهدار الأنفس والأموال والحقوق والحريات، وإخلالها بأمن وأمان المجتمع واستقراره، حتى أصبح ذلك السلوك يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد القومي(١).

فاليوم أصبحنا نعيش عصر يرى الجريمة كمشكله من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات والتي لها تأثير على كيان وبناء المجتمعات اقتصادياً – سياسياً– اجتماعياً – ثقافيا(٢).

فقد أصبحت جريمة البلطجة من أهم واخطر صور الانحراف وجرائم السلوك العنيف، المخالفة للتعاليم الدينية، والقيم الاجتماعية، والمبادئ القانونية، وذلك بعد ما طرأ عليها من تغير في الكيان الشكلي للجريمة حيث أصبحت تجمع بين العنف والخداع – أى ما بين العامل المادي والمعنوي في آن واحد.

مجالات جريمة البلطجة :

الواقع أن مجالات تلك الجريمة مجالات متعددة، ولكن ابرز ما يزيد من تفاقم خطورة تلك الجريمة، أن هذا السلوك أصبح يمارس بشكل علني تحت مسميات مختلفة، ويكاد يكون بشكل رسمي مثل: (تأمين الأشخاص ضد المخاطر– الحماية من الاعتداء– استئجار أشخاص للحصول على منفعة خاصة... الخ) أما الأخطر

---

(١) مسعد إبراهيم الدسوقي: دراسة وصفية تحليلية لمشكلة البلطجة ونموذج مقترح لمواجهتها من منظور خدمة الفرد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة حلوان القاهرة ٢٠٠١.

(٢) Piers Beirne , Jemes Meserschmidt : Criminology , ٢ edition , New York , Harcourt Bras and Company , ١٩٩٥.P. P. ٣– ٢١ e.

من ذلك هو أن هذا السلوك أصبح يمارس من فئة الشباب والذين هم رأس مال الأمة وعصب العملية الإنتاجية ومستقبل المجتمع – بل والمثير للدهشة هو دخول المرأة ذلك المجال سواء بشكل فردى أو بشكل جماعي– بعد أن كان قاصراً على الرجال فقط، حتى أن تلك الظاهرة تغلغلت في عدة مجالات تنظيمية داخل المجتمع، نوجزها على النحو التالي:

١ – المجال التعليمي:

مع نهاية القرن العشرين افتقدت معظم المؤسسات التربوية دورها التربوي المتمثل في النضج الاجتماعي من خلال تنمية العقل والجسم والنفس، لتحقيق أفضل مستوى ممكن من التكيف مع الواقع الاجتماعي، فظهرت العديد من الانحرافات مثل الانحرافات الخلقية والعنف والإرهاب والبلطجة(١).

٢ – المجـال الصحـــى :

– ظهور أشكال عديدة من البلطجة من الإدارات والمؤسسات الطبية على المرضى فيما يخص المستشفيات الخاصة وأسعار الإقامة ومظاهرها.

– أشكال ومظاهر العلاج السياحي وكذا الدواء والتلاعب في المواد الفعالة في مكوناته.

– ظهور جرائم مستحدثة على المجتمع فيما يخص سرقة الأعضاء البشرية تحت مسميات جديدة تخالف الشرع والقانون (بنك الأعضاء البشرية) دون تقبل المجتمع لها.

– ممارسة المرضى لمظاهر البلطجة على الدارسين لمهنة الطب في المؤسسات التعليمية والمستشفيات من اخذ الإتاوات من الطلبة.

٣ – المجال السياسي :

– تبدلت مظاهر البلطجة السياسية حديثاً، حيث أقدمت الدول الكبرى على التدخل السافر في مقدرات شعوب العالم الثالث تحت شعارات دولية – (حقوق الإنسان) وما تمارسه تلك الدول من تدخل في سياسات تلك الدول، خاصة بعد القضاء على التكتلات السياسية وانحسار مركز القوة في يد الولايات المتحدة الأمريكية وفرض

---

(١) عبد الكريم عفيفي: الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٩٧ ص٣٥.

سياسات على دول العالم النامي لتغيير المعتقدات الفكرية والعقائدية مثل (حقوق المرأة – حقوق الطفل – الحماية ضد كافة أشكال التمييز العنصري – حقوق المحتجزين والمحكوم عليهم – ضحايا النزاعات المسلحة – المواطنة... الخ.

– فرض تطبيق القانون الدولي الانسانى، لحماية الأقليات، وذلك بدون رقابة دولية على من ينصب نفسه مراقب على تطبيق تلك النظم السياسية.

٤ – المجال الثقافي :

ظهر مؤخراً أشكال عديدة من السلوك والعادات والأفكار الثقافية التي تخالف الأعراف والقيم والعادات الجمعية بقصد عولمة المجتمعات وربطها بالسياق الثقافي العالمي، الذي كثيرا ما يخالف العقائد والشرائع الدينية وذلك على مستوى اللغة – المذاهب الفكرية التطرفية – السمات الثقافية الشاذة – الاستهتار بالقيم المجتمعية... الخ.

– مظاهر البلطجة الثقافية والتي من شأنها إحداث تغير في السمات الثقافية الراسخة وذلك على مستوى العقيدة والأخلاق، بقصد هدم المجتمعات وما تحويه من عناصر قيميه.

– التطرف الثقافي الذي تشيعه بعض الدول بقصد هدم ثقافات الشعوب من اجل السيطرة

الاستعمارية الثقافية، والتي من شأنها دعم التبعية الثقافية.

– نشر الأفكار الثقافية الفاسدة عن طريق التكنولوجيا الحديثة (الانترنت – وسائل الإعلام المرئية، المسموعة، المقروءة) والتي تشيع أفكار الفساد الخلقي وأعمال العنف والتطرف، بقصد إشاعة الفوضى في المجتمعات المرتبطة بالعقائد والقيم.

– الإعلاء من شأن الثقافات الأجنبية بقصد طمس الحقيقة عن ماضي الثقافات المجتمعية.

– نشر الأفكار اللااخلاقية التي تخالف القيم والأعراف والعقائد مثل (الشذوذ– الزواج الجماعي– تبادل الزوجات والأزواج– الارتباط بالحيوانات– إيجار الأرحام– الزواج الموقوت– التطرف الجنسي– الإباحية وتغيير صنوف الأجناس من الذكر للأنثى

والعكس...الخ، تحت مسميات جديدة مثل (التطور– التحديث– العصر الجديد).. وهكذا.

٥ – المجال التجاري :

تغلغلت ظاهرة البلطجة بشكل كبير في المجال التجاري على مستوى الصعيد الدولي أو الاقليمى أو المحلى.

– اتسمت معظم المعاملات التجارية على كافة الأصعدة بالغش والتدليس وعدم المصداقية والابتعاد عن التنافس التجاري الحر.

– ظهرت مفاهيم جديدة في المعاملات التجارية مثل (تعطيش السوق – السيطرة على منابع الإنتاج – الاستئثار بإنتاج سلعة معينة – الغش في مكونات السلعة – التلاعب في مدة الصلاحية – إدخال مكونات غير صالحة لاستخدام الآدمي – التلاعب في بيولوجية الإنتاج الزراعي أو الحيواني أو الداجنى أو الثروة السمكية...الخ. والتي لا نستطيع إلا أن نطلق عليها (مظاهر البلطجة الحديثة أو العصرية).

– أصبحت تلك الجريمة لا تحتاج إلى الأدوات الإجرامية القديمة، بل احتل الفكر الخداعي والمكر والدهاء مقدمة المنطق التجاري سواء على المستوى الدولي أو الاقليمى أو المحلى، مما دفع الدول إلى مكافحة تلك المظاهر بالتشريعات القانونية بقصد السيطرة على السوق وحماية المنتج المحلى والمستهلك الوطني.

– عادت مظاهر القرصنة في البر والبحر تدعمها قوى اقتصادية لها ميول استعمارية تعمل في الخفاء بقصد تغيير اقتصاديات دول لصالح بعض القضايا الإقليمية، وما يحدث من أعمال قرصنة على السواحل الصومالية ليس ببعيد، والذي شكل خطورة على قناة السويس كمجرى ملاحى دولي.

– لم تعد أعمال البلطجة قاصرة على الأشخاص بل اتخذتها أنظمة سياسية أسلوباً جديداً للحرب الاقتصادية والسيطرة على مقدرات الشعوب.

٦ – المجال الاقتصادي :

– لم يسلم القطاع الاقتصادي داخل المجتمع من مظاهر البلطجة القديمة والحديثة معاً، فعلى المستوى الدولي، استطاعت الدول المتقدمة زرع الشركات والمؤسسات

متعددة الجنسيات لاستغلال الدول النامية والاتجاه باقتصاديات تلك الدول إلى التبعية الاحتكارية تحت مسمى الاقتصاد الحر.

– وعلى المستوى المحلى، استطاع بعض الأفراد التلاعب بالتشريعات القانونية الضعيفة مستغلين ضعف البرامج التنموية داخل الأنظمة الاقتصادية، بالتلاعب بمدخرات المواطنين، إما عن طريق طرح السلع الترفيهية في الأسواق، أو استثمار تلك المدخرات بشكل يحقق العائد المادي، أو المضاربة بمدخرات المواطنين في البورصات العالمية بقصد تحقيق الأرباح تحت مسميات مختلفة (توظيف أموال – استثمار عقاري– مشاركة إسلامية – تنمية الأموال – المصارف الشرعية...الخ والتي تبين أن معظمها تقوم على أعمال المضاربة بالأموال في المصارف والبورصات العالمية، دون أن توجه تلك الأموال إلى المشاركة في برامج التنمية الوطنية، والذي يعود بالنفع على المجتمع حلاً لمشاكله الاقتصادية المختلفة.

٧ – المجال الاجتماعي :

الواقع أن البلطجة الجديدة لعبت ولازالت تلعب دوراً خطيراً في البناء الاجتماعي للمجتمع حيث اتجهت إلى ضرب وتغيير وخلخلة الثوابت من القيم والمعايير والعادات والتقاليد الجمعية والتي أدت إلى تدهور الأنساق الاجتماعية وما ظهر من العديد من الملامح الاجتماعية الجديدة والتي نستطيع أن نطلق عليها بالوباء الاجتماعي الجديد، وذلك على النحو التالي:

*** اختفاء الاحترام بين الكبير والصغير وعدم تقدير كبار السن أو الأبوة أو الأمومة، وما ظهر من جرائم مختلفة ضد أحد الوالدين أو الأسرة عامة.**

*** استحدثت جرائم مجتمعية لم يعهدها المجتمع المصري مثل الاعتداءات الجنسية على الأطفال، والتحرش بالفتيات– خطف الإناث من الطريق العام حتى إن كان بصحبتهن احد الرجال – الاستيقاف في الطريق العام وتفتيش وخطف المملوك الخاص – الاعتداء على الآخرين للحصول على الحقوق الخاصة دون الرجوع للأساليب القانونية – السرقة من دور العبادة أو محتويات أماكن العبادة – أعمال القتل والتمثيل بالجثث – استباحة أعراض المحارم....الخ.**

*** إعلاء المصلحة الفردية والذاتية على مصلحة الجماعة، وليذهب المجتمع إلى الجحيم.**

*** التعظيم من شأن ألماده واختفاء التقدير العلمي.**

*** غياب القدوه والرمز الذي يحتذي به أمام النشئ الجديد.**

*** اختفاء العلاقات الاجتماعية القائمة على مبدأ التجانس وقصورها على المصلحة الفردية.**

*** انتشار مظاهر العنف ضد المرأة وكبار السن والأطفال.**

*** استباحة الاعتداء على المال العام سواء بالسلب أو بالنهب أو السرقة.**

*** التهكم من الماضي ورموزه وتقاليد وعادات المجتمع.**

*** التفاوت الطبقي بين الشرائح الاجتماعية واختفاء الطبقة الوسطي.**

*** ظهور الطبقات الطفيلية الرثة التي أثرت لا من العمل المنتج الذي يضيف للثروة القومية أصولاً إنتاجية ويستوعب قوى عامله وينمى المهارات ويشجع المعرفة والثقافة ويطور التكنولوجيا المحلية، ولكن من أنشطة طفيلية مثل وكلاء لشركات أجنبية أو احتكار السلع والسمسرة والمضاربة والتهريب[1].**

*** انتشار الأمراض النفسية والعقلية بين صغار السن وجرائم الانتحار، اثر الإهمال الأسرى والمجتمعي لأصول التنشئة الاجتماعية.**

*** ارتفاع نسب الاغتراب المجتمعي والتمركز حول ألذات وزيادة شدة الصراع المجتمعي التلاعب باللغة وإضافة عبارات من شأنها إعلاء قيم الاستهتار، والاستكانة، والخضوع واللامبالاة، والتحقير، والازدراء للغير.**

*** الابتعاد عن الشرائع والعقائد السماوية والتطاول على ألذات الإلهية من خلال أفكار ثقافية تشجع على ازدراء الأديان واحتقار مبادئها.**

٨ – المجال الديني :

المدخل السوسيولوجي ينظر إلى الدين باعتباره تصور انسانى نابع من الأبنية الأولى في التاريخ الانسانى، فهو ينظر إلى الدين تارة على انه مفيد لأنه يحمى

---

(١) سمير نعيم احمد: قضايا اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٦ ص٢٤٤.

الإنسان من شذوذ الشطحات الفكرية، وتارة أخرى على أنه ضار لأنه يعزل الإنسان عن العالم الناجم من أنشطة هذا الإنسان[١].

ولقد ارتأى البعض أن الأديان ليست إلا محاولة مخلصة للنضال لحل مشاكل الإنسانية المعقدة، فكل دين مفيد مثله مثل كل الأديان الأخرى، طالما أن جوهر الأديان كله واحد[٢]، فالدين إذاً يعمل على تهذيب العلاقات الجمعية وتعديل أشكال السلوك الاجرامى، فهو يعد احد أهم الوسائل الرئيسية والهامة التي من خلالها يستطيع الإنسان مواجهة المواقف الضاغطة والمؤثرة في السلوك، وذلك من خلال دور الدين في إحداث التغير الاجتماعي ودعم القيم الروحية والأخلاق والعقلانية في تفسير الأشياء الغيبية، بالإضافة إلى ثبات التقاليد التي تعمل على تماسك المجتمع، فالكونفوشيوسية في الصين لعبت دوراً هاماً في المحافظة على ثبات قيم المجتمع، وأن اى تغير يُحدث مقاومة، والذي يؤدى حتماً إلى ظهور حالات متعددة من العنف والعنف المضاد.

ولقد لعب الدين أدوارا متعددة في إحداث التغير من خلال الحركات والتنظيمات الدينية المختلفة – مثل الحركة الوهابية – السنوسية – الشبان المسلمين – الإخوان المسلمين – التنظيم الطليعي المسيحي – الشبان المسيحيين...الخ أو المذاهب الدينية المختلفة مثل المذهب العلماني، والذي ظهر كما يدعى البعض لكي يتناسب مع المجتمع الصناعي الحديث من هنا بدأت أفكار التطرف، والتعصب الديني تأخذ شكل العنف طريقاً لإحداث التغيير سواء بالقوة العقلية والتي تتمثل في صور عنف بعض رجال الدين المتطرفين سواء في الديانة اليهودية أو المسيحية أو الإسلام – أو بالقوة البدنية المتمثلة في تكفير المجتمع والاعتداء على النفس والمال والعرض، مستعينين بالأفعال الإرهابية وما يصاحبها من أعمال عنف ضد المجتمع، أو بأعمال بلطجة على الآخرين بقصد ترويعهم وتخويفهم للحصول على

---

(١) Sochopes, Hans – Joachim, The Religion of Mankind; Their Origin and Development, Trans, by, R and C. Winston. New York Doubleday, & Company, INC , ١٩٩٨ P. ٣.

(٢) محمد احمد بيومي: علم الاجتماع الديني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨، ص٤٥.

منفعة مادية أو معنوية تساعد على بث سموم أفكارهم التطرفية في جنبات المجتمع.

ولقد حذر الإسلام من إشاعة الخوف والفزع والروع بين الناس، حيث شملت تلك المحاذير كافة جوانب السلوك الاجرامى بدءاً من النظرة المتوعدة، وانتهاءً بإشهار السلاح القاتل، فقد جاء في فقه السنة في شأن النظرة المخيفة التي تشير إلى وعيد خفي انه (من نظر إلى مسلم نظرة تخيفه أو تتوعده بغير حق، أخافه الله يوم القيامة) ويقول "صلى الله عليه وسلم" محذراً أولئك الذين يروعون الناس بأي أشكال (لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً فإن روعة المسلم ظلم عظيم) وأيضا (لا يشر أحدكم إلى أخيه بالسلاح فإنه لا يدرى لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار)، كما قال صلى الله علية وسلم "من أشار لأخيه بحديده فإن الملائكة تلعنه حتى ينتهي وإن كان أخاه لأبيه وأمه"(١).

ولقد أوضحنا فيما سبق أن البلطجة تختلف عن الإرهاب مادياً ومعنوياً، فإن ارتبطت أفكار الارهابى بالتطرف والغلو في أفعاله كما جاء في أقوال القس صموئيل حبيب "أن التطرف أحيانا يرتبط بالعنف ثم لا يلبث أن يتحول هذا العنف من عنف فكرى إلى عنف جسدي محاولاً فرض الرأي بالقوة..."(٢)، كما أن البلطجة بهذه الصورة، تتشابه مع جريمة "الحرابة" – وهى عمل من أعمال قطع الطريق أو إثارة الرعب والفزع والذعر والهلع بين الناس أو ترويع الآمنين، كما جاء في الشريعة الإسلامية، وقد أشارت فوزية عبد الستار أن الإرهاب له قصد خاص غير باقي الجرائم فهو يهدف إلى الإخلال بالنظام العام في المجتمع(*)، فإن البلطجة تهدف إلى تهديد السلام المجتمعي من خلال انتشار الجرائم المختلفة في المجتمع، وإن كان هذا السلام يشكل احد أهم أهداف هذا النظام.

ولقد شهد المجتمع من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية تخبطاً في الفتاوى والأحكام الدينية فيما عُرف "ببلطجة الرأي" وهو السلاح الذي

---

(١) صحيح مسلم: شرح النواوى، تحقيق صلاح عويضة، دار المنار للطباعة والنشر، الجزء السادس عشر ١٩٩٧ ص١٢٨

(٢) أنور محمد: الإسلام والمسيحية في مواجهة الإرهاب والتطرف، دار E_M للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣ ص١١٩.

(*) مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الثانية بعد المائة والمنعقدة في ١٥ يوليو ١٩٩٢.

استطاعت العولمة إشهاره في صدر العقائد السماوية حتى تناسى البعض قول الله عز وجل " يا أيها الذين امنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم "(*).

فقد حذر الله سبحانه وتعالى من الدخول في سفسطة غير مجدية مع العقيدة، ليس في الإسلام فحسب، بل في سائر الأديان السماوية، حتى أن الأفكار الإلحادية عادت إلى الظهور، وكأن مسيلمة الكذاب قد عاد، فظهرت – الهندوسية – البوزيه– العلمانية – الزراديتشية–البهائية...الخ، وهى أفكار اقرب إلى الشطحات الفكرية، ما انزل الله بها من سلطان.

٩ – المجال الامنـــــى :

لم يسلم هذا المجال من مظاهر البلطجة الجديدة بل والدخيلة على المجتمعات حيث تمثلت في الآتي:

*** الاستهتار بالنظم والتشريعات المجتمعية.**

*** انتشار مظاهر الاعتداء على حرمة الطريق العام.**

*** عدم الانصياع لنظم وقواعد وآداب المرور.**

*** الانفلات الخلقي في الشارع من جراء عدم احترام التشريعات القانونية.**

*** دخول أفراد غير مدربين لسوق العمل الأمني الخاص يساعد على تدهور الأوضاع في المجتمع، ويزيد من معدلات الجريمة.**

*** استغلال ما كفلته قواعد الإجراءات الجنائية من حقوق للمواطن ضد مهام وواجبات ومهام رجل الأمن.**

*** انتشار جرائم انتحال صفة من يحملون صفة الضبطية القانونية (ضابط شرطة – قوات مسلحة – نيابة – قضاء – تموين – ضرائب)...الخ، بشكل لم يعهدة المجتمع من قبل، وارتكاب الأفعال الإجرامية في وضح النهار.**

١٠ – المجال البيئي :

تركزت أعمال البلطجة في العديد من الاعتداءات على البيئة الطبيعية على النحو التالي:

*** مظاهر الاعتداء على مياه الأنهار بالتلوث الصناعي أو الزراعي.**

(*) قرآن كريم: الآية ١٠١ من سورة المائدة.

*** مظاهر الاعتداء على الأجواء الطبيعية بتلوث الهواء بأدخنة المصانع والسيارات والأعمال الصناعية المختلفة.**

*** مظاهر الاعتداء على النمو الطبيعي للغابات والأعشاب الطبيعية.**

*** مظاهر الاعتداء على الكائنات الحية والتلاعب في التطور البيلوجى لتلك الكائنات.**

*** مظاهر استخدام الكيماويات في المواد الغذائية.**

*** مظاهر القضاء على البيئة الطبيعية باستخدام التكنولوجيا الملوثة للحياة الطبيعية للكائن الحي، سواء في الهواء أو في الماء.**

*** مظاهر استخدام أراضى الدول النامية في دفن الملوثات والنفايات ذات الإشعاع الذرى(١).**

*** مظاهر الاعتداء الوحشي على الكائن الحي من خلال أعمال التجارب العملية على الأدوية والمستحضرات الطبية الحديثة.**

*** مظاهر التلاعب في التوازن البيلوجى البيئي من خلال استخدام الأسمدة والمستخلصات الكيماوية تحت مسمى زيادة الإنتاج.**

بيد انه لابد أن ننوه أننا لو أطلقنا العنان لقلمنا لكثرت ،، وانتهى مداد القلم دون أن ننتهي من ذكر مظاهر البلطجة التي تفشت في جنبات مجتمعنا، حتى أصبحنا لا نستطيع التفرقة بين الغث والسمين من هول ما تطالعنا به الأيام مع شروق شمس كل يوم جديد من مظاهر الاعتداء على النفس والعرض والمال والفكر والعقيدة والبيئة، بأساليب جديدة ومظاهر إجرامية خبيثة...، وكأن الله قد اطلع على فعل العباد بعضهم ببعض، ومحققاً للمقولة (يابن ادم افعل ماشئت فكما تدين – تُدان، فإن لكل بداية – نهاية).

وقع اختيار الباحث على منطقة (عزبة الهجانة) كمنطقة عشوائية، و إحدى مناطق مدينة نصر التابعة لقسم أول مدينة نصر كمنطقة حضرية متاخمة للعشوائية

---

(١) السيد عيد نايل: مخاطر الإشعاعات النووية وتعويض العمال عن أضرارها، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٤، ص١٥.

ب – المجال البشرى :

*** تم عمل دراسة مبدئية عن منطقة عزبة الهجانة حيث تبين الاتى :**

– وجود ١٦٩ فرد ممن اشتهر عنهم البلطجة تم اختيار ٥٠% بإجمالي (٨٤) مبحوث

*** تم عمل دراسة مبدئية عن منطقة مدينة نصر حيث تبين الاتى :**

– وجود ٨٣ فرد ممن اشتهر عنهم البلطجة تم اختيار ٥٠% بإجمالي (٤١) مبحوث

***وعلية...أصبح اجمالى العينة (١٢٥ مفردة من العينتين) تم اختيارهم عشوائياً**

ج – المجال الزمني :

المدة التي استغرقتها الدراسة هي (٢٢) شهراً.

عاشراً : نتائج الدراسة :

*** المحور السوسيوايكولوجى :**

- **التفكك الواضح في البناء الاجتماعي للمناطق العشوائية يساعد على البلطجة.**
- **العزلة الاجتماعية وسيادة روح اللامبالاة تساعد على انتشار البلطجة.**
- **انتشار العنف والعدوانية اثر انعدام الخصوصية يساعد على انتشار الظاهرة.**
- **تدنى مستوى الخدمات وازدياد معدلات التزاحم ساعد على نمو الظاهرة**

*** المحور السياسي والقانوني :**

- **قضية البلطجة باتت تهدد الاستقرار والأمن الاقتصادي والسياسي.**
- **ضعف التشريعات القانونية يساعد على نمو الظاهرة وانتشارها.**

*** المحور الثقافي :**

- **السلوك الاجرامى يخالف المعايير والقيم الاجتماعي وبالتالي يعصف بالوعي والاتجاهات.**
- **انعدام التماسك الاجتماعي في الحضر نتيجة عدم التجانس وسيادة الثقافات السلبية.**

- **البلطجة تشكل ثقافة مضادة للسلوك الانسانى السوي.**
- *** المحور الأمني :**
- **تنتشر البلطجة في المناطق العشوائية أكثر من المناطق الحضرية، نظراً للخصوصية الايكولوجية التي تفرضها فيزيقية المكان واذدحامة.**
- **يلعب التجاور المكاني الدور الرئيسي في انتشار السلوكيات الإجرامية الجديدة.**
- **الابتعاد عن الشكل الأمثل لإقامة المدن المخططة يبدد جهود القضاء على انتشار الظاهرة.**

رابعاً : فيما يتعلق بالسؤال عن منظومة القيم الاجتماعية لدى البلطجي :

١ – القيم الخاصة بالإقامة :

- **يميل البلطجي للإقامة في تجمعات ويرغب في امتلاك المكان الذي يقيم فيه.**
- **يفضل البلطجي إقامة انشطتة التجارية في أماكن اقامتة أو بمقربة منه.**
- **يميل إلى الإقامة في المناطق الحضرية رغم انه يبدأ حياته في العشوائيات**
- **إذا رغب في الهجرة فأنة ينتقل مع الأقارب أو تحت رعايتهم.**

٢ – القيم الأسرية :

- **يميل دائما إلى الزواج والإنجاب المبكر، ويميل لإنجاب الذكور أكثر من الإناث.**
- **يميل البلطجي إلى تشغيل الأبناء ولو في الصغر لمعرفة الحياة بشكل دقيق.**
- **يسعى دائما إلى إشراك الأبناء في مصاريف المنزل وتحمل المسؤلية.**
- **يميل إلى تأديب أسرته بالضرب أكثر من النصح والإرشاد.**

٣ – القيم الخاصة بالتعليم :

- **الاهتمام بالتعليم لا يشكل عند البلطجي درجة كبيرة.**
- **ارتفعت نسب التسرب من التعليم لدى أبناء البلطجي، نظراً لاهتمامهم بالعمل.**

- **يميل أبناء البلطجي إلى التعليم الفني أكثر من التعليم العادي.**
- **لا يشكل تعليم المرأة عنده اى اهتمام.**
- **التعليم من وجهة نظره لا يشكل عنده المكانة الاجتماعية.**

٤ – القيم الخاصة بالصحة :

- **الصحة لا تشكل أوليات اهتمام البلطجي.**
- **تنتشر الإصابات الجسدية بين المبحوثين، فهي فخر عند البعض منهم.**

٥ – القيم الخاصة بالبيئة :

- **لا تمثل قيم الحفاظ على البيئة اى درجة اهتمام عند البلطجي.**
- **يتحدث عن المشاكل البيئية– إلا أن أقواله لا ترقى إلى مستوى الفعل.**
- **يميل إلى الحصول على الخدمات العامة من كهرباء وماء بشكل لا رسمي.**

٦– القيم الاجتماعية والنفسية وقضاء أوقات الفراغ :

- **لا يهتم بحب الناس بل ينصب اهتمامه على جمع المال.**
- **دائم إحداث المشكلات مع الآخرين، لما يشعر به من قوة جسدية.**
- **يحاول دائما الظهور أمام الآخرين بالقدرة على فعل اى شئ.**
- **يفضل دائما حب السلطة وان يكون على رأس من يتخذ القرار.**
- **يحصل دائما على مقابل مادي نظير اى نوع من الخدمات.**
- **يميل إلى استخدام أدوات بدائية أثناء قيامة بالاعتداء على الآخرين.**
- **يستهويه مشاهدة أفلام ومسلسلات وبرامج العنف.**
- **لا يميل إلى المشاركة السياسية، بل يتدخل لقضاء اى نوع من الخدمات فيها.**
- **لا توجد فروق بين بلطجي العشوائيات وبلطجي الحضر فكلاهما يقوما بالفعل الاجرامى – والفروق يظهر فقط في درجة تأثره بالقيم الحضرية.**

٧ – قيم البلطجي واتجاهاته نحو الظاهرة محل الدراسة :

- **معظم من سبق لهم دخول السجن تم اتهامه في قضايا اعتداء على آخرين.**
- **أشار ٣٨.٤% أن اتجاههم للبلطجة يرجع إلى طلب الآخرين بنسبة.**

- أشار ٢٩.٦ أنهم لجأوا لتلك الأفعال حتى يعيشون مثل الآخرين .
- أشار ٢٣.٢% انه لا توجد طرق لأخذ الحق سوى بهذا الأسلوب.
- قرر ٤٨.٤% أن صفة الذكاء – هي الصفة الهامة في البلطجي وليست القوة.
- قرر ٨٨.٠% أن البلطجي لا يأكل حق الآخرين ولكنة يؤدى خدمات بأجر.
- قرر ٤٨.٠% أن التعاملات بين الناس أصبحت تحتاج لنوع من القوة.
- اجمع ٨٠% أن البلطجة أصبحت مهنة مطلوبة في هذا الزمن.
- اجمع٦٣.٢% من أفراد العينة أن البلطجي لابد أن يتحلى بصفة الخبرة.
- اجمع ٥٤.٤% أن البلطجي يميل للعمل الفردي حتى يكون صاحب قراره.
- اجمع ٥٠.٤ من أهل البلطجي أنهم يوافقون على طبيعة عملة.
- قرر ٤٧.٢% أنهم لا يمانعون في أن يعمل الأبناء في مهنة البلطجة.
- اجمع ٥٨.٤% من أفراد العينة أن نسبة المهنة في ازدياد.
- اجمع ٧٩.٢% (على غير المألوف) أن أعمال الحراسة لا تتطلب بلطجي.
- أشار ٣١.٢ أن اخذ واسترجاع الحقوق بأسلوب البلطجة هو الأسهل والأسرع.
- اجمع ٨٠.٨% على أن عملهم هو استرجاع حقوق الآخرين، مقابل اجر.
- أشار ١٨.٨ أن الأجر الذي يحصل عليه ما بين ٣٠٠ – ٣٥٠ ج.
- اجمع ٩١.٢ أن أعمال البلطجة تتطلب متخصص وليس شخص عادى.
- اجمع ٨٢.٥% انه يوجد خلاف بين مهنة البلطجي ومهنة الفتوه.
- أشار ٣٥.٢% أن البلطجي يستخدم ذكاءه وقوته بينما يستخدم الفتوه قوته.
- قرر ٤٠.٨% أن امتلاك الثروة هو القيمة الحقيقية للفرد أمام الآخرين.
- اجمع ٦٠.٠% من أفراد العينة أنهم تعاطوا المخدرات من قبل.
- اجمع ٥٣.٠% أن مخدر البانجو هو اشهر الأنواع التي يتعاطاه البلطجية.
- اجمع ٦٤.٨ أن البلطجة تزداد في العشوائيات أكثر من الحضر.

- **قرر ٤٠.٣% أن طول فترة الحصول على الحقوقً هو السبب في البلطجة**
- **أشار ٣٨.٠% أن كل الناس أجمعت على أن القانون (حباله طويلة).**
- **قرر ٤١.٦% أن البلطجي شخص مريض ويحتاج مساعدة المجتمع.**
- **قرر ٤٨.٠% أن توفير عمل مناسب للبلطجي هو أفضل السبل لإصلاح حاله.**
- **قرر ٤٩.٦% إمكانية عودتهم لممارسة البلطجة رغم الدعم المجتمعي لهم**
- **أشار ٣٨.٠% أن أهم مشكلة يعانى منها البلطجي هي المشكلات المادية.**

خامساً : فيما يتعلق بالسؤال عن المخاطر المستقبلية نتيجة عدم تقديم برنامج اصلاحى مجتمعي نحو القضاء على انتشار مثل تلك الظواهر الإجرامية :

١ – على المستوى الاجتماعي :

- **ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية يحدث التضخم الحضري.**
- **ارتفاع معدلات التفكك الاجتماعي وتحول العلاقات إلى كافة أشكال الصراع.**
- **الشعور الدائم بالدونية ووصمهم بالمجرمين، يدعم بداخلهم فكرة الاغتراب.**
- **ترك هؤلاء بلا خدمات يساعد على نمو روح الإتكالية و زيادة المشكلات.**

٢ – على المستوى الأسرى :

- **التفكك الأسرى وانخفاض مستوى المعيشة هو احد أسباب مؤشرات الطلاق.**
- **الأسرة هي الأساس وعدم شمولها بالرعاية يساعد على إفراز مجرمين جدد.**
- **الحكم على العائل بالسجن – يقوض معايير الضبط الاجتماعي داخل الأسرة.**
- **دخول المرأة مجال البلطجة يعنى الإطاحة ببرامج التنشئة الأسرية للأبناء.**

٣ – على المستوى التعليمي :

- **التسرب من التعليم يؤدى انخفاض الوعي والاتجاه للجريمة بشكل فطرى.**
- **العملية التعليمية هي القواعد التي ترتكز عليها برامج التنمية البشرية،**
- **حضارة الأمم تقاس بمعدلات محو الأمية حتى تتمكن من اللحاق بركب التقدم.**

- عدم تقديم برنامج اصلاحى تعليمي لتلك الفئة يعنى إفراز أجيال من الإجرام.
- دور بعض وسائل الإعلام في بث برامج ومشاهد العنف، ينمى البلطجة.

٤ – على المستوى الصحي :

- انتشار العشوائيات وضعف الخدمات، يساعد على انتشار الأمراض والأوبئة.
- كثرة التشوهات والإصابات تزيد من البطالة وهى احد أجنحة البلطجة.
- عدم الاهتمام بهؤلاء يزيد من الأمراض فيقع على كاهل ألدوله أمر مكافحتها.

٥ – على المستوى الاقتصادي :

- زيادة المعدلات الإجرامية يشكل احد أهم معوقات التنمية الاقتصادية.
- الفقر احد معاول الهدم للحراك الاجتماعي، فتزداد الفجوة بين الطبقات.
- عدم توافر فرص العمل يزيد من الهامشيين في المجتمع (الأرزوقيه) .
- الانفتاح الاقتصادي، اجبر البعض على تسويق منتجاتهم جبراً وعنوة.
- ٦ – على المستوى السياسي :
- عدم الاهتمام بتلك الفئة يؤثر سلباً على قيم المشاركة السياسية، حيث يتاجر بأصواتهم وأحلامهم مقابل الزج بهم في أعمال البلطجة والمشاجرات.
- أشارت معظم الدراسات السياسية إلى ضرورة الاهتمام بالمستوطنات العشوائية والتي كثيراً ما تهدد النظم السياسية واستقرار النظام المجتمعي.
- عدم الاهتمام بتلك الفئة يؤدى للابتعاد عن روح الانتماء وأصول المواطنة.

٧ – على المستوى الأمني والقانوني :

- الجريمة عامة تشكل تهديد للاستقرار المجتمعي، أما البلطجة فهي تهديد لكافة أشكال الاستقرار والسلام المجتمعي.
- البلطجة تفرض على الآخرين قيم السلبية، لعدم الإبلاغ عن أفعال مرتكبيها.
- انتشار البلطجة يهز الثقة بالنظم، مما يؤدى إلى الفوضى وحدوث الأزمات.

- **البلطجة تؤدى إلى تقويض برامج المكافحة وحدوث الاضطرابات المجتمعية.**
- **البلطجة جريمة تجمع ما بين أشكال العنف المادي والمعنوي، ولمواجهتها لابد من التخطيط للقضاء على المشكلات المجتمعية.**
- **بطئ إجراءات التقاضي يدفع البعض إلى العزوف عن اللجوء للهيئات والمؤسسات الرسمية وبالتالي اللجوء لتلك الفئة لاسترداد الحقوق.**

٨ – على المستوى البيئي :

- **انتشار الأعمال اليدوية بلا تنظيم داخل المسكن من (مسابك – ورش – مصانع صغيرة) يساعد على ارتفاع معدلات التلوث الهوائي.**
- **تعنى جريمة البلطجة (الإفساد في الأرض) سواء بالاعتداء على عناصر البيئة الطبيعية أو المشيدة بالإتلاف.**

٩ – على المستوى الايكولوجي :

- **عدم الاهتمام بتلك الفئة يزيد من الإسكان الرث والمتخلف (عشوائيات – سكنى القبور – العشش – المحال التجارية – أسطح المباني – أراضى طرح النهر... الخ)، وبالتالي تنخفض القيمة الحضارية للمدن.**
- **ترتفع معدلات الإجرام في المناطق التي تزداد بها السكن الجماعي وعدم التجانس والخصوصية لاتسامها بخصائص ايكولوجية متدنية.**
- **بعض المناطق الحضرية تتحول إلى عشوائية نتيجة اللامبالاة بتشريعات الإسكان.**

١٠ – على المستوى التجاري :

- **تدخل تلك الفئة في مجال التجارة، يفسد الميزان التجاري المجتمعي حيث مظاهر (الغلاء في الأسعار – أساليب تعطيش السوق لسلعة ما – الغش السلعي – فساد الذمم –التهرب والتلاعب في مواثيق الضرائب – انتشار قيم حرق السلع لإفساد تجارة البعض... الخ.**
- **جريمة البلطجة بلا وطن، فهي تغلغل داخل كافة المعاملات الإنسانية.**

<u>مقترحات وتوصيات الدراسة</u>

- **مراجعة بعض الشركات العاملة في مجال الأمن الخاص، من حيث الكشف السياسي والجنائي على كل من يتقدم لشغل وظيفة بها.**
- **دعم وتقوية الوازع الديني في المجتمع عن طريق التوحيد بين آراء مفكري وعلماء العقائد الدينية ونبذ الخلاف الحادث بينهم فيما يخص تناول الأديان**
- **الإسراع بزيادة برامج التنمية الريفية الاقتصادية للحد من الهجرات الداخلية.**
- **إعادة تخطيط المناطق العشوائية بدلاً من القضاء عليها.**
- **إعادة هيكلة النظام التعليمي في مصر حتى يتناسب مع متطلبات سوق العمل.**
- **السيطرة على التسرب من التعليم عن طريق السيطرة على تشغيل الأطفال.**
- **مراجعة السياسة العقابية وتجنيب تلك الفئة الاختلاط بباقي الفئات الإجرامية.**
- **توسيع شبكة التشريعات ألقانونيه والاجرءات حتى تشمل كافة أعمال ومظاهر البلطجة، وصياغتها في قانون (مكمل) لقانون العقوبات.**
- **العمل على سرعة الفصل في المنازعات المختلفة (المدنية، الجنائية)، حتى تضيق الفجوة بين التشريعات القانونية والأحكام المختلفة وأساليب تنفيذها.**
- **الحد من ظاهرة ازدياد الهجرة للقاهرة والتي تسبب التضخم الحضري .**
- **إعادة طرح مشروع قانون البلطجة على مجلسي الشعب والشورى لإقراره بما يتواكب مع المستجدات الأمنية المعاصرة.**
- **إنشاء آلية جديدة من آليات العمل الأمني تتخصص في مواجهة جرائم البلطجة (قسم مكافحة جرائم البلطجة) على غرار – مكافحة المخدرات – المال – النفس – السرقات – الآداب العامة – الأحداث... الخ.**
- **التوسع في إنشاء لجان فض المنازعات من المستشارين والمتخصصين المحالين للمعاش للتقليل من حجم الأعباء على المحاكم العامة.**

- اجمع ٢٩.٦% من أفراد العينة أنهم يرغبون في المعيشة بأسلوب باقي الناس، ولكن هل كل الناس بلطجية إذا ؟ حتى يعيشون مثل باقي الناس ؟ – أتضح أن نظرة البلطجي هي دائما قاصرة على جمع المال عن طريق فرض الرأي حتى إن كان بالخطأ، حيث أن نظرته لا تتجه إلا لمن يعيش في رغد من العيش، وقد أشار آخرون بنسبة ٢٤.٨% أن الفقر قد دفعهم دفعاً لارتكاب تلك الأفعال، فهي اقرب الطرق للحصول على المال، حتى أن كان عن طريق عمل شريف، فالقوة هي الأساس، وهى التي يتم بمقتضاها الحصول على الحق، فالضعيف لا يستطيع القانون حتى أن يعطيه حقه في هذا الزمان (على حد قولهم)، وهذا يؤكده الآخرون والذين أجابوا بنسبة ٧% أن الفشل في التعليم يؤدى أيضا إلى ممارسة تلك الأفعال، حيث أن الوعي الثقافي يلعب التعليم فيه دوراً كبيراً .
- أشار ٦% أن أصدقاء السوء لهم دوراً كبيراً في اللجوء لتلك الأعمال الإجرامية.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة المنطقة العشوائية وعينة منطقة الحضر، فقد أشار ٧٩.٣% من عينة المنطقة العشوائية أن أملهم أن يبتعدوا عن ممارسة تلك الأفعال، ولكن أين البديل لكسب العيش الشريف، فالبطالة وحش يلتهم كافة الأمنيات المستقبلية لاى إنسان – بينما أشار ٩.٨% من عينة الحضر أن أفعالهم ليست إجرامية بل هي نوع من تقديم الخدمات للآخرين.

الفصل العاشر

الآثار الاجتماعية والنفسية للعقوبات السالبة للحرية على المسجونين وآسرهم[1]

- **منذ فجر التاريخ وعندما استقر الإنسان في جماعات حول روافد الأنهار وبدأت الحياة الحضرية بظهور التواصل والعلاقات بين الجماعات وكنت تحدث الصدامات والأفعال المحرمة ومن ثم ظهرت الحاجة إلى وجود عقوبات تحدد مكان كل شئ وتضع المعايير والقواعد واتخذت العقوبة في عصورها الأولى المبكرة صورتين متميزتين : العقوبة داخل المجتمع والعقوبة بين مجتمعين واجتازت المجتمعات الإنسانية في تطورها عدة مراحل وكان الطابع المميز لها التطور هو التحول في الصورة البسيطة إلى صورة مركبة.**

العقوبة في مجتمع العائلة:-

[1] عبدالله عبدالرسول الآثار الاجتماعية والنفسية للعقوبات السالبة للحرية على المسجونين وآسرهم رسالة ماجستير كلية الاداب جامعة اسيوط ١٩٨٢

اتخذت العقوبة في المجتمع الأولى للإنسان صورة التأديب المخولة لرب الأسرة على أفراده وتميزت باتساع هذه السلطة نتيجة لنمو فكرة المصلحة المشتركة واتخذت العقوبة في هذا الشأن طابع الانتقام الاجتماعي (القصاص).

العقوبة في مجتمع القبيلة:-

ظلت العقوبة في مجتمع القبيلة طابع الانتقام الجماعي ويتضح ذلك بخاصة بالنسبة للأفعال التى تهدداً من المجتمع. ومن الملاحظ أن في هذه الفترة التاريخية تميزت يتوقيع عقوبات بدائية كالقتل والنقي والمطاردة من حماية العائلة أو العشيرة أو القبيلة.

العقوبة في الإسلام:

إن أساس العقوبات في الإسلام بعامة المساواة بين المجرم وعقابة لذلك تسمى قصاصاً حيث أنها تنظر إلى الفضائل وتحميها وتزود عنها وإلى الرذائل وتمتعها والعقوبات في الإسلام قسم من الشريعة غايته حماية المصلحة العامة والمحافظة على أمور خمس : النفس، الدين، العقل، النسل، المال.

لقد اتبع الباحث عدة خطوات أساسية في البحث يمكن تلخيصها:

١-مسح للتراث الفكرى الخاص بالعقوبات السالبة للحرية من حيث نشأتها وتطورها.

٢-إجراء دراسة ميدانية على عينة تجريبية من المسجونين وأسرهم يستخدم فيها الاستياء للتعرف على الآثار الاجتماعية.

٣-استخدام مقياسين بقصد التعرف على الآثار النفسية السلب الحرية وهي مقياس إيزنك للشخصية – ومقياس السلوك السيكوباتي).

-وبصفة عامة يمكن عرض إطار الدراسة في النقاط التالية:

أولا : أهمية الدراسة والغرض منها:-

١- معرفة مدى صلاحية البرامج الاصلاحية المطبقة.

٢- تقويم البرامج الاصلاحية الحديثة.

٣- لاستثمار الأمثل للأموال المخصصة للمؤسسات العقابية.

٤- اختبار صلاحية الأساليب العقابية المستوردة.

٥- التعرف على كيفية استجابة المسجونين للأساليب العقابية.

لذلك لابد من لتعرف على المسجونين بشكل دقيق الذين يمكن أن تتبع معهم لبرامج الإصلاحية وغيرهم، وهذا يتأتي بالدراسة عند تصنيف المسجونين، وفي ضوء ما تسفر عنه الدراسة للمسجونين الجدد من حيث أحوالهم وطباعهم وظروفهم.

ثانيا: تساؤلات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدة من التساؤلات:

الأول: هل للعقوبات السالبة للحرية تأثيرات اجتماعية سيئة وضارة على المسجونين وأسرهم؟ مثل:

١-إلى أي مدى تؤدي العقوبة السالبة للحرية إلى تفكك أسر المسجونين؟

٢-إلى أي مدى يمكن أن تؤثر العقوبة السالبة للحرية على أسر المسجونين من ناحية الدخل والتعليم والمهن؟

الثاني:هل للعقوبات السالبة للحرية تأثيرات نفسية سيئة وضارة على المحكوم

عليهم؟ مثل:

١- إصابتهم بأمراض نفسية تحول دون عودتهم للمجتمع أسوياء بعد الإفراج عنهم.

٢- فقدهم الاعتزاز بالنفس وتقديرهم الشخص لأنفسهم.

ثالثا: مجالات الدراسة:

أ- المجال الجغرافي : وهو هنا سنجن القناطر الخيرية" محافظة القليوبية.

ب- المجال البشرى: تجرى على عينة تجريبية من المسجونين بلغ قوامها مائة سجين تختلف جرائمهم وتتنوع أحكامهم.

حـ- المجال الزمني: استغرقت الفترة من أول يناير ١٩٨١ وحتى آخر مارس ١٩٨٢.

رابعا: عينة الدراسة:

اختار الباحث عينة الدراسة من مجمعتين أحدهما تجريبية والثانية ضابطة واختيرت المجموعة التجريبية في سن القناطر الخيرية واتبع الباحث طريقة اختيار لعينة العشوائية بشرطين أساسين:-

١-أن يكون المسجون متزوجاً حتى يمكن دراسة أسرته.

٢-أن يكون قد قضى بالسجن مدة لا تقل عن ٦ شهور.

خامسا: منهج الدراسة:

اتبع الباحث منهجاً أساسياً في البحث بقصد الوصول إلى دراسة مقارنة بين عينتين مجموعتين أحداهما تجريبية والأخرى ضابطة.

استخدم المنهج التجريب بالإضافة إلى أنه اتبع المنهج المقارن.

سادسا: أدوات الدراسة:

الأداة الأساسية هنا في الدراسة هي الاستياء مكون من (٣٦ سؤالاً) والأداة الثانية هي القياس – كذلك استعان بأدوات أخرى معاونة كالمعالجات الإحصائية والملاحظة بغير المشاركة.

الفصل الثاني

المفاهيم العلمية للدراسة وتحديدها

أولا: الجريمة:-

الجريمة ظاهرة اجتماعية وهي قديمة قدم المجتمعات الإنسانية نفسها. ويطلق تعبير الجريمة على كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق السمتقيم.

هي "إتيان فعل محرم معاقب عليه أو ترك فعل أمر به".

وجاءت الحدود للعقاب على جرائم محددة على سبيل الحصر وهي الزنا، القذف السرقة، شرب الخمر، الحرابة، والردة، البغي كما تقرر شأنها العقوبات الشرعية الجريمة هي الفعل الضار بأمن الجماعة والذي يدل على سلوك مرض لدى مرتكبها ورائه الجماعة ضاراً بمصالحها ومن ثم تتدخل لتوقيع الجزاء على ما ارتكبه الفرد.

ثانيا: المجرم:-

المجرم هو الشخص الذي يرتكب فعلا يعده القانون جريمة مت ثبت ذلك عن طريق السلطة القضائية وطبقا للاجراءات التى حددها المشرع من مسئولية كاملة عن الفعل وغير ذلك.

وقد يتورط الفرد في سلوك إجرامي مع تتابع وتفعل العمليات الآتية:-

- **السلوك الاجرامي ليس من قبل الموروث والفرد لا يتبع السلوك الاجرامي كلنه يتعلم.**
- **يتم تعليم السلوك الاجرامي عن طريق الاختلاط بأفراد آخرين والتفاعل معهم.**
- **الجانب الأساسي في السلوك الاجرامي نواحي عدة منها وسائل ارتكاب الجريمة.**

ثالثا: العقوبة:-

-تعريف إجرائي للعقوبة: "جزاء يقرره القانون ويوقعه قاض على من تثبت مسئولية عن الجريمة.

العقوبة:" هي الجزاء المتضمن إيلاماً مقصوراً متناسباً مع الفعل الاجرامي بغرض الدفاع عن المجتمع" وتنقسم العقوبة بالنسبة للقوانين الموضوعية إلى ثلاثة عقوبات.

١- عقوبات كانت جزاء على جرائم تعتبر قليلة الأهمية في الوقت الحاضر ثم أخذ نطاقها يضيق حتى أن بعض الدول ألغتها من قوانينها والبعض الآخر احتفظ بها للجرائم الجسمية مثل القتل العمد، الحريق.

٢- عقوبات مالية كالغراق والمصادرة والإزالة والغلق.

٣- العقوبات السالبة للحرية مثل الأشغال الشاقة بنوعيها المؤبدة والمؤقتة وهي العقوبات التالية من حيث الجسام عد الإعدام.

٤- العقوبة السالبة للحرية تعنى توقيع جزاء على مرتكب فعل يعتبره القانون جريمة وتنظيمها ينفذ هذا الجزاء.

رابعا: السجين:

قديماً اقتصرت وظيفة السجون على منع نزلاتها من الهرب فلم يكن لها هدف اجتماعي ولم يكن لها نظام ثابت، وفي ١٣ مارس ١٨٨٥ صدرت أول لائحة للسجون المصرية وكفلت بعض الضمانات للمحكوم عليهم.

خامسا: التجمعات الإنسانية:

إن أبسط أنواع التجمعات الإنسانية هو الحشد الذي يقوم على أساس قرب الأفراد ثم الجمع الذي تميز عن الحشد بشعور أفراده بمصالح مشتركة ونشاط عام. أما المجتمع فباعتباره شكلا من أشكال التجمعات الإنسانية التى يعيش فيها الناس فمن أهم صفاته العامة وخصائصه:-

أولا: المجتمع كنسق اجتماعي طبيعي.

ثانيا: المجتمع المحلي.

ثالثا: المجتمع غير الطبيعي.

السجون المصرية رسالتها العقابية والتهذيبية

قد استقرت الجهود العملية لحركة الدفاع الاجتماعي على تحديد أغراض العقوبة بثلاث أغراض رئيسية هي تحقيق العدالة :-

١-تحقيق العدالة. ٢-الردع العام.

٣-الردع الخاص (أي علاج الخطورة الإجرامية الكامنة في شخص المجرم)

***نظم وأنواع السجون:-**

أولا: نظم السجون:-

يراد بنظام السجن مدى مايسمع به من اتصال بين نزلاءه.

-النظام الجماعي:-

جوهر هذا النظام هو الاختلاط بين المسجونين في النهار والليل في أماكن العمل الطعام والنوم والسماح لهم بتبادل الأحاديث ولا يمنع طبيعة هذا النظام تقسيم المحكوم عليهم إلى مجموعات والفصل بينهم.

النظام الفردي:

جوهر هذا النظام هو فرص عزلة على كل مسجون بحيث تقطع الصلة تماماً بينه وبين المسجونين الآخرين ويلزم بالإقامة في غرفة منفردة لا يبرحها إلا حين انتهاء مدة العقوبة.

النظام المختلط:

يقوم هذا النظام على المزج بين النظامين فيجزئ يوم المحكوم عليه إلى النهار الليل ويكون جميعاً في النهار والانفراد بالليل وربما يكون هذا النظام طبيعياً إذ يطابق عادات الناس في المجتمع.

النظام التدريجي:

يقوم هذا النظام على تقسيم مدة العقوبة إلى فترات وتطبيق نظام خاص في كل فترة منها وفق ترتيب معين تتميز الأولى فيه بنظام صارم ثم تخفف وطأته في الفترة التالية وهكذا حتى تتميز الفترة الأخيرة بأقل الأنظمة مشقة.

ثانيا: أنواع السجون:

يقوم المعيار التقليدي التقسيم السجون على أساس نوع العقوبة المحكوم بها.

- أول تقسيم هو التميز بين سجون تعد للمحكوم عليهم بمدد طويلة وأخرى لمحكوم عليهم بمدد قصيرة.
- التمييز بين سجون الشباب وسجون البالغين.
- التميز بين الأصحاء والمؤسسات التى تخصص للمرضى والمسنين أو الشواذ.
- التميز بين المؤسسات المفتوحة وشبه المفتوحة والمعلقة وشديدة الحراسة.

- نظم وأنواع السجون المصرية:-

يميل المشرع في مصر إلى الأخذ بالنظام التدريجي، وقد نصت المادة الأولى في القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦على أن السجون في مصر أربعة أنواع:-

١-ليمانات. ٢-سجون عمومية.

٣-سجون مركزية. ٣-سجون خاصة.

العمل الميداني

(١)خصائص المجموعتين من ناحية الديانة:

يبين توزيع المجموعين التجريبية والضابطة حسب الديانة انخفاض ؟؟؟؟؟ نسبة المسجونين المحبوسين في السجون والذي يرجع ذلك إلى أكثر من عامل منها المستوى الاقتصادي الذي يبدو مرتفعاً لدى المسيحيين عنه لدى المسلمين.

٢)خصائص المجموعتين من ناحية المهنة:

يتبين أن هناك تشابهاً واضحاً في توزيع المجموعتين حسب المهن المختلفة ويلاحظ أن ما يقرب من نصف أفراد المجموعة التجريبية والضابطة من العمال الفنية الأمر الذي يؤكد انتشار الجريمة بين هذه الفئة عن باقي الفئات.

الدراسات السابقة

١-دراسة محمد إبراهيم زيد عن الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية:-

-قامت هذه الدراسة على أساس أن تكون دراسة استطلاعية لتحسين الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية.

فروضها:-

١-أن هناك مشكلة اجتماعية ناتجة عن تنفيذ العقوبات السالبة للحرية.

٢-أن لهذه المشكلة آثاراً تعيب النزيل في شخصيته وعلاقاته الاجتماعية والعائلية.

٣-أن المعامل العقابية التى يحصل عليها خلال تنفيذ العقوبات السالبة للحرية غير كافية لإعادة الأقلمة على الاجتماعية.

٤-أنه من الضروري تخفيف آثار العقوبات السالبة للحرية إن لم يعد النظر في سلب الحرية ذاته كوسيلة للمعاملة العقابية.

-جاءت النتائج لتدل أن قسوة السجن قد تمثلت في القلق على الأسرة بنسبة ٦٨.٤ % بينما كان الحرمان من الحرية يمثل ٦١.٨% وكان للنقص الموجود في الرعاية الصحية والاجتماعية والتأهيل المهني أثرهم في عدم فاعلية المعاملة العقابية وكان هذا رأي الأخصائيين العاملين بالسجن.

وكان لهذه الدراسة أهمية خاصة من حيث المنهج والأداة المستخدمة والاستعانة

بالأخصائيين الاجتماعيين العاملين في السجن لإعطاء رأيهم وتقويم الخدمات التي تقدم للمسجونين.

٢-دراسة ناهد صالح عن العود إلى الإجرام عند المرأة:" دراسة اجتماعية":

أوضحت الباحثة في رسالتها أنه إذا كانت الجريمة تعتبر في حد ذاتها اجتماعية تضر الشعور الجمعي وتهدد مصالح الجماعة فإن ظاهرة العود إلى الإجرام تمثل خطورة أعظم.

وتحظى ظاهرة العود إلى الإجرام باهتمام علماء القانون وعلماء العقاب وعلماء الإجرام. ولعل أهمية ظاهرة العود إلى الإجرام تبدو أكثر وضوحاً من الناحية العددية فقد تبين أن نسبة العود في دول مختلفة منذ عام ١٨٧٠ سواء بين المحكوم عليهم أو المحبوسين احتياطياً أنها تتراوح ٣٠%، ٨٠ % وانتهت الدراسة إلى نتائج هامة:-

١- أن يوجد بين النساء من يعدن لارتكاب الجريمة بنسبة تتراوح ٣٨.٥ %.
٢- يتخذ العود عند المرأة غالباً نمط التكسب من الجريمة بنسبة ٨٢.٦% من النساء العائدات.
٣- أن هناك صلة قوية بين عود المرأة إلى الإجرام وبين انحرافها في فترة صداقتها.
٤- أن المرأة العائدة إلى الإجرام نشأت في أسرة متصدعة ومن الأسباب التى تؤدي إلى تصدع الأسرة من حيث كونها أسباب سوية كالوفاة أو أسباب غير سوية مثل الطلاق أو الانفصال أو إبداع أحد الوالدين بالسجن.
٥- المرأة العائدة للإجرام لما سنت في ظروف اجتماعية سيئة خلال نشأتها وقبل ارتكابها أول جريمة.
٦- وجود علاقة بين المرأة العائدة وبين اختلافها بجماعات إجرامية.

الآثار الاجتماعية للعقوبة السالبة للحرية

يحاول الباحث في هذا الفصل مناقشة تساؤل الدراسة الأول والذي مؤداه -:

-هل للعقوبة السالبة للحرية أثار اجتماعية ضارة وسيئة علي المسجونين

وأسرهم؟

لتحقيق هذا التساؤل يلمس الباحث تلك الآثار الاجتماعية في الإجابة على تساؤلين فرعيين وهي:-

- إلى أي مدى تؤدي العقوبة السالبة للحرية إلى تفكك أسر المسجونين.
- إلي أي مدى يمكن أن تؤثر العقوبة السالبة للحرية على أسر المسجونين من ناحية الدخل والتعليم والمهن؟

ولقد تضمنت أداة الدراسة مجموعة من الأسئلة وجهت إلى المجموعة التجريبية والضابطة بقصد التعرف منها على مدى تأثير العقوبة السالبة للحرية على أسر المسجونين من ناحية علاقتهم مع المجتمع وكذلك علاقة المسجون نفسه بأسرته أثناء قضائه فترة العقوبة داخل السجن.

تتضح مظاهر التفكك الأسري الناتج عن أثر العقوبة السالبة للحرية من خلال الجدول والذي وضح كثرة حالات الطلاق الحادثة بين أفراد أسر المسجونين بعد دخول عائلتهم السجن واستخدام زوجاتهم حقهن في تطليق أزواجهم تطبيقاً لما جاء في التشريع المصري.

ومن ذلك فإن تساؤل الدراسة الأول قد تحقق بالإيجاب ويؤكد أن هناك آثاراً اجتماعية ضارة للعقوبة السالبة للحرية على المسجونين وأسرهم.

وتتضح مظاهر ذلك في تفكك الأسرة وانهيار شبكة العلاقات الاجتماعية بينهما وبين المجتمع وانخفاض متوسط الدخل ودرجات التعليمي ومستوى المهن.

الآثار النفسية للعقوبات السالبة للحرية

ويمكن تحدد أهم مظاهر تلك الآثار الضارة على المحكوم عليهم في سؤالين فرعين قد صيغا ليخدما هذا الهدف هما:--هل العقوبة السالبة للحرية تؤدي إلى إصابة المحكوم عليه بأمراض نفسية؟

هل العقوبة السالبة للحرية تؤثر على شخصين المحكوم عليه تأثيراً سلبياً؟

يهدف الباحث إلى التعرف على الآثار النفسية الناشئة عن العقوبة السالبة للحرية مستخدماً أسلوب الموازنة بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة على بعض المقاييس والاختيارات النفسية. وقد وضع الباحث عدداً من التساؤلات عن طبيعة

تلك الآثار. وقد شمل الباحث بعض الجوانب السلوكية والنفسية وقدم الباحث إلى أفراد مجموعة البحث استمارة تتضمن بعض الأسئلة والملاحظات عن السلوك الذي يتبعه الفرد مع المحيطين به.

وقد تمت مناقشة النتائج التى أمكن الحصول عليها للفروق بين مقياسين للسمات النفسية والتى اشتملت على:-

-مقياس إيزنك للشخصية. ٢-مقياس الانحراف السيكوباتي.

وقد أمكن للباحث الإجابة على تساؤل الدراسة الثاني بالإيجاب حيث قد تأكد بأن هناك آثار نفسية سيئة وضارة على المحكوم عليهم بها حيث أنها تؤدي إلى إصابة المحكوم عليهم بأمراض نفسية وقد ظهر ذلك على مقياس الانحراف السيكوباتي. كما أنها تؤثر تأثيراً سلبياً علي شخصيه المحكوم عليه وقد ظهر ذلك على مقياس إيزنك للشخصية.

خاتمة وتوصيات

عند الإجابة على التساؤل الأول انتهت الدراسة إلى نتائج أساسية هي:-

١- أن العقوبة السالبة للحرية تؤثر تأثيراً سلبياً علي شبكة العلاقات الاجتماعية بين أسر المسجونين وغيرها من الأسر حيث أتضح عدم تقبلها في مجتمعها المحلي.

٢- أن العقوبة السالبة للحرية تحدث تفلكاً في أسر المسجونين تتضح مظاهرها في طلاق المسجونين من زوجاتهم ودخولهم بعض الأنباء السجن نتيجة للانحراف.

٣- أن العقوبة السالبة للحرية آثاراً اجتماعية سالبة على مستوى الدخل للأسر.

٤- أن للعقوبة السالبة للحرية آثاراً سلبية على مستوى تعليم أفراد المجموعة حيث تبين حدوث تسرب بين أفراد الأسرة من ناحية الانتظام في التعليم.

٥- أن للعقوبة السالبة آثارها السلبية علىتوزيع اسر المجموعة التجريبية من ناحية المهن حيث تبين ارتفاع نسبة العمال الغير المهرة بين أفراد هذه الأسر.

- كذلك عند الإجابة على تساؤل الدراسة الثاني انتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- أن للعقوبة السالبة آثاراً نفسية سيئة وضارة على المحكوم عليهم بها حيث أنها تؤدي إلى إصابة المحكوم عليهم بأمراض نفسية كما أظهرذلك مقياس الانحراف السيكوباتي.

٢- أن العقوبة السالبة للحرية تؤثر تاثيراً سلبياً على شخصية المحكوم عليهم وقد أظهر ذلك مقياس إيزنك للشخصية.

٣- أن المحكوم عليهم بالعقوبات السالبة للحرية يعانون من القلق النفسي.

التوصيات:-

في ضوء الدراسة يوصى الباحث بما يأتي:

١- لابد من تطوير السجون بحيث يتيح للنزلاء قيام علاقة دائم بين عالم السجن والعالم الخارجي لتسهيل عملية التكيف الاجتماعي بعد الإفراج عنهم ولتحقيق ذلك يمكن الأخذ بنظام تدرج العقوبة مع تنويع السجون وتنفيذ الأنظمة المعمول بها في الخارج.

٢- التوسع في نظام الأجازات المعمول به عام ١٩٧٦ ولم يحدث للآن أي مخالفة لهذا النظام مما يعطي الأمل في إمكانية تطويره ليشمل عدد أكبر من المسجونين.

٣- ضرورة تنفيذ نظام التصنيف في السجون على أساس قابلية المسجونين للإصلاح وليس فقط على أساس السن والتهم والعقوبة.

٤- تزويد السجون بالخبراء في الطب العقلي والنفس والإحصائيين النفسيين والاجتماعية لدراسة أحوال المسجونين ووضع خطة العلاج اللازمة للتخلص من المشكلات.

٥- العناية بالعمل على محو أمية المسجونين وشغل وقت المسجونين فيما يفيد.

الفصل الحادي عشر
التفاوت في السلوك الإجرامي بين الرجل والمرأة
دراسة ميدانية على سجون مصر[1]

أولا: أهمية الدراسة والغرض منها:

إن اختيار موضوع (تفاوت السلوك الإجرامي بين الرجل والمرأةللدراسة له مبرراته العلمية، حيث أن البحوث التى تجرى عن المجرمين أو المنحرفين عادة تنقسم إلى نوعين أساسيين:

الأول: ويتناول دراسة برامج الإصلاح ويركز بطبيعة الحال على اختيار وتقويم مدى فاعلية إجراءات إصلاحية معينة.

ويهدف هذا النوع من الدراسات للوصول إلى نتائج تساعد على تخطيط برامج أفضل لعلاج المنحرفين وإعادة إدماجهم وتكيفهم مع مجتمعهم الخارجي.

الثاني: فيتناول دراسة السلوك الإجرامي ممثلا في نزلاء السجون المصرية من النواحي المختلفة، عضوية كانت أو نفسية، أو اجتماعية.

ويستهدف هذا النوع من الدراسة الوصول إلى نتائج أو تفسيرات متعلقة بنسب الجريمة، مما يساعد على إعداد برامج أفضل للوقاية من الجريمة، ومنع قيام الشخصية الإجرامية بين أعضاء المجتمع.

---

١ عبدالله عبدالرسول النقيره التفاوت في السلوك الإجرامي بين الرجل والمرأة
دراسة ميدانية على سجون مصر للحصول على درجة الدكتوراه في الآداب اشراف اد عبدالهادى الجوهرى (علم الاجتماع) ١٩٨٧م

ثانيا: فروض الدراسة:

١- أن هناك تفاوتا في معدلات الجريمة بين الرجل والمرأة.

٢- أن هناك ارتفاع في معدلات جرائم الأموال عند النساء عن الرجال دراسة (داريل سبتمبر).

٣- أن دوافع الجريمة لدى المرأة تختلف عنها عند الرجل.

٤- أن أسلوب ونمط الجريمة مختلف عند الرجل عنه عند المرأة (دراسة عبدالوهاب العشماوي).

٥- أن هناك علاقة بين التنشئة الاجتماعية ومعدلات الجريمة لدى المرأة والرجل).

ثالثا: مجالات الدراسة:

كل الدراسات العلمية المنهجية لابد من تقسيم الدراسة إلى المجالات الثلاثة المعروفة وهي:

-المجال الجغرافي. -المجال البشري -المجال الزمني

أ- المجال الجغرافي:

ويقصد به تلك المنطقة الجغرافية التى أجريت فيها الدراسة الميدانية وقد حرص الباحث أن يزيد من المجال الجغرافي للدراسة وأن تكون العينة لمسجونين محكوم عليهم ومسجونات محكوم عليهن في معظم السجون المصرية والمتواجدين خلال فترة الدراسة الميدانية يوم (١٩٨٦/٨/٣١)، وجاءت العينة لتشمل مسجونين ومسجونات من سجون محافظات : القاهرة الكبري – بنى سويف – الأسكندرية – الغربية – الدقهلية – قنا.

ب-المجال البشرى:

يعنى هذا على من سوف تجرى الدراسة الميدانية وفي هذه الدراسة تتكون على عينة عشوائية طبقية من الرجال المحكوم عليهم والنساء المحكوم عليهن من سبع محافظات كبرى من محافظات الجمهورية.

حـ-المجال الزمني:

ويقصد به الباحث الفترة الزمنية التى تمت فيها الدراسة الميدانية فبعد تسجيل البحث بعامين تقريبا ثم تصميم أداة البحث بعد أن استقر الرأي على إجراء استبيان على عينة من المسجونين والمسجونات المحكوم عليهم، وتم تجربة الأداء على عينة من المسجونين والمبحوثات من سجون ابن زعبل والقناطر للرجال والقناطر للنساء، ثم عدلت الأداء في ١٩٨٦/٨/٣١م ثم أخذ العينة العشوائية الطبقية ثم جرى التطبيق الميداني لجمع البيانات وتعبئة استمارات الاستبيان من السجون واستغرق ذلك نحو شهر.

رابعا: العينة:

قام الباحث قبل الحصول على البيانات الميدانية بخطوة ألا وهي تحديد إطار العينة وحجمها وحدتها، حيث أن على هذه العينة يتوقف كل قياس، أو كل نتيجة ينتهى إليها البحث، وذلك نظرا لأن مفردات المجتمع الكلي للمسجونين المحكوم عليهم كل يوم ١٩٨٦/٨/٣١.

خامسا: منهج البحث:

يكون منهج الدراسة التجريبي المقارن حيث أن في هذا المنهج تتضح معالم الطريقة العلمية في التفكير لأن يتضمن تنظيمها ويجمع الأدلة بطريقة تسمح باختيار الفروض والتحكم في مختلف العوامل التى يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضوع الدراسة

سادسا: أدوات الدراسة:

لكل من المناهج وأدواته وأسلوبه ونظرا لأن المنهج الذي اتبعه الباحث في هذه الدراسة تكامليا وجمع بين المنهج التجريبي المقارن ودراسة الحالة مع الاستعانة بعلم الإحصاء، ولذلك فإن الدراسة تستخدم الأسلوب والأداة المثلي لكل منهج.

وبالنسبة للمنهج الأساسي في الدراسة أي المنهج التجريبي فقد كانت الأداة هي الاستبار، وقد تم تصميم الأداء وشملت على ٧٢ سؤالا مطبق على العينة من المسجونين والمسجونات.

السلوك الإنساني، ماهيته

العوامل التى تؤثر فيه وتناول هذا الموضوع في مبحثين:

أ- المبحث الأول: السلوك الاجرامي.

ب- المبحث الثاني: عوامل السلوك الاجرامي.

السلوك الاجرامي

إذا كانت التقاليد والأعراف تحدد الأفعال التى تستهجنها المجتمعات البدائية فإن الحالة تختلف بالنسبة للقوانين الوضعية فقد انقسمت من حيث وضع تعريف محدد للجريمة إلى قسمين:

١- قوانين اكتفت بتحديد الجرائم والأفعال المعاقب عليها وتوضيح العقوبات المقررة لها، مثل القانون المصري الذى اكتفى بتحديد الأفعال المعاقب عليها ووضع العقوبات المناسبة لها.

٢- قوانين تضع تعريفات للجريمة مثل القانون الأساس والذي يعرفها بأنها الفعل أو الترك الارادي الذي يعاقب عليه القانون.

- وكما اختلفت القوانين حول تعريف الجريمة، اختلف شراح القانون الجنائي في تعريف الجريمة، حيث لا توجد للآن تعريف متفق عليه، فيعرفها البعض بأنها (الفعل غير المشروع الصادر عن إرادة جنائية ويقرر القانون لمرتكبه عقابا) ويعرفها أخرون بأنها رد كل فعل أو امتناع عن فعل صادر عن شخص يعاقب عليه القانون بعقاب جزائي.

السلوك الإجرامي وعوامله

ولقد ظلت محاولات معرفة أسباب الجريمة تسلك طرق غير علمية حتى كان القرن السادس عشر حيث ظهر في كتابات توماس مور اتجاه فلسفي علمى إلى حد ما نحو السلوك عامة، والسلوك المنحرف. بصفة خاصة/ وفي القرن الثامن عشر تعرض لذلك بكاريا وبتنام أن نادي أوجست كوت باتباع المنهج التجريبي أو الاستقرائي الذى يعتمد على الواقع وضرورة إجراء الدراسات بهدف التحقق من صحة الفروض أو الكشف عن حقائق.

-التطور التاريخي في تفسير الظاهرة الاجرامية.

-النظريات الاجتماعية في تفسير السلوك الاجرامي.

-الاتجاه التكاملي لتفسير السلوك المنحرف.

المرأة والمجتمع

- مكانة المرأة ودورها قديما
- المرأة في علم الاجتماع
- المرأة والجريمة.
-معدلات أنماط جرائم المرأة.

مكانة المرأة ودورها قديما

لقد اختلفت مكانة المرأة ودورها في المجتمع نتيجة لثقافة المجتمع قديما ففى الدولة الفرعونية قديما كانت المرأة ذات وضع متقدما فكان لها حقوق وواجبات تعادل حقوق وواجبات الرجل في ذلك حق للميراث.

ويجب أن نتذكر أيضا أن الإسلام ضمن للمرأة هذه الحقوق، ووفر لها هذه الضمانات بروح إنسانية خالصة ليست مشوبة بضغط الاقتصاديات والماديات وقد حارب الإسلام واد البنات، ونهى عن القتل عامة، ولم يستثن [ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم...].

المرأة في علم الاجتماع

أن وضع المرأة كموضوع في علم الاجتماع يمكن أن يعطى الحقائق عن واقع المرأة الاجتماعي، فالمرأة لا تمثل في علم الاجتماع بتجاربها وأهميتها الحقيقية بشكل واقعي، ومردة ضرورة أن تتفق صورتها مع الصورة المحددة لها سلفا.

-ومن المفروض أن تنعكس الروية الاجتماعية للمرأة في كل ميدان من ميادين علم الاجتماع المعاصر، ووجودها الحقيقي ودورها الفعلى في مجال الحياة الاجتماعية بدلا من أن يوضع تفسير السلوك الأنثوي تحت مظلت التفسيرات التى تنطبق على السلوك الذكري.

المرأة والجريمة

وأوضحت الدراسات الاحصائية أن أغلب الزيادة في جرائم المرأة انصبت على الجرائم الخاصة بالمال، مثل السرقة، والنصب، وخيانة الأمانة، والسلب وأرجعت يسمون زيادة جرائم المرأة المالية، أو المادية إلى مشاركة المرأة في الحياة العملية والوظيفة ونزولها ميدان العمل، مما اعطاها فرصة لارتكابها هذه الجرائم، وربما أكثر من الرجال هذا ما أيده ستيفسفير عام ١٩٧٨م، في مقاله عن التغيرات في الجريمة المالية عند المرأة من عام ١٩٦٠م – ١٩٧٥م.

– ويعتبر عام ١٩٧٥م أول الطريق الصحيح للتركيز حول إجرام المرأة بعد طول اهمال واقتصار الدراسات على المجرمين الرجال، وفي هذا العام الذى اعتبر

دوليا عام المرأة، ومن خلال المؤتمر الولي الخاص لمنع الجريمة ومعاملة المسجونين، وضح أن إجرام المرأة معرض للزيادة في بعض الدول وكذلك انحراف القاصرات، والاتجاه السائدة أن السبب في ذلك يكمن في سرعة التغير الاجتماعي الذى تمر به بعض المجتمعات.

معدلات وأنماط جرائم المرأة

تدل الاحصاءات الجنائية على التفاوت الشديد بين إجرام المرأة وإجرام الرجل، ففى بعض الحالات يبلغ إجرام الرجل عشرة أمثال إجرام المرأة وفي بعض الحالات الأخرى قد يزيد عن ذل وهذه الفكرة موجودة منذ القدم، فقد أثبت كبتلية هذه الملاحظة بعد أن تبين له من دراسة أول إحصاء نشرته فرنسا فقد تبين أن إجرام المرأة يبلغ نسبة ١/٥ نسبة إجرام الرجل وفي مستهل القرن العشرين أعلن الفرنسي جرانييه استنادا إلى الإحصاءات عام ١٩٠٢ في فرنسا أيضا أن نصيب المرأة من الإجرام الكلي هو ١٣% وفي ألمانيا اثبت اكستران الإحصاءات الجنائية عن الفترة من ١٩٢٩ – ١٩٣٤ تثبت أن نسبة إجرام المرأة إلى إجرام الرجل هو ١/٧ وخرج بنفس هذه النتيجة بعد متابعة دراسته الإحصاءات في النمسا وسويسرا والمجرم والبرتغال وبولندا (٥).

ويرى بعض الباحثين أن المرأة تعبر سببا في ١٠% من جرائم السرقة وفي ٢٠% من جرائم القتل وفي ٤٠% من الجرائم الخفية، ومعنى هذا أن الرجل يتورط في الجريمة بينما تختفي المرأة، فهى تختفي وراء الرجال ولا تقذف الحجر بيدها وإنما يقذفه رجل عنها.

إنماط جرائم المرأة

أما في فرنسا فقد أظهرت الاحصاءات الجنائية لعام ١٩٦٤ إن أكثر الجرائم شيوعا لدى النساء هي جرائم قتل الأولاد والإجهاض، وبلغت النسبة ٨٧.٥% و ٧٥% للرجال، وفي جريمة التزوير بلغت نسبة إجرام المرأة ١٥% في مقابل ٢٠% للرجال، أما في مجال الاعتداء الذي لا يبلغ مبلغ القتل في جرائم الأموال فكانت نسبة إجرام المرأة كما يلى:-

جرائم السرقة ٢٠% والنصب ١٦% وخيانة المرأة ١٥% واخفاء الأشياء المسروقة ٢٧% والحريق العمد ١٧%

الفروق البيولوجية والسيكولوجية بين ا لرجل والمرأة.

- المرأة والعمل – الخلفية التاريخية لخروج المرأة للعمل.

-سيكولوجية المرأة العاملة – أثر عمل المرأة في السلوك الإجرامي.

١- الفروق البيولوجية والسوسيولوجية بين الرجل والمرأة

من الحقائق البيولوجية وراء الفروق بين الجنسين أن الرافع الطبيعي للتناسل كان للنمو وأعمار الأرض، وكان التناسل في أول الأمر يتم في أبسط صورة بالانقسام دون حاجة ماسة لذكر وأنثى ثم ظهرت أنواع التناسل بالاتحاد المؤقت بين اثنين من البروتوزوا الصبغية التى سبق أن كررت الانقسام.

٢-المرأة والعمل

يعتبر العنصر البشرى من أهم العناصر في مجال الانتاج، وعلى ذلك فإن الرجل والمرأة مسؤلان سويا عن سير الحياة الإنسانية، كل يأخذ نصيبه من المسئولية ليعمر الكون.

-وظهر مبدأ تقسيم العمل في أول الأمر بين الذكور والإناث، حيث كانت تترك للإناث مهمة جمع البذور والنباتات والثمار بينما يقوم الرجال بالصيد وحماية العشيرة، وكانت الأسرة هي النظام الرئيسي للإنتاج والاستهلاك وتميزت الحياة في بدايتها باكتفاء الأسرة اكتفاء ذاتيا.

الخلفية التاريخية لخروج المرأة للعمل

من الثابت أن المرأة الأوربية قد خرجت إلى ميدان العمل عند تكون المجتمعات البورجوازية والرأسمالية وانهيار النظام الإقطاعي وظهور معالم التغيير القوية بدأت غير اكتشاف الإله البخارية وقيام الثورة الصناعية الكبرى.

- ونتيجة لذلك فقد احتلت المشكلات الخاصة بأعماله النسائية حيزا متزايدا من الأهمية على المستويات العالمية والاقليمية والعربية والمحلية.

- ومن أمثلة الاهتمام العالمي بقضايا المرأة صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للقضاء على التحيز ضد المرأة، حيث نصت المادة ١٠ فقد نصت على وجوب اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتأمين تمتع المرأة المتزوجة وغير المتزوجة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية(٦).

علاقة عمل المرأة والسلوك الاجرامي

-منذ السبعينات يسود اتفاق بين قطاع واسع من الدراسين والباحثين يقرر وجود علاقة سببيه بين حركة تحرير المرأة وزيادة معدلات الجريمة وتورط أعداد كبيرة من النساء في ارتكاب الجريمة مع تغيير أنماط الجرائم التى ترتكبها والأدوار التى تقوم بها في الوسط الإجرامي.

- كما أن فريدا أدلر توافق على هذا فتقرر أن حركة تحرير المرأة قد أدت إلى زيادة معدلات الجريمة بالنسبة للمرأة كما دفعت باعداد أكبر من الفتيات إلى ممارسة شرب الخمور والمخدرات واقتراف السرقات ولاستكمال هذه الجوانب كلها نتكلم في هذا المبحث عن:

١- علاقة عمل المرأة وقيامها بسلوك أجرامي.

٢- علاقة عمل المرأة وكونها ضحية السلوك الاجرامي.

٣- تطبيق كل هذا على الواقع المصري.

جرائم المرأة دراسة إحصائية

- يرى سيللين أ، الأحصاء (هو المرأة للجريمة أو حساب الميزانية معها).
- وإذا كانت الاحصاءات الجنائية تعطى المؤشر على نوع وكم ونمط الجريمة وأعمار مرتكبيها، والحالة الاجتماعية والحالة الاقتصادية والحالة التعليمية والحالة الثقافية للمجرمين في مجتمع ما، وفي وقت معين معلوم.
- والاحصاءات الجنائية التى هي عبارة عن صورة وحركة الجريمة في بلد ما في مرة معينة، اصطلح عليها بمدة عام بدأت في الظهور في مصر عام ١٨٨٣ وأصدرتها نظرة العدل، لتعطي صوره واقعية عن سير الدعاوى المختلفة أمام القاضى.

- أما الاحصاءات التى تصدر عن مصلحة السجون، فأنها تبن الحصيلة النهائية للجرائم ومن حكم عليها منها، وبذلك فإن هذه التقارير لا تكون متطابقة مع احصاءات الشرطة مثلا.
- ومع ذلك فالباحث يتعرض لموضوع هذه الدراسة فإن التركيز سيكون على إحصاءات السجون المصرية مع ملاحظة ما يلى:

١- التقارير الإحصائية لمصلحة السجون بدأت منذ عام ١٩٣٧ فقط واستمرت منتظمة تصدر سنويا لعام ميلادي.

٢- أن أحد تقرير صدر عن مصلحة السجون ونشر كان تقرير عام ١٩٧٨ رغم أن المادة الإحصائية متوافرة وجاهزة للطبع إلا أن بعض المعوقات وقفت في سبيل صدور التقارير الإحصائية بعد هذا التاريخ.

٣- أنه كان بمصلحة السجون قسم متطور إلى السجلات الإحصاء أنشى منذ عام ١٩٥٧م وعقب العدوان الثلاثي وإجابة ليمان ابي زعبل في احد الغارات الجوية وتدمير سجلات المسجونين. إلا أن إمكانيات القسم الحالية تحتاج إلى تعزيز لامكان قيامه بالدور المنوط به.

٤- حاولت وبكل الطرق الحصول على احصاءات حديثة ولم أنجح إلا في الحصول على بيانات مستوفاة من عام ١٩٨٢م وهي لم تنتشر وتبين أن البيانات عن السنوات التالية ٨٣ – ١٩٨٥ غير جائزة حتى الآن يناير ١٩٨٦م.

الدراسات السابقة

- إجرام النساء في مصر.
- اختلاف إجرام مستويات النساء في الولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسة الأولى

اجرام النساء في مصر(١)

دكتور/ عبدالوهاب كمال الدين العشماوي

قامت هذه الدراسة على أساس استطلاعي للوقوف على مدى إجرام النساء في مصر، وكانت مجالها الزمني في الفترة من أكتوبر ١٩٧٨ إلى آخر مارس

١٩٧٩، أما مجالها المكاني فهو سجن النساء بالقناطر الخيرية باعتباره أنه السجن الوحيد في مصر الذى خصص للنساء، وقد تمت الدراسة بأسلوب العينة.

– ولذلك فقد أثبت الباحث في هذه الدراسة التى تعتبر الاولى سواء في مصر أو في العالم العربي باعتبار أن حياة المرأة في مختلف البلاد العربية متشابهة مع المرأة المصرية حيث نجد في مصر المرأة الحضرية والمرأة الريفية والمرأة البدوية، ولهذا فإن المرأة الحضرية والمرأة الريفية والمرأة البدوية، ولهذا فإن المرأة العربية تشترك مع المصرية في العادات والتقاليد وأساليب الحياة العامة.

– ومع نتائج هذه الدراسة تظهر بوضوح عوامل التعليم والحالة الاقتصادية ومستوي المعيشة وتأثيرها على اتجاهات جريمة النساء.

تحليل احصائي عن اختلاف مستويات اجرام النساء لجرائم الاعتداء على الأموال

أجرى هذه الدراسة واريل ج. ستيفسيتر

–الغرض من هذه الدراسة هو اختبار صحة الاتجاهات في جرائم النساء لسرقة الأموال في الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٧٥ في الولايات المتحدة الأمريكية وقد ظهر.

١– أن نسبة الزيادة في هذه الجرائم زادت بنسبة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢– أن نسبة زيادتها بين النساء أكبر منها في الرجال.

٣– أن نسبة الزيادة في هذه الجرائم زادت بنسبة كبيرة في الولايات.

٤– أن نسبة كبيرة من هذه الجرائم تعامل بنظام الاختبار القضائي.

*** منهج الدراسة:**

اتبع الباحث أسلوبين لقياس ذلك، الأول أجرى مقارنة بين الإحصاءات التى جمعها من سجلات الشرطة.

وبعد الحصول على البيانات استخدم طريقة الحاسبات الآلية وخرج بالمعادلة التالية.

النتائج العامة للدراسة

بعد هذا الغرض في فصول الدراسة النظرية والتى تناولت فيها السلوك بعامة ثم السلوك الإجرامي وكيف أنه ليس موضوع جديدا، فالانحراف موجود في كل المجتمعات في كل زمان وفي كل مكان وأن صراع الإنسان الطويل ضربنى الإنسان وسلوكه الإجرامي ليس إلا فصلا من فصول صراعه الطويل ضر قوى الشر الذى هو قديم ويبدو أنه باق ما بقيت هذه الحياة الإنسانية.

- **وأنه جزء من طبيعة الحياة التى نعيشها ونحياها وبيوكد ما ذهب إليه بعض العلماء من ثبات نسبة الإجرام، وإن كل جماعة تؤدي للجريمة ضريبة ذات نسبة ثابتة.**
- **ولما كانت الظواهر الاجتماعية على درجة من التعقيد والتركيب حيث أن لها جوانبها المتعددة والتى تتضافر لإظهارها ومن ثم فقد عينت الرسالة بتوضيح عوامل الإجرام، بعد أن رفضنا فكرة سبب الجريمة وأن يكون عاملا واحداً هو سبب الانحراف معين وأخذت الرسالة في هذا الشأن سبب الجريمة أو أن يكون كاملا واحداً هو سبب انحراف معين وأخذت الرسالة في هذا الشأن بالاتجاه التكاملي لتفسير الجريمة ثم ناقشت رأي علماء النفس والاجتماع والقانون في هذه المنطقة.**
- **وإذا كان هناك من يرى أن الجريمة خلاصة تفاعل من العوامل طبيعية وجغرافية كالجنس والنوع والخصائص العضوية والفسيولوجية، ثم العوامل الاجتماعية وتشمل كثافة السكان والعادات والقيم والعقائد وكافة الظروف الاقتصادية والسياسية.**
- **ونتيجة لهذه العوامل ينشأ قانون الكثافة الجنائية ومواده (أن اقتران عوامل إنثروبولوجية معينة لظروف اجتماعية معينة وعوامل طبيعية معينة فإنه ينتج عن ذلك عددا معينا من الجرائم لا يمكن ارتكابه أكثر منه أو أقل.**

- **ومن اللافت للنظر أن إجرام المرأة أقل بكثير من إجرام الرجل مع الاحاطة بأن الأفعال السوية وغير السوية هي نظر مجتمعية مبنية على عقد التقاليد والعادات والقيم.**
- **وقد أظهرت الدراسة النظرية والإحصائية والدراسة الميدانية أنه رغم نزول المرأة للعمل فإن ذلك لم يؤثر على النسب المتواترة لإجرام المرأة المصرية حيث تبين أنه لا علاقة بين عمل المرأة وزيادة إجرامها حيث تبين أن ٨.٤٢% من العينة فقط هي اللائي عملن والباقيات ربات بيوت ومن إحصاءات مصلحة السجون يوم ١٩٨٢/١٢/٣١ تبين أن نسبة المسجونات إلى المسجونين قد بلغت ٤.٠٦ % منهن فقط ٦٨% محكوم عليهن في جنايات وهي الجرائم الخطيرة بينهما ٣.٣٨ % محكوم عليهن في جنح وهذا يدل على حجم جرائم المرأة في المجتمع المصرى مع التحفظ دائما بالجرائم الخفية وهي التى لا تصل إلى علم السلطات وسنظل نقولها ولكن لا نستطيع إثبات نسبتها، وقد تكون موضوع دراسة مستقلة فهذا فقد يمكن الوقوف على الحجم الحقيقي لإجرام المرأة.**
- **ومن المؤشرات التى تدل على نوعية العينة أن نسبة ٥٠.٩% من المسجونين في العينة لم يكونوا يودون الفرائض الدينية وأن ٥٤.٧% من المسجونات يقررن أنهم لم يكن يودون الفرائض الدينية، وحدث تغير طفيف في هذه النسب أثناء تنفيذ هم مدة العقوبة، ومن الواجب إيقاظ المشاعر الدينية لتكون وقاية من الانحرافات المختلفة.**
- **ويزيد من هذا ما أوضحته الدراسة أن ٢٨.٣% من المسجونين يقررون أنهم ارتكبوا جرائم سابقة ولم يقبض عليهم وأن ١١.٣% يقررون أنهم ارتكبوا جرائم قليلة ولم يقبض عليهم قبل الجريمة الأخيرة في حين أجابت نسبة ٦٣.١ % من المسجونات أنهن ارتكبن جرائم كثيرة قبل القبض عليهن وأن نسبة ١٠.٥ % ارتكبن جرائم قليلة أيضا قبل القبض عليهن في الجريمة الأخيرة وهن يمثلن نسبة نحو ٧٣.٦ % من العينة ولعل هذا يؤيد فكرة الجرائم الخفية للنساء ويتمشى مع فرضية اختلاف نمط الجريمة الأنثوي.**

- وقد أوردت الدراسة متغيرات متعددة ومعروضة وتم تحليها كلها تشير إلى أهمية هذه الدراسة وإلى ضرورة الاهتمام بجريمة المرأة حسب المنهج التجريبي في علم الاجتماع.

التوصيات:

١- رغم أن الجريمة موجودة في كل المجتمعات إلا أنه من الضروري الوصول إلى وسائل يمكن بواسطتها مواجهة عوامل الانحراف وإبطال مفعولها أو الحد منها على الأقل ليستقر المجتمع ويشعر المواطن بالأمن والأمان، ووسيلتنا في ذلك بتشجيع الدراسات والبحوث الاجتماعية وذلك للتخطيط للوقاية والعلاج.

٢- المشروع فورا في إقامة خطط طويلة المدى وأخرى قصيرة للبحوث الاجتماعية وأن يشارك الاجتماعيون في رسم بناء الوطن والمواطن ورسم خطة متكاملة باستراتيجية لوقاية أكثر فعالية من الجرائم وإيجاد أنظمة متطورة للسياسة الاجتماعية تشكل ضمن التخطيط الشامل للمجتمع.

٣- الأخذ بالوسائل العلمية الحديثة التى تهدف إلى الصلاح في السجون وأيقاظ شعورهم بمجتمعهم لمزيد من التفاهم برسالتهم وأن يعالجون أكثر مما يعاقبون أو يؤدبون.

٤- أيجاد الوعي الكامل لدي المسئولين عن إدارة السجون.

٥- الاهتمام بتصنيف المجرمين بأسلوب علمى وفصل الخطرين عن المنحرفين لأول مرة ومقابلة ذلاك بتنويع السجون وعدم الاكتفاء بتقسيم السجون إلى الحالي إلى أنواع يودع فيها المسجونين حسب نوع العقوبة ومدة الحكم.

٦- الاهتمام بالعمل العقابي والعابرة جزا مكملا لبرامج الإصلاح تنفيذ القواعد الحد الأدني لمعاملة المسجونين.

٧- إذا كانت رسالة السجون الاجتماعية والإصلاحية الحديثة يجب أن تتوقف عند نقطة التحفظ على المسجون، بل يجب أن تتعداها لتصل

إلى وقاية المجتمع من المزيد من الانحرافات ويمكن الوصول إلى ذلك بتكثيف البرامج التثقيفية والريفية.

٨- وضع الحوافز لتحسين سلوك المسجونين وتشجيعهم على ا لسلوك الحميد ولا مانع من إتباع نظام العلامات كما في السابق لتكون له شفيعا عند الإفراج عنه مبكرا سواء بقوانين العفو أو الإفراج تحت شرط أن تكون مصلحة السجون هي الفيصل في ذلك دون تدخل جهات أمنية أخرى انقطعت صلتها بهذا المسجون لفترات طويلة ولا تعرف عنه إلا ما هو محفوظ في ملفاتها وذلك لمنع إهدار جهود المصلحة في هذا الشأن.

الفصل الثاني عشر
العنف عند المرأة

تحليل سوسيولوجي لجرائم قتل الزوجات للأزواج[1]

مما لا شك فيه أن المراة فى كل مكان وزمان تقوم بالدور الأعظم فى تكوين جيل المستقبل وفى تحديد قيمة توجهاته؛ لهذا عنى المصلحون على مر العصور بقضية المراة وتحسين وضعها؛ لأن صلاحها هو أساس صلاح المجتمع ووسط الكم العريض من القضايا والمشكلات التى تواجهها المراة يبرز العنف قضية من أكبر وأخطر قضايا القرن العشرين.

والباحثة من خلال هذه الدراسة تركز على موضوع العنف لدى المراة، فالدافع إلى العنف ينتج من مؤثرات عديدة مختلفة، والكائن الإنسانى ما هو إلا محصلة ونتائج لما أو دعته فيه الوراثة من استعدادات وإمكانات وإلى ما أثر فيه من خبرات معاشة فى إطار تراث اجتماعى وثقافى معين.

إن دراسة العنف كظاهرة من الظواهر التى ظهرت على مسرح الحياة بشكل فج يستدعي الدراسة والبحث من مختلف التخصصات؛ فالعنف ليس ظاهرة وليدة اليوم، فقد تكون أقدم رفيق عرفه الإنسان.

فالعنف قديم منذ نشأة الكون وفى الأساطير والخرافات والحما أن الانسان وحده هو القادر على تحويل قوته لتكوين ضد نفسه، والجنس البشرى هو وحده الذى يقدر على تدمير نفسه فالعنف قديم قدم الوجود وجد منذ بداية التاريخ ومنذ حدث صراع بين البشر وهو الصراع المتمثل فى الخلاف بين قابيل وهابيل، والعنف ليس حالة ظرفية طارئة بقدر ما هو أحد أكبر مظاهر الوجود الإنسانى حيث يبرز أو يخفت تأثيره انطلاقا من الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ومن الصعوبة دراسة العنف من كل زواياه، ولكن من الممكن دراسة بعض أشكاله فقط، فالعنف سلوك لا يمكن التنبؤ ببدايته ونهايته ودوافعه متعددة، ومما

---

١ :مها متولي محمد سيف الدين،العنف عند المراة،تحليل سوسيولوجي لجرائم قتل الزوجات للأزواج رسالة ماجستيرإشراف:أ.د / فاروق محمد العادلي كلية الاداب قسم الاجتماع جامعة القاهرة،١٩٩٩

ساعد على ذلك انتشار ما يسمى بثقافة العنف تجسد اتجاهات المجتمع نحو العنف مثل تمجيده فى الروايات ووسائل الإعلام واعتناق معايير إجتماعية تقوم على أفكار مثل الغاية تبرز الوسيلة وأيضا إذكاء قوانين التنافس فى التعاملات الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذى يجعله القانون الأساس البقاء ما مما يزيد معه العنف وبالتالى تصبح النتيجة النهائية وجود ثقافات أساسية أو فرعية تمجد العنف وتقره شريعة بينها وتبرز نماذجه فى المجتمع.

وكلما تعقدت المجتمعات كلما تنوعت أشكال وصور العنف ما بمعنى أنه كلما تعقدت الحياة كلما تحول العنف إلى وسيلة لتحقيق أهداف معينة من قبل الجماعات والأفراد وتتنوع هذه الأهداف بتنوع الموقف الذى تتفاعل من خلاله الجماعة أو الفرد، فالعنف فى بعض الأحيان وسيلة لتحقيق التكيف وفى أحيان ثانية بعد وسيلة للمقاومة وفى أحيان وسيلة لتحقيق الهيمنة والضبط، وفى ضوء ذلك فإن أية محاولة لتحديد الأنماط المختلفة للعنف لا يجب أن تنطلق كما تفعل معظم الدراسات من تصور العنف على أنه سلوك واحد فى المواقف الاجتماعية المختلفة بالعنف مهما كانت درجة شدته يتأثر بعوامل بنائية وتاريخية وليس سلوكا مجتزءا يظهر نتيجة عوامل عارضة.

ويحدث العنف فى حياة الأفراد دائرة مفرغة بحيث يؤدى إلى تكاثر السلوكيات الفظة وتراكمها إلى أن يتحول العنف إلى أسلوب حياة ويتحول التفاعل العنيف إلى قيمة فى حد ذاته ملخصه فى الحياة كن عنيفا تأخذ حقك فالحق فى هذا المجتمع لا يؤخذ إلا بالقوة.

وهناك بعض الناس الذين يرون أن الضرب والعنف بعد أن رد فعل مناسب ومقبول عندما يكون هناك كثير من المعاناة والضغط على الإنسان ولبعض الأخر يرى أن هناك عددا من العوامل التى تكبح العنف عند الإنسان عند مقابلته لأية معاناة أو ضغط ما وهى..

الخوف من ضربه انتقاما من الآخر.

أن الاعتداء والعنف من الممكن أن يؤدى إلى القبض عليه وحبسه.

إن استخدام العنف يؤدى إلى فقد المستوى الاجتماعي.

ونجد مواقف العنف مليئة بالاتهامات ببعض الألفاظ الخارجة أو السباب وكلما اشتد الخلاف على تفسير الموقف تحول موقف العنف من اللفظى إلى المادي وهكذا فإن عدم الاتفاق وعدم وجود أطر معيارية موحدة بعد أحد العوامل الوسيطة فى تفجير العنف.

وللعنف دلالات متعددة على المستوى الشخصى والأسرى والاجتماعى يمكن فهم طبيعته بصورة أكثر جلاء وتوقع حدوثه والتهيؤ لمواجهته أو تجنبه إنه كالأشعة التشخيصية التى تمكننا من اكتشاف العديد من المشكلات النفسية التى يعانى منها أطراف العنف والتى لم تكن لتظهر لولا انخراطهم فيه فالعنف على سبيل المثال قد يكون احد الوسائل التى يفرغ الجانى من خلالها توترات ناشئة عن صراعات فى أماكن أخرى كالعمل أو للتخلص من صراعات نفسية داخلية وقد يعد العنف مؤشرا لفشل الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية الموكلة إليها وعلامة على وجود بعض أوجه الخلل التى يجب الانتباه إليها لإصلاحها فى بيئة الأسرة وبناء القوى فيها وطبيعة العلاقات داخلها فحين يرتفع معدل العنف ضد الأزواج فإن هذا يعد دليلا على تغير أدوار القيادة فيها وعمليات اتخاذ القرار وسبيل التنشئة الأسرة داخلها أو أن المرأة قررت أن تصبح إيجابية نظرا لتغير وضعها الاجتماعى وتنامى دعوات وجوب تغيير مفهومها عن ذاتها ككائن ضعيف وسلبي.

ويعد التوتر التربة التى قد تتكاثر فيها فيروسات العنف وهو حالة من القلق والشعور بعدم الارتياح التى تحدث فى مواقف التهديد أو حين يتأهب الفرد لأداء فعل معين من شأنه إعادة التوازن النفس أو العضوى مع بيئته أو حين يسعى لتحقيق أهداف معينة فيعد التوتر بمثابة قلقة وسيطة بين المغيرات المهيئة للعنف والمتغيرات المفجرة له ما ومن ثم يمكن أن يكون مهيئا به على اعتبار أن كلما ارتفع مستوى التوتر كان من الممكن لقدر أقل شدة من العوامل المفجرة أن تثير العنف.

ومن الخصائص المصاحبة والجديدة للعنف فى حياتنا المعاصرة أزدياد أشكاله وتنوع صوره ومنها أيضا ازدياد مشاركة المراة فى أحداث العنف بما يكون هذا هو السبب فى ازدياد الدارسات حول عنف المراة ولقد كانت دراسات العنف

والعدو أن تؤكد متى وقت قريب الفرضية القائلة بأن العنف ظاهرة ذكورية وأن الإناث المغلوبات على أمرهن هن ضحايا هذا العنف ولكن العلوم الاجتماعية قد أدركت أن هذه الفرضية غير صحية وبخاصة بعد أن برزت جرائم العنف الخاصة بالمراة بروزا كبيرا داخل المعدلات العامة للجرائم، ولذلك فقد أصبحت فكرة عمومية العدو أو العنف وانسحابه على المرأة والرجل على حد سواء أحد القناعات العملية المعاصرة وهذا الجدول يوضح لنا جرائم المراة بشكل عام والتى ارتكبتها من ١٩٩٢إلى ٢٠٠١ ويتضح من هذا الجدول أن جريمة القتل عامة من أكثر الجرائم التي ارتكبتها المراة خلال هذه السنوات وهذا يوضح مدى بروز صفة العنف لدى المراة خلال العشر سنوات الأخيرة وخاصة عام ٢٠٠١ حيث قفزت معدلات جريمة القتل لدى المراة . المجلس القوى للمراة،٢٠٠٢.

الجريمة / السنة	قتل	ضرب موت	عاهة	خطف	هتك عرض	فريق	تهديد
٩٢	٥٠	١٢	٨	٤	٣	٧	–
٩٣	٧١	١٣	٦	٣	–	٦	–
٩٤	٥٥	١٦	٨	٥٤	٥	٧	٢
٩٥	٦٢	١٤	٥	٥	٦	١٤	١
٩٦	٤٨	١٥	٢	٤	٩	٦	–
٩٧	٦٥	٨	٤	٣	٥	١٥	١
٩٨	٤٧	٧	٢	٦	١	١٠	–
٩٩	٤١	٤٧	–	٣	٣	٣	–
٢٠٠٠	١٦٣	٢٠	٩	١٣	١٢٨	١٢	–
٢٠٠١	٦٠١	١٥٨	٣٧	٢١	١٥٥	٣٧	–

وهذا يؤكد ما قاله جود Good عن المراة إن ما يشاع عن رقة المراة وعذوبتها وكراهيتها للقسوة ونفورها ن العنف هو أكذوبة كبرى فالغالبية العظمي من النساء لسن أقل قسوة أو شراسة من الرجال وكل ما فى الأمر أن ظروف فهن لا تمكنهن من استعراض مواهبهن فى هذا الصدد، وفى كل مرة سنحت لهن الفرصة أيدين من القسوة ما يفوق كثيرا قسوة الرجال، فإذا قلبنا صفحات التاريخ فستقرأ عن نساء تجمعن حول رجل أوقعه حظه التعس فى أيديهن فيزرعن الدبابيس فى جسده ويفقأن عينه بلا شفقة ولا رحمة.

والقضية الأساسية فى عنف المراة تنحصر لا فى القول بأنه عنف أكبر أو أقل من عنف الرجل ولكن فى تأكيدة مهمة وهى أن الاختلاف بينهما هو اختلاف فى الأسلوب وفى الموقف الاجتماعى ومن الأهمية النظر إلى العنف عند المراة لا باعتباره عنفا متميزا عن عنف الرجل بل باعتباره عنفا يرتبط بالسياق الاجتماعى النفسى الذى تعيش فيه المراة كما إن واقع المراة لن يجعلها تنصرف مثل الانسان العاقل إذا كانت مهددة بالعنف أو تعرضت للإحباط المستمر والاعتداء عليها ولن

يساعدها بناؤها الجسمائى بالرد بالمثل أو الثأر ومع ذلك إذا نفذ صبر المراة فى النهاية ستقدم على العنف من خلال ظروف قد يبد فيها عدم استخدام العنف لأن ضحيتها قد تكون مستغرقة فى النوم وفى حالة سكر وقت الإقدام على العنف.

ولقد ذكر Rimon واقعة لإمرأة بعد ساعتين من الضرب العنيف من زوجها واستعماله المكواة الساخنة على وجهها ألقت بالبنزين على قدمه فى أثناء نومه فى محاولة منها لجعله يشعر بنفس الألم الذى كان يسببه لها وأدى ذلك إلى وفاته.

فإجرام المراة ظاهرة جديرة بالدراسة لأنها تؤثر تأثيرا واضحا فى استقرار المجتمع بدرجة لا تقل عن تأثير إجرام الرجل كما أن موضوع الجريمة لدى المراة لا يشكل حجما كبيرا فى تراث علم الجريمة فمعظم الكتابات فى هذا الفرع تهتم بجرائم الرجل أكثر من جرائم المراة وكان عالم الجريمة هو عالم الرجال وأن الجريمة مرتبطة بالذكور.

ويرى علماء الجريمة أن انحراف النساء يرجع إلي أنهن محملات بالإعباء والمسئوليات الضخمة ومطالبات بواجبات تحددها الضوابط الاجتماعية على المستوى العائلى وغير الرسمى وهذه الاعباء فى حد ذاتها تشكل نوعا من القيود.

ولسنا نزعم أن ظاهرة القتل بين الزوجين ظاهرة حديثة العهد، فلا يستطيع أحد أن ينكر أن المجتمعات القديمة قد عرفت هذه الظاهرة غير أن نسبة انتشارها فى الماضي كان محدودا إلى حد ما وبالأخرى كان مقصورا على الرجل قاتلا لزوجته ونادرا ما نجد زوجة فتلت زوجها ولكن منذ سنوات قليلة انتشرت ظاهرة المراة التى تقتل زوجها وبعد أن كانت تخضع مستسلمة له تمردت عليه.

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة من خلال:

١- أن التناول السوسيولوجي جزء مهم فى تفسير السلوك الاجرامى حيث إنه كما يوجد المجرم المريض عضويا وسيكولوجيا فإنه يوجد وبصورة أكثر المجرم الذى ينتهك القانون إزاء ضغوط أو ظروف اجتماعية متغيرة أو بيئة اجتماعية فاسدة.

٢- أنه يغطى النقص الواضح فى المعالجة وضوح عنف المراة الذى يتمثل فى أقصى صورة له وهو جرائم قتل الزوجات للأزواج حيث أن الدراسات السابقة لم تهتم بمعالجة مثل هذا الموضوع.

٣- انصراف علماء الاجرام عن هذا الموضوع وأهمالهم له، ويرجع ذلك إلى ضآلة نسبة النساء القاتلات لأزواجهن حتى عهد قريب ولكن ارتكاب المراة للجرائم بشكل عام وقتل زوجها بشكل خاص قد زاد زيادة كبيرة فى الأونة الأخيرة.

٤- عنف المراة قضية متعددة الأبعاد أسرية – جنائية.. الخ ومن ثم تمس فروعاً مختلفة فى علم الاجتماع فعند علماء الجريمة يعد عنف المراة أحد أشكال السلوك العنيف جنائيا بينما أدرج علماء الاجتماع العائلى عنف المراة تحت فئة الانحراف داخل الأسرة.

٥- إن العلم الحقيقي تتجلى أهمتيه فى التحامه بقضايا المجتمع رصدا وتفسيرا وإجراءا ومن هذا المنطلق تصبح ظاهرة العنف فى المجتمع المصرى لتطالب أهل التخصصات العملية المختلفة بالتصدى لها بالدراسة والوقوف على الأسباب الكامنة ورائها بفرض الإعداد الجيد لكيفية مواجهته والقضاء عليها.

٦- كما أن هدف العلم بتعدد فروعه هو الوصول إلى فهم صحيح للظواهر ولما كان العنف مشكلة تؤرق المجتمعات الانسانية نظراً لخطورته والأضرار الاجتماعية والخسائر المادية والبشرية التي تنجم من جزاء هذه المشكلة فقد بادر علماء النفس والمتخصصين فى كافة المجالات لمحاربة هذه الظاهرة أو حتى التقليل منها والوقاية وهذا لا يأتى إلا من خلال الفهم العلمى لهذه الظاهرة.

٧- العنف بكافة أشكاله يشكل ضرراً بالغاً على المجتمع بشقية الأفراد والجماعات لأن النتيجة الحتمية له ارتفاع منسوب التوتر. فالعنف من هذا المنطلق يعد بمثابة عرقلة واضحة لكافة خطط التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٨- موضوع عنف المرأة له أهمية خاصة لكافة لكونه هدماً لكل أواصر العلاقات الطبية التي يجب أن تظلل بها الأسرة والقرابة.

٩- إن أثر جريمة قتل الزوج مهما كانت استثناء إلا أنها قد تمتد للمجتمع كله بما فيها من أثار سيئة وما يترتبه التنبؤ بما ستكون عليه الأسرة المنحدرة لهذه المرأة القاتلة ومدى توريث العنف لديهم والبعد عن السوية كل ذلك قيم مجتمع طالما عاش فى استقر ساد أفراده مما يكون عظيم الأثر فى خروج جرائم أخرى جديدة.

والعنف داخل الأسرة يعد انعكاساً لمشاعر العنف فى المجتمع بشكل عام والكثير من الجرائم الخطيرة داخل الأسرة تكون عادة نتيجة لإنتشار بعض القيم غير الحضارية التي تبيح الأفعال الفنية أو تشجع عليها. ولقد ذكر ستراوس ١٩٧٩ أن الأطفال الذين ينشأون فى بيئة تستخدم العنف سوف يمارسون عندما يكبرون ويتزوجون العنف مع زوجاتهم وأطفالهم

ولقد أكدت إليزابيث براوننج أن الزواج هو وجود المرأة وكيانها الشكلى فإذا تعرضت تلك المملكة والحياة لاغتصاب أو انهيار فإنها تتقلب إلي فهد مفترس لا تتوارى عن ارتكاب أى فعل حتى لو كانت جريمة قتل ضد أحد أفراد أسرتها نتيجة تقلب النزعة الفردية لديها والتى تسيطر على اتخاذها للقرار السليم فى مثل هذه الحالات ويتضح ذلك من خلال جرائم قتل الأزواج فالمراة تقدم على جريمة قتل الزوج تعبيرا عن أزمتها فى فشل الدور الوظيفى لزوجها والان ومع التحضر ومعرفة المراة لحقوقها أصبحت المراة تجادل كل من يتعرض لها حتى ولو كانت جاهلة غير متعلمة لانها تدرك تماما أن المجتمع قد تغير، ولذلك فهى تصارع بكل صلابة لحفظ حقوقها مهما كانت الوسيلة.

وإذا كانت ممارسة المراة للجرائم لم يكن أمراً مألوفا بحكم تكوينها البيولوجي وبحكم تقاليد مجتمعها إلا أنها أصبحت بوفرة جديدة متعاظمة الحضور فى هذه الصور من الجرائم العنيفة فى الوقت الحالى نتيجة كثرة تعرضها لأشكال مختلفة من العنف خلال مراحل تنشئتها الاجتماعية ولكثرة الاحباطات التى تواجهها فى حياتها اليومية.

وترى الباحثة أن هناك العديد من العوامل التى قد تؤدى إلى تشكيل السلوك العنيف لدى المراة مثل التنشئة الاجتماعية والدينية ودور وسائل الإعلام بأنواعها والمستوى التعليمى والمادى وأسلوب معاملة الزوج لزوجته وقانون الأحوال الشخصية وغيرها الكثير والكثير.

ويشكل العنف موضوعا إشكاليا Problematic بدرجة كبيرة وتكمن إشكالية فى وقوعه فى حدود مشتركة بين العديد من العلوم التى تبحث علاقاته وارتباطاته المعقدة بكافة النظم الاجتماعية.

ويعد مفهوم العنف من أكثر المفاهيم الشائعة فى حياتنا اليومية ولكن رغم هذا الشيوع إلا أنه مازال من المفاهيم التى لم تنل القدر الكافى من البحث والدراسة من جانب المتخصصين فى العلوم الإنسانية بشكل عام وعلم الاجتماع بشكل خاص وقد وجد مصطلح العنف من المصطلحات التى ليس من السهل التوصل إلى تعريف جامع مانع لها، وذلك لتعدد الأبعاد والمتغيرات التى تشملها ظاهرة العنف، ولتعدد أنواع المصرفة العملية التى تناولت هذه الظاهرة وأيضا لما لوحظ من ان ما يسمى عنفا إنما يختلف من مجتمع لأخر ومن حضارة لأخرى، فإن ما يبدو وعنيفا فى حضارة ما يعد فى حدود المألوف فى حضارة أخرى حيث إن العنف إنما يتعلق بنظام معايير االمجتمعات.

فهناك خلط وتداخل كبير بين مفهوم العنف والعدوان، ولقد عرضت الباحثة لمفهوم العنف من الناحية اللغوية والناحية الاجتماعية وكذلك القانونية، والسياسية والسيكولوجية إلى أن وصلت إلى التعريف الاجرائي.

Operational Definition وهو أن العنف سلوك أو فعل يصدره فرد من الأسرة حدوب فرد أخر فيها وينطوى على الاعتداء بدينا عليه بدرجة بسيطة أو شديدة بشكل متعمد وهذا الفعل قد يكون ظاهرا أو مستترا مباشرا أو غير مباشرة أو مثله مواقف الغضب أو الإحباط أو الرغبة فى الانتقام أو الدفاع عن الذات أو لإجباره على إتيان أفعال معينة أو منعه من إثباتها وقد يترتب عليه إلحاق أذى يدنى أو نفس كلاهما به وهو سلوك يتعارض مع قيم المجتمع.

الاستراتيجية المنهجية للدراسة الميدانية

أولا مشكلة البحث Research problem

تتناول الباحثة إجرام المراة، وبخاصة الاتجاه نحو العنف، ومن المعروف أن من طبيعة المراة الهدوء والسلوك غير العدواني الذى لا يصل إلى ارتكاب جريمة عنيفة كالقتل غير أن احصائات الجرائم فى الوقت الحالي تشير إلى اتجاه المراة إلى ارتكاب جرائم العنف وتحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة كشف النقاب عن الأسباب الحقيقة وراء تخلى المراة عن صفاتها الانثوية واتجاهها إلى العنف.

ولقد اتضح فى السنوات الأخيرة أن المراة تقدم على جرائم عنف بعيدة حتى عن المفهوم التقليدى مثل اقدامها على قتل زوجها ومن وجهة النظر الاجتماعية هناك العديد من العوامل والمتغيرات وراء هذا الاتجاه ولهذا اتجهت الباحثة إلى محاولة تقديم دراسة سوسيولوجية عن هذه الجريمة إلا وهى قتل الزوجات الأزواج.

ثانيا: أهداف الدراسة:

تتحدد القيم العلمية والتطبيقية لأية دراسة فى ضوء الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها وبالرغم من أن البعض يكاد يوجد بين الهدف والسبب الذى من أجله يقبل الباحث على الدراسة فإن الباحثة ترى أن هناك نوعين من الأهداف هما.

الأهداف العملية:

١- محاولة التعرف على الظروف والعوامل التى تدفع المراة إلى تمثل السلوك العنيف وأقدامها على قتل زوجها، وفى هذه إضافة إلى ما تم اكتشافه من عوامل سابقة.

٢- التعرف على سمات مرتكبات جريمة القتل والتعرف على عواطفهم ومشاعرهم فى أثناء القيام بهذه الجريمة لمحاولة الوصول إلى معرفة النتائج التى يمكن أن تحدث نتيجة ارتكاب هذه الجرائم.

٣- محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين هذا السلوك وبعض الأوضاع الاجتماعية والثقافية التى يعيشها المجتمع المصرى وكذا الآثار المترتبة على هذه الأوضاع وبالأخص تلك الأوضاع المترتبة على انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار وعدم الموازنة بين الأسعار والدخول والتفكك الأسرى وقلة التعليم وانحلال الأخلاق والقيم الدينية حيث يسود المجتمع المصري الآن ثقافة

انفتاحية وأصبح يسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح حتى لو كان بأساليب منحرفة أو تجارة فاسدة.

الأهداف العملية:

١- محاولة إثراء الدراسة التطبيقية والميدانية من خلال تطبيق المفاهيم والنظريات الخاصة بالأسرة وتماسكها وتفككها.

٢- بلورة بعض النتائج التى قد تكون ذات فائدة عند النظر إلى هذه النوع من الجرائم التى ترتكبها المراة بما قد يقيد المشرع من ناحية ويقلل فاعلية الأسباب والدوافع التى تدفع المراة إلى ارتكاب مثل هذا السلوك من ناحية أخري.

٣- التعرف على الأوضاع الواقعية التى تربتط بالظروف والدوافع المؤدية إلى مثل هذه الجرائم.

٤- محاولة أثراء المكتبة العربية بدراسات جديدة فى المحيط العائلي والتى تخص الأفراد الخارجين عن القانون والشريعة والأعراف وتقاليد المجتمع بارتكابهم جرمية تدخل فى نطاق جرائم القتل العائلي.

٥- التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التى تساهم فى دراسة وتفسير ظاهرة العنف لدى المراة وتوضع أمام المسئولين فى المجتمع لمحاولة والتخفيف من حدة تلك المشكلة.

ثالثا تساؤلات الدراسة:

١- هل ثمة علاقة بين التنشئة الاجتماعية والدينية لدى المراة وتشكيل السلوك العنيف لديها؟

٢- هل ثمة علاقة بين المستوى التعليمى للمراة وتشكيل طبيعة العنيف لديها؟

٣- هل ثمة علاقة بين المستوى المادى للمراة وازدواجبة دورها وهامشية دور الرجل وتشكيل السلوك العنيف لديها؟

٤- هل ثمة علاقة بين تشكيل السلوك العنيف لدى المراة ومعاملة زوجها لها؟

٥- هل ثمة علاقة بين تشكيل السلوك العنيف لدى المراة ووسائل الإعلام بكافة أنواها المسموعة والمرئية والمقروءة؟

٦- هل ثمة علاقة بين معرفة المراة بقانون الأحوال الشخصية بماضية صعوبة حصول الزوجة على الطلاق تعدد الزوجات وتشكيل صفة العنيف لديها؟

رابعا منهج الدراسة Study method:

يتحدد المنهج وفقا للأهداف والتساؤلات الخاصة بالدراسة وكان الهدف من الدارسة وهو التعرف على العوامل التى تدفع المراة إلى ارتكاب السلوك العنيف المتمثل فى قتلها لزوجها لذا اقتضت الدراسة اتباع المنهج الوصفى.

Descriptive method وهذا المنهج يرصد حالة أي شئ سواء أكان هذا الشئ وضعا فيزيقا أو خصائص مادية أو معنوية لأفراد أو مجموعات أو حتى أنماط من التفاعل بين البشر كالتنافس والتعاون والصراع.

كما أن الوصف قد يكون كيفى أو كمى، كما أنه قد يتركز على وضع قائم فى وقت معين أو قد يكون يستمر لفترات طويلة.

خامسا أدوات الدراسة Study techniques:

(١) دراسة الحالة Case study:

حيث قامت الباحثة بدراسة ١٦ حالة من السيدات اللاتي قمم بقتل أزواجهم لعدة أسباب :-

أ- **رغبة الباحثة في أن تدرس المواقف المختلفة للمبحوثات في مجالهن الأجتماعي ومحيطهن الثقافى بما تشمله الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وآراء وأفكار.**

ب- **أرادت الباحثة دراسة التاريخ التطوري لحياة المبحوثات نظرا لأهميته فى تحديد العوامل التى شكلت صفة العنف لديهم.**

ت- **أرادت الباحثة أن تتعرف على حقيقة الحياة الداخلية للمبحوثات بدراسة حاجاتهم الاجتماعية واهتمامهم ودوافعهم والنظر إليهم باعتبارهم عضوات فى الجماعات اللاتى يعشن فيها يتفاعلن معها.**

ث- **الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف والعوامل المتشابكة المحيطة بالمبحوثات التى دفعتهم إلى قتل أزواجهم وهذه الأداة تتيح الفرصة للحالات**

أن يسردن حكايتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية التى دفعتهم إلى قتل أزواجهم.

المقابلة Interview:

ولجأت إليها الباحثة للأسباب التالية:

أ- أهميتها فى المجتمعات التى تكون فيها درجة الأمية مرتفعة حيث أن القائم بالمقابلة هو الذى يقرأ الأسئلة.

ب- تميزها بالمرونة وتجمع بين الباحثة والمبحوثة فى موقف مواجهة.

ت- إذا أرادت الباحثة أن توجه أسئلة كثيرة للبمحوثات ففى استطاعتها أن تقنعهم بالأهمية العملية والعلمية للبحث وما يمكن أن يستفيده المجتمع من دراسته.

ث- تضمن المقابلة للباحثة الحصول على معلومات من المبحوثة دون أن تتناقش مع مبحوثات أخريات.

٣- استمارة المقابلة Interview schedules:

ولقد حرصت الباحثة على توفير دليل المقابلة على ٨٩ سؤالا وكانت الأسئلة من النوع المغلق وكانت هناك بعض الأسئلة مفتوحة النهاية.

٤- الملاحظة Observation:

كأسلوب يكمل استخدام دليل المقابلة حيث تتكامل الأدوات فى إعطاء صورة كلية لدوافع واتجاهات عينة البحث.

سادسا مجالات الدراسة:

١- المجال الجغرفى يتجسد فى سجن النساء بالقناطر الخيرية حيث أنه يحوى معظم السيدات المسجونات اللاتى ارتكب جريمة القتل وصدر ضدهم أحكام بسبب هذه الجريمة.

٢- المجال البشرى تتكون العينة من ١٦ مسجونة من ٢٣ سجينه حيث رفضت ٣ مبحوثات الحديث نهائيا عند استدعاء الإخصائية الاجتماعية لهم وهناك ٤

مبحوثات حكم عليهم بالإعدام وفى انتظار تنفيذ الحكم وفى انهيار كامل ورافضين لأي حديث والإدلاء بأى معلومات.

٣- المجال الزمني: لقد استغرقت الدراسة حوالى ٤ شهور من أوائل شهر إبريل إلى أواخر شهر يوليو ١٩٩٨.

أهم النتائج والتوصيات

سوف تقدم الباحثة هنا تحليل وتفسير النتائج التى كشفت عنها الدراسة الميدانية فى ضوء الأهداف على النحو التالي:

أولا التعرف على الظروف والعوامل التى تدفع المراة إلى تمثل السلوك العنيف وإقدامها على قتل زوجها.

توصلت الدراسة إلى وجود عدة عوامل تؤدي إلي تشكيل السلوك العنيف لدى المراة ويدفعها فى النهاية إلى الإقدام على قتل زوجها مثل البعد عن الالتزام بالقيم الدينة وانعكاس القيم المادية على الحياة الاجتماعية للأفراد حيث سيطرت الحسابات المادية الخالية من العاطفة والمودة وصلت محل القيم الأسرية والعائلية مما أدى إلى تزايد وتفكك الروابط الأسرية والعائلية مع ظهور عدم الرضا والقناعة وتوتر الجو العائلى وتزايد الشحناء بين الأب والأم وفشل الحياة الزوجية نتيجة وجود تصدع فى جدران الأسرة بسبب طباع الزوج السيئة وانعدام العاطفة والمحاباة بين الزوجين ورغبة فى الانتقام من الزوج والخلاص منه ورغبتها فى الزواج من غيره وضعف عمليات التنشئة الاجتماعية فى الأسرة، واضطرابها إما بالقسوة الزائدة أو بالتدليل الزائد وغياب السلطة الوالدية نتيجة ضعف وقلة التعليم وانخفاض المستوي الاجتماعي والاقتصادي للحالات وما ترتب عليه من فقر وتنافس وسوء توزيع لثروة وفساد واستغلاله وتصاعد حالة الكبت فى المشاعر والإحساس بعدم تحسن الأحوال المعيشية وتزايد القيم السلبية وتزايد عدم رضا الإنسان عن حالته ويلجأ إلى أحد الحلتين إما.

أن يقزل الناس وتزداد القيم السلبية لديه أو يتخذ العنف والعدوان طريقا لمحاولة تغيير الظروف البيئية والاجتماعية المحيطة وذلك تعبيرا عن رفض الواقع والحياة بما فيها.

ثانيا التعرف على سمات مرتكبي جريمة القتل والتعرف على عواطفهم ومشاعرهم فى أثناء القيام بهذه الجريمة لمحاولة الوصول إلى معرفة النتائج التى يمكن أن تحدث نتيجة ارتكاب هذه الجرائم وبعد أخر التعرف على العوامل الاخرى المؤثرة فى شخصية الجانى في أثناء ارتكابه للجريمة وبعدها.

توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمي من الحالات ١١ حالة قتلن أزواجهم بواسطة شريك لهم وإن المراة رغم ازدياد ارتكابها الجرائم القتل واتصافها بالعنف إلا أنها لم تصل بعد إلى القدرة الكافية التى وصل إليها الرجل فى ارتكابه لجرائم القتل فإذا قامت المراة نفسها بقتل زوجها فإنها تفضل أن تلجأ إلى أساليب المواجهة غير المباشرة مثل دس السم للزوج فى الطعام وقتله باله حادة وهو نائم.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحالات التى ارتكبن جريمة قتل أزواجهم معظمهم نشأن تنشئة غير سوية رغم تواجدهم داخل أسر متكاملة من حيث العدد ما إذا تفتقر إلى الترابط والود والحوار الهادئ والقدوة السليمة.

وأوضحت الدارسة أن أكثر من ثلثى العينة نشأن فى بيئات ريفية وهذه التنشئة غالبا ما تتسم بالقسوة والصرامة وكثرة القيود وكبت الحرية الكثيرة من العادات الخاطئة كالزواج المبكر للفتاة واعتبار الطلاق بمثابة جرم كبير وعدم الاهتمام يأخذ موافقتها على الزواج.

ومن سمات الحالات اللاتى قتلن أزواجهم أن معظمهم بعد الزواج أقمن فى بيئات حضرية مليئة بمظاهر الحياة المدنية والرفاهيات العديدة والمغريات فحدث ما يسمى بالحرمان النفسي.

ثالثا محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين هذا السلوك وبعض الأوضاع الاجتماعية والثقافية التى يعيشها المجتمع المصري وكذا الآثار المترتبة على هذه الأوضاع وبخاصة تلك المترتبة على انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار وعدم الموازنة بين الأسعار والدخول والتفكك الأسرى وقلة التعليم وانحلال أو ضعف الأخلاق والقيم الدينية عندهم.

رأت الدراسة أن المجتمع المصرى قد مر بمراحل متعددة من التطور والرقى والنهوض والتغير فى الكثير من النواحى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا

التغير كانت له بعض الآثار السلبية والإيجابية فلقد أدى تطور المجتمع وسياسة الانفتاح الاقتصادي إلى ظهور واستشراء ما عرف بالطبقات الطفيلية التى شهدت ثراء فاحشا واستفزازيا من خلال عمليات تخريب الاقتصاد القومى وتمثل خطورة هؤلاء فى نشر النماذج السلوكية الاخلاقية والقيم والتطلعات الاستهلاكية وإهدار قيمة العمل المنتج ويمثلون استفزازا بالغا للشعب وقد أدى هذا إلى زيادة تطلعات وطموحات الإنسان المصرى فازدادت مطالب الأفراد وارتفعت الأسعار نتيجة المنافسة وانخفضت الأجور إذا قورنت بأسعار المنتجات والسلع وأصبحت هناك فجوة بين أمال وطموح الفرد وبين ما هو متاح لديه من إمكانيات وموارد فأصبح الإنسان يقاس بما لديه من ماديات وليس بما لديه من علم وفسدت الأخلاق نتيجة انتشار الجشع والطمع والانانية وضعفت أواصر المحبة الترابط بين الناس نتيجة انشغالهم بجمع المادة وبناء مستقبلهم وملاحقة التطور السريع فى الحياة اليومية.

فأدى كل هذا إلى انتشار التفكك الأسرى وضعف الأخلاق وعدم التمسك بالقيم الدينية وزيادة أعباد الزوج نتيجة كثرة تطلعات الزوجة والأولاد وأصبح الكل فى صراع من أجل المادة مما أدي إلى زيادة هو الخلاف بين الأفراد وتشوب المشاجرات والمشاحنات لأقل الأسباب.

وبناءا على ذلك فلقد أوضحت الدراسة الحالية أن هناك علاقة بين تشكيل سلوك العنف لدى المراة والكثير من الأوضاع الاجتماعية والثقافية التى يعيشها المجتمع والتى لا تستطيع المراة الانفصال عنها.

توصيات الدراسة:

١- الأسرة نواة المجتمع وإذا صلحت صلح المجتمع فهى الركن الأول ودورها فى التنشئة والتربية حيوي وفعال وأي سياسة حكيمة لمكافحة الجريمة من الأفضل أن تأخذ فى تقديرها الدور الأساسى للأسرة فى توفير المواطن الصالح لذلك توصى الدراسة بأن تهتم السياسات الاجتماعية بتثبيت دعائم الأسرة ومعاونتها على تخطى مصاعب التربية السليمة لأفرادها ورعاية الأمومة والطفولة.

٢- التوعية بأن الأمومة وظيفة اجتماعية والعمل على انتشار مفهوم الوالدية الذى يجعل تربية الأولاد مسئولية مشتركة بين الأبد والأم لأن مرحلة الطفولة من أهم مراحل النمو وأقلها تأثيرا على حياة الإنسان وهى مرحلة تكوين للفرد يتم فها نموه الجسمى والعقلي والانفعالي والاجتماعي.

٣- عدم فرض الزواج على الأبنة فى سن مبكرة وأن يكون تدخل الأهل بالنسبة للزوجين إيجابيا حينما تلجأ الزوجة طالبة العون فى حل مشكلتها.

٤- نشر الوعى الزواجي والأسرة من خلال تكليف خريجي كليات التربية والآداب والخدمة الاجتماعية لتوعية المقدمين على الزواج وبخاصة النساء من خلال التعليم والتدريب على كيفية الاعتناء بالطفل وتربيته بصورة تربوية سليمة.

٥- يجب على الأسرة أن تتمسك بالإسلام كمنهج تربوى متكامل وهو الطريق الشافى لمشكلاتها وينتشلها من الانحراف لينتقل بها إلى طريق الافاء والمحبة.

٦- دعم القيم الدينية والأخلاقية من خلال دور العبادة ومراكز الشباب المنتشرة فى القرى وتعريف الشباب بالواجبات والحقوق التى نصت عليها القوانين الخاصة بالرجل والمراة.

٧- مراجعة كافة المناهج الدراسية وتخليصها من القيم السلبية التى تؤكد على انخفاض مكانة المراة ودورها فى المجتمع وتدعيم الفروق بين الجنسين والعمل على وضع أنماط من النساء المبدعات فى المناهج الدراسة حتى تكون قدوة يتمثل بها الأطفال فى هذه السن الصغيرة.

٨- توصى الدراسة أن تكون هناك عقوبة رادعة بالنسبة لأهالي المتسربين من التعليم وبالأخص فى الفترات الإلزامية للتعليم.

٩- أهمية وجود واستمرار مشروع محو أمية المراة وتضافر كافة الهيئات الحكومية والتطوعية والجهود الأهلية لوضع برنامج متكامل ومتطور لمحو أمية المراة بما يتناسب مع احتياجاتها.

١٠- العمل على تغيير نظرة المجتمع للمرة ونظريتها لنفسها بحيث ينظر إليها كإنسان وكشريك فى خلق القيم المادية والمعنوية وأن لها عقلا يجب احترامه واحترام رغباتها وأمالها وطموحاتها والاهتمام بصحتها النفسية.

١١- مد خدمات مشروعات الأسر المنتجة فى الشئون الاجتماعية إلى الكفور والنجوع لتسهل تعليم الفتيات والسيدات حرفة أو مهنة تدر عليهم كسبا مشروعا يسهم فى رفع مستوى الأسرة الفقيرة اقتصاديا.

١٢- الاهتمام بعمل المراة الريفية واحتسابه ضمن إحصاءات عمالة المراة.

١٣- توجيه الجهود نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والارتقاء بالأحوال المعيشية والاقتصادية للمواطنين وتعزير برامج الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم.

١٤- يجب على أجهزة الاعلام أن تحقق نوعا من التوازن فى موادها وبرامجها يجمع بين الجاذبية والتشويق والإمتاع من ناحية بين رصانة البرامج وتوجيهها وجهة ترسيخ القيم وبناء المجتمع من ناحية أخرى.

١٥- تحسين صورة المراة فى وسائل الإعلام وتقديم رؤية مستنيرة عنها وإبراز المراة فى أدوراها المختلفة فى المجتمع.

١٦- نشر الحقيقة فى الصحف بدون مبالغة وبخاصة فى الجرائم الخاصة بالأسرة.

١٧- سن التشريعات اللازمة لحماية المراة وتحريم العنف الواقع عليها بكل أشكاله سواء فى إطار المجتمع أو مؤسساته أو إطار الأسرة.

١٨- توعية المراة بحقوقها القانونية خاصة فيما يخص الزواج ولطلاق ونحو ذلك.

١٩- القضاء على كل ما يشوب تطبيق قوانين الأحوال الخصية.

٢٠- زيادة الدوائر فى محاكم الأحوال الخصية حتى تسرع فى البت فى هذه القضايا التى تمس الأسرة المصرية.

٢١- تطوير العشوائيات وتجهيز المسكن الملائم ومده بالخدمات والمرافق العامة.

٢٢- خلق شبكة اتصالات وتنسيق وتعاون بين المنظمات المعينة بحقوق المراة وعمل مؤتمرات دورية عن نشأنها متابعة ما تم التوصل إليه من أبحاث تخص المراة.

٢٣- إجراء مزيد من البحوث والدراسات للكشف عن الدوافع الحقيقية لجرائم المراة المطلقة والعمل على معالجتها.

٢٤- توفير جهة رسمية تلجأ إليها الزوجات المتضررات من العنف والمطلقات اللائى ليس لهم مأوى أو عمل تكون كفيلة بتقديم العون المادي والمعنوى والرعاية الاجتماعية والنفسية والقانونية للمتضررات وإعادة تأهيلهم وخلق فرص عمل مناسبة لهم.

٢٥- المتابعة والمراقبة لسلوك السجينات القائلات داخل السجون وتوجيه الطاقة العدوانية داخلهم إلى عمل يثمر مكسب ومدخرات.

الفصل الثالث عشر

الانحرافات الأسرية في المجتمع المصري

" دراسة ميدانية بالمؤسسات العقابية لظاهرة الخيانة الزوجية [١]

من قبل الزوجات بمدينة القاهرة

تمهيد :إن استخدام مصطلح الانحرافات الأسرية Families Deviancy لا يعتبر خاصاً بالانحرافات داخل الاسرة فقط، فما هو معلوم ان اى انحراف، يعني عدم توافق السلوك والمعايير من قبل شخص ما أو جماعة مع ما تفرضه الأسرة التى يعيش بها غاو ما يفرضه المجتمع الذى يحتوي هذه الجماعة وعلى هذا، فالمعايير والقيم التى لا يراعي فيها الفرد أنماط السلوك والتصرفات الاجتماعية المطلوبة والمرغوب فيها داخل الاسرة ما هى نفسها التى يتكون منها الضمير الاجتماعي في المجتمع المصري كله، حيث توافق تماماً مع بعض البعض في درجة القرب أو البعد من الانحراف ايضاً، وهذا نتيجة تقارب درجة تماسك هذه الاسر أو بعدها عن خصوصية المجتمع المصري الثقافية والقيمية.

وعلى هذا تدخل هذه الدراسة التى تدور حول ظاهرة من ظواهر الانحراف الأسري في نطاق دراسة الانحرافات في المجتمع والجريمة حيث أن دراسة الباحثة الميدانية اعتمدت على المفهوم القانوني للانحراف واعتمد عرضها النظري على المفهوم الاجتماعي للانحراف.

وظاهرة الخيانة الزوجية Adultery ليست وليدة اللحظة، إنما هى ظاهرة تاريخية منذ أقدم ارتباط رسمي حدث على وجه الأرض وهو "الزواج"، فهذه الظاهرة من الظواهر المستترة قليلة الرصد المباشر من المجتمع وأجهزة الامن ولا يمكن دراستها دراسة سطحية دون الخوض في أعمقاه وأعماق البناء الاجتماعي الموجودة فيه والذى أفرزها.

---

١ إلهام فرج عشماوي محمد الانحرافات الأسرية في المجتمع المصري" دراسة ميدانية بالمؤسسات العقابية لظاهرة الخيانة الزوجية من قبل الزوجات بمدينة القاهرة رسالة دكتوراه إشراف : ا د / سامية مصطفي الخشاب كلية الاداب قسم الاجتماع جامعة القاهرة ٢٠٠٤

وترى الباحثة ان مصير شهدت منذ منتصف السبعينات تغيرات اجتماعية واقتصادية خلقت الكثير من الظواهر الباثولجية التى تفاقمت في كافة المستويات الاجتماعية والمهنية والطبقية والتعليمية، وتلخلص الباحثة أهمية هذا الموضوع في :

(١) قلة البحوث والدراسات التى أجريت على ظاهرة الخيانة الزوجية من قبل علماء الاجتماع حيث إن البحوث الاجتماعية لم تتناول الظاهرة بصورة صريحة مباشرة وإنما مجرد إشارات الى الظاهرة في ثنايا عرض بعض البحوث الاخرى ونتائجها، مثل بحوث الطلاق وأسبابه، وأسباب زيادة قتل الازواج على سبيل المثال، أى أن التراث الاجتماعية لدراسة الظاهرة يفتقر الى المعالجة السوسيولوجية لها، بينما يوجد اهتمام خاص من قبل علماء القانون والشريعة بدارسة الظاهرة. ولذلك فإن الهدف الاساسي من هذه الدراسة يكمن في محاولة الوقوف على معالجة سوسيولوجية للظاهرة مع استخدام المناهج العلمية المناسبة للوصول إلى إسهام نظرى وإمبريقي لفهم الظاهرة وتحليلها.

وترجع قلة الإسهامات السوسيولوجية لمعالجة الظاهرة إلى :

أ – إن الكثير من الباحثين يشعرون بالحرج في تناول بعض الموضوعات الانحرافية لشدة حساسيتها والارتباط الظاهرة الموضوعات والظواهر الاخلاقية الشائكطة.

ب– قد تكون هذه الظاهرة غير واضحة المعالم وتحتاج الى مجهود خاص ومضن للكشف عنها ومعرفة أبعادها نتيجة ما يحيط بها من سرية وكتمات، ولذلك اعتمدت الباحثة على المؤسسات العقابية لاختيار العينة الممثلة للبحث لتلافي تلك العقبة.

(٢) محاولة الباحثة تقديم رؤية نقدية لنظزيات الانحرافات والتى ينتمي معظمها للتراث السوسيولوجي الغربي، ولذلك فهي لا تصلح لتطبيقها بكل عناصرها على ظاهرة انحرافية في المجتمع المصري، نظراً لما لهذا المجتمع من خصوصية تاريخية واقتصادية وثقافية وقيمية تختلف اختلافاً واضحاً عن المجتمعات التى أفرزت هذه النظريات.

(٣) محاولة الباحثة الوقوف على الأبعاد المختلفة لظاهرة الخيانة الزوجية وهو إسهام نظرى جديد في دراسة الظاهرة، حيث إنه لم يسبق لأية دراسة تناوله، نظراً لانعدام دراسة الظاهرة في التراث السوسيولوجي.

(٤) تظهر أهمية الدراسة بصورة واضحة إذا أخذنا في الاعتبار ان ظاهرة كظاهرة الخيانة الزوجية Adultery ليست ذات تأثير أحادي ومباشر على العلاقة الزوجية فقط ولكن لديها تأثيرات اخري عديدة ترتب عليها وعلى حدوثها،وقد تكون هذه التأثيرات سبباً في بروز ظواهر مرضية وجرائم انحرافية أخري.

(٥) وهناك أهمية كبري حيث تجد ان موضوعاً أو ظاهرة مثل " الخيانة الزوجية " لا يعتبرها الكثير من المنظرين أو الباحثين عاملاً هاماً من عوامل تفكك الأسرة على الرغم من وجوده، ويعتبر البعض هه الظاهرة أنها ليست سبباً قوياً من أسباب الطلاق.

مفاهيم الدراسة :

لقد استعانت الباحثة بعدد من المفاهيم التى رأت أنها قادرة على إظهار وتوضيح موضوع الدراسة وهى :

١- الإنحراف الأسري Family Deviancy :

ولقد عرضت الباحثة. لبعض المفهومات الخاصة بالانحراف الاجتماعي الى أن وصلت للتعريف الإجرائي للانحراف الأسري وهو...

أى سلوك لا يتفق مع التوقفات والمعايير المقررة داخل نسق الأسرة وذلك من قبل أحد أفراد الأسرة.

٢- الخيانة الزوجية Adultery :

ولقد حددت الباحثة التعريف الإجرائي لها فهي...

حدوث علاقة جنسية غير شرعية بين الزوجية ورجل آخر غير زوجها الذى ترطبه بها علاقة زواج رسمية، ويشترط لذلك وجود طرف ثالث غير الزوج والزوجة تحدث معه هذه العلاقة، ولا بد أن تكون تثبت بالفعل على الزوجة وأقرت المؤسسات العقابية الرسمية ثبوتها.

أهداف الدراسة :

١- الكشف عن الأبعد المختلفة للظاهرة من بيولوجية ونفسية وطبية وفسيولوجية واجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية ومعرفة مدى تطلب أيهما على الآخر في التأثير على حدوث الظاهرة.
٢- إبراز خصوصية الظاهرة في المجتمع المصري.
٣- الوقوف على أثر حدوث الظاهرة على الأسرة أثناء حدوثها وبعد حدوثها.
٤- الكشف عن نسبة حدوث الظاهرة من خلال تطبيق استمارة بحث على حالات من مرتكبها.
٥- محاولة الوقوف على ثغرات العلاقة الاسرية ومشكلاتها التى تسبب حدوث الظاهرة او تساعد على حدوثها.

تساؤلات الدراسة :

١- هل يوجد متصل انحرافي بين انحراف الفتاة قبل الزواج وبين خيانتها لزوجها بعد الزواج وإن كان يوجد فما هو الدليل على ذلك ؟
٢- هل الطريقة التى تم بها زواج المبحوثة وتسبب إقبالها على الزواج دور في ارتكاب سلوك الخيانة الزوجية من قبل الزوجات ؟
٣- هل تؤثر عملية الختان التى تجري لزوجة على حدوث الظاهرة او الإكثار منها؟
٤- ما هو الدافع الأكثر لخيانة المرأة لزوجها ما هل هو بيولوجي ام نفس ام اقتصادي ؟
٥- هل هناك اختلاف بين خصائص الزوج الذى تخونه زوجته وبين خصائص الطرف الأخر الذى تخون زوجها معه ؟ وإن كان يوجد فما هو ؟
٦- هل خيانة الزوجة رد فعل الخيانة الزوج ؟
٧- هل الدافع الى الخيانة مرتبط دائماً بهدم الأسرة او التفكير في الانفصال ؟
٨- ما هو دور العوامل الثقافية والاجتماعية في حدوث الظاهرة ؟
٩- ما هى خصائص الزوجة التى تخون زوجها من حيث السن والمهنة والموطن الاصلي والمستوي التعليمي ؟

١٠-ما هى طبيعة التنشئة التى نشأت عليها الزوجة الى تخون زوجها ؟

النظريات المفسرة للإنحراف

قسمت الباحثة النظريات على النحو التالي :

١- الانحراف والبناء الاجتماعي : إميل دوركايم - الكون بارسونز - روبرت ميرتون

٢- الانحراف والبيئة - المخالطة الفاصلة : سندرلاند

الوصم : ليمارت

الفرصة المتفاوتة : ريتشارد كلودارد

٣- الانحراف والتنشئة الاجتماعية التحييذ : سايكس وماتزا

التقليد : تارد

٤- الاتجاهات النقدية الحديثة.

٥- الاتجاه الحديث في دراسة الانحراف.

وسوف تقوم الباحثة بعرضها على النحو التالي...

أولاً : الإنحراف والبناء الاجتماعي...

(١) إميل دور كايم " اللا معيارية " :-

(أ) لقد أكد دور كايم في حديثه عن الانحراف على ارتباطه بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً، فهو يشير الى ان هناك ظروفاً اجتماعية باثولولوجية تفرز الانحراف الذى يعتبر ظاهرة مرضية ايضاً لذلك فهى في حاجة الى استئصال حتى يمكن ان تتخلص من الجرائم او الانحراف.

(ب) استخدم دوركايم مفهوم Anomie أو اللا معيارية الناتج عن تفكك التنظيم الاجتماعي وإصابة العلاقات والروابط والقواعد الاجتماعية بالوهن وهذا كله راجع الى انعدام قدرة البناء الاجتماعى على تحقيق أهداف وحقوق ومتطلبات الأفراد. واستخدامه لها كان بمثابة الادارة النظرية التى ساعدته على تحليل الاحراف في اى مجتمع.

(ج) اقترح دور كايم كعلاج لمشكلة الامعيارية وضع تصور للضبط الاجتماعي، يشتمل على قواعد لتنظيم السلوك الانساني بهدف تحقيق الاخلاق، منها مفهوم

الضمير الجمعي الذى يوجد عند كل الشعوب لا تمييز، وبذلك الامثال لذلك الضمير يتحقق الترابط الاجتماعي والتضامن الاجتماعي، أما التسامح إزاء مخالفة هذا الضمير فسيؤدي إلى تفكك المجتمع واختلال توازنه ولذلك فمن الضروري الاستعانة برد فعل رادع مرتبط بالقواعد الاخلاقية كالقانون مثلاً.

(د) اما الاقتراح الثاني فهو فكرة تقسيم العمل الاجتماعي كمصدر التضامن الاجتماعي ولابد من وجود الاخلاق المتسمة بعدم التعالي وعجم التدني.

(م) إن دور كايم حين استخدم مفهوم الا معيارية، حدد دور البناء الاجتماعي بكافة مكوناتة الاقتصادية والإخلاقية والدينية والثقافية في إفراز هذه اللا معيارية لو حدث خلل يهم او بأحدهم.

كما انه حين اقترح حلاً لأزمة اللا معيارية، ركز على دور الأخلاق للخروج من هذه الأزمة وأغفل التركز على عوامل اخري كثيرة مثل التغير على المستوي التكنولوجي والنظام اللميز للنسق الاقتصادي في المجتمع والأسرة وقد افترض نموذجاً تصورياً لحل الأزمة ولم يتوغل في البناء الاجتماعي لأخذ الحل منه.

(٢) تالكوت بارسونز :

(أ) لقد حدد بارسونز، نماج للإنحراف بناء عليها يمكن تحديد نوعية الانحراف وهي....

١- **الفساد Incorrigibility وهو يحدث حين يسخر الأنا من القواعد والقوانين ويخالفها ولا يتمثل لها.**
٢- **الانعزالية القهرية Compulsive Independence وتتلاشي فيه فاعلية الأنا نتيجة انفصالية عن الآخر والموقف ويتمثل في رغبته في الاستقلال عن الآخرين.**
٣- **القهر الملزم او التنفيذ الجبري للقهرية Compulsive enforcement.**
٤- **التهرب Evasion أو الهروب من الامتثال للمعايير.**
٥- **السيادة أو السطيرة Dominance**
٦- **الخضوع Submission**
٧- **العدوانية Aggressiveness**

٨- النزوع الى الكمال التام Perfectionist observe

أى أنه ركز على ثلاث اتجاهات اساسية وضع من خلالها نماذجه للإنحراف:

التركيز على الفاعلية وانعدام الفاعلية.

التركيز على المعايير او الموضوعات الاجتماعية التى تتمثل في الاخر.

التركيز على القهرية او عدم القهرية.

(ب) أن القالب الأساسي الى صب فيه بارسونز نظريته هو قالب التوازن الاجتماعي وهناك عنصرين يدعمان هذا التوازن هما :

التنشية الاجتماعية والضبط الاجتماعي، فمهمة التنشئة الاجتماعية هى جعل الافراد يرغبون في عمل ما هو مطلوب منهم ويتعلمونه لكى يقومون بما هو متوقع منهم أما إذا فشلت عملية التنشئة الاجتماعية في أداء وظيفتها فهنا تبدأ مهمة الضبط الاجتمناعي للإبقاء على الافراد داخل الحدود المسموحة لهم بها

(ج) كما ركز بارسونز على الجانب المعياري Normative للحياة الاجتماعية، فالفعل الاجتماعي عنده سلوك ينطوي على توجيه قيمة، والمجتمع بهذا النظام أخلاقي في جوهرة لأنه مرتكز على معايير ذات جزاء أخلاقي.

(د) تحليل بارسونز لمفهوم الانحراف تحليلاً وظيفياً كان له أثره في التعمق في معني المفهوم أكثر من التعرض لماهيته وأسبابه، فهو ركز على عوامل منعه وأساليب تجنبه ولم يقدم تصور عن كيفية حدوثه.

(هـ) أكد على أن الانحراتف يعتبر اضطراباً في توازن نسق التفاعل ودور العمليات التفاعلية في توجيه الفرد نحو الموقف سواء بالسلب او الايجاب.

(و) في شرحه لعلاقة التغير الاجتماعي بالانحراف، ذهب إلى أن أى إ،حراف يمكن من خلال ميكانيزمات التوازن التوازن في المجتمع ان يستوعب داخل البناء الاجتماعي، فهو يساوي بين الإنحراف وبين أى تعير يحدث في البناء.

(ز) إن نظرية بارسونز لا يمكن أن تطبق في دراسة ظاهرة او موضوع الخيانة الزوجية بكل مكوناتها، بل إن أجزاء منها تتناسب مع هذه الظاهرة وتفسرها وأخري تجعلنا نتوقع في إطار التجديد المثالي للسلوك الخاص بالبشر وعدم القدرة على التفسير المتحرر لما هو جديد ومختلف من تخصص لآخر.

(٣) روبرت ميرتون :

ترجع أسباب الانحجراف عند ميرتون إلى :

(أ) ردود فعل الفرد وتكيفه مع الضغوط التى تعززها ثقافة المجتمع الذى يعيش فيه.

(ب) حاول ميرتون فرز وتحديد مصادر الانحراف الاجتماعي والثقافي من خلال الوقوف على الضغوط والعراقيل التى تضعها بعض أنماك المجتمع أمام الافراد والمجتمعات مما يؤثر عليهم ويدفعهم إلى أتباع أنماك السلوك غير السوية والعزقوف والبعد عن الأنماط المؤثرة الاجتماعية.

(ج) تركز تفسير وتحليل ميرتون للإنحراف والجنوح على مفهومين أساسين وهما الأهداف والغايات، والوسائل. وأكد على أن المجتمع حين يركز على تحقيق أهدافه وغاياته دور اتاحة الوسائل المشروعة أو دون الوقوف على وسائل تحقيق هذه الأهداف قد يصاب بالتفكك الاجتماعي واللا معيارية وتعم الفوضي وتزداد نسبة الانحراف فيه.

(د) ويؤكد ميرتون ان الانحراف يعتمد على تكيف الفرد مع الوسائل التى يلزمه المجتمع بها لتحقيق الأهداف والغايات المرغوبة اجتماعياً، وهنا يتم تكيف الفرد من خلال خمسة بدائل (الالتزام، الاغتراب، التجديد، الطقوس، الثورة).

ثانياً : الانحراف والبيئة :

(١) نظرية المخالطة الفارقة.: سندريلا :-

(أ) يصبح الفرد منحرفاً أو مجرماً بناء على زيادة نسبة التفسيرات التى تتيح مخالطة القانون عن نسبة التفسيرات التى تؤيد القانون ولا تبيح المخالفة

(ب) يتم اكتساب السلوك المنحرف عن طريق التعلم.

(ج) يحدث تعلم السلوك المنحرف أكثر داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة.

(د) يتم تعلم السلوك المنحرف بالاختلاط والتفاعل والتأثير المتبادل مع أشخاص آخرين لهم اتصال مباشر بالشخص المنحرف.

(هـ) تشتمل عملية تعلم الفرد لأنماط السلوك المنحرف على..

وسائل فنية تتركز في تعلمه لوسائل ارتكاب الجريمة.

توجيه محدد للبواعث والدوافع والحوافز والمبررات والاتجاهات اى تعلمه للكيفة التى يتم بها تكوين نوع خاص من التوجيه لما سبق من مفهومات.

(و) تختلف المفارقة الفاصلة من حيث التكرار والاستمرارية والأولوية والشدة.

(ز) تتم عملية تعلم السلوك المنحرف عن طريق اختلاط الفرد المنحرف بمختلف النماذج الاجرامية والمنحرفة والسوية ولها نفس آليات وميكانيزمات عمليات التعلم الأخري.

(٢) نظرية الوصم : ليمارت :-

(أ) إن الإنحراف او الجنوح عبارة عن انعكاسات للعلاقة الاتية التى تنتج عن وجود بعض الصراعات الثقافية في المجتمع.

(ب) إن رد فعل المجتمع نحو الفرد المنحرف يختلف من حيث شدته تبعاً لمركز الفرد في المجتمع وتبعاص لم يظهر من سلوكه الذى يستنكره الأفراد أى أن إلصاق ووصم الفرد بسمات جديدة بناء على سلوكه الظاهرة تعتمد على ستواه الاجتماعي وشخصيته ونوعية مشاركته في الأنشطة الاجتماعية.

(ج) إن عناصر الوصم للظاهرة الإجرامية ومرتكبها واحدة عند الفرد المنحرف أو المريضة أو ذى العاهة.

(د) تحدد عملية الوصم بالنسبة للشخص المريض أو المنحرف من خلال التمييز، وتحديد أسلوب تحول شعور الفرد ذاته وتقييمه لذاه بناء على ما وصم به.

(هـ) إن مراحل الانحراف تزداد شدة وتأكيداً كلما تكرر ارتكاب الشخص للفعل المنحرف او ما يشابهه من أفعال، أى يجب أن يقوم الفرد بعمل ما وسلوك ما غير سوي حتى يوصم.

(٣) نظرية الفرص المتفاوتة : ريتشارد كلووارد :-

(أ) أن نماذج التفاوتات الفرعية المتصقة بالجنوح في أى مجتمع تتكون من أجل ايجاد بديل لما يمنحه المجتمع الكبير من فرص.

(ب) ان هذه الفرص طالما أنها تتفاوت وتتابين من شخص لآخر بناء على الطبقة التى ينتمي إليها ومستواه في المجتمع، فإن هذه الفرص المشروعة تقوم بنظام فارق او فاصل بين السلوك السوي وغير السوي أيضاً.

(ج) تتم عملية الفرص الغير مشروعة وتأثير الثقافة الفرعية الجانحة على إتاحتها في تدرج هرمي، حيث تتيح الوسائل غير المشروعة تبعاً لأهميتها على هذا النحو...

الثراء المادي هو أعلي التدرج الهرمي للفرص غير المشروعة داخل نظام الثقافة الجانحة.

محاولة إختلال مراكز القوة واستخدام العنف كالانتماء الى العصابات وارتكاب جرائم التخريب وجرائم الاعتداء على الارواح كالاغتصاب والاعتداء الجنسي والقتل.

هناك أقلية فقيرة لا تتاح لها فرص مشروعة ولا فرص غير مشروعة، وهنا يلجأون الإنعزال والانضمام إلى ثقافة فرعية جانحة انعزالية.

ثالثا : الانحراف والتنشئة الاجتماعية....

(١) نظرية التحبيذ : سايكس وماتزا :-

تقوم فكرة النظرية أساساً على أن العناصر الاجتماعية والثقافية لا تتفاعل في فراغ ولكن تفاعلها يؤدي إلى خلق دوافع جديدة، قد يترتب عليها ارتكاب الافعال المنحرفة وهه العناصر يتم تشربها عن طريق التنشئة الاجتماعية للفرد. كما إنها تحددي الكيفية التى يتم بها أرتكاب الفرد للسلوك المنحرف عن طريق عملية التحييد neutralization وهو ألغاء أية موانع نفسية او أخلاقية تنهي الفرد عن أرتكاب الأفعال المخالفة أو المنحرفة وهذه الموانع يتشربها الفرد خلال عمليات التنشئة الاجتماعية وتتركز هذه النظرية على :

(أ) إن عملية التنشئة التى يمر بها الفرد وتربية أسرته له ودور البيئة والمدرسة في هذه التنشئة وما تتضمنه من مفاهيم دينية، وثقافية، واجتماعية تجعل شعوره بالذنب عند ارتكابه الأفعال المخالفة كيراً حيث يوقن تماماً بأن هذه الأفعال المنحرفة مخالفة لمعتقداته وأخلاقياته.

(ب) إن اصدار الفرد على ارتكاب الفعل المنحرف رغم علمه بأنه مخالف لما تلقاه وتعلمه أثناء تنشئته الاجتماعية يجعله يعتمد على ايجاد عدد من المبررات كأعذار شرعية عنده يستخدمها مع نفسه أو مع الآخرين لتبرير انحرافه وهى (السعي لولاء الآخرين، عدم وجود ضحية، التنكر للمسئولية، إدانة المجتمع، رفض الأذى).

(٢) نظرية التقليد : تارد :-

(أ) إن من أسباب انحراف الفرد عن قواعد السلوك السوي هى العوامل الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية.

(ب) إن الأفراد لديهم الاختيارات بين السلوك السوي وغير السوي تقصدها ظروفه التى نشأ فيها وبيئته.

(جـ) يختلف احتراف الانحراف عن احتراف غيره من المهارات المشروع نتيجة نشأة المجرم منذ البداية في بيئة إجرامية من خلال تشربه الكثير من الأنشطة غير المشروعة ومع اختلاف الجماعات التى يوجد فيها الفرد واختلاف صداقاته ومكوناته الجسدية والنفسية والثقافية يختلف سلوكه المنحرف وكيفية حدوثه.

رابعاً : الاتجاهات النقدية الحديثة :

الاتجاه اليساري الجديد (رايت ميلز) :-

لقد أعتمدت الباحثة على عرض النقد المنهجي لميلز لأنه هو المنطلق الذى سوف تعتمد عليه الباحثة في رؤيتها النظرية والمنهجية في رسالتها وهو المنهج الذى ستعتمد عليه في التفسير والتحليل أيضاً.

نقد ميلز للمنهج في النظرية :

أ – أهتم ميلز بنقد المنهج واعتمد في ذلك على تحديد عناصر ها المنهج فهو يهتم بوسائل جمع المادة من الواقع والتى تعبر عنه وكذلك الأدوات وطرق التحليل وكيفية الوصول إلى النتائج.

ب- بدأ ميلز انتقاداته المنهجية بنقد منهج النظرية الوظيفية الكبري حيث إغفاله للخصائص البنائية في المجتمع وميله إلى التجريد ووصفه بأنه منهج يعكس الأيديدلوجية المحافظة.

العناصر التى أعتمد عليها ميلز في نقده للمنهج..

(أ) صياغة المشكلة وتقديم الحلو أى يجب الاهتمام بنظم المجتمع عند صياغة اى مشكلة وخلاصة النظم السياسية والاقتصادية وعدم الاعتماد على المتغيرات الشخصية والاهتمامات الشخصية.

(ب) ويجب أن نسأل عن التناقضات الكامنة في البناء عند التعرض لأى مشكلة او قضية وللوقوف على هذه التناقضات، يمكن ان نركز في دراسة قضيتنا أو مشكلتنا على القيم واللامبالاة والارتباك والحدية والعقل.

(جـ) كى تستطيع أن نفهم الاضطرابات الأسرية وأزمات الأسر يجب أن نفهم التاريخ الاجتماعي لها وللنظم المحيطة فهماً متعمقاً.

(د) ويقترح ميلز أن يتبع الباحث أسلوب الدراسات المقارنة للوقوف على المراحل التاريخية التى قد تغفل أو تمحي مؤقتاً من عمر المشكلة وهنا نستطيع ان نفهم شكل المجتمع المعاصر.

(هـ) ولقد أكد ميلز على فكرة الخيال السوسيولوجي عند رحل الاجتماع.

خامساً : الاتجاه الحديث لدراسة ظاهرة الإنحراف...

(أ) يقوم منهج هذا الاتجاه على أساس دراسة الإنحراف والمنحرفين كمشكلة اجتماعية، ومكافحة هذه المشكلة وإزالة آثارها ووضع جميع العناصر المتسببة فيها ضمن إطار الدراسة الواعية للظاهرة، حتى لو أدي ذلك إلى تحولات في المجتمع وتغيرات في الواقع على جميع المستويات الجنائية والإدارية والاجتماعية والسياسية.

(ب) أن هذا الاتجاه يركز على دور القانون ولذلك ركز على مفهوم الصراع الثقافي وهو الذى يسود بعض المجتمعات غير المتجانسة وركز كذلك على مفهوم الصراع الاجتماعي.

(جـ) لقد استعان الاتجاه بمفاهيم نظرية من النظريات السابق ذكرها، كالمخالطة الفاصلة والوصم والصراع والفرص المتفاوتة.

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً : مجالات البحث الميداني :

(أ) المجال البشري :

انقسم المجال البشري إلى نزيلات سجن القناطر من النساء المسجونات في عقوبة الزنا وتم تطبيق منهج دراسة الحالة علهين. وكذلك المتهمات في قضايا الزنا بنيابات القاهرة الكبري.

(ب) المجال الجغرافي :

١- أختيرت مدينة القاهرة لكثافة السكان كما أنها الوحيدة التى يوجد بها سجن خاص بالنساء وهو سجن النساء بالقناطر الخيرية، كما أنها تضم مناطق تتميز بتنوع أفرادها من حيث المستوي الاقتصادي والاجتماعي والفكري.

٢- تم اختيار سجن النساء بالقناطر للحصول على عينة دراسة الحالة لكي يتناسب مع عنوان البحث في تحديد الدراسة واقتصارها على المؤسسات العقابية بمدينة القاهرة.

٣- مقار نيابات القاهرة الكبري حيث توجد بعض النيابات الممثلة لأحياء سكنية بالكامل وبعضها الآخر ممثل لمناطق كاملة مثل نيابة العجوزة وباب الشعرية ونيابات شمال وجنوب القاهرة، وقد اقتصرت الدراسة بالنيابات التى وجدت بها الباحثة حالات " زنا " وقد حددت الباحثة المؤسسة العقابية في النيابات نظراً لأهمية التأكد بأن خيانة الزوجية قد أصبحت قضية يحاسب عليها القانون عكس مبني القسم أو المباحث.

(ج) المجال الزمني :-

١- تم إجراء الدراسة الميدانية عن طريق تطبيق الاستمارة على كل من تتناسب شروط العينة عليها. وذلك من خلال فترة ٣ سنوات استطاعت الباحثة الحصول على ٣٢٠ حالة تم استبعاد الحالات التى لا تنطبق عليها الشروط وتبقي ١٠١ حالة طبقت عليهن الاستمارة خلال ٣ سنوات من عام ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٣.

٢- تم تطبيق طريقة دراسة الحالة المتعمقة على ١٠ مبحوثات بسجن القناطر خلال ٨ شهور من عام ١٩٩٤ من أول شهر فبراير وحتى شهر سبتمبر بالعام نفسه استبعدت منهن ٥ حالات بعد ذلك.

٣- ثم استغرقت عملية تصنيف البيانات واستخلاص النتائج البسيطة والمركبة والتعليق عليها ٨ أشهر من اول شهر أغسطس ١٩٩٤ وحتى آخر شهر مارس ١٩٩٥.

ثانياً : منهج الدراسة ووسيلة جمع البيانات :

تم استخدام منهج دراسة الحالة Case study باستخدام عدة أدوات وهي دليل المقابلة وتم تطبيقه عن طريق الاستبسار، الزيارات المنتظمة والتى تحدد موعدها المبحوثة بناء على رغبتها واستعانت الباحثة بالطريقة التى استخدمها د / محمد عارف في بحثه طريق الانحراف من حيث أسلوب عرض دراسة الحالة حيث قسم تاريخ حياتها إلى مراحل وأضافت الباحثة مستوى رابع :-

١- الأحداث الهامة في المرحلة.
٢- عرض هذه الأحداث من وجهة نظر المبحوثة وعلى لسانها.
٣- التحقق من صدق البيانات السابقة.
٤- رد الفعل الذى نتج عن السلوك المنحرف من المبحوثة عليها وعلى من حولها من أسرتها.

ولقد استخدمت كذلك الملاحظة والمنهج الاحصائي.

ثالثاً : صعوبات الدراسة :

١- عدم وجود دراسات سابقة في موضوع البحث أدي الى اعتماد الباحثة تماماً على مجهودها الشخصي وخاصة في البحث الميداني الشاق وشديد الحساسية.
٢- قصور وعدم كفاية المراجع التى لمست هذه الظاهرة، فمعظم المراجع كانت بمثابة مراجع عامة عن الانحراف أو تحقيقات صحفية طفيفة عن الموضوع استجدتها الباحثة
٣- صعوبة الحصول على تصريح بدخول السجن لمقابلة النزيلات نظراً للحالة الأمنية التى تمر بها البلاد في هذه الفترة ولذلك اعتمدت الباحثة على العلاقات الشخصية لتسهيل هه المهمة وقد كان لمساعدات بعض رجال الأمن وأعضاء النيابات بالغ الأثر والأهمية في مساعدة الباحثة وتسهيل

الكثير من الأمور المتعلقة بالبحث الميداني وتيسير مقابلة المتهمات في النيابة والاطلاع على سجلات القضايا.

٤- الصعوبة في مقابلة بعض المبحوثات لتعرضهن للتحقيق لأكثر من مرة، وقد حاولت الباحثة.. التغلب على ذلك بتكرار زياراتها لأكثر من مرة لتطبيق الاستمارة الواحدة.

٥- صعوبة الحصول على البيانات وخاصة في وجود رجال الأمن او وكلاء النيابة، مما كان يدفع الباحثة في بعض الاحيان الى الاستعانة برجل الأمن نفسه أو وكيل النيابة لملأ الاستمارة.

٦- المجهود المضني اذى بذلته الباحثة من أجل اكتساب ثقة المبحوثات فعند اجراء دراسة الحالة اضطرت الباحثة الى مصادقة المبحوثات وإمدادهن بالاحتياجات المادية والعينية وتقديم الخدمات لهن خارج أسوار السجن لاكتساب ثقتهن وصدقهن.

٧- تعرضت الباحثة لعديد من حالات الرفض من بعض المبحوثات لاعتقادهن أنها مبعوثة من قبل الطرف الاخر او الزوج او احد أفراد الاسرة للمبحوثة.

٨- وجدت الباحثة صعوبة خاصة عند اجراء دراسة الحالة في التوصل إلي عناوين المبحوثات والتى حصلت عليها منهن او من سجلات القضايا او التحقيقات، والاكثر من ذلك ان الباحثة قد توصلت بالفعل إلى الذهاب لبعض العناوين بعد مجهود مضن ثم تفاجأ برفض الزوج او الأب لمقابلاتها.

٩- عدم ثبات عدد الحالات المبحوثة في سجن النساء بالقناطر الخيرية حيث ان قضية الزنا المتهمة بها الزوجة هى الجنحة الوحيدة التى يمكن لزوج التنازل عنها حتى بعد صدور الحكم مما كان له اثر في ضياع الكثير من الوقت والجهد.

١٠-ومن صعوبات البحث الادارية تقف صعوبة المسح الشامل في نفس الوقت لكل الحالات الموجودة في النيابات، ولكي تتغلب الباحثة على هذا العائق اعتمدت على العلاقات الإنسانية مع وكلاء النيابة لإبلاغها تليفونياً عند

وجود حالة زنا وجة أمامهم، فقد كانت تذهب بعدها مباشرة لتطبيق استمارة البحث عليها.

١١-صعوبة الوقوف على الحقائق والانحرافات الخفية في بعض المبحوثات نظراً لحساسية الموضوع محل الدراسة وخاصة الفترة التى سبقت زواج المحبوثات ولكن بالصبر والإلحاصا والثقة استطاعت الباحثة التغلب على ذلك. وأيضاً بالاستعانة ببعض المبحوثات اللاتي ضمنت الباحثة ولائهن وصدقهن لإقناع الأخريات بأهمية وحياد وسرية بحثها.

١٢-جهل بعض المبحوثات بأهمية البحث العلمي مما جعل الباحثة تظهر تعاطفها معهن فيما فعلته بأزواجهن لتكتسب ثقتهن ولتؤكد على أنه بحث علمي وليست صحيفة كما كن يعتقد البعض منهن.

رابعاً : شروط العينة :

١- أن تكون المرأة متزوجة وقت إلقاء القبض عليها.

٢- أن تكون المبحوثة مسجونة او متهمة في قضية زنا فقط ودون ملازمة قضايا أخرى.

٣- أن تكون المبحوثة قد تم ضبطها والتحقيق معها من قبل رجال المباحث وحولت الى النيابة بعد ثبات التهمة عليها وهذا بالنسبة لمن طبقت عليهن الاستمارة.

٤- أن تكون المبحوثات بمدينة القاهرة (أى تم القبض عليهن).

٥- أن تكون المبحوثات مسلمات حتى لا يتدخل العامل الديني في التأثير على أسباب الخيانة وكانت الطريقة المتبعة لاختيار العينة تمثلت في الحصر الشامل ذلك من يتناسب مع شروط العينة وكان حجمها ١٠١ مبحوثة طبقت عليهن الاستمارة، ٥ حالات دراسة حالة متعمقة.

التحليل السوسيولوجي لظاهرة الخيانة الزوجية

رؤية دينية وقانونية للزواج والزنا

أولاً : رؤية دينية للزواج :

جاء الاسلام بمفاهيم وقواعد ونظم جديدة تحيط بنظام الزواج وتطبيقاته وتجعلها نابعة من الشريعة الإسلامية وتعاليم الدين الإسلامي. وأن الله سبحانه وتعالي قد لفت نظر الناس إلى أن ارتباط الرجل بالمرأة في ظل نظام الزواج هو من آيات الله يجب أن يتفكر فيها المؤمن ويحمد ربه ويسبحه من أجلها.

ولقد قام نظام الزواج في الإسلام على فكرة التكامل بين الرجل والمرأة والإلغاء فكرة السيطرة والعبودية التى كانت سائدة في العصور السابقة.

أهداف نظام الزواج في الدين الإسلامي :

للزواج الكثير من الأهداف التى يعود بعضها بالنفع على الزوجين والبعض يعود بالخير على المجتمع، وهذه بعض الأهداف.

١- الابقاء على النوع الانساني بالتناسل الناتج عن النكاح، فالزواج هو الوسيلة المشروعة لإنجاب الأبناء وإبقاء الحياة واستمرارها مع المحافظة على الأنساب.
٢- تحصين النفس بقضاء الجافة الجنسية عن طريق سليم لا يترتب عليه فساد المجتمع.
٣- الحفاظ على نظام المجتمع واستقراره وتماسكه، فمع صلاح الفرد وصلاح أسرته وصلاح المجتمع واستقراره، بل أن الإسلام يدعو الى التوازن بحيث لا يجب ان يكون هناك من لا زوج له ومن لا زوج لها دون عذ أو عائق.
٤- المودة والرحمة وحماية الأخلاق.
٥- تقوية ملكات النفس.
٦- تحديد مسؤولية كل من الرجل والمرأة في المجتمع، فالإسلام اول من قسم العمل بينهما في الحياة.
٧- تقوية العاقات الاجتماعية عن طريق ترابط الأسر والمصاهرة بينهما.
٨- تذهب د/ زينب رضوان إلى أنه يوجد في إسلام هدفان رئيسيان للزواج هما : الاستقرار المادى والنفسي وكذا التمكن من التغلب على النزوات.

ثانياً : حقوق الزوجين :

(١) الحقوق المشتركة بين الزوجين :

أ – حل المعاشرة الجنسية التى تحل إلا بالزواج،وهى حق الزوجين معاً، حيث يجب على كل طرف ألا يمتنع عن أداء هذا الحق إلا إذا وجد مانع شرعي كالحيض والنافس عند المرأة الزوجة.

ب- حق التوارث بينهما بعد وفاة أحدهما، لثبوت صلة القرابة.

ج – حسن المعاشرة، وأن يضيرا على بعض وأن يعاشره بالمعروف.

د – الأمانة والثقة المتبادلة، فلا يخون كل منهم الأخر وان يثق كل منهم في الآخر ولا يشك فيه.

(٢) حق الزوج على زوجته :

أ – الطاعة وصيانة عرض الزوج والمحافظة على نفسها.

ب- المحافظة على ماله.

ج – الطلاق بحدود وأساس.

د – النصح والتأديب للمرأة الناشز وغير المطيعة.

هـ- تعدد الزوجات.

(٣) حقوق الزوجة على زوجها :

أ – الموافقة على الزواج.

ب- المهر (الصداق).

ج – نفقة زوجها عليها وقوامته.

د – حسن المعاملة والعدل.

هـ- أن يعلمها أمور دينا ويزيدها ان كانت تعلم.

و – ألا يغشي سرها وألا يذكر عيباً فيها لأنه أمين عليها.

ز – عدم الظلم.

ح – الخلع.

ط – آداب المعاشرة الجنسية.

ثالثاً : رؤية قانونية للزواج في المجتمع العربي :

تحدد شروط عقد الزواج من الناحية القانونية بالاتي :

١- تحديد سن الزوجين، للفتاة ١٦ عاماً، وللفتي ١٨ عاماً.

٢- توثيق عقد الزواج.
٣- إقرار كتابي من الزوج بحالته الاجتماعية.
٤- أن ينص عقد الزواج على مقدار الصداق المقدم للمرأة لحماية حقوقها.
٥- حدد القانون شاهد لصحة عقد الزواج.
٦- يذكر العقد الاسم بالكامل للزوج والزوجة وعنوان الإقامة لكل منهما.
٧- يذكر في العقد الجنسية للزوج وللزوجة.

رابعاً : حقوق الزوجة في القانون المصري :

١- النفقة.
٢- مسكن الزوجية.
٣- التطليق للضرر.

خامساً : رؤية نقدية مقارنة للزواج في الإسلام والقانون الوضعي :

هناك بعض الثغرات الخاصة بالزواج في القانون الوضعي، وتري الباحثة أن من شأنها أن تزلزل كيان المجتمع والأسرة نتيجة عدم اتباع تعالين الدين الإسلامي فيها كاللعان، والخلع، وتعدد الزوجات.

رؤية دينية وقانونية للزنا :

أولاً : رؤية دينية للزنا :

لما كانت جريمة الزنا هى أبشع الجرائم التى ترتكب ضد الشرف والكرامة والأخلاق وتؤدي الى تفويض بناء المجتمع وتفتيت روابط الأسر واختلاط الأنساب وقطع العلاقات الزوجية وسوء تربية الاولاد وما يترتب على هذه الفاحشة من لقطاء وامراض وانحلال القيم الأخلاقية واستباحة أعراض الغير...

كل هذا جعل موقف الإسلام من الزنا موقف لا رحمة فيه ولا هوادة للمحافظة على المجتمع والفرد وحمايته من الاضرار الأخلاقية والدينية والجسمانية والصحية والنفسية والاجتماعية.

لذلك جاءت تعاليم الإسلام مخاطبة للعقل والوجدان والنفس والضمير عن طريق أسلوب الترغيب والترهيب. وتعددت أساليب الترهيب تبعاً لنوعية المعصية التى يرتكبها الفرد، وكان أقصي ما وصل إليه هذا الترهيب ما يسمي بالحدود،

وليس الفرض من الحدود، وليس الغرض من الحدود وهو أن يبقي الناس يرتكبون المعاصي بل الغرض هو أن يحول الحد دون ارتكاب المعاصي.

والإسلام لم يفرض حداً من الحدود دون تدرج وتنبيه، فهو ينبه مرة بعد أخرى، فمثلاً أشار إلى أن الزنا فحشاء من الكبائر الموجبة للعقاب يوم القيامة، وهو يسهل سبل النكاح ويزيل عنه العقبات. ثم يبيح النكاح بمثني وثلاث ورباع... ويهيء للزوج سهولة التطليق وللزوجة سهولة المخالفة، ثم بعد ذلك يزيل عن المجتمع البواعث التى ترغب الناس في الزنا وتهيأ لهم فرصة ارتكابه، كما أن كل فعل من أفعال الإنسان له ٣ مراحل وهي :

١- مرحلة الإدراك.

٢- مرحلة الوجدان.

٣- مرحلة النزوع.

ومعظم التحريمات في الإسلام والنواهي تحاسب على مرحلة النزوع فحين يدرك الإنسان الشيء تتكون لديه رغبة نحو والإحساس به ثم ينزع له بفعله أو سلوكه.

والإنسان يقع بين مخافتين، فهو إما أن يدرك ويتكون لديه الوجدان وعند النزوع يمنع نفسه من الفعل وهنا تحدث الآلام النفسية له من الكيت الناشيء عن منع نفسه وأما أن تتداخل هذه المراحل بسرعة لديه وينزع الى فعل ما حرمه الله وهذا يجعله يتخطي حدود الله.

كما أن الإسلام لا يفرق بين زنا الرجل وزنا المرأة، بل إن الإسلام لم يفرق في الوطء المحرم بين المتزوج وغير المتزوج وهنا عظمة الإسلام، فالزنا يوجب الحد عليه ولا يختلف هنا نوعية العقوبة المطبقة التى يوجبها الله على المحصن وغير المحصن.

كما أن هناك شروط لثبوت جريمة الزنا نظراً لقسوة الفعل وفداحته، وهذه الأدلة والشروط وهي :

أ – الاعتراف وعدم الرجوع فيه.

ب- الشهود ___ أربعة شهود.

ج – اللعان بالقسم، وإن ثبت أقيم الحد.

ثانياً : رؤية قانونية للزنا كجريمة يعاقب عليها القانون :-

تختلف النظرة في تناول الزنا من الناحية القانونية اختلافاً جوهرياً ومخالفاً في معظمه للشريعة الإسلامية، فالقانون الوضعي المصري لا يقر وقوع جريمة الزنا وثبوتها إلا لو كان فاعلها متزوجاً أى المحصن فقط أما غير المحصن فلا يعاقب عليها بتهمة الزنا ما دام راضياً ولم يفعلها علانية.

ثالثاً : رؤية نقدية مقارنة للزنا في القانون الوضعي وفي الإسلام :

(١) الفرق بين المحصن وغير المحصن...

لم يفرق الإسلام بين المحصن وغير المحصن في ارتكاب فعل الوطء المحرم أى الزنا سوي في نوعية العقوبة ولكن القانون الوضعي المصري المقتبس من القانون الوضعي الفرنسي قد فرق في ذلك ولم يعترف بجريمة الزنا إلا لو أرتكبت من قبل متزوج او متزوجة، فلم يبادل المشرع بفعل الوطء المحرم في حد ذاته ولكنه أخذ فكرة الأمانة الزوجية وخيانتها وبنى عليها تشريعة.

(٢) نوعية الجريمة...

الدين الإسلامي يعتبر الزنا جريمة اجتماعية وفردية لأن كل الحدود في الإسلام هى جرائم اجتماعية تمس المجتمع وكيانه، ولكن القانون الوضعي المصري يعتبرها جريمة فردية ولا يضر أحد فيها إلا الزوج، لذلك فمن حقه وحده رفع الدعوى وليس من حق احد غيره، حتى لو كان الأب او الأخ.

وهذه النظرة الضيقة في حد ذاتها كافية أن تنشر الفساد والإنحلال في المجتمع انحلال فرص إصلاح المجتمع واستقامة أحوله.

(٣) نوعية العقاب..

حرص الإسلام على الحاة الاجتماعية السوية وعمل على تقويم أى انحلال لأن الخالق أدري بما خلق، وذلك نجد الله سبحانه وتعالي ينهانا عن البعد عن أمر الله وإقامة حدوده، وهذا الحد يجعل بقية افراد المجتمع يخافون أن يقتربوا من هذه المعصية، وهذه العقوبة جبر ورحمة للشخص المطبق عليه الحد لأن هناك قاعدة في الإسلام تجعل المؤمن حيث يعترف بذنبه ويعاقب عليه في الدنيا بإقامة الحد معفياً من حسابه على هذا الذنب في الآخرة.

(٤) في التنازل عن الدعوى....

في القانون من حق الزوج التنازل عن الدعوى وهنا مخالفة صريحة للشريعة.

(٥) زنا المتزوجين فقط....

الإسلام لا يفرض بين متزوج وغير متزوج ولكن القانون أقر الزنا للمتزوجين فقط ولو تجاوزنا هه النظرة الضيقة للقانون الوضعي لوجدنا إلى اى مدي تتأثر الحياة الاجتماعية بالزنا سواء من متزوج أم لا، فالاعتداء على النسل وأعراض الأسر بالتحايل من الفتي او الفتاة او الزوج والزوجة، هو اعتداء على قيم المجتمع الراسخة فيه واعتداء على النظام الاجتماعي كله الذى نظم الله العلاقة بين الرجل والمرأة برابطة مقدسة وهى الزواج، لذلك فعقوبة الزنا في الإسلام من العقوبات العامة التى لا يجوز العفو فيها او الصلح ولا يجوز التفرقة فيها. فالفتاة التى تزني قبل الزواج ولا تجد لها رادعاً في القانون قد يشجعها هذا على إدمان ها السلوك الشىء وهذا الفعل الفاحش فتستمر في ذلك حتى بعد الزواج.

(٦) الزنا والبغاء..

الإسلام لم يفرض بين الزنا في مقابل مادي والزنا بدون مقابل، بل كل وطء في حرام هو زنا ولكن القانون الوضعي فرق، فالبغاء معاقب عليه في قانون العقوبات الوضعي، ولكن حرية الاتصال الجنسي مباحاً لما وقع ذلك بغير مقابل ومن غير متزوجين.

(٧) الحرية الشخصية..

الإسلام لم يبح الخلوة بل حرمها بين المرأة وأى أجنبي طالما ليس من محارمها ولكن القانون يشجع عليها ويحميها عن طريق سماحة للعلاقات الشخصية داخل جدران المنازل تحت بند الحريات الشخصية ولهذا تري الباحثة ان المتصل الانحرافي او التدرج الانحرافي الذى تفترض وجوده عبر حياة الزوجة الغائبة أساسه الحرية الشخصية التى يحميها القانون. طالما ليس هناك عقاب يحد من نزوات الشباب وأخطائهم.

(٨) اللعان...

في الشريعة الإسلامية من يتهم زوجته فإذا ثبت عليها الزنا أقيم عليها الحد وهو الرجم وإذا لم يثبت عليها الاتهام أو أنكرت. وأصر الزوج فلابد من التفريق، ويكون الطلاق البائن أى أنها تحرم عليه تماماً... أما في القانون الوضعي المصري، فإن تنازل الزوج عن الدعوى، رغم ثبوت الأدلة على الزوجة بالشهود والاعتراف يفرج عن الزوجة فهل هناك مخالفة لشرع الله اكثر من هذا التعدى لحدود الله.

الأبعاد المختلفة لظاهرة الخيانة الزوجية

أولاً : البعد الاقتصاي :-

لقد أكد الكثير من العلماء على أهمية البعد الاقتصادي عند تفسيرهم للسلوك المنحرف والمشاكل الاجتماعية المختلفة، فقد وجد كوماوفسكي Komavovsky أن قدرة الرجل وحقه في مباشرة دوره كزوج قد تتوقف على نجاحه بدوره كعائل للأسرة وعلى قدرته المالية. ولقد ركزت أغلب التفسيرات على انخفاض المستوي الاقتصادي وأثره في حدوث الظواهر الباثولوجية والمشكلات.

ولقد أدي ظهور مؤلفات " أدم سميث " إلى تطوير الكثير من النظريات التى تفسر المشكلات الاجتماعية. فالتفسيرات الاقتصادية الحتمية تعزى معظم الظواهر والمشكلات الاجتماعية إلى الفقر والمستوي الاقتصادي للمجتمع والأفراد، كما أن هناك انحرافات في المجتمع قائمة أساساً على الكيان المادي المرتفع مثل الرشوة والفساد وإدمان الخمور عند الطبقات العليا بل وإدمان المخدرات البيضاء.

ولذلك قسمت الباحثة البعد الاقتصادي إلى عدة نقاط من شأنها التأثير على تكوين ظاهرة كظاهرة الخيانة الزوجية والتعجيل بحدوثها وتتجسد هذه النقاط في الاتي :

(١) خروج المرأة للعمل :

قد تخرج المرأة لأسباب غير اقتصادية للعمل في غير الطبقات الفقيرة تحت إلحاح شعورها بالوحدة، أما خروج المرأة للعمل بدافع اقتصادي في المجتمع المصري وهو السائد. وجعل ذلك أمام المرأة مجالاً للاختلاط وجعل هناك توحيداً للمرأة والرجل معاً في الأماكن العامة مغل المؤسسات العلمية ومكاتب العمل.

ولقد أباح الإسلام إختلاط المرأة ووضع له القواعد التنظيمية والآداب التى تصونه من الفتنة والتطرف، ومن هذه الآداب ما يتعلق بأماكن الإختلاط، وحدها في أماكن العبادة ودور العلم وميادين الجهاد والحرب، ولقد وضع الإسلام على كاهل المرأة قيوداً وضمانات يجب أن تتوافر عندما تضطر أن تخرج المرأة للعمل وهى ألا تخرج وحدها بلً معها محرم أو مرافق ولا تزاحم الرجال وتحاول البعد عنهم وتلتزم بالزى الإسلامي وتعاليم الإسلام عند مخالطة الرجال ولا تخرج للعمل إلا في حالة الضرورة القصوي.

ولكن الذى يحدث الأن عكس ذلك، فخروج المرأة للعمل يجعلها تختلط بالرجال، وقد تختلي بزملائها في أماكن العمل وقد يصل الحد إلى الخوض في أسرارها الشخصية والمنزلية ولم تعد علاقات المرأة قاصرة على زوجها والمحارم فقط بل أصبح في حياة المرأة الكثير من الأشخاص الذين تقابلهم وتتحادث معهم.

(٢) الرغبة في الثراء السريع وتغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي :

إن الطرق التى تؤثر بها طموحات الأفراد في الوصول الى مكانة أو وضع معين تؤثر على سلوكهم الانحرافي. والرغبة في الثراء او تغيير الوضع الاجتماعي والاقتصادي، هى أهم دوافع الزيجات هذه الأيام، فكثيراً ما تقدم الفتاة على الزواج من شخص غير مرغوب فيه لمجرد أنها تريد تغيير وضعها، أو المجرد أن هذا الشخص ثري وهذا ما جعل ظاهرة الزواج من الأجانب تنتشر، والأجانب هنا معظمهم من شيوخ البلاد العربية ومسنيها، فالفتاة تقبل على الاقتران بمسن عربي بدافع منها او من أهلها، ويترتب على ذلك الكثير من فشل تلك الزيجات وتلك الحياة الزوجية نتيجة لفارق السن الكبير بينها وبين الزوج او الفارق المادى والفكري بين الزوجين.

فالرغبة في الثراء السريع قد تؤدي بالفتاة إلى الزواج من مسن منحرف، وقد تؤدى هذه الرغبة الى عدم نجاح الكثير من هذه الزيجات وقد تحتفظ بعض هذه الزيجات بشكل الزواج الخارجي ولكن مضمون العلاقة الزوجية فارغ من أهدافه وأساسياته نتيجة سفر الزوج أو هجره لزوجته او نتيجة ما تسميه الباحثة بالدعارة المقننة التى يقوم بها سماسرة الزواج في قرية العجيزية بالبدرشين.

(٣) عدم القدرة المادية على الزواج مرة أخري :

وجدت الباحثة من خلال مقابلتها مع بعض الحالات أن هناك الكثير من الزوجات، قد اكشتفن إستحالة استمرار حياتهن الزوجية وكان لابد من انفصالهن ولكن الضغوط الاقتصادية ونفقات الطلاق وما يتبعه من مؤخر ونفقة على الزوج او ألتزامات اخرى قد لا تستطيع المرأة أن تتنازل عنها مثل الشقة كل هذا أدي الى رفض بعض الازواج تحقيق مطالب زوجاتهم بحدوث الطلاق. لذى ترى الباحثة ان عدم القدرة على الطلاق أو على الزواج مرة أخري بعد الطلاق للزوج او للزوجة نتيجة الأعباء المادية قد يكون عاملاً مهماً في حدوث خلل في بعض الزيجات

(٤) عدم القدرة على تغطية نفقات الحياة الزوجية :

كثيراً ما يحدث في تغيير بعض المجتمعات ان تبدأ الأزمة الاقتصادية أولاً ثم تتبعها أزمات وتغيرات أخرى أخلاقية ونفسية واجتماعية ينتج عنها ظواهر، مثل التطرف والسرقة والعنف والإدمان والخيانة الزوجية. ولقد حاولت بعض الأسر حل الأزمة بعدة طرق، منها عمل الزوج عملاً إضافياً لتغطية نفقات الحياة الزوجية او بخروج المرأة للعمل، او بسفر الزوج إلى خارج البلاد لعدة سنوات للوفاء بالتزامات الزواج مما يترتب عليه هجر الزوجة وضياع حقوقها الشرعية وهجر للأبناء بترك مسئوليتهم للأم، من تنشئة وتوجيه ومتابعة أو هجر لمستلزمات العائلة من التزامات أسرية واحتياجات نفسية واجتماعية للزوجة والأولاد لا يعوضها المال ولا ينفع معها عدم وجود المال لو بقي الزوج هنا.

(٥) عمل الزوج عملاً إضافياً :

إن خروج الزوج للعمل الإضافي بعد الظهر لزيادة دخل الأسرة من نتائج الأزمة الاقتصادية. ففي ٦٠ واوئل ٧٠ كانت أغلبية المجتمع من الطبقة الوسطي تعمل بوظائف حكومية وكانت عودة الزوج لا تتعدي ٣ ظهراً إلا أن الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها الأسرة المصرية وما زالت، قد أجبرت الزوج على الخروج للعمل بعد الظهر، فترك بعض الأزواج زوجاتهم حتى ساعات متأخرة من الليل في كثير من الأحيان، مما سبب ظهور مشكلات وقت الفراغ عند كثير من الزوجات.

هذا بالإضافة الى عودة الزوج مرهق مما يترتب عليه من عدم اهتمامه بزوجته وقلة خيوط الحوار بينهما وعدم مقدرة الزوج على الإحاطة بكل ما يحدث بالمنزل أثناء غيابه طوال اليوم.

وترى الباحثة ان هناك الكثير من السيدات اللاتي لديهن ابناء في سن التعليم ويعمل أزواجهم عملاً إضافياً بعد الظهر يشعرن بالإحباط لعدم وجود الأبناء والزوج معهن معظم الوقت.

ولكن الباقية تؤكد أنه ليست كل الحالات التى تمر بتلك الظروف قد تصل إلى خيانة لأزواجهن، ولكن قد يكون هناك عاملاً من عوامل انحراف المرأة وحدوث الظاهرة في شكلها المعهود اى أنني أؤكد على تضافر عوامل كثيرة لتكوين هذا السلوك وحدوثه.

(٦) الثراء المادي للزوجة :

ليس الثراء الذى يتمتع به الزوج وحده هو المهم، وإنما قد تكون الزوجة نفسها ذات مستوي اقتصادي مرتفع، وهنا قد تستطيع لو توافرت لها عوامل الانحراف أن تهيء لنفسها مكاناً لإرتكاب فعل الزنا، وقد التقت الباحثة بحالتين من هذا النوع، حيث وفرت الزوجة الشقة اللازمة لمقابلتها مع الطرف الآخر فأوجدت إحداهن شقة مفروشة واشترت الاخري شقة تمليك وفرشها وجعلتها لأغراضها الانحرافية والباحثة تؤكد انه ليس كل زوجة ثرية منحرفة، ولكن ترى أنه قد يكون لهذا العامل دور واضح في تهيئة الجو لوقوع الخيانة مع توافر عوامل أخري كثيرة.

(٧) طبيعة عمل الزوج :

ترى الباحثة ان لطبيعة عمل الزوج أو الزوجة أثره عند وجود أسباب الانحراف الأخري، وقد وجدت في الدراسة الميدانية أن لطبيعة عمل الزوج أثره كمهنة الضابط للأزواج وكذلك مهنة الزوجة قد تساعدها على الانحراف كالتمريض والعمل بالفنادق والمحلات السياحية التى قد تتطلب من الزوجة البقاء خارج المنزل لساعات طويلة بل قد تبيت خارج المنزل.

ثانياً : البعد النفسي : –

وتعتمد التفسيرات السيكولوجية للسلوك الانحرافي للمرأة على اساس ان اتجاه المرأة إلى السلوك الانحرافي يرجع الى ما تعانيه المرأة من صراع نفسي عميق قد تعود جوره الى خبرات الطفولة او إلى ما تعانيه من اضطرابات نفسية باثولوجية أى أن هناك علاقة بين التكوين النفسي والعقلي للمرأة وبين السلوك الانحرافي بإتيان فعل معين منحرف وهذه العلاقة قد ترجعه إلى اضطراب الجهاز التنفسي عندها، انحراف الشخصية نفسها لديها

(١) سمات شخصية الزوجة وأثرها على سلوكها Personality traits :

تلعب سمات الشخصية لدى الزوجة الخائنة، دوراً كبيراً في حدوث الخيانة واتجاها إليها. وقد ركزت معظم النظريات السيكولوجية في تفسيرها لإنحراف المرأة على أن سمات الشخصية تمثل عوامل هامة في تحديد السلوك البشري، وهى تتكون خلال فترة الطفولة المبكرة من خلال التنشئة الأسرية للطفل.

ويري علماء النفس أن الإنحراف قد يأتي نتيجة نوع من أنواع الاضراب النفسي عند بعض الأفراد. فالشخصية الانطوائية لا تصلح ان تعاشر شخصية إنبساطية، فعدم التكيف الذى يحدث بين الزوج والزوجة نتيجة عدم التوافق بين سمات شخصية كل منهما قد يدفع الزوجة الى البحث عن رفيق يناسبها في طباعها أو هي غالباً ما تكون علاقة غير شرعية عند الزوجات الخائنات بالفعل.

ويري علماء النفس أن السلوك الانحرافي الناتج عن الصراع بين مكونات الشخصية هو سلوك لا شعوري تعويضي للتخلص من الصراعات بين مكونات الشخصية الأنا Ego والأنا العليا Super Ego والهو ID وبين مطالب المجتمع وقواعده ومعاييره السلوكية. ونظراً لعدم قدرة المرأة على كبت دوافع الهوا ID ونزعتها الغريزية كبتاً كافياً عد بعضهن فإن من المحتمل ان تصبح المرأة منحرفة وتجد حلاً لهذا الصراع في السلوك غير السوي.

فالبعد النفسي للزوجة التى تخون زوجها ينطوي على شخصية ضعيفة هزيلة لم تنم النمو الناضج Motivation الذى يمكنها من أداء دورها ومتطلباته بصورة متوافقة مع الواقع الذى تعيش فيه مع زوجها.

(٢) الخبرة السابقة للزوجة وأثرها على علاقتها الزوجية Experience :

أن الخبرة الجنسية السابقة لها أثرها على الرجل فمن خلال تجارب ما قبل الزواج قد يصاب بعقد نفسية من المرأة مما رآه، وقد تنعكس عقد الرجل النفسية على زوجته، مما ينتج عنه نفور من زوجته او البرود الجنسي عند الزوجة الناتج عن عوامل نفسية، ولعل أهم عقد الرجل النفسية والجنسية أنه غالباً ما يفصل بين الحب والجنس فهو في بعض الأحيان يشتهي المرأة التى لا يحبها أما المرأة التى يحبها فإنه يحافظ عليها وقد يعجز عن الاتصال الجنسي بها عن طريق الزواج وحتى لو تزوجها فإنه غالباً ما يريد ان تظل تلك المحبوبة الضعيفة التى لا تفهم شيئاً عن الجنس.

وتعتقد الزوجات ان البرود الجنسي هو صفة الزوجة المحترمة، أما الاستمتاع الحقيقي بتلك العلاقة فهو صفة العاشقات فحسب وتصبح للرجل زوجة باردة شبه مهجورة في الكثير من الزيجات وعشيقة مرغوبة.

أما الخبرة السابقة للمرأة فتجعلها تعيش حياة متناقضة، فهي قد تجد بعد الزواج أن زوجها ليس هو النموذج الذى تعودته ولا يريحها، وعلى هذا ففي بعض الزيجات لا تكتفي الزوجة بزوجها تبحث عن غيره للحصول على المزيد من الإحساس والحب والحنان والجنس.

والباحثة ترى أن المرأة ذات الخبرات الجنسية والعاطفية قبل الزواج تختلف عن تلك التى تتزوج وتمارس حياتها العاطفية والجنسية لأول مرة، وهذا يجعل من زوجها بالنسبة لها النموج الأوحد والمثالي في كل شىء، حتى وإن كانت العلاقة بها الكثير من القصور والتقصير من قبل الزوج لأنها لم تعرف أحداً غيره تقارنه به.

(٣) التهيؤ النفسي للمرأة :

تعود بعض الرجال في علاقتهم الزوجية ومعاشراتهم الجنسية لزوجاتهم على ان رغبتهم هى التى تحركهم فحسب، أما رغبة الزوجة فأغلبهم لا يعرف عنها شيئاً، إما لعدم وجود وعى جنسي أو لجلهلهم بكيفية تحقيق وتنفيذ ما يعرفون، فأغلبهم لا يمارسون العلاقة الجنسية مع الزوجة إلا حين يرغبون هم وحين يريدون وبالطريقة التى يريدونها بصرف النظر عن رغبة الزوجة واستعداداه النفسي لذلك،

فقد أكدت بعض المبحوثات هذه النقطة مما يترك اثراً سيئاً في نفسية الزوجة التى أصبحت مجالات الحياة المتفتحة أمامها تجعلها تطلع على الكثير من النماذج والخبرات الجنسية التى على الرغم من إمكانية عدم ممارستها لهه لخبرات إلا أنها تود نفسياً لو تحدث بينها وبين زوجها.

(٤) الرغبة في الإحساس بالأمان :

كثير من الزيجات لا تحدث بعد تفكير أو اختيار نابع من الحب والتفاهم والتوافق، لكن غالباً ما تلجأ بعض الفتيات الى الموافقة على زوج معين رغم عدم قبولها له نفسياً وعاطفياً وذلك بسبب رغبتها في الإحساس بالأمان والبحث عن حياة الاستقرار التى قد تكون فقدتها في منزل أسرتها او قد يكون تقدم بها العمر ولا تريد أن تفقدها بسبب وجود ضغوط نفسية وأسرية واجتماعية عليها، وهنا تلجأ الى الزواج بأسرع طريقة وقد ينجح الزواج او يفشل.

(٥) الإحساس بالذات :

إن هذا الاحساس يكون واضحاً بين بعض الازواج حتى يكون الزوج لديه اكثر من زوجة وخاصة لو تقدم به السن إذ يشعر أنه يريد ان يثبت لنفسه أولاً ولزوجته ثانياً أنه ما زال مرغوباً من قبل الآخريات وأحياناً يكون غير قادر على الزواج مرة أخري فيتخذ له رفيقة.

أما الإحساس بالذات بالنسبة للزوجة، فهو يحدث لبعض الزوجات اللاتي ينشغل عنهن أزواجهن، وقد يهملهن الأزواج لفترات طويلة وفي أوقات عمرية معينة او نتيجة عدم إحساسها من زوجها أنها على قدر من الجمال أو غير جميلة فهي هنا تحاول إثبات ذاتها طالما افتقدت ذلك من الزوج وهذا يحدث لبعضهن دون الآخريات.

(٦) الإحساس بالملل :

وهو شعور نفسي قد يصل إليه الزوجان نتيجة روتين الحياة التى يعيشانها دون أى إضافة أو تغيير بها، مما يجعل أحدهما قد يلجأ إلى علاقة خارج نطاق علاقته الزوجية للخروج من دائرة الملل.

(٧) التأثير النفسي للعلاقة الاجتماعية بين الزوج والزوجة :

خيانة الزوجة قد تكون رد فعل لخيانة الزوج، كما أن سوء معاملة الزوج لزوجته قد تدفعها للخيانة كنوع من الانتقام منه فهي لا تستطيع ممارسة العنف معه، فهى مقهورة، ولذلك تجد في خيانتها رد فعل لمعاملته السيئة لها ونوعاً من الانتقام منه.

ثالثاً : البعد البيولوجي :

إن هذا البعد لا يمكن ان يكون وحده هو السبب في حدوث الخيانة الزوجية والدليل على ذلك ان تركيبة هرمونات الافراد كلها واحدة داخل المجتمع، فالرجال مثل بعضهم والنساء كذلك مع اختلافات بسيطة في هذه التركيبات من فرد لآخر، إلا أنه على الرغم من ذلك لا يسلك كل صاحب قصور في هرموناته ها السلوك المنحرف ولذلك فالنظرة التكميلية للباحثة مؤكدة تماماً إلا أنه يمكن القول بتأثير أحد الأبعاد يشكل أكبر على إحدي الزوجات عنها في الأخري.

كما أن نسبة أفراز الهرمونات ونوعيتها في كل امرأة تختلف عن غيرها، مما يؤثر كثيراً في شكل المرأة الخارجي وبما أن الجمال نسبي إلا أن الباحثة ترى أن له تأثيراً قوياً عند بعض النساء حيث تستخدمه المرأة احياناً لجذب الجنس الآخر وإقامة علاقات معه.

وقد يعتبر هذا تساؤلاً تضيفه الباحثة الى باقي تساؤلات الدراسة وهو، هل المرأة التى تحظي بقدر من الجمال والجاذبية اكثر خيانة لزوجها من المرأة التى تقل لديها مقومات الجمال.

رابعاً : البعد الثقافي والقيمي :

لكل مجتمع ثقافته وقيمه المميزة له عن المجتمعات الاخري، والمجتمع المصري له سمات خاصة وخصوصية ثقافية نابعة من الخصوصية التاريخية لمصر، ولذلك فالبعد الثقافي للخيانة الزوجية لا يمكن إغفاله.

(١) الغزو الثقافي للمجتمع المصري (فيديو) مجلات، أفلام سينما :

لقد تعرض المجتمع المصري لغزو ثقافي غربي أدى الى حدوث فوضي ثقافية وتناقض قيمي، وهذا لأن هذا الغزو الثقافي كان موجه بصورة سلبية أدت إلي تصدير سلبيات ثقافية غربية وكل ما يتنافي مع مكونات الثقافة المصرية من

أعراف وأديان وتقاليد، وقد ركزت هذه الثقافة الواردة المشوهة على إحداث فجوة عند الشباب بين ما هو قديم وما هو حديث بغرض نشر الفساد تحت اسم الحريات الشخصية وكانت الفوضي في الأخلاق والجنس وضعف الارتباط الأسري وكانت مخالفة الشريعة باتباع التشريع الوصفي الفرنسي.

وبدلاً من ان يأخذ المجتمع إيجابيات تلك الثقافة الوافدة وما تحمله من قيم تحث على العمل والإنجاز والتقدم وما تتضمنه من اختراعات وتطورات في كل مجالات الحياة من الناحية التكنولوجية والاقتصادية، انتقي الشباب خيوط الموضة كعنوان للرقي المادي والأغاني الهابطة لشباب خليع في أوروبا وأمريكا كعنوان للرقي اللغوي ويقاس على ذلك كل القيم المشوهة التى يتبناها شباب المجتمع المصري.

وترى الباحثة ان هناك سلسلة متصلة من التأثيرات السلبية للغزو الثقافي غير الواعي وهي، الغزو الثقافي، وتناقض في البناء الاجتماعي، وتناقض في ثقافة المجتمع، وتناقض في القيم كلما دخل المجتمع، تناقض فكري لدى الافراد، عدم اتساق في معظم سلوكات الافراد، انتشار السلوك المنحرف بين شباب الجنسين وكبار الجنسين، وتأتي هذه السلوكيات الوافدة من أفلام ومجلات وفيديو بقيم جديدة مفسدة.

(٢) التعليم :

إن ظاهرة ارتباط فتيات متعلمات بشباب غير متعلم أو أقل في المستوي التعليمي لمجرد أنهم يملكون المال تشير الى علاقة زوجية قائمة على عدم التكافؤ وكثيراً ما يحدث في هذه الزيجات فجوة عميقة بين الزوجين وانما تلجأ بعض الزوجات الى إقامة صداقة مع شخص يرقي الى مستوي عقلها ومستواها العلمي والثقافي. وقد تتطور هذه الصداقة بعد ذلك إلى أن تصل الخيانة الزوجة او أن ينظر الزوج الى زوجته نظرة يلمؤها الإحساس بالدونية والنقص ويبدأ في معاملتها بشيء من القسوة قد تضطر معه الى اللجوء لغير الزوج لسد الفراغ الفكري والعاطفي لديها.

(٣) وقت الفراغ وعدم القدرة على استغلاله :

إن الفراغ الرهيب الذى تعاني منه بعض الزوجات الذى يفقدهن معني حياتهن، والذى قد يجعلها تتجه الى مشاهدة أفلام الجنس والمجلات الخليعة والكتب التى تؤيد الرذيلة أو في تزاورها مع صديقات لسن فوق مستوي الشبهات لمجرد أنها لا تجد غيرهن لقضاء وقت فراغها قد يكون ذلك عاملاً دافعاً للزوجة للانحراف.. أى أن وقت الفراغ تستثمره بعض الزوجات في تبادل المغامرات العاطفية والتجارب الخاصة.

(٤) الحرية التى يعطيها الزوج لزوجته :

تمثل الحرية التى يعطيها الزوج لزوجته في حرية الملبس والخروج دون إنه او بإذنه ولكن دون مراقبة وحرية الاختلاط بالآخرين دون معرفته وحرية اختيار الصديقات من الجيران والعمل والحي دون رأيه.

خامساً : البعد الاجتماعي :

يذهب الكثير من العلماء إلى أهمية ترتيب العوامل التى تدخل تحت التفسير الاجتماعي لأى مشكلة انحرافية في المجتمع وأغلب هذه العوامل هى متغيرات مثل الطبقة والبيئة area والعائلة والرفاق.

(١) التنشئة الاجتماعية :

إن الحياة الزوجية ما هى إلا مرأة لانعكاسات ما تلقاه ل من الزوجين من تربية وتنشئة خلال حياته منذ الطفولة وحتى لحظة الاقتران بالطرف الآخر تحت سقف واحد، فمن شب منهم مدللاً وعلى قدر من الإسراف والتبذير او كان شاعراً بالنقص او أنانياً كان زواجه ناقصاً معيباً يعجز عن التضحية التى يتطلبها كل زواج سعيد.

فالأسرة التى نشأت فيها الزوجة هى التى تحدد شخصية الزوجة وتوجهاتها إلى الخير والشر، إلى الطريق المستقيم والمنحرف وأن كان دور الاسرة الى نشأت فيها الزوجة ضعيفاً ومتقلصاً نتيجة جهل الاسرة بأساليب التربية الدينية السلمية او بعد الفتاة عن والدتها او تأثير العوامل الخارجية على الفتاة بشكل أكبر وأشمل عن تأثير الاسرة هنا يكون الانحراف قريباً جدا من الوقوع فيه، وتصبحج الفتاة بعد

زواجها فريسة لأى مؤثرات خارجية طالما لديها هذا النقص البين في تربيتها وتنشئتها الأسرية.

(٢) الاختيار للزواج :

إن طريقة اختيار كل من الزوجين لشريك حياته يترتب عليها طبيعة العلاقة بينهما. فالفتاة قد يكون لها حرية الاختيار ولكنها قد تسىء الاختيار نتيجة ضغوط اقتصادية واجتماعية ونفسية ينتج عنها مشكلات كثيرة. وقد يجبر الفتاة على رجل لا تريده نتيجة ضغوط أسرية عائلية، وقد تنجح هذه الزيجة او تفشل، وبمجرد الإحساس بفشلها تبدأ ملية الإحساس بعدم جدوي هذا الزواج، ويتبلور هذا الاحساس ويتمثل في مشاعر النفور والقلق التى تظهر على سطح الحياة الزوجية، وهنا قد تلجأ بعض الزوجات للخيانة الزوجية باعتبارها مخرجاً ومنفساً لهذه الزيجة المفروضة عليها.

(٣) نظرة المجتمع للمرأة المطلقة :

إن نظرة المجتمع المصري للمرأة المطلقة يملؤها الشك والريبة في سلوك هذه المرأة وهذا قد يكون سبب هام وفعال من أسباب المحاولات المميتة التى تبذلها بعض الزوجات للإبقاء على حياتهن الزوجية بالرغم من فشلها. وهنا تلجأ بعض الزوجات وتطلق العنان لنفسها وتبيح لنفسها العلاقات المحرمة لإشباع غرائزها.

(٤) علاقات الجيرة وجماعات الرفاق وبالأخص رفيقات السوء

(٥) الطبقة التى ينتمي لها الزوجان

إن انتماء الزوج أو الزوجة لطبقة معينة يكون له تأثيره الفعال على سلوك أى منهما، فانتماء الشخص للطبقة العليا مثلاً يجعله يتبنى قيماً وعادات وتقاليد مغايرة لأبناء الطبقات الدنيا أو الأقل منه في الوضع الاجتماعي.

سادساً : البعد الديني :

(١) التنشئة الدينية :

لم تكتف التربية الدينية الاسلامية بالضوابط الشخصية في السيطرة على الرغبات لدى الجنسين، ولكنها اتخذت ضمانات لسد منافذ إثارة الشهوة والفساد عندهم. ومن هذه الضوابط...

أ – تحريم الخلوة بين الجنسين.

ب– أدب الحوار بين الرجال والنساء.

ج – غض البصر للرجال والنساء.

د – وجوب الاستئذان للأطفال اذا بلغوا الحلم.

هـ– تحريم العلاقات الجنسية الشاذة.

و – تحريم الزنا بين الجنسين فلا يسمح بوطء إلا بعد نكاح.

ز – جعل القوامة للرجل على الزوجة.

ح – جعل القوامة للرجل على الزوجة.

ى – عفة المرأة والرجل من الطفولة وحتى الممات.

(٢) الدين وقضية الجنس :

إن الإسلام يحرم تلبية الحاجات الفطرية للبشر عن طريق المخالطة الجنسية والفوضي في العلاقات والتعدي على الأعراض وذلك للارتقاء بالمجتمع ولذلك شدد عقوبة الزنا لما له من أثار اجتماعية واقتصادية ونفسية سيئة على المجتمع والإسلام رفض الرهبنة ودعا إلى معاشرة النساء بالزواج وذلك تقديراً منه لطبيعة النفس البشرية وغرائزها واحتياجات نوازعها.

مناقشة نتائج الدراسة

أولاً : مناقشة نتائج الدراسة في ضوء نظريات الانحراف...

(١) توصلت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد متصل إنحرافي بين إنحراف الفتاة قبل الزواج وخيانتها لزوجها بعد ذلك والدليل على ذلك ان اكثر من ٩٠% من المبحوثات كانت لهن علاقات او سلوكيات منحرفة قبل زواجهن، قد أثرت على دفعهن للخيانة بعد ذلك أو تسهيل ارتكاب المبحوثات لها السلوك المنحرف، وهذا يتفق مع نظرية الوصم، آراء ميلز، نظرية الفرص المتفاوتة.

(٢) أوضحت نتائج الدراسة أن الطريقة التى تم بها الزواج للمبحوثات تؤثر بالفعل في دفعهن بعد ذلك لخيانة أزواجهن، حيث أشارت النتائج إلى دور الضغوط العائلية كطريقة وسبب لإقبال وزواج المبحوثات، وهذا يتفق مع نظرية وآراء ميرتون.

(٣) أوضحت نتائج البحث أن عملية الختان بعد اجرائها تؤثر في إقبال الزوجات المبحوثات على خيانة الزوج لما تسببه لهن من برود جنسي أو نفور من أزواجهن عند اللقاء الجنسي نتيجة عدم التوافق الجنسي بينهم مما يدفع الزوجة الى البحث عمن يشبهها جنسياً او يعوضها عن زوجها من هه الناحية او من يحرك هذا البرود الى العكس وخاصة لو اختلفت خبرته عن خبرة الزوج.

(٤) أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن الدافع للخيانة الزوجية في البحث الراهن بيولوجي في المقام الأول على اعتبار ان هدف اللقاء الجنسي كان الأول عند الجميع في العينة، وهذا قد يختلف عما لو كانت العينة من غير المسجونات ولكن نظراً لتعمد اختيار جميع المبحوثات ممن قمن بعلاقات جنسية بالفعل مع الطرف الاخر تبعاً لشروط العينة تأتي نتائج البحث لتقول :

أ – إن الدافع للخيانة كان نفسي بالدرجة الاولى (٦٧ مبحوثة).

ب– إن الدافع للخيانة كان بيولوجي بالدرجة الثانية.

ج – كان العامل الاقتصادي أقل المؤثرات في الدفع للخيانة الزوجية.

وتتفق هذه النتيجة مع آراء بارسونز.

(٥) أوضحت نتائج البحث الراهن أن بعض المبحوثات بنسبة ٢% كانت خيانتهن رد فعل لخيانة أزواجهن ورغم ضآلة عدد المبحوثات إلا أن هذه النتيجة تتفق مع نظرية التحييد.

(٦) أوضحت نتائج الدراسة أن للعوامل الثقافية والاجتماعية دوراً فعالاً في دفع الزوجة الى خيانة زوجها. وهذا يتفق مع نظريات التقليد والمخالطة الفارقة وبارسونز.

(٧) أكدت نتائج الدراسة أن تقلص التنشئة الدينية عند المبحوثات وعدم العمل بهذه المؤشرات التى تؤكد استيعاب المبحوثات وامتثالهم لهذه التنشئة التى تلقوها في الصغر يجعل هناك فرصة اكبر للانحراف وأقبال الزوجة على خيانة زوجها. وهذا يتفق مع دوركايو.

ثانياً : مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الواقع المصري :

(١) العلاقات العاطفية للمبحوثات :

أشارت الدراسة إلى أن ٣٧ مبحوثة كانت لهن علاقات عاطفية قبل زواجهن مع أشخاص غير أزواجهن، وتشير هذه النتيجة لاندماج مفهوم العلاقة العاطفية في فكر ووجدان الشباب في مصر الآن، فالشباب يعيش في تناقض حقيقي بينن ما يتعلمه ويتشربه من قيم متصلة بالحياة موجهاً لسلوكه.

فالإعلام بجميع وسائله نجد به الكاتب الذى ينشر قصصاً عاطفية تمجد الحب والعاشقين وأبواب حل المشكلات بالمجلات والجرائد التى تنشر الآلآف من القصص العاطفية وتعطي الرأى لطرفي العلاقة وتوجههم إلى كيفية التصرف تجاهها بالإضافة الى أفلام السينما وبرامج ومسلسلات التلفزيون وأصبح رؤية حبيبين مشهداً طبيعياً لا يستهجنه الكبير ويألفه الصغير من أفراد المجتمع.

(٢) العلاقات الجنسية للمبحوثات قبل الزواج :

أوضحت النتائج أن ٣١ محبوثة كانت لهن علاقات جنسية قبل زواجهن وما قبل عن العلاقات العاطفية للمبحوثات ينطبق على العلاقات الجنسية بالإضافة الى أن انتشار ما يسمي بالحريات الشخصية في المجتمع المصري الآن، فالقانون المصري يبيح الزنا طالما كان برضا ورغبة الطرفين وألا تكون المرأة متزوجة.

وأصبحت العلاقات الجنسية بين الشباب والفتيات امراً عادياً عند بعض الطبقات والفئات هذا بالإضافة الى الفهم الخاطىء لمفهوم الجنس عند الشباب في المجتمع، فتحت اسم محاربة الكبت الجنسي باتت ممارسة هذه الغريزة امراً عادياً عند البعض.

وقد ساعد على هذه العلاقات العقبات التى توضح أمام الشباب في الزواج المبكر في مجتمعنا الآن. فالمجتمع لا يحارب غلاء الممهور وضخامة تكاليف بناء الاسرة في الوقت الذى يجاهد الشباب وسائل الإغراء المختلفة في أجهزة الإعلام والفكر بالإضافة الى ما يحيط بالشباب من فراغ فكري وعقلي وعاطفي ورياضي.

(٣) ختان المبحوثات :

لقد أوضحت النتائج ان من بين ١٠١ مبحوثة كان هناك ٧٧ مبحوثة مختنه.

(٤) دور العوامل البيولوجية والنفسية والاقتصادية :

أوضحت النتائج ان ٥٤ مختونه قد اقترن بالرجال بناء على قوتهم الجنسية وهذا يرجع لتخلف الثقافة الجنسية التى يقدمها المجتمع لشبابه تحت زعم العيب والحرام يؤصل لكل مفهوم خاطىء عند شباب هذا الجيل. كذلك فالمسئولية كقيمة انسانية هى التى ترتفع بالشباب من عالم الغرائز الى عالم المثاليات.

(٥) خصائص الطرف الآخر :

أوضحت النتائج أن الحالة الاجتماعية للطرف الآخر وقت حدوث الخيانة الزوجية كانت نسبتها ٥٥.٤ % متزوجين وهو مؤشر خطير تدعمه بعض القيم السلبية في المجتمع المصري والتى تركز على معاقبة المرأة المتزوجة على خيانة زوجها والمسامحة والعفو عند الزوج الذى يفعل نفس السلوك.

(٦) دور العوامل الثقافية والاجتماعية في حدوث الخيانة :

أ – إن المستوي التعليمي للمرأة في المجتمع المصري لم يكن رادعاً عند الكثير من المبحوثات لعدم انحرافهن وهذا يؤكد ما يوجد في المجتمع من سلبيات تربوية جعلت هناك قصوراً في العملية التعليمية للشباب، فالتعليم في مصر لا ينطلق من الأهداف التى يسعي المجتمع الى تحقيقها والمستمدة من قيمنا وتراثنا في المجتمع المصري يعتمد التعليم على الجانب الاحصائي في إبراز منجزاته من حيث التطور الكمي وعدد المدارس والمدرسين وما تعتمده الدولة من زيادة في الميزانية الخاصة به مما يبعدنا عن مضمون العملية التعليمية.

ب- إن سماح المجتمع بوجود بعض المجلات والكتب التى تثير الكثير من الشباب وكذلك الأفلام والمسلسلات تحت دعوى حرية الرأى والتعبير يحتاج إلى الكثير من الحرص والتوجيه والتقنين، فالمجلات والصحف الى تفترش أرصفة مصر ليس كل ما بها مباح.

ج – أما السلبية التى تتسم بها علاقات الجيرة في مجتمعنا في الوقت الحاضر فقد أوضحتها نتائج الدراسة عند حوالي ٥٠ % من المبحوثات أو الازدواجية في نوعية هذه العلاقة تظهر بوضوح بين الريف والحضر والمناطق الشعبية والراقية في مجتمعنا المصري.

(٧) طبيعة التنشئة الدينية التى نشأت عليها المبحوثات :

يمر المجتمع المصري الآن باهتزاز وخلل في التنشئة الاجتماعية لأبنائه وانحصار دور الأسرة في القيام بأعباء نقل الموروث الديني والثقافي لشباب المجتمع، وقد أدي فقدان التربية الدينية الصحيحة الى ضعف الأخلاق وسيطرة الغرائز وفقدان الوازع الديني.

وقد ساعد على غياب الوازع الديني لدي الشباب : الجعل المنتشر بتعاليم الدين، والتغيرات التى حدثت في العادات والتقاليد المكتسبة من أمم غير إسلامية بما تحتويه من أفكار ومعتقدات مختلفة بقيمها وعاداتها عن قيم الدين التى أصبحت في المجتمع الآن قيم كمالية يسعي الشباب إلى تحقيقها لا أن يمارسها ويلزمها منذ الصغر ويجرم إذا خالفها. وهذا دور الأسرة والمدرسة والمسجد والنادي وجميع مؤسسات المجتمع معاً.

ثالثاً : توصيات عامة :

(١) لابد من تدخل الدولة للقيام بحركة إصلاح شاملة لإزالة أسباب تناقض عند الشباب وربط الحياة بقيم الدين والأخلاق وأعراف الناس الحسنة وهذا عن طريق أجهزة التوجيه من الأسرة والتربية والتعليم إلى الإعلام والصحافة وإذاعة وتلفاز لتصحيح المفهومات المغلوطة في الفكر والثقافة وغرس الفضائل والمثل وكشف السلبيات والانحرافات السلوكية والفكرية والعقيدية.

(٢) نشر الثقافة الجنسية في المدارس بطريقة علمية وموضوعية كما يطالب الآباء والآمهات ووسائل الإعلام بالمساهمة في نشر هذه الثقافة.

(٣) أن يكون المجتمع خالياً من التبرج والخلوة التى يحميها القانون ومن نشر الأفلام المثيرة والأغاني المائعة والمجلات المثيرة للغرائز.

(٤) تحريم خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه حيث أنها غير مجرمة في القانون الوضعي المصري.

(٥) الاهتمام بالتربية الصحية للشباب منذ الطفولة مع نشر المعلومات الصحية والعادات الغذائية السلمية وتجنب الممارسة الصحية الممنوعة والعادات الضارة في الطعام والجسد لتجنب الكثير من العيوب الخلقية والجسمية ولتحقيق قدر أ:بر من العناية الصحية.

(٦) إزالة التناقض بين الانظمة والقوانين المسيرة للحياة من ناحية ورغبات المجتمع وتطلعاته المستمدة من عقيدته وأخلاقه من ناحية أخري.

(٧) وجوب إصدار قانون يمنع ختان الإناث لما لهذه العادة من آثار سلبية على المرأة في المجتمع وخاصة بعد زواجها.

(٨) تقنين زواج المصريات من الأجانب وجعله في أضيق الحدود وشروط وظروف خاصة موائمة وملائمة للطرفين.

(٩) توجيه الشباب للأسلوب الأمثل المستمد من الشريعة الإسلامية الغراء عند الاختيار للزواج.

(١٠) الحد من غلاء المهور التى تقف عائقاً امام الشباب لتكوين أسرة في سن مبكر.

(١١) تخلي بعض الأسر المصرية عن إجبار فتياتهم على الزواج وإتاحة الفرصة للاختيار لهن.

(١٢) محاولة المجتمع تحسين أوضاعه الاقتصادية للإرتفاع بالمستوي المعيشي لأفراده حيث يجبر الكثير من الأزواج ذوي المستوي المعيشي المنخفض على ترك أسرهم فترات طويلة إما بالسفر أو بالعمل طوال اليوم.

رابعاً : الحلول المقترحة للحد من الظاهرة :

١- التحكم في حدوث الظاهرة عن طريق....

أ – الوقوف على عوامل وجودها وتدعيمها واستمرارها.

ب- معرفة القيم السلبية التى تساندها والإيجابية التى تستنكرها.

ج – نشر الوعي الديني والأخلاقي والاجتماعي والصحي بين الأسر وأبنائها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

د – الاستعانة بكافة إمكانيات الضبط لاجتماعي في المجتمع للحد من حدوثها.

هـ- إعداد مكاتب التوجيه والإرشاد الأسري.

و – عدم تقييد تعدد الزوجات إلا في الحدود التى وضعها وأقرها الشرع تفادياً للإبقاء على علاقة زوجية فاشلة واللجوء للخيانة

اولا قائمة ببيوجرافية لرسائل علم اجتماع الجريمة

نجلاء الو رداني عبد الهادي عبد الواحد التفسير السوسيولوجي للسلوك الإجرامي في المناطق الحضرية الفقيرة (دراسة ميدانية على حي منشأة ناصر بالقاهرة) " عين شمس الفلسفة والاجتماع ماجستير ٢٠١٠

شاديه علي قناوي ظاهره الرشوه في المجتمع المصري دراسه اجتماعيه ميدانيه. عين شمس الاداب علم النفس والاجتماع ماجستير ١٩٧٦

امينه محمد بيومي عفيفي التفكك الاسري وعلاقته بجريمه القتل في المحيط العائلي دراسه سوسيولوجيه ميدانيه الدرجة العلمية ماجستير سنة النشر ١٩٩٤

الجامعة–الكلية–القسم المنوفيه ، الاداب ، الاجتماع

انعام اسماعيل محمداجرام المسنين والمسئولية الجنائية والأخلاقية : بحث فى علم اجتماع الجريمة،الدرجة العلمية دكتوراه، سنة النشر ١٩٩٦،الجامعة– الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع الاشراف محمود مصطفى أبو زيد

حمدي حسن طلبه اسماعيل موضوع الرسالة اتجاهات الجريمه في ضوء التركيب الطبقي للمجتمع دراسه ميدانيه علي عينه من نزلاء السجون في مصر

الدرجة العلمية دكتواره سنة النشر ١٩٨٩الجامعة-الكلية-
القسم الزقازيق ، الاداب ، الاجتماع الاشرافد./ صلاح الدين منسي محمد

، خالد السيد شحاته السيدموضوع الرسالة دور المؤسسات المغلقة فى اعادة التأهيل الاجتماعى دراسة تطبيقية على سجن برج العرب الدرجة العلمية ماجستير
سنة النشر ٢٠٠٨الجامعة-الكلية-القسم الاسكندرية ، الآداب ، الاجتماع الاشراف سامية محمد جابر

، دعاء محمد ابو نور موضوع الرسالة الاعلام والجريمه المنظمه دراسه اجتماعيه علي دور وسائل الاعلام في مجالي السرقه والمخدرات
الدرجة العلمية ماجستير
سنة النشر ١٩٩٧
الجامعة-الكلية-القسم طنطا ، الاداب ، الاجتماع

روضة امام عبد العزيز
موضوع الرسالة العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة فى وسائل فض المنازعات فى المجتمعات التقليدية والبسيطة : دراسة انثروبولوجية
الدرجة العلمية دكتوراه
سنة النشر ١٩٩٢
الجامعة-الكلية-القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

الاشراف محمود مصطفى أبو زيد
، رويدا السيد ابو العلا
موضوع الرسالة العلاقه بين التحويلات الاجتماعيه والاقتصاديه والجريمه داخل الاسره المصريه ١٩٧٥ - ١٩٩٥
الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠١

الجامعة–الكلية–القسم عين شمس ، التربية ، اجتما

، سالى محمود سامى عبد الحى

موضوع الرسالة العنف الموجه ضد كبار السن فى ضوء التحولات المجتمعية

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ٢٠٠٩م

الجامعة–الكلية–القسم كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، قسم الاجتماع

، سماح حسن عبد السلام الحمدونى

موضوع الرسالة قضايا الفساد الادارى فى المجتمع المصرى "دراسة مقارنة لتحليل مضمون تنظيمين اعلاميين (الاهرام والوفد)"

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٨

الجامعة–الكلية–القسم الاسكندرية ، الاداب ، الاجتماع

الاشراف أ.د/ محمد احمد بيومى د/ نعمات احمد عتمام

سمر ممدوح محمد حسين

موضوع الرسالة الابعاد الاجتماعيه والتنظيميه للصور المستحدثه للرشوه دراسه ميدانيه لعينه من العاملين بالقطاع الحكومي.

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٣

الجامعة–الكلية–القسم عين شمس ، البنات للاداب والعلوم والتربية ، الاجتماع

سمر ممدوح محمد حسين

موضوع الرسالة الابعاد الاجتماعيه والتنظيميه للصور المستحدثه للرشوه دراسه ميدانيه لعينه من العاملين بالقطاع الحكومي.

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٣

الجامعة–الكلية–القسم عين شمس ، البنات للاداب والعلوم والتربية ، الاجتماع

سها قطب قطب عثمان

موضوع الرسالة ظاهره العنف في المجتمع المصري اسبابهب وممارسات الخدمه الاجتماعيه للحد منها دراسه ميدانيه مطبقه علي عينه من شباب المرحله الثانويه العامه والجامعيه والممارسين المهنيين للخدمه الاجتماعيه بمحافظه الاسكندريه.

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٢

الجامعة–الكلية–القسم الاسكندريه ، الاداب ، معهد العلوم الاجتماعيه ـ شعبه الخدمه الاجتماعيه

سوسن محمد البشبشى

موضوع الرسالة صور المجرم لدى بعض فئات المجتمع المصرى

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ١٩٨٧

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

الاشراف عبد الباسط محمد حسن

عزة محمد أبو الهدى

موضوع الرسالة العوامل الاجتماعية المرتبطة بتعاطى الشباب المصرى للمخدرات : دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ١٩٨٩

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

الاشراف عاطف أحمد فؤاد سلوى عبد الحميد الطويل

عمرو السيد محمد شلتوت الشريف

موضوع الرسالة المشكلات الإجتماعية لأسر ضحايا الجريمة دراسة ميدانية على أسر ضحايا جرائم القتل بمحافظة سوهاج

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ٢٠٠٠

الجامعة–الكلية–القسم جنوب الوادى ، الآداب بسوهاج ، الإجتماع

الاشراف أ.د/أحمد المجدوب أ.د/عبد الرؤوف الضبع أ.د/مديحة أحمد عبادة

فاطمة محمد حسن

موضوع الرسالة تحليل الظاهرة الانحرافية بين الذاتية والموضوعية : دراسة اجتماعية أدبية مقارنة

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ١٩٩٢

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماعية

الاشراف عاطف أحمد فؤاد

فراج سيد محمد فراج

موضوع الرسالة العوامل المجتمعيه لظاهره العنف بين طلبه الجامعات دراسه ميدانيه في جامعه المنيا

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ١٩٩٢

الجامعة–الكلية–القسم المنيا ، الاداب ، الاجتماع

سمر ممدوح محمد حسين. الابعاد الاجتماعيه والتنظيميه للصور المستحدثه للرشوه دراسه ميدانيه لعينه من العاملين بالقطاع الحكومي.

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٣

الجامعة–الكلية–القسم عين شمس ، البنات للاداب والعلوم والتربية ، الاجتماع

سها قطب قطب عثمان. ظاهره العنف في المجتمع المصري اسبابهب وممارسات الخدمه الاجتماعيه للحد منها دراسه ميدانيه مطبقه علي عينه من شباب المرحله الثانويه العامه والجامعيه والممارسين المهنيين للخدمه الاجتماعيه بمحافظه الاسكندريه.

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٢

الجامعة–الكلية–القسم الاسكندريه ، الاداب ، معهد العلوم الاجتماعيه ـ شعبه الخدمه الاجتماعيه

. صور المجرم لدى بعض فئات المجتمع المصرى

سوسن محمد البشبشى

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ١٩٨٧

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

الاشراف عبد الباسط محمد حسن

سالى محمود سامى عبد الحى. العنف الموجه ضد كبار السن فى ضوء التحولات المجتمعية

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ٢٠٠٩م

الجامعة–الكلية–القسم كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، قسم الاجتماع

امينه محمد بيومي عفيفي. التفكك الاسري وعلاقته بجريمه القتل في المحيط العائلي دراسه سوسيولوجيه ميدانيه

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ١٩٩٤

الجامعة–الكلية–القسم المنوفيه ، الاداب ، الاجتماع

انعام اسماعيل محمد. اجرام المسنين والمسئولية الجنائية والأخلاقية : بحث فى علم اجتماع الجريمة الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ١٩٩٦

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

الاشراف محمود مصطفى أبو زيد

انعام اسماعيل محمد. شركات توظيف الأموال فى مصر : دراسة سيسولوجية للجوانب الانحرافية فى احدى الظواهر الاقتصادية المستحدثة المصاحبة للتغير الاجتماع

. الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ١٩٩٢

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

الاشراف محمود مصطفى أبو زيد

بانسيه مصطفي حسان. دراسه لاتجاهات الشباب ازاء ظاهره الاخذ بالثارالدرجة العلمية ماجستير

الجامعة–الكلية–القسم اسيوط ، الاداب ، الاجتماع وعلم النفس

حسن احمد حسن ابو زيد. التحولات الاجتماعيه والاقتصاديه واتجاهات الجريمه في المجتمع المصري ١٩٧٠ –١٩٨٥الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ١٩٩٠ ١٩٩٠

الجامعة–الكلية–القسم المنيا ، الاداب ، الاجتماع

حمدي حسن طلبه اسماعيل. اتجاهات الجريمه في ضوء التركيب الطبقي للمجتمع دراسه ميدانيه علي عينه من نزلاء السجون في مصرالدرجة العلمية دكتواره

سنة النشر ١٩٨٩ الجامعة–الكلية–القسم الزقازيق ، الاداب ، الاجتماع

الاشراف د./ صلاح الدين منسي محمد

خالد السيد شحاته السيد. دور المؤسسات المغلقة فى اعادة التأهيل الاجتماعى دراسة تطبيقية على سجن برج العرب

الدرجة العلمية ماجستيرسنة النشر ٢٠٠٨

الجامعة–الكلية–القسم الاسكندرية ، الآداب ، الاجتماع

الاشراف سامية محمد جابر

احدى عشر: علم الاجتماع الجنائشاديه علي قناوي ظاهره الرشوه في المجتمع المصري دراسه اجتماعيه ميدانيه. عين شمس الاداب علم النفس والاجتماع ماجستير ١٩٧٦

موضوع الرسالة التفكك الاسري وعلاقته بجريمه القتل في المحيط العائلي دراسه سوسيولوجيه ميدانيه

، امينه محمد بيومي عفيفي

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ١٩٩٤

الجامعة–الكلية–القسم المنوفيه ، الاداب ، الاجتماع

موضوع الرسالة اجرام المسنين والمسئولية الجنائية والأخلاقية : بحث فى علم اجتماع الجريمة

، انعام اسماعيل محمد

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ١٩٩٦

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

، ٣٤٠

الاشراف محمود مصطفى أبو زيد

موضوع الرسالة اتجاهات الجريمه في ضوء التركيب الطبقي للمجتمع دراسه ميدانيه علي عينه من نزلاء السجون في مصر

، حمدي حسن طلبه اسماعيل

الدرجة العلمية دكتواره

سنة النشر ١٩٨٩

الجامعة–الكلية–القسم الزقازيق ، الاداب ، الاجتماع

الاشراف د./ صلاح الدين منسي محمد

موضوع الرسالة دور المؤسسات المغلقة فى اعادة التأهيل الاجتماعى دراسة تطبيقية على سجن برج العرب

، خالد السيد شحاته السيد

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٨

الجامعة–الكلية–القسم الاسكندرية ، الآداب ، الاجتماع

الاشراف سامية محمد جابر

موضوع الرسالة الاعلام والجريمه المنظمه دراسه اجتماعيه علي دور وسائل الاعلام في مجالي السرقه والمخدرات

، دعاء محمد ابو نور

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ١٩٩٧

الجامعة–الكلية–القسم طنطا ، الاداب ، الاجتماع

موضوع الرسالة العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة فى وسائل فض المنازعات فى المجتمعات التقليدية والبسيطة : دراسة انثروبولوجية

، روضة امام عبد العزيز

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ١٩٩٢

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

الاشراف محمود مصطفى أبو زيد

موضوع الرسالة العلاقه بين التحويلات الاجتماعيه والاقتصاديه والجريمه داخل الاسره المصريه ١٩٧٥ – ١٩٩٥

، رويدا السيد ابو العلا

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠١

الجامعة-الكلية-القسم عين شمس ، التربية ، اجتما

موضوع الرسالة العنف الموجه ضد كبار السن فى ضوء التحولات المجتمعية

، سالى محمود سامى عبد الحى

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ٢٠٠٩م

الجامعة-الكلية-القسم كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، قسم الاجتماع

موضوع الرسالة قضايا الفساد الادارى فى المجتمع المصرى "دراسة مقارنة لتحليل مضمون تنظيمين اعلاميين (الاهرام والوفد)"

، سماح حسن عبد السلام الحمدونى

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٨

الجامعة-الكلية-القسم الاسكندرية ، الاداب ، الاجتماع

الاشراف أ.د/ محمد احمد بيومى د/ نعمات احمد عتمام

موضوع الرسالة الابعاد الاجتماعيه والتنظيميه للصور المستحدثه للرشوه دراسه ميدانيه لعينه من العاملين بالقطاع الحكومي.

، سمر ممدوح محمد حسين

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٣

الجامعة-الكلية-القسم عين شمس ، البنات للاداب والعلوم والتربية ، الاجتماع

موضوع الرسالة الابعاد الاجتماعيه والتنظيميه للصور المستحدثه للرشوه دراسه ميدانيه لعينه من العاملين بالقطاع الحكومي.

، سمر ممدوح محمد حسين

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٣

الجامعة–الكلية–القسم عين شمس ، البنات للاداب والعلوم والتربية ، الاجتماع

موضوع الرسالة ظاهره العنف في المجتمع المصري اسبابهب وممارسات الخدمه الاجتماعيه للحد منها دراسه ميدانيه مطبقه علي عينه من شباب المرحله الثانويه العامه والجامعيه والممارسين المهنيين للخدمه الاجتماعيه بمحافظه الاسكندريه.

، سها قطب قطب عثمان

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٢

الجامعة–الكلية–القسم الاسكندريه ، الاداب ، معهد العلوم الاجتماعيه ـ شعبه الخدمه الاجتماعيه

موضوع الرسالة صور المجرم لدى بعض فئات المجتمع المصرى

، سوسن محمد البشبشى

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ١٩٨٧

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

الاشراف عبد الباسط محمد حسن

موضوع الرسالة العوامل الاجتماعية المرتبطة بتعاطى الشباب المصرى للمخدرات : دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة

، عزة محمد أبو الهدى

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ١٩٨٩

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

الاشراف عاطف أحمد فؤاد سلوى عبد الحميد الطويل

موضوع الرسالة المشكلات الإجتماعية لأسر ضحايا الجريمة دراسة ميدانية على أسر ضحايا جرائم القتل بمحافظة سوهاج

، عمرو السيد محمد شلتوت الشريف

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ٢٠٠٠

الجامعة–الكلية–القسم جنوب الوادى ، الآداب بسوهاج ، الإجتماع

الاشراف أ.د/أحمد المجدوب أ.د/عبد الرؤوف الضبع أ.د/مديحة أحمد عبادة

موضوع الرسالة تحليل الظاهرة الانحرافية بين الذاتية والموضوعية : دراسة اجتماعية أدبية مقارنة

، فاطمة محمد حسن

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ١٩٩٢

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماعية

الاشراف عاطف أحمد فؤاد

موضوع الرسالة العوامل المجتمعيه لظاهره العنف بين طلبه الجامعات دراسه ميدانيه في جامعه المنيا

، فراج سيد محمد فراج

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ١٩٩٢

الجامعة–الكلية–القسم المنيا ، الاداب ، الاجتماع

سمر ممدوح محمد حسين. الابعاد الاجتماعيه والتنظيميه للصور المستحدثه للرشوه دراسه ميدانيه لعينه من العاملين بالقطاع الحكومي.

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٣

الجامعة–الكلية–القسم عين شمس ، البنات للاداب والعلوم والتربية ، الاجتماع

سها قطب قطب عثمان. ظاهره العنف في المجتمع المصري اسبابهب وممارسات الخدمه الاجتماعيه للحد منها دراسه ميدانيه مطبقه علي عينه من شباب المرحله الثانويه العامه والجامعيه والممارسين المهنيين للخدمه الاجتماعيه بمحافظه الاسكندريه.

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ٢٠٠٢

الجامعة–الكلية–القسم الاسكندريه ، الاداب ، معهد العلوم الاجتماعيه ـ شعبه الخدمه الاجتماعيه

. صور المجرم لدى بعض فئات المجتمع المصرى

. سوسن محمد البشبشى

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ١٩٨٧

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

الاشراف عبد الباسط محمد حسن

سالى محمود سامى عبد الحى. العنف الموجه ضد كبار السن فى ضوء التحولات المجتمعية

الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ٢٠٠٩م

الجامعة–الكلية–القسم كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، قسم الاجتماع

امينه محمد بيومي عفيفي. التفكك الاسري وعلاقته بجريمه القتل في المحيط العائلي دراسه سوسيولوجيه ميدانيه

الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ١٩٩٤

الجامعة–الكلية–القسم المنوفيه ، الاداب ، الاجتماع

انعام اسماعيل محمد. اجرام المسنين والمسئولية الجنائية والأخلاقية : بحث فى علم اجتماع الجريمة الدرجة العلمية دكتوراه

سنة النشر ١٩٩٦

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

الاشراف محمود مصطفى أبو زيد

انعام اسماعيل محمد. شركات توظيف الأموال فى مصر : دراسة سيسولوجية للجوانب الانحرافية فى احدى الظواهر الاقتصادية المستحدثة المصاحبة للتغير الاجتماع

. الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ١٩٩٢

الجامعة–الكلية–القسم الأزهر ، الدراسات الانسانية ، الاجتماع

الاشراف محمود مصطفى أبو زيد

بانسيه مصطفي حسان. دراسه لاتجاهات الشباب ازاء ظاهره الاخذ بالثارالدرجة العلمية ماجستير

الجامعة–الكلية–القسم اسيوط ، الاداب ، الاجتماع وعلم النفس

حسن احمد حسن ابو زيد. التحولات الاجتماعيه والاقتصاديه واتجاهات الجريمه في المجتمع المصري ١٩٧٠ –١٩٨٥الدرجة العلمية ماجستير

سنة النشر ١٩٩٠ ١٩٩٠

الجامعة–الكلية–القسم المنيا ، الاداب ، الاجتماع

حمدي حسن طلبه اسماعيل. اتجاهات الجريمه في ضوء التركيب الطبقي للمجتمع دراسه ميدانيه علي عينه من نزلاء السجون في مصرالدرجة العلمية دكتواره

سنة النشر ١٩٨٩ الجامعة–الكلية–القسم الزقازيق ، الاداب ، الاجتماع

الاشراف د./ صلاح الدين منسي محمد

خالد السيد شحاته السيد. دور المؤسسات المغلقة فى اعادة التأهيل الاجتماعى دراسة تطبيقية على سجن برج العرب

الدرجة العلمية ماجستيرسنة النشر ٢٠٠٨

الجامعة–الكلية–القسم الاسكندرية ، الآداب ، الاجتماع

الاشراف سامية محمد جابر

احدى عشر: علم الاجتماع الجنائى

كلية الآداب جامعة القاهرة – أ– ماجستير:

١– دميان مفياس جرجس: "اثر البيئة الاجتماعية فى تحديد نوع الجريمة" – دراسة تحليلية، ١٩٦٤م.

٢– ناهد صالح:

"العودة إلى الاجرام عند المرأة" – دراسة إجتماعية ميدانية، ١٩٦٥م.

٣– فاطمة يوسف احمد القلينى:

"ملامح الظاهرة الاجرامية كما تعكسها الصحافة المصرية"، ١٩٨٦م.

ب– دكتوراه:

سهير لطفى:

"التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الاجرام فى المناطق الحضرية" – دراسة ميدانية لعلاقة التنمية الاجتماعية بالاجرام، ١٩٧٤م.

عزة على كريم:

"تحليل سوسيولوجى لجريمة الاختلاس" – دراسة تطبيقية على بعض المنظمات الصناعية بالقاهرة، ١٩٨٣م.

كلية الآداب بسوهاج – جامعة أسيوط – دكتوراه:

عبد الله عبد الرسول:

"التفاوت فى السلوك الاجرامى عند الرجل والمرأة"، ١٩٨٧م.

كلية الآداب – جامعة المنيا أ– رسائل ماجستير:

ايمان عباس عبد النعيم:

"التغير الثقافى واتجاهات الجريمة فى الريف المصرى" – مع دراسة مقارنة لاتجاهات الريفيين نحو السلوك الاجرامى فى محافظة أسيوط، ١٩٨٢م.

محمود صادق سليمان:

"التنميط الاجتماعى للسلوك الاجرامى" – اسس التصورية والنمطية، ١٩٨٧م.

حسن احمد حسن:

"التحولات الاجتماعية والاقتصادية واتجاهات الجريمة فى المجتمع المصرى ١٩٧٠ – ١٩٨٥"، ١٩٩٠م.

ب– دكتوراه:

احمد محمد السيد امام:

"جريمة القتل، طبيعتها عواملها وآثارها" – دراسة ميدانية عند مرتكبى جريمة القتل العمد فى سوهاج – قنا – أسوان"، ١٩٩٠م.

كلية الآداب – جامعة الزقازيق أ– ماجستير:

حمدى حسن طلبه:

"الجريمة فى المجتمع المصرى" – دراسة ميدانية على جرائم النمو الحضرى، ١٩٨٥م.

كلية الدراسات الانسانية – جامعة الأزهر ماجستير:

١– نادية توفيق محمود: "السجن كمدرسة إجتماعية علاجية"، ١٩٨١م.

محمد عبد السلام حسن عثمان جناح الاحداث في مدينه القاهره عين شمس الاداب علم الاجتماع دكتوراه ١٩٩٠

مني محمد الدباغ

الابعاد الاجتماعيه والثقافيه لمشكله ادمان المراه: دراسه انثروبولوجيه لبعض الحالات في احدي المؤسسات العلاجيه بمدينه القاهره عين شمس البنات علم الاجتماع الدكتوراه ٢٠٠٤

السيد عوض علي عيسي
جريمه السرقه والتغير الاجتماعي دراسه ميدانيه بين الريف والحضر بمحافظه سوهاج المنيا الاداب الاجتماع دكتوراه ١٩٩١
احمد محمد السيد امام عسكر
جريمه القتل طبيعتها، عواملها، آثارها دراسه ميدانيه علي مرتكبي جريمه القتل العمد في سوهاج وقنا واسوان المنيا الآداب الاجتماع دكتوراه ١٩٩١
حسن احمد حسن ابو زيد
التحولات الاجتماعيه والاقتصاديه واتجاهات الجريمه في المجتمع المصري ١٩٧٠ -١٩٨٥ المنيا الآداب الاجتماع ماجستير ١٩٩٠
شادية علي قناوي
ظاهرة الرشوة في المجتمع المصري : دراسة اجتماعية ميدانية. عين شمس الاداب علم النفس والاجتماع ماجستير ١٩٧٦
امه الزهراء عيد محمد ،الجنسيه المثليه بين الذكور كمشكله اجتماعيه دراسه ميدانيه عن الابعاد الاجتماعيه والثقافيه المرتبطه بها محافظه البصره.
عين شمس الاداب الاجتماع ماجستير ١٩٨١
امينه محمد بيومي عفيفي،التفكك الاسري وعلاقته بجريمه القتل في المحيط العائلي دراسه سوسيولوجيه ميدانيه المنوفيهالاداب الاجتماع ماجستير ١٩٩٤

بانسيه مصطفي حسان، دراسه لاتجاهات الشباب ازاء ظاهره الاخذ بالثار.
اسيوط الاداب الاجتماع ماجستير ١٩٨١
حسن احمد حسن ابو زيد

التحولات الاجتماعيه والاقتصاديه واتجاهات الجريمه في المجتمع المصري ١٩٧٠ -١٩٨٥ المنيا الآداب الاجتماع ماجستير ١٩٩٠

حسين ابراهيم محمد زويل الادمان و بناء الاسره دراسه ريفيه حضريه مقارنه الاسكندريه اداب الاجتماع م ١٩٩٨

سلوي محمد المهدي احمد التحضر و التنشئه الاجتماعيه للطفل من قبل المراه " دراسه ميدانيه مقارنه بين الحضر و الريف بمحافظه قنا " جنوب الوادي الاداب الاجتماع د ١٩٩٨

سلوي محمد المهدي احمد التحضر والسلوك الاجرامي للمراهدراسه سوسيولوجيهعلي عينه من نزيلات سجن النساء بالقناطر. المنيا الاداب الاجتماع ماجستير ١٩٩٢

اسماء حسن راغب الثقافة التقليدية وظاهرة الثار

محمد على محمود بخيت ظاهرة الأخذ بالثأر – دوافعها وآثارها دراسة ميدانية في قريتى بني جميل وجزيرة شندويل

سيد حسانين بخيت ظاهرة إحراز السلاح في مصر دوافعها – آثارها دراسة ميدانية في محافظة قنا د. سيد حسانين بخيت

احمد السيد امام عسكرالهجرة الداخلية وأثرها على الجريمة

جمال عمران جرائم الاجانب فى مصر

عمرو شلتوت المشكلات الاجتماعية لأسر ضحايا الجريمة

احمد حسنى تحليل سوسيوايكولوجى لظاهرة البلطجة

دراسة على بعض البيئات المتباينة في مدينة القاهرة

عبدالله عبدالرسول الآثار الاجتماعية والنفسية للعقوبات السالبة للحريةعلى المسجونين وآسرهم

سلوى المهدى التحضر والسلوك الإجرامي للمرأة سجن النساء بالقناطر دراسة سوسيولوجية على عينة من نزيلات سجن النساء بالقناطر

.

مضواح بن محمد بن مضواح: الجريمة والسلوك الاجرامى– مقال بالشبكة الدولية للانترنت، مجلة الأمن والحياة ١٩٩٧ .
احمد ذكى بدوى: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت ط (٣) ١٩٩٣ ص٣٢٧.
على عبد القادر القهوجي، فتوح عبد الله الشاذلي: علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٩٨ ص١٠.
عبد الرحمن العيسوي: علم النفس في الحياة المعاصرة، الإسكندرية ١٩٧٨ ص٥

Clayton A-Hartjen , "crime and criminalization" zed N.y. Holt rine hart and Winston , ١٩٧٨.
(٣) مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والمنعقد بالقاهرة من ١٩٩٥/٤/٢٩ إلى ١٩٩٥/٥/٨ ص ٤٧.
(٢) محمود عبد العليم: الجريمة والمجرم والضحية، مقال بمجلة العلوم الاجتماعية بالشبكة الدولية للانترنت، العدد الأول ٢٠٠٨ –

( ) محمد عبدالفتاح إبراهيم، الجريمة والعقاب في المجتمع القبلي الأفريقي، القاهرة، الانجلو المصرية، ١٩٦٦، ص٣٠.
( ) سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنائي، القاهرة، الانجلو المصرية، ط١، ١٩٨٢ م، ص : ص ١٤: ١٥.
( ) عادل عازر، النظرية العامة في ظروف الجريمة، المطبعة العالمية ١٩٦٧، ص٥.
( ) عبد الرحمن محمد أبو توتة. علم الإجرام ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٤ ، ص ص٣٨ ، ٣٩
( ) السيد على شتا ، الانحراف الاجتماعي الأنماط والتكلفة ، القاهرة ، مكتبة الإشعاع الفنى ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٢,٢١

( ) السيد على شتا. علم الاجتماع الجنائي ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٣,٢٢
( ) محمود صادق. الفقر والجريمة (اشارة خاصة لحالة المجتمع المصرى) فى أعمال الندوة السنوية السادسة، الفقر فى مصر الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة، القاهرة. كلية الآداب، ١٩٩٩، ص٣٩٨
( ) السيد على شتا. الانحراف الاجتماعي " الأنماط والتكلفة ، مرجع سابق ، ص ٢٤,٢٣
( ) بول لازر سفليد ، الاتجاهات الأساسية فى علم الاجتماع ، ترجمة : عادل مختار الهوارى ، الكويت : مكتبة الفلاح ، ١٩٨٩ ، ص١٤٩
( ) السيد على شتا. نظرية علم الاجتماع ، الإسكندرية : المكتبة المصرية ، ٢٠٠١. ص١٥.
( ) حسن الساعاتى. تصميم البحوث الاجتماعية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ ، ص١١١
( ) christopher Bates Doob. Sociology. An introduction the horcourt Brace college publishers, NewYork,. ١٩٩١ .P. ١٢.
( ) السيد على شتا. الانحراف الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص١٠٠
( ) محمد شفيق. الجريمة والمجتمع ، المعرفة الجامعية،الاسكندرية ٢٠٠٥ ، ص٤٢
( ) سامية حسن السعاتى. الجريمة والمجتمع دار المعارف القاهرة ١٩٩٧، ص١١٥
( ) محمد عارف. الجريمة فى المجتمع ، ط٢ ، القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٨١ ، ص ١٩٥، ١٩٧
( ) محمود عبد الرشيد بدران ، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة ، دراسة ميدانية للثقافة الفرعية ومحددات السلوك الاجرامى، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ٢٢
( ) السيد على شتا. الانحراف الأجتماعى " الانماط والتكلفة " ، مرجع سابق ، ص ١٠٢
(١) قدرى حفنى، العارف بالله الغندور: أصول القياس والبحث العلمى، كلية الاداب – جامعة عين شمس الجزء الاول، القاهرة ٢٠٠٥ ص _ ١٩٠.
(٢) Blackburn, Ronald: Peronality Assessment In Volent Offenders, The Development Of The Antisocial Personality , Questionnaire Psychological Belgia , Belgium – Belgian Psychological Society. VOL. ٣٩ NO ٣-٢, ١٩٩٩, P. ٨٧.
(٢) سوسن فايد: السمات النفسية لمرتكبى جرائم السلوك العنيف فى المجتمع المصرى، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوى الرابع عن الابعاد الاجتماعية والجنائية لعنف فى المجتمع المصرى– المجلد الثانى، القاهرة ٢٠٠٢ ص ٦٤٠.
(١) لويس كامل مليكه: سيكولوجية الجماعة والقيادة– الجزء الثانى، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٩ ص.ص، ٢٠٢- ٢٠٤.
( ) محمود عبد الرشيد بدران ، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة ، مرجع سابق ، ص ٢٣ ، ٢٤.
( ) السيد على شتا ، الإنحراف الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ١٠١.
( ) محمود عبد الرشيد بدران ، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة ، مرجع سابق ، ص ٢٦.
( ) السيد على شتا ، الإنحراف الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ١٠٢.
( ) محمد عارف ، الجريمة فى المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩.
( ) محمود عبد الرشيد بدران ، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤ ، ٤٥.
( ) محمد عارف ، الجريمة فى المجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣١ ، ٤٣٢.
(١) مريم احمد مصطفى: الخصائص الاجتماعية والثقافية للعشوائيات،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ١٩٩٧ ص٣٢

(٢) السيد حنفي عوض: علم الاجتماع الحضري، سكان المدينة بين الزمان والمكان، المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر، الإسكندرية ١٩٩٧ ص ١٥٨.
(١) السيد عبد العاطى السيد: الايكولوجيا الاجتماعية، مداخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧ ص ١٨٢ .
)) المرجع السابق ، ص ص ٤٣٥ ، ٤٣٦.
(١) احمد العتيق: محاضرات في علم النفس البيئى، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٦.
(٢) M.B. Straus: Violence In The Live Of Adolescents, New York, Norton and Company. ١٩٩٧ P. ٦٢.
(١) سوسن فايد: السمات النفسية لمرتكبى جرائم السلوك العنيف فى المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص.ص ٦٨٣- ٦٨٧.
(٢) J. C. Davies: Toward A Theory Of Revolution "AMERCAN COCIOLOGICAL" Review, Vol. ٢٧ NO ١, February ١٩٦٢" P. ٦
(١) السيد الحسيني : المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السابع والثلاثون، كلية الآداب جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٠ ص ٢٣١
(١) محمود عودة : الهجرة إلى مدينة القاهرة، المجلة الاجتماعية القومية – عدد خاص، القاهرة ١٩٧١
(١) السيد الحسيني : المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق ص ١١٥
(١) جورج ريتز : رواد علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد وآخرين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩ ص ٩٦
(٢) Terrel Carver ; A Marx Dictionary , UK , Polity Press ١٩٨٧, P. ٤٣
(١) على ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة عن علاقات الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١ ص٢٦٣.
( ) james A.inciardi. sociology." principles and Applicatlons ". harcourt Brace jovanovich, publeshers N.Y , ١٩٨٠ p١٩,
( ) سامية محمد جابر. الأعراف الاجتماعية بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعى ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ ، ص٢٢٩
( ) عبد الرحمن بن آل سعود. الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية ،مكتبة العبيكان،المملكة العربية السعودية ٢٠٠٤، ص ص٤٧ ،٤٨
( ) Robert A. stebbins." soclology ". harper Row publishers. newyork. ١٩٨٧ p. ٢٦.
( ) Beth B. Hess. " sociology" . Macmillan publishing company. N.Y. ١٩٩٢p .٨.
(٢) قبارى محمد إسماعيل: أصول علم الاجتماع ومصادرة، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية ١٩٧٨ ص١١٦.
(١) محمد سعيد فرج: البناء الاجتماعي والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩، ص٣٨٤.
(١) Antony Giddens ; Emile Durkheim , NEW YORK ,The Viking Press , ١٩٨٩P. ٣١
(٢) على ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢ ص ٨٥

(٣) إنعام عبد الجواد : النسق القيمى في الريف المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٩٨ ص ٢٦
( ) عبد الرحمن بن آل سعود. الأجرام دراسة تطبيقية تقويمية ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣ ـ ٥٩
( ) سمير نعيم. النظرية فى علم الأجتماع ، دار المعارف ١٩٩٤ ، ص ص ١٠٩ ، ١١٠
( ) عبد الباسط عبد المعطى. اتجاهات نظرية فى علم الأجتماع ، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٦ ، ص ص ١٢٤ ، ١٢٥
( ) محمد عارف. الجريمة فى المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦
( ) سمير نعيم. النظرية فى علم الأجتماع ، ص ٢١٠ ، ٢١١
( ) عبد الرحمن بن آل سعود. للأجرام دراسة تطبيقية تقويمية ، مرجع سابق ، ص ٥٨
(٢) على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص١١٦.
(١) M. Weber ; Basic Concepts In Sociology Trans , H. P. Secher , N Y , The Citadel Press , ١٩٦٣P. ١٣.
(٢) قبارى محمد إسماعيل : أسس البناء الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٨٩ ص ١٤٤.
(١) على ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع " الأنساق الكلاسيكية "، دار المعارف، القاهرة ١٩٩١ ص ٤٠٨
(٢) على ليلة : النظرية الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق ص ٤٠٩
(١) اعتماد علام وآخرون: التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري، جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، قطر ١٩٩٤ ص٩١.
(٢) Chaarls. A. Pressler & B. Fabio Dasilva ; Sociology And Interpretation From Weber To Habermas , State. University Of New York Press ١٩٩٦ P. ٢٦.
(٣) جوناثان تيرنر: بناء النظرية في علم الاجتماع، ترجمة محمد سعيد فرج، منشأة المعارف، الإسكندرية ٢٠٠٠، ص٢٠٩.
(١) محمد عارف: المجتمع بنظرة وظيفية الكتاب الثاني "التحليل الوظيفي للمجتمع" مكتبة الانجلو القاهرة ١٩٨٢ ص٩٦.
(٢) أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤ ص١١٤.
(٣) محمد عارف: تالكوت بارسونز رائد الوظيفية المعاصرة، مكتبة الانجلو القاهرة ١٩٨٢ ص١٥٠.
(٤) جى روشية: علم الاجتماع الامريكى، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز ترجمة محمد الجوهري واحمد زايد، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١ ص٧٤.
( ) حسن شحاته سعفان. علم الجريمة ، ط٣ ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦ ، ص١ ، ٢
( ) محمد شفيق. الجريمة والمجتمع ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٧ ، ص١٦
( ) مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٣، ص ١٨
( ) إبراهيم أنيس،وآخرون،المعجم الوسيط،قطر :مجمع اللغة العربية،دار أحياء التراث الإسلامي :الجزء الأول،ط٢،١٩٦٠، ص٩٢،٩٣
( ) G. T. onions , the oxford Dictionary of English etymology oxford university press, ١٩٦٦. p.٦١٠.
( ) David , B. G. websters new world Dictionary , IBH bablishing CO new Delhi : oxford. ، ١٩٧٨.

٨٣٠P.
( ) محمود جلال عبد الرازق. بحث فى ظاهرة الثأر، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الدورة الخامسة عشر" فى كشف الجريمة بالوسائل العلمية "، ١٩٧٨، ص ٢٩.
( ) إبراهيم مد كور ، معجم العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص١٩٩
( ) أحمد أبو زيد ، دراسة أنثربولوجية بأحدى قرى الصعيد ، القاهرة : المجلة الجنائية القومية ،العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٦٣،ص٣٥٢
( ) صفوت الأخرس ، الأخذ بالثأر فى الإقليم الشمالى بسوريا. أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة ، القاهرة : منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦١ ، ص١١٥
( ) إحسان محمد الحسن. موسوعة علم الاجتماع، لبنان، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩، ص ٢١٢
( ) محمد إبراهيم زيد ، مقدمة فى علم الإجرام والسلوك الإجرامى ، القاهرة : مطبعة دار النشر والثقافة ، ١٩٧٨ ، ص٢٥٦.
( ) السيد رمضان. الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٥، ص١٥٠
( ) أحمد زايد ، الثأر فى مجتمع الصعيد فى السباق التاريخى البنائى ، فى المؤتمر السنوى السادس " الابعاد الاجتماعية والجنائية
للتنمية فى صعيد مصر " المجلد الثانى القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٤ ، ص٩٣٥
( ) إحسان محمد الحسن. موسوعة علم الاجتماع ، لبنان : الدار العربية للموسوعات ، ١٩٩٩ ، ص٢١٢
( ) ابراهيم مد كور ، مرجع سابق ، ص ١٩٩
( ) أحمد أبو زيد ، الثأر دراسة انثربولوجية باحدى قرى الصعيد ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢
( ) أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩
( ) أحمد رأفت النحاس ، الخير والشر ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، د. ت ، ص١٧٥
( ) أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة ، مرجع سابق ، ص٤١١
( ) معهد المعلمين ، مشروع مكافحة الثأر ، د. ن ، ١٩٥٩ ، ص ص١٢ – ١٣
( ) سميحة نصر ، ثقافة الثأر بين الثبات والتغير ، فى المؤتمر السنوى السادس ، " الأبعاد الجنائية والاجتماعية للتنمية فى صعيد مصر " ، ، ص ص٩٧٩ – ٩٨٠
( ) المرجع السابق ، ص١٠١
( ) المرجع نفسه ، ص٤٢٣
( ) أحمد أبو زيد ، دراسة أنثربولوجية بإحدى قرى الصعيد ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ ، ص ١١
( ) أحمد زايد ، الثأر فى مجتمع الصعيد ، فى المؤتمر السنوى السادس ، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر ،

( ) أحمد أبو زيد ، دراسة أنثربولوجية بإحدى قرى الصعيد ، مرجع سابق ، ص١٦
( ) عبد الحليم حنفى بكر ، الثأر بركان الدماء ، بنى مزار ، مطبعة النهضة الوطنية ، ١٩٦٠ ، ص١١
( ) أحمد زايد ، الثأر فى مجتمع الصعيد ، مرجع سابق ، ص٨٦ ، ٨٧
( ) عبد الكريم اليافى. جرائم الثأر ومكافحتها، فى أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة، مرجع سابق. ص ص ٨٦، ٨٧
( ) أحمد أبو زيد ، دراسة أنثربولوجية بإحدى قرى الصعيد ، مرجع سابق ، ص ١٧
( ) أحمد أبو زيد ، دراسة انثربولوجية باحدى قرى الصعيد ، مرجع سابق ، ص ١٧

( ) إبراهيم مد كور ، مرجع سابق ، ص ٤٥٣
(٢) Dictionnaire universel de poche. Hachette livere et ubrairle Generale. Francaise, ١٩٩٣, p ٥١٢
( ) إبراهيم مد كور ، مرجع سابق ، ص ٤٥٣
( ) أحمد زايد. الثأر فى مجتمع الصعيد، فى المؤتمر السادس، للأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر، مرجع سابق، ص ص٩٣٦- ٩٣٧
)) محمد العسيرى ، ثلاثية الثأر والهجرة والبطالة فى الصعيد ، فى وجهات النظر ، العدد الخامس والأربعون ، القاهرة ، أكتوبر ، ٢٠٠٢ ، ص٥٠.
)) عبد الحليم حنفى بكر ، الثأر بركان الدماء ، مرجع سابق ، ص ٢٥.
)) محمد العسيرى ، ثلاثية الثأر والهجرة والبطالة فى صعيد مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٠.
)) سميحة نصر ، ثقافة الثأر بين الثبات والتغير ، فى المؤتمر السنوى السادس ، الأبعاد الإجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨٩ ، ٩٩٠.
)) محمد العسيرى ، ثلاثية الثأر والهجرة والبطالة فى صعيد مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٠.
)) صفوت الأخرس ، تقاليد وإجراءات الأخذ بالثأر فى الإقليم الشمالى ، مرجع سابق ، ص ١٢٢.
)) سميحة نصر ، ثقافة الثأر بين الثبات والتغير ، مرجع سابق ، ص ٩٩٠.
( ) محمد عاطف غيث مشكلة الثأر فى المجتمع العربى (الإقليم الجنوبى) النهضة العربية ١٩٦١، ، ص ص ١٠٣ ـ ١١٤
( ) أحمد أبو زيد. الثأر دراسة أنثربولوجية بإحدى قرى الصعيد، مرجع سابق.
( ) فوزى قابيل همام. الحاجات النفسية المرتبطة بظاهرة الأخذ بالثأر فى الصعيد وعلاقتها بالمستوى التعليمى، رسالة ماجستير. جامعة أسيوط، كلية التربية، ١٩٨٠
( ) بإنسية مصطفى حسان ، دراسة لاتجاهات الشباب إزاء ظاهرة الأخذ بالثأر ، رسالة ماجستير ،جامعة أسيوط كلية الآداب قسم علم النفس ، ١٩٨١.
( ) محمد الغريب عبد الكريم. ظاهرة الأخذ بالثأر. القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ١٩٨١.
( ) شنودة حسب الله بشاى. اتجاهات طلبة وطالبات كلية التربية بسوهاج نحو ظاهرة الأخذ بالثأر، مجلة كلية التربية جامعة اسيوط ، ١٩٩١
( ) أحمد محمد السيد عسكر. جريمة القتل، طبيعتها عواملها وأثرها دراسة ميدانية على مرتكبى جريمة القتل العمد فى سوهاج وقنا وأسوان، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩١.
( ) محمد على بخيت. ظاهرة الأخذ بالثأر، دوافعها، أثارها، دراسة ميدانية فى قريتى جميل بجزيرة شندويل بمحافظة سوهاج، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٢م.
)) محمود عبد الرشيد بدران ، أحمد محمد السيد إمام عسكر ، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة،
( ) السيد عوض. ظاهرة الأخذ بالثار فى المجتمع المصرى "دراسة نظرية" فى مجلة كلية الآداب بقنا، العدد الثالث عشر، المجلة الأولى، ٢٠٠٣
( ) احمد زايد. الثأر فى مجتمع الصعيد فى السياق التاريخى البنائى فى المؤتمر السنوى السادس،
( ) سميحة نصر ثقافة الثار بين الثبات والتغير، المؤتمر السنوى السادس، المجلد الثانى.
( ) السيد عوض. جرائم الثأر فى صعيد مصر، دراسة سوسيوانثربولوجية لجريمة القتل الثأرى فى قرية بيت علام، مرجع سابق

( ) nin. Malinoviski, " Crime In Sovage Society, London Rout ledg
.vegan, L. y١٩٤٩. محمد على بخيت، ظاهرة الأخذ بالثأر، دوافعها وآثارها، مرجع سابق.
( ) محمد خيرى محمد. الريف الحضرى ظاهرة الجريمة. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥
اسماء حسن راغب، الثقافة التقليدية وجريمة الثار،دراسة سسيوانثبولوجية بمحافظة سوهاج،رسالة ماجستير،كلية الاداب،جامعة سوهاج،اشراف ا د عبدالرءوف الضبع
( ) سمير محمد حسين. دراسات فى مناهج البحث، بحوث الإعلام، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٥، ص٦٣
( ) عبد الباسط محمد حسن. أصول البحث الاجتماعى، ط ١٢، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩٨، ص ص٣٨، ٣٩
( ) أحمد بدر. أصول البحث الاجتماعى ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٧، ص١٦١
( ) محمد شفيق : البحث العلمى، مرجع سابق، ص٥٥
( ) محمد الجوهرى، عبد الله الخريجى. طرق البحث الاجتماعى، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ١٩٨٥، ص٦٤
( ) عبد الرحمن بدوى. مناهج البحث العلمى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٣، ص٥
( ) غريب محمد محمد سيد. تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى. الإسكندرية، دار المعرفة الاجتماعية، ١٩٨٢، ص٩٥
( ) فاروق يوسف. دراسات فى علم الاجتماع السياسى، مناهج البحث العلمى، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٨، ص٣٨
( ) عبد الهادى الجوهرى. أسس البحث الاجتماعى (قواعد كتابة البحوث والوسائل العلمية) ك ٢، الإسكندرية، المكتب الجامعى
الحديث، ٢٠٠٢، ص٤، ٥
( ) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص٢٥٠
( ) زيدان عبد الباقى ، " قواعد البحث الإجتماعى " ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢ ، ص٢٤٠.
( ) أحمد زايد. الثأر فى مجتمع الصعيد فى السياق التاريخى البنائى، مرجع سابق
( ) سميحة نصر. ثقافة الثأر بين الثبات والتغير، فى المؤتمر السنوى السادس، مرجع سابق
( ) أحمد أبو زيد. الثأر دراسة انثربولوجية بإحدى قرى الصعيد، مرجع سابق
( ) سميحة نصر. ثقافة الثأر بين الثبات والتغير، مرجع سابق
( ) سميحة نصر. ثقافة للثأر بين الثبات والتغير، فى المؤتمر السنوى السادس، مرجع سابق، ص٩٨٢
( ) السيد عوض. ظاهرة الأخذ بالثأر فى المجتمع المصرى، مرجع سابق
( ) أحمد محمد السيد عسكر. جريمة القتل، طبيعتها عواملها وأثارها، مرجع سابق
( ) محمد على بخيت. ظاهرة الأخذ بالثأر دوافعها، وأثارها، مرجع سابق
( ) أحمد زايد. الثأر فى مجتمع الصعيد فى السياق البنائى التاريخى فى المؤتمر السنوى السادس، مرجع سابق.
( ) سميحة نصر. ثقافة الثأر بين الثبات والتغير، فى المؤتمر السنوى السادس، مرجع سابق.
( ) محمد على بخيت. ظاهرة الأخذ بالثأر دوافعها وأثارها، مرجع سابق.
( ) محمد إمام عسكر. جريمة القتل طبيعتها عواملها وأثارها، مرجع سابق.
( ) شنودة حسب الله بشاى.اتجاهات طلبة وطالبات كلية التربية بسوهاج نحو ظاهرة الثار، مرجع سابق.
( ) محمد الغريب عبد الكريم. ظاهرة الأخذ بالثأر دراسة ميدانية لاتجاهات السكان بمحافظة سوهاج، مرجع سابق.
( ) السيد عوض. جرائم الثأر فى صعيد مصر دراسة سوسيوانثربولوجية، جريمة القتل الثأرى ى فى قرية بيت علام، مرجع سابق

( ) سميحة نصر. ثقافة الثأر بين الثبات والتغير، مرجع سابق.
محمد على محمود بخيت ظاهرة الأخذ بالثأر – دوافعها وآثارها دراسة ميدانية في قريتى بني جميل وجزيرة شندويل رسالة ماجستير كلية الاداب بسوهاج

سيد حسانين بخيت ظاهرة ظاهرة إحراز السلاح في مصر دوافعها – آثارهادراسة ميدانية في محافظة قنا رسالة ماجستير كلية الاداب بسوهاج جامعة اسيوط ١٩٨٩
أحمد محمد السيد أمام عسكر الهجرة الداخلية وأثرها على الجريمة دراسة ميدانية على المهاجرين من محافظة سوهاج القاهرة ١٩٨٦م

( ) عمرو السيد شلتوت الشريفالمشكلات الاجتماعية لأسر ضحايا الجريمة دراسة ميدانية على أسر ضحايا جرائم القتل بمحافظة سوهاج رسالة دكتوراه اشراف ا د عبدالرءوف الضبع،كلية الاداب قسم الاجتماع جامعة جنوب الوادى ٢٠٠١

جمال عمران، جرائم الاجانب فى مصر،رسالة ماجستير، كلية الاداب بسوهاج،جامعة اسيوط ١٩٨٥
أنظر في ذلك أنواع السجون – من كتاب دليل إجراءات العمل في السجون "الجزء الأول " – القاهرة –مطابع السجون –مزرعة طرة ، ١٩٦٦ ، ص ص ٩ – ١٧.
احمد حسنى السيد،تحليل سوسيوايكولوجى لظاهرة البلطجة،دراسة على بعض البيئات المتباينة في مدينة القاهرة،رسالة دكتوراه ،معهد الدراسات والبحوث البيئية،جامعة عين شمس ٢٠١٠.

(١) محمد عاطف غيث : قاموس على الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٠ ص ٢٣٤
(١) سلوى بكير: إستراتيجية مواجهة العنف من الوجهة الجنائية، ورقة عمل للمؤتمر السنوي الرابع عن الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المجلد الثاني، القاهرة ٢٠٠٢ ص١٠٨٧.
(١) سمير ناجى: حق المواطن في الأمن، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٠ ص٣٣٩.
(٢) يسر أنور على، أمال عبد الرحيم عثمان: علم الإجرام، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧١ ص٤
(١) Johan E.Conklin: Criminology, New York, Macmillan Publishing CO, INC, ١٩٨١ .P. ٥٩.
(٢) على ليلة، ليلى عبد الجواد: نحو سياسة اجتماعية في مواجهة تعاطي المخدرات لدى الفقراء الهامشيين، ورقة عمل لمؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٨ ص٢.
(٣) Dingeldey , I. European Tax Systems and Their Impact on Family Employment Patterns , Journal of Social Policy , ٢٠٠١ .٣٠
(١) ناجا أبو النيل: محاضرات عن الجريمة والأبعاد الطبيعية والمكانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس القاهرة ٢٠٠٥.
(٢) احمد على إسماعيل: دراسات في جغرافية المدن، مكتبة سعيد رأفت، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٧، ص ١١٤.
(١) احمد كامل طه: المدينة والجريمة، نور المعرفة، بيروت. ص٥٩.
(٢) ك– نيومان: الجريمة وموروفولوجيا المكان (البيئة الحضرية بالقاهرة)، ترجمة احمد كمال عبد الرشيد، نور المعرفة، بيروت، ص٦٣.

(٣) السيد عبد العاطى السيد: الايكولوجيا الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ص٤٨٥.
(١) بار بارا ويتمر: الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة ممدوح يوسف عمران، عالم المعرفة، الكويت ٢٠٠٧ ص٣٤.
(٢) M. Rotsheld: Violence in The Social Life, Cambridge University, vol.٤٨ Press, ٢٠٠٥ p .٢١٢.
(١) Alex Theo: Deviant Behavior, NEW YORK, Harper and ROW Publishers, Inc, ١٩٩٨ p ١٢,
(٢) أحمد رفعت عبد الغفار: إدارة الأزمات – كلية التجارة جامعة عين شمس مقال بالشبكة الدولية للانترنت ٢٠٠٧ عن المؤتمر السنوي لإدارة الأزمات. WWW. Moqatel.com //:http
(١) نشأت عثمان الهلالي وآخرون : دراسات في إدارة الأزمة الأمنية، أكاديمية مبارك للأمن، كلية الدراسات العليا – القاهرة ٢٠٠٠ ص٣١.
(٢) إبراهيم إمام على: تأثير العولمة على الأمن الاجتماعي المصري– دراسة سوسيولوجية لدور الشرطة في الحفاظ على أمن المجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة– كلية الآداب جامعة عين شمس القاهرة ٢٠٠٧ ص٢٧٣.
(١) سامية محمد جابر: الانحراف الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٨ ص٣٦١.
(١) م. ف. مونتا جوه: العودة للخطيئة الأولى، كتاب الإنسان والعدوان، جامعة أكسفورد، نيويورك ١٩٩٨، ص ٣ – عن – BARBARA WHITMER: THE VIOLENCE MYTHOS ترجمة ممدوح يوسف عمران تحت عنوان الأنماط الثقافية للعنف، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت ٢٠٠٧، ص٤٢.
(٢) فيرمون مارك وفرانك ايرنون: العنف والقتل، نيويورك ١٩٧٠ ص١٣٢،عن، المصدر السابق أنماط العنف٢٠٠٧.
(٣) لويجى فالزيلى: البيلوجيا السيكولوجية للعدوان والعنف، نيويورك ١٩٨١ ص٧٣– عن – المصدر السابق أنماط العنف ٢٠٠٧.
(٤) على عبد الرازق جلبي: العنف والجريمة المنظمة، دراسة في المشكلات الاجتماعية– دار المعرفة الجامعية، مرجع سبق ذكره ص٢٥.
(١) أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٨، ص٤٤.
(٢) ج. ب. جيلفورد: ميادين علم النفس "النظرية والتطبيق"، ترجمة يوسف مراد وآخرين– المجلد الأول، ط ٦، دار المعارف القاهرة ١٩٩١ ص ٣٠١ – عن – سوسن الفايد: السمات النفسية لمرتكبي جرائم السلوك العنيف...، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عن الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، المجلد الثاني، القاهرة ٢٠٠٢ ص٦٥٠،

(١) تقرير الأمن العام: عام ٢٠٠٧ والمقارن بعام ٢٠٠٦ – وزارة الداخلية، مصلحة الأمن العام، القاهرة ٢٠٠٧ ص (١٠- ٣١) و ص (٣٧١ – ٣٧٥)
(١) على ليلة : تقاطعات العنف والعولمة في زمن العولمة، مرجع سبق ذكره، القاهرة ٢٠٠٧ ص ١٧٨.
(٢) محمد الجوهري: الاستبعاد الاجتماعي، المفهوم والإشكالية، ورقة عمل لمؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية القاهرة ٢٠٠٨ ص٩.
(٣) على ليلة، ليلى عبد الجواد: نحو سياسة اجتماعية في مواجهة تعاطي المخدرات لدى الفقراء الهامشيين، ورقة عمل لمؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي العاشر، القاهرة ٢٠٠٨ ص٨.

(١) Morrell , Peter : On Deviance Marginality And Social Exclusion Conference On
Social Issues In Sociology – Marginality And Conformity At Stokeontrent College ،
٣٥October , ٢٠٠١th , p. ٢, .

(٢) على ليلة، ليلى عبد الجواد: نحو سياسة اجتماعية في مواجهة تعاطي المخدرات لدى الفقراء الهامشيين، مرجع سابق ٢٠٠٨ ص١٠.

(١) جاء بتقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٤ أنة من العجائب الملفتة للنظر في سياسات الدول النامية أن معدل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (صحة– تعليم– إسكان) يشكل ٥٧% من الدخل الاجمالى للواردات من الثروة، ٤٦% يصل إلى الطبقات الأغنى في المجتمع بينما يذهب ١١% للخمس الأفقر في تلك الدول.
تقرير البنك الدولي، واشنطن ٢٠٠٤.
World Bank , Development and The Next Generation , World Development Report ٢٠٠٤

(٢) جاء في تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٧ أن الفقر في مصر بلغ ١٩.٥% وبلغت النسبة في القاهرة ٤.٦% ومحافظات الصعيد اتسمت بأعلى معدلات من جملة النسبة العامة للفقر في مصر، حيث شكلت النسبة ٦٠.٦% (مقياس الفقر في التقرير يقاس على الفرد الذي يعيش بأقل من دولارين في اليوم)– ومن واقع دليل التنمية البشرية أن مؤشرات المحافظات بجمهورية مصر العربية عن عام ٢٠٠٦ بورسعيد احتلت المركز الأول في التنمية البشرية حيث بلغت ٠.٧٥٣ ثم السويس ٠.٧٥١ ثم دمياط ٠.٧٣٩ ثم الإسكندرية ٠.٧٣٨ ثم القاهرة ٠.٧٣٧ وشكلت محافظات الصعيد أدنى معدلات مثل الفيوم ٠.٦٦٩ في المركز ٢٧ بين المحافظات.

(١) محمد ياسر شبل الخواجة: الاتجاهات الحديثة في دراسة الفقر، كلية الآداب– جامعة طنطا، دراسة غير منشورة، الغربية ١٩٩٨ ص١٠.

(١. (٧٣Oscar Lewis ; OP. Cit , p.

(١) مجلس الشورى: التقرير المبدئي للهجرة غير مشروعة– دورة الانعقاد العادي " ٢٨ " القاهرة٢٠٠٨ بناء على تقرير الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة عن عام ٢٠٠١ حيث تم حصر حالات الهجرة غير شرعية والتي بلغت ٦٢٦٣ حاله، معظمهم من فئات السن الصغير (٢٠-٣٠) ومتجهين إلى ايطاليا وليبيا.

(٢) عفاف إبراهيم عبد القوى: بطالة الشباب والعنف، ورقة عمل للمؤتمر السنوي الرابع تحت عنوان "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري"– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٢ ص٨٧٠.

(١) إبراهيم حلمي عبد الرحمن: إدارة التنمية ومواجهة الأزمات– مؤامرة الصمت، مطابع روز اليوسف، القاهرة ١٩٩٨ ص١٨٦.

(٢) منصور مغاورى حسن: دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والسرقة من منظور اقتصادي، ورقة عمل للمؤتمر السنوي الرابع عن الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ٢٠٠٢ ص٨٢٠.

(٣) نجلاء الاهوانى: بطالة الشباب في الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة العدد ٤٣٣ – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٩٢ ص٤١.

(١) سمير نعيم احمد : قضايا اجتماعية، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠٠٦ ص ١٧٠.

(١) سوسن فايد: السياسة الاجتماعية وظاهرة الإرهاب في المجتمع المصري، ورقة عمل للمؤتمر السنوي العاشر عن السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ٢٠٠٨ ص٢٥.

(١) مسعد إبراهيم الدسوقي: دراسة وصفية تحليلية لمشكلة البلطجة ونموذج مقترح لمواجهتها من منظور خدمة الفرد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة حلوان القاهرة ٢٠٠١.
(٢) Piers Beirne , Jemes Meserschmidt : Criminology , ٢nd edition , New York , Harcourt Bras and Company , ١٩٩٥ P. P. ٣– ٢١.
(١) عبد الكريم عفيفي: الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٩٧ ص٣٥.
(١) سمير نعيم احمد: قضايا اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٦ ص٢٤٤.
(١) Sochopes, Hans – Joachim, The Religion of Mankind; Their Origin and Development, Trans, by, R and C. Winston. New York Doubleday, & Company, INC , ١٩٩٨ P. ٣.
(٢) محمد احمد بيومي: علم الاجتماع الديني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨، ص٤٥.
(١) صحيح مسلم: شرح النواوى، تحقيق صلاح عويضة، دار المنار للطباعة والنشر، الجزء السادس عشر ١٩٩٧ ص١٢٨
(٢) أنور محمد: الإسلام والمسيحية في مواجهة الإرهاب والتطرف، دار E_M للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣ ص١١٩.
(*) مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الثانية بعد المائة والمنعقدة في ١٥ يوليو ١٩٩٢.
(*) قرآن كريم: الآية ١٠١ من سورة المائدة.
(١) السيد عيد نايل: مخاطر الإشعاعات النووية وتعويض العمال عن أضرارها، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٤، ص١٥.
عبدالله عبدالرسول الآثار الاجتماعية والنفسية للعقوبات السالبة للحرية على المسجونين وآسرهم رسالة ماجستير كلية الاداب جامعة اسيوط ١٩٨٢
عبدالله عبدالرسول النقيره التفاوت في السلوك الإجرامي بين الرجل والمرأة دراسة ميدانية على سجون مصر للحصول على درجة الدكتوراه في الآداب اشراف اد عبدالهادى الجوهرى (علم الاجتماع) ١٩٨٧م
:مها متولي محمد سيف الدين،العنف عند المراة،تحليل سوسيولوجي لجرائم قتل الزوجات للأزواج رسالة ماجستيرإشراف:أ.د / فاروق محمد العادلي كلية الاداب قسم الاجتماع جامعة القاهرة،١٩٩٩

إلهام فرج عشماوي محمد الانحرافات الأسرية في المجتمع المصري" دراسة ميدانية بالمؤسسات العقابية لظاهرة الخيانة الزوجية من قبل الزوجات بمدينة القاهرة رسالة دكتوراه إشراف : ا د / سامية مصطفي الخشاب كلية الاداب قسم الاجتماع جامعة القاهرة ٢٠٠٤